



الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 5 ألف



الرجاء إعادة استعمال الورق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8201

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	كتابا الإحالة والتصديق
7	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات
10	الثاني - التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات
10	موجز
20	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية
21	باء - الاستنتاجات والتوصيات
21	1 - متابعة حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة
22	2 - الاستعراض المالي العام
26	3 - الشؤون المالية وشؤون الميزانية
33	4 - تنفيذ الإصلاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الارتباط بين مهمتي منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
52	5 - إدارة المخاطر
78	6 - إدارة البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الحوكمة)
104	7 - مواطن الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتوقع أن يعالجها تنفيذ نظام كوانتوم الجديد للتخطيط المركزي للموارد
106	جيم - إحالة المعلومات من الإدارة
106	1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات
106	2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة
106	3 - حالات الغش والغش المفترض
107	دال - شكر وتقدير
108	المرفق حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

123		التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	الثالث -
123		مقدمة	ألف -
124		موجز النتائج المالية وأبرز النقاط	باء -
125		الأداء المالي	جيم -
133		الفائض/العجز	دال -
134		أداء الميزانية	هاء -
135		المركز المالي	واو -
139		المساءلة والحوكمة وإدارة المخاطر	زاي -
143		تنفيذ مشروع الجيل القادم للتخطيط المركزي للموارد	حاء -
144		الإنجازات في عام 2022	طاء -
146		البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	الرابع -
146		بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	أولا -
148		بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	ثانيا -
149		بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	ثالثا -
150		بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	رابعا -
152		بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	خامسا -
153		ملاحظات على البيانات المالية لعام 2022	

رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من مدير البرنامج، والأمانة العامة للمساعدة/مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الخدمات الإدارية، وكبير الموظفين الماليين والمراقب المالي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عملاً بالبند 26-01 من النظام المالي، يشرفنا أن نقدم البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، التي نوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. ونُحال أيضاً نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ونقر، نحن الموقعين أدناه، بما يلي:

أن الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية المدرجة في هذه البيانات المالية. أن البيانات المالية أُعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتضمن مبالغ معينة تستند إلى أفضل التقديرات والآراء التي توصلت إليها الإدارة.

أن الإجراءات المحاسبية ونظم المراقبة الداخلية ذات الصلة تؤكد بصورة معقولة أن الأصول محفوظة، وأن جميع المعاملات مدرجة في الدفاتر والسجلات بصورة سليمة، وأن السياسات والإجراءات تتفّذ، بصفة عامة، في إطار الفصل اللازم بين الواجبات. ويداوم مراجعو الحسابات الداخليون في البرنامج الإنمائي على استعراض نظامي المحاسبة والمراقبة. ويجري إدخال مزيد من التحسينات على مجالات محدّدة.

أن الإدارة أتاحت لمجلس مراجعي الحسابات وللمراجعين الداخليين للحسابات بالبرنامج الإنمائي إمكانية الاطلاع الكامل على جميع السجلات المحاسبية والمالية دون عائق.

أن الإدارة تستعرض توصيات مجلس مراجعي الحسابات والمراجعين الداخليين للحسابات في البرنامج الإنمائي. وهي إما قد نقّحت إجراءات الرقابة أو أنها عاكفة على تنقيحها، حسب الاقتضاء، استجابة لتلك التوصيات.

ويشهد كل منا، بقدر علمنا وأوثق معلوماتنا واعتقادنا، بأن جميع المعاملات الهامة قد قُيدت على النحو السليم في سجلات المحاسبة، وبأنها معروضة بصورة سليمة في البيانات المالية المذيل بها هذا التقرير.

(توقيع) أخيم شتاينر

مدير البرنامج

(توقيع) أنجيليك م. كرامبلي

الأمانة العامة للمساعدة ومديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الخدمات الإدارية

(توقيع) أندرو رزق

المسؤول المالي الأول والمراقب المالي

مكتب الخدمات الإدارية

**رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس
مراجعي الحسابات**

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعاً بالتقرير المالي والبيانات المالية
المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(توقيع) هو كاي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

لقد أجرينا مراجعة للبيانات المالية المرفقة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، التي تشمل بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبرنامج الإنمائي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للعام المنتهي في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

أجرينا مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبنية في الفرع الوارد أدناه تحت عنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية" من تقريرنا. ونحن جهة مستقلة عن البرنامج الإنمائي، وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات هي أدلة كافية ومناسبة لأن تشكل أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات بشأنها

مدير البرنامج مسؤول عن المعلومات الأخرى التي تتألف من التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، على النحو الوارد في الفصل الثالث أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية ولا تقريرنا عن مراجعة الحسابات بشأنها.

ورأينا في البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نقدم بشأنها أي ضمانات بأي شكل من الأشكال.

وفيما يتصل بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، والنظر من خلال ذلك في ما إذا كانت تلك المعلومات تتعارض من حيث جوهرها مع البيانات المالية، أو مع المعارف التي حصلنا عليها أثناء مراجعة الحسابات، أو يبدو خلاف ذلك أنها تتضمن أخطاء جوهرية. وفي حال استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به، أن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نفيده به في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

مدير البرنامج مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بأمانة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن شؤون الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضرورياً لإتاحة إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ.

والإدارة مسؤولة، عند إعداد البيانات المالية، عن تقييم قدرة البرنامج الإنمائي على الاستمرار في أداء أعماله، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بافتراض استمرارية الأعمال، واستخدام الأساس المحاسبي المتمثل في افتراض استمرارية الأعمال ما لم تكن الإدارة عازمة على تصفية البرنامج الإنمائي أو وقف عملياته، أو ما لم يكن لديها أي بديل واقعي يغيثها عن ذلك. والأشخاص المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي يقوم بها البرنامج الإنمائي.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت نتيجة غش أو خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة يمثل مستوى عالٍ من التأكد، ولكنه ليس ضماناً بأن مراجعة الحسابات التي تجري وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف دائماً عن الخطأ الجوهري في حال وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء إما عن غش أو خطأ، وتعتبر أخطاء جوهرية إذا كان ثمة توقع معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس تلك البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نمارس حسن التقدير المهني ونتبع نهج الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

(أ) تحديد وتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات لمراجعة الحسابات تراعي تلك المخاطر، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تكون كافية ومناسبة لأن تشكل أساساً لرأينا. ومخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) التوصل إلى فهم لعملية الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تناسب الظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج الإنمائي؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات تقدمها الإدارة؛

(د) استخلاص استنتاجات بشأن مدى ملاءمة قرار الإدارة استخدام الأساس المحاسبي القائم على افتراض استمرارية الأعمال، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لمعرفة ما إذا كان ثمة شك جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة البرنامج الإنمائي على الاستمرار في أداء أعماله. وإذا خالصنا إلى وجود شك جوهري، وجب علينا توجيه الانتباه في تقريرنا المتعلق بمراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير

كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ كتابة تقريرنا المتعلق بمراجعة الحسابات. بيد أنه قد تقع أحداث أو ظروف في المستقبل تؤدي إلى توقف البرنامج الإنمائي عن مواصلة عمله كمؤسسة قائمة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الكامنة وراءها بطريقة تكفل عرضها بأمانة. ونتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة مسائل أخرى منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها والاستنتاجات الهامة المستخلصة منها، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في مجال الرقابة الداخلية تتبين لنا أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن المعاملات التي أجراها البرنامج الإنمائي والتي أطلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات، كانت مطابقة، من كافة الجوانب الهامة، للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي وللسند التشريعي. ووفقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات البرنامج الإنمائي.

(توقيع) هو كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير موسكوفيتشي
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديز
المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

26 تموز/يوليه 2023

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) في عام 1965. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال التنمية الدولية، في 170 بلداً وإقليماً من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على وضع السياسات، وتطوير المهارات القيادية، وتيسير إقامة الشراكات، وبناء القدرات المؤسسية، وفي بناء القدرة على الصمود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينصب عمله على ثلاثة مجالات تركيز هي: التنمية المستدامة؛ والحوكمة الديمقراطية وبناء السلام؛ والقدرة على تحمل تغير المناخ ومواجهة الكوارث.

وقد راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للبرنامج الإنمائي واستعرض عملياته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وثُفدت مراجعة الحسابات في المقر بنيويورك وفي المركزين العالميين للخدمات المشتركة في كوبنهاغن وكوالالمبور، وكذلك في المكاتب القطرية في الأرجنتين، وبنغلاديش، وبوروندي، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وكازاخستان، ومصر.

رأي مراجعي الحسابات

يرى مجلس مراجعي الحسابات أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي للكيان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للعام المنتهي في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

نتيجة لمراجعة الحسابات، تحول الفائض البالغ 536 مليون دولار⁽¹⁾ لعام 2022 الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البداية في مسودة بياناته المالية إلى عجز قدره 25 مليون دولار في النص النهائي للبيانات المالية. ونتج الانخفاض البالغ 561 مليون دولار بالأساس عن تسويتين جوهريتين أثارهما مجلس مراجعي الحسابات، ارتبطتا بالمبالغة في تقدير الإيرادات المعترف بها (518 مليون دولار) وتحليل اضمحلال القيمة للمبالغ المستحقة القبض (31 مليون دولار) (انظر أدناه).

ولا يزال الوضع المالي للبرنامج الإنمائي سليماً مع ارتفاع مستوى أصوله السائلة. وقد انخفض إجمالي الإيرادات بمقدار 314,8 مليون دولار في عام 2022 إلى 322,1 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 636,9 مليون دولار في عام 2021. ويتلقى البرنامج الإنمائي تمويله على أساس دوري ويُدرج في الميزانية كل سنتين.

(1) البيانات المالية غير المراجعة.

وكان مجموع المصروفات في عام 2022 (5 347,6 مليون دولار) مماثلاً لمجموع المصروفات في عام 2021 (5 384,9 مليون دولار). وظلت فئة المصروفات الكبرى هي الخدمات التعاقدية، حيث بلغت مصروفاتها 1 995,3 مليون دولار (37,3 في المائة من إجمالي المصروفات في عام 2022)، في حين أنفق مبلغ 1 021,8 مليون دولار (19,1 في المائة) على اللوازم والمستهلكات، ومبلغ 871,0 مليون دولار (16,3 في المائة) على تكاليف الموظفين، ومبلغ 951,8 مليون دولار (17,8 في المائة) على مصروفات التشغيل العامة.

وبلغ عجز عام 2022 ما قدره 25,4 مليون دولار مقابل فائض قدره 252,0 مليون دولار في عام 2021. ويحتفظ البرنامج الإنمائي بمستوى عال من الأصول المتداولة (6 916,4 مليون دولار) لتغطية خصومه المتداولة (1 502,9 مليون دولار).

والجزء الأكبر من التبرعات مخصص بشكل حصري ولا يمكن استخدامه إلا في مشاريع معينة. وفي عام 2022، قلت التبرعات الموجهة للموارد العادية بالقيمتين المطلقة (273,4 مليون دولار) والنسبية (4,5 في المائة) مقارنة بعام 2021، وشكلت 12,2 في المائة من مجموع التبرعات الموجهة للبرنامج الإنمائي. ولا يزال المستوى المرتفع من التبرعات المخصصة بشكل حصري يطرح تحديات للإدارة فيما يتعلق بالتركيز على الأولويات وتوزيع الموارد بمرونة لتلبية الطلب في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي.

الاستنتاجات الرئيسية

الشؤون المالية وشؤون الميزانية

المبالغة في تقدير الإيرادات المعترف بها

سجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق الخطأ إيرادات العقود القائمة على مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف الممولة من المؤسسات المالية الدولية مقدماً عوضاً عن تسجيلها على أساس نقدي حسب السياسة التي يتبعها حالياً للاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق ببعض الجهات المانحة التي تمثل مخاطر ائتمانية، مما كان سيؤدي إلى مبالغة كبيرة في تقدير إيراداته لعام 2022. ونتيجة لذلك، أُجريت تسوية قدرها 518 مليون دولار في النص النهائي للبيانات المالية.

تحليل اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض

يجري البرنامج الإنمائي تحليلاً لتواريخ استحقاق المبالغ المستحقة القبض امتثالاً للمعيار 26 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: انخفاض قيمة الأصول المدرة للنقد، ولكنه لا يُجرى على أساس شامل. واستناداً إلى النتائج التي خلص إليها المجلس، سُجلت تسوية لاضمحلال القيمة قدرها 31 مليون دولار عن المبالغ المستحقة القبض من مرفق البيئة العالمية في النص النهائي للبيانات المالية.

خطة التأمين الطبي

استعرض المجلس الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ولاحظ أن الاحتياجات المتعلقة بتمويل خطة التأمين الطبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغة

133,7 مليون دولار لا يجري تتبعها من خلال صندوق استثماري مخصص في النظام، مما قد يعيق قدرة البرنامج الإنمائي على الرصد والإشراف ومن ثم قدرته على معالجة أي صعوبات منطوية في التمويل.

عرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)

تمتثل المعلومات المتعلقة بالميزانية، بصيغتها التي يقدمها البرنامج الإنمائي حالياً في البيان الخامس، امتثالاً تاماً للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية. غير أنه ينبغي، في الملاحظة 6 من البيانات المالية، توكي مزيد من قابلية المقارنة في تبيان التسوية بين المبالغ الفعلية وصافي التدفقات النقدية المطلوبة بموجب الفقرة 47 من المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تنفيذ إصلاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفصل بين مهمتي المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

راجع المجلس تنفيذ البرنامج الإنمائي لعملية فصل مهمة المنسق المقيم للأمم المتحدة عن مهمة الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي.

وقد أعد البرنامج الإنمائي مسبقاً لعملية انتقال معقدة ونفذها في غضون فترة وجيزة، بناء على طلب الجمعية العامة والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان تنفيذ الإصلاح ناجحاً حيث إنه مكّن مكاتب المنسقين المقيمين الجديدة من الشروع فعلياً في أعمالها وأداء مهامها اعتباراً من أوائل عام 2019 ولم يتسبب في تعطيل مفرط لعمل البرنامج الإنمائي وتنفيذ برامجه.

الآثار المالية لعملية الإصلاح

كانت إدارة الموارد البشرية مسألة ذات أهمية أساسية. وقد نجح البرنامج الإنمائي في توظيف الممثلين المقيمين الجدد وتعيينهم وتدريبهم في المواعيد المقررة. وكانت للإصلاح أيضاً آثار بالغة على إدارة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي.

وقد أحاط المجلس علماً على النحو الواجب بالصعوبة التي ينطوي عليها إجراء تقييم واضح وشامل للآثار المترتبة في الميزانية على عملية الفصل بالنسبة للبرنامج الإنمائي. فهذه الصعوبة تُعزى جزئياً إلى الطابع التدريجي لعملية الفصل وإلى طول فترة اندماج مهمة التنسيق في الهيكل الأساسي للبرنامج الإنمائي. ويمكن تقدير الوفورات السنوية المحتملة للبرنامج الإنمائي في حدود ما يتراوح بين 14 مليون دولار و 34 مليون دولار.

أثر الإصلاح على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالخدمات المشتركة

فيما يتعلق بمهام مكاتب الدعم الإداري، كان لعملية الفصل أثر محدود على الدور الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي تاريخياً بوصفه مقدم الخدمات والعمود الفقري لمنظومة الأمم المتحدة. بل إن البرنامج الإنمائي التزم التزاماً استراتيجياً بمواصلة الاضطلاع بدور "عامل التمكين" الذي يؤديه على الصعيد القطري. إلا أن السؤال يبقى مطروحاً عن مدى الأهمية التي ينبغي أن يوليها البرنامج الإنمائي لمهام مكاتب الدعم الإداري هذه في المستقبل.

فرصة للاستفادة على نحو أكثر استراتيجية من مهمة تحقيق التكامل

فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان التنمية، كررت الجمعية العامة، في قرارها 279/72، التأكيد على الدور المتوخى أصلاً للبرنامج الإنمائي والمتمثل في تحقيق التكامل. فتوفير الحلول المتكاملة جزء من التكوين الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن زيادة التوضيح يمكن أن تساعد في الحد من احتمالات سوء الفهم مع العملاء وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بتحديد المسؤوليات التنفيذية للمنسقين المقيمين والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويبدو أن عملية الفصل بين مهامهم تمثل فرصة فريدة لصقل وتوطيد دور البرنامج الإنمائي في صميم خطة الأمم المتحدة للتنمية، استناداً إلى فكرة أن أحد المميزات الرئيسية للبرنامج الإنمائي مقارنة بالجهات الفاعلة الإنمائية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأخرى هو أنه يستطيع إقامة شراكة خاصة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

إدارة المخاطر

بيئة المخاطر

تتدخل عمليات التنمية بطبيعتها في بيئة محفوف بالمخاطر. ويمكن أن تتبع المخاطر التي يواجهها البرنامج الإنمائي في المقام الأول من الطابع المحفوف بالمخاطر للعمل الإنمائي. ويمكن أن تنشأ أيضاً عن أسباب داخلية أو خارجية، أو أن تكون متكررة أو تزداد صعوبة التنبؤ بها بسبب طبيعتها الفريدة إلى حد ما، ويمكن أن تهدد إنجاز أنشطة البرنامج الإنمائي على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي. ويبدو أن البرنامج الإنمائي يمر بنقطة تحول، حيث إن عدة مخاطر استراتيجية من المخاطر التي تواجهها المنظمة اليوم، لا سيما المخاطر المتصلة بالموارد والسمعة، ذات طبيعة حرجة، مما يطرح تحديات محددة.

أدوات متعددة لإدارة المخاطر على المستوى التشغيلي

عمل البرنامج الإنمائي على إدارة المخاطر من أجل القيام بعملياته بصورة روتينية قبل بدء الأخذ بسياسة الإدارة المركزية للمخاطر بفترة طويلة. والواقع أن ثمة مجموعة متنوعة من أدوات إدارة المخاطر التي تشكل سياسة الإدارة المركزية للمخاطر إطاراً جامعاً لها، ويؤدي فيها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً، يمتد من الناحية العملية إلى ما هو أبعد من نطاق خط الدفاع الثالث.

وقد نظر المجلس في دراستي حالة محددين لتحليل إدارة البرنامج الإنمائي للمخاطر في مجالين ملموسين وعاليي التأثير: انتقال التخطيط المركزي للموارد من نظام أطلس إلى نظام كوانتوم، والمراجعة الداخلية لحسابات مرفق البيئة العالمية في عام 2020. ويمكن استخلاص الدروس من هاتين الحالتين، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان تصعيد المخاطر العالية المرتبطة بالمشاريع الكبرى الجارية على نطاق المنظمة إلى المستوى المناسب، والحاجة إلى الوصول إلى فهم أفضل للتحديات الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ على أرض الواقع.

تطور سياسة الإدارة المركزية للمخاطر وتنفيذها

يمثل تنفيذ سياسة الإدارة المركزية للمخاطر أولوية عليا لدى البرنامج الإنمائي، وقد مر بسلسلة من التحسينات التدريجية، ولا سيما من خلال التكامل التدريجي، وإن كان غير مكتمل بعد، لمختلف عناصرها، وتطوير أدوات ومناهج ملائمة لتكنولوجيا المعلومات، واعتماد بيان تقبل المخاطرة في الآونة الأخيرة. وقد اضطلع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بدور حيوي في تقديم توجيهات مهمة بشأن هذا المسار المفضي إلى التحسين. ولا يزال من الممكن تسليط الضوء على بعض العناصر، لا سيما فيما يتعلق بتطور إطار إدارة المخاطر، بما في ذلك استخدام بيان تقبل المخاطر الذي اعتمد في الآونة الأخيرة على المستوى التشغيلي، فضلاً عن تنفيذ البيان من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها.

وفي نهاية المطاف، من شأن إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي أن تستفيد من تحسين الروابط مع نظام المساءلة الأوسع نطاقاً، ولا سيما في ميادين الرقابة الداخلية، وتخطيط البرامج والميزانية، والنتائج والأداء.

إدارة البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الحوكمة)

يواجه البرنامج الإنمائي حالياً تحديات معينة فيما يتعلق بالتحديات الإنمائية، منها ما يلي: (أ) ميل بعض الجهات المانحة إلى التركيز على الاستجابة الإنسانية العاجلة للآزمات بدلاً من التركيز على الوقاية من العوامل الهيكلية التي تؤثر على التنمية طويلة الأجل ومعالجة تلك العوامل؛ (ب) الطابع السياسي الحساس للعمليات في البيئات المعنية؛ (ج) صعوبة ضمان المواءمة والتنسيق على الأرض بين مختلف الأطراف المعنية.

وفي هذا السياق، كرس البرنامج الإنمائي قدراً كبيراً من نشاطه لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وهو التشجيع على إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة لا يُهمّش فيها أحد (الحوكمة). وحتى وقت إنجاز هذه المراجعة، كان البرنامج الإنمائي يدير ما يقرب من 1 400 مشروع، وهو ما يمثل ثاني أكبر بند نفقات حسب الهدف من أهداف التنمية المستدامة في عام 2022 (878 مليون دولار). إلا أن هذا الإنفاق يتناقص منذ عدة سنوات لأسباب منها على وجه الخصوص التخفيض التدريجي والإنهاء لمبادرات كبيرة متعددة الجهات المانحة مثل الصندوق الاستئماني لإرساء القانون والنظام في أفغانستان.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا يُقِيمُ خُمساً نواتج المشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على أساس أي حل مميز وضعه البرنامج الإنمائي بالاقتران مع خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021. كما أن عدداً كبيراً من المشاريع المرتبطة بأنشطة "الحوكمة" غير مسجل على أنه من هذه المشاريع لعدم صلته بالهدف 16 أو بالحلّ المميّز 2 من حلول البرنامج الإنمائي (تعزيز الحوكمة الفعالة والشمالة للجميع والخاضعة للمساءلة). لكن البرنامج الإنمائي يشدد على أنه لا ينبغي أن يكون هناك ارتباط مباشر بين المشاريع المرتبطة بالحوكمة والهدف 16 لأن أنشطة الحوكمة في مجالات البيئة والفقر والصحة، على سبيل المثال، يمكن ربطها بالأهداف المتصلة مباشرة بهذه المجالات.

ولا يستوعب إطار نتائج الخطة الاستراتيجية على النحو الكافي دائما الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي للمشاركة في خطة تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بسبب القصور وعدم الاتساق في تمييز الأنشطة المرتبطة به. ويعزى ذلك على وجه الخصوص إلى أن الإطار المتكامل للنتائج والموارد المتعلق بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 مصمم لقياس التنفيذ استناداً إلى النتائج والنواتج المتفق عليها، وليس استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد.

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في نظم المعلومات ومنصات البيانات

لوحظ تضارب في البيانات المبلغ عنها بين مختلف تطبيقات المعلومات والتكنولوجيا التي يستخدمها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق ببعض المشاريع. فتطبيقات البرمجيات الحاسوبية المتنوعة التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لإدخال البيانات المادية والمالية واستخدامها تخدم أغراضاً مختلفة، ولكن لا توجد وثيقة إطارية لتوضيح استخدام هذه البيانات، وطرق احتساب البنود المدخلة، والنتائج المتصلة بالمشاريع.

وكانت منصة نظام التخطيط المركزي المستخدمة لربط نواتج المشاريع بوثيقة البرنامج القطري والخطة الاستراتيجية، واختيار الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، تتيح تعديل جميع مدخلات البيانات دون أي فحص أمني حتى عام 2022. وعلى الرغم من استخدام نظام كوانتوم حالياً، لا تزال نقطة الضعف هذه قائمة فيما يتعلق بالصلة بين نواتج المشاريع ونواتج وثائق البرامج القطرية، وإن كان نظام كوانتوم قد أضاف طبقة من الأمان تحول دون إدخال أي تغييرات غير مأذون بها على الغايات والمؤشرات المتعلقة بنتائج ووثائق البرامج القطرية.

تعبئة الخبرات العالمية والميدانية

تتوفر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثروة من المنتجات المعرفية الفنية المتصلة بالحوكمة على الشبكة الداخلية، وذلك من خلال شبكات الممارسين، ويمكنه الاعتماد على المنصات من قبيل المركز المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن جمع هذه المعلومات المتناثرة في مكتبة إلكترونية لتيسير تحديد المعارف المنتجة وتقديم صورة أفضل لإنجازات البرنامج الإنمائي. وتهدف شبكة السياسات العالمية إلى تحديد وتجميع خبرات موظفي البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة، في إطار عملية مستمرة لتحديد القدرات باستخدام منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن عملية التحقق من صحة مهارات أعضاء المنصة لم تكتمل بعد وتمويلها غير مضمون. وينبغي تحسين برمجة وتعبئة الخبرات في مجال الحوكمة العالمية، التي تتألف من مهارات موظفي البرنامج الإنمائي، على الصعيد الداخلي ولأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الحكومات والسلطات العامة. وبعد الانتهاء من استكمال وفحص القدرات والأنماط الداخلية، ينبغي وضع آلية لإتاحة الخبرات ونشرها بطريقة أكثر دينامية. ويمكن، بعد ذلك، بناء إمدادات موحدة من الخبرات المتصلة بالحوكمة، إلى جانب تنفيذ المشاريع بالطريقة التقليدية، وتدعيمها بالمستفيدين والمانحين المحتملين، بل وقد تصبح مصدراً مبتكراً للدخل بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي.

وتشرف خمسة مكاتب إقليمية على مستوى المقر، بما في ذلك خمسة مراكز في المناطق الإقليمية، على أنشطة المكاتب القطرية. ويمكن تعزيز دورها في الإبلاغ عن القضايا من الميدان، ولا سيما إلى مركز أوسلو للحكم. ولا تخضع أنشطة الدعم التي تضطلع بها المكاتب الإقليمية للاستعراض

على وجه التحديد ولا تتضمن دوراً متعلقاً بالرصد. وعلى وجه التحديد، فإن الإشراف على عملية الربط بين المشاريع والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ليس جزءاً من ولايتها.

وفي حين تُنفَّذ مشاريع مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين، فإن العمل بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لا يُنسَق بالقدر الكافي على الصعيدين العالمي والقطري، ولا يسخر بشكل كاف وجود البرنامج الإنمائي في الميدان، ولا سيما في السياقات الهشة، لتعزيز نهج مشترك على الصعيد المحلي.

قياس النتائج والإبلاغ عن الآثار

إضافةً إلى مسار الإبلاغ الموحد، تُقدّم التقارير إلى الجهات المانحة على أساس مخصص ولكن من خلال إطار منسق. وقد لاحظ المجلس، من ناحية، انحرافات كبيرة عن التوجيهات المؤسسية في الوثائق المتاحة عن عينة من المشاريع فيما يتعلق بالتزامات البرنامج الإنمائي، ولاحظ عدم رضا عدة جهات مانحة من ناحية أخرى. ولا تُقدّم تعليقات رسمية من الجهات المستفيدة في شكل ضمان للجودة، ولا سيما لقياس آثار كل مشروع في بلد التنفيذ.

ويقيس البرنامج الإنمائي نتائج مشاريع "الحوكمة" عند انتهائها، دون قياس قدرتها على الاستمرار واستدامتها على المدى البعيد. وتمشياً مع التوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، سيكون من المفيد تزويد كل مشروع بالموارد، ولا سيما الموارد المالية، اللازمة لتحليل أثره والاستفادة من نتائجه.

ويعمل البرنامج الإنمائي، بصفته الوكالة الراعية لأربعة من المؤشرات البالغ عددها 24 مؤشراً للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، على تحسين قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن تلك المؤشرات. ويستخدم البرنامج أيضاً هذه البيانات للإبلاغ عن التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولكن دون أن تكون له وظيفة إحصائية مركزية ومتكاملة تسمح بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً للهدف 16.

ويمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام 2019، جزءاً من تحالف عالمي لتحقيق هدف التنمية المستدامة 16+ الرامي إلى إشراك المجتمع المدني. إلا أن البرنامج الإنمائي يمكنه زيادة إبراز عمله في مجال الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ولا تُعد الوكالات الراعية لمؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة تقريراً مشتركاً من شأنه أن يزيد بروز عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة، على الرغم من أن البرنامج يعمل حالياً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إعداد تقرير مشترك لعام 2023، كما أن هذا النشاط الرئيسي غير منكور صراحة في التقرير السنوي لمدير البرنامج. ولا غنى عن قياس الأثر والنتائج والإبلاغ عنهما لضمان تعبئة الموارد الكافية، إلا أن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة وكذلك قدرة الجهات المانحة على تقديم تعقيباتها لا يزالان محدودين. وثمة عدة طرق يمكن من خلالها للبرنامج الإنمائي أن يعزز دوره القيادي في قياس أثر الحوكمة ونتائجها والإبلاغ عنهما، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرته على رصد الأثر الطويل الأجل لبرامج الحوكمة ومن خلال تعزيز وظيفته الإحصائية لتحسين تحليل البيانات المتعلقة بالحوكمة والتواصل والإبلاغ بشكل أفضل عن الحوكمة على الساحة العالمية.

التوصيات

أصدر المجلس 19 توصية جديدة بناء على مراجعته للحسابات. وترد تفاصيل عن كيفية تنفيذها في جميع أجزاء هذا التقرير، لا سيما في الفقرات التي تلي نص كل توصية مباشرة. ويدعى البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ التوصيات الرئيسية التالية:

الشؤون المالية وشؤون الميزانية

المبالغة في تقدير الإيرادات المعترف بها

(أ) إجراء استعراض شامل لجميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات ذات التمويل غير المباشر؛

تحليل اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض

(ب) '1' إجراء استعراض سنوي لاضمحلال قيمة المبالغ المستحقة التي لم تصدر بها فواتير، '2' شطب المبالغ المستحقة القبض من مرفق البيئة العالمية وتعديل الإيرادات المتصلة بمرفق البيئة العالمية بالتبعية للمشاريع المنتهية أو الملغاة، '3' تسجيل تبرعات مرفق البيئة العالمية والمقبوضات النقدية حسب المشروع؛

خطة التأمين الطبي

(ج) إنشاء صندوق داخلي مخصص في النظام المحاسبي من أجل مراقبة الاحتياجات التمويلية لخطة التأمين الطبي وتعزيز الرقابة؛

عرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)

(د) تسوية أوضاع الميزانية وصافي التدفقات النقدية على أساس قابل للمقارنة في الملاحظات على البيانات المالية؛

تنفيذ إصلاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفصل بين مهمتي المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الآثار المالية لعملية الإصلاح

(هـ) إجراء تحليل شامل لكل من الموارد البشرية والآثار المالية للإصلاح القائم على فصل المهام في البرنامج الإنمائي؛

أثر الإصلاح على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالخدمات المشتركة

(و) استكشاف مختلف السيناريوهات الممكنة مع مراعاة الآثار المترتبة على الإصلاح القائم على فصل المهام في البرنامج الإنمائي والدور المتزايد للجهات الفاعلة الأخرى، ووضع استراتيجية بشأن دور البرنامج المتوسط الأجل فيما يتعلق بخدمات مكاتب الدعم الإداري المشتركة مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة أو المقدمة إليها؛

فرصة للاستفادة على نحو أكثر استراتيجية من مهمة تحقيق التكامل

(ز) وضع استراتيجية بشأن دور البرنامج في تحقيق التكامل من أجل إعادة ترتيب وضعه مقابل المنسق المقيم ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بخطة التنمية، وتحسين الاتساق مع الأولويات الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك في ميداني عمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية؛

إدارة المخاطر

بيئة المخاطر

(ح) إطلاع مجلسه التنفيذي بانتظام على آخر المستجدات بشأن المخاطر الحرجة ذات الأهمية الاستراتيجية وكفالة إدارة هذه المخاطر بموجب إطار الإدارة المركزية للمخاطر؛

(ط) تحليل ممارساته الحالية في مجال الاتصال في ضوء أشد المخاطر التي تواجه المنظمة، وأن يصمم استراتيجيته للتصدي لها على نحو استباقي، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر تشويه السمعة ومخاطر التمويل، وأن يحسن وضعه في التعامل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

أدوات متعددة لإدارة المخاطر على المستوى التشغيلي

(ي) استعراض أدوات إدارة المخاطر القائمة التي يمتلكها البرنامج الإنمائي من أجل '1' تبسيط المشهد بالنظر إلى قيمتها المضافة واتساقها وتكاملها، '2' التأكيد على المخاطر الخاصة المرتبطة بالشركاء المنفذين، '3' التعاون مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، حسبما تقتضي تلك الأدوات، لضمان انفراد المكتب حصراً بدور خط الدفاع الثالث؛

تطور سياسة الإدارة المركزية للمخاطر وتنفيذها

(ك) تفعيل إدارة المخاطر على مستوى أكثر تفصيلاً من خلال الاستفادة الكاملة من بيان تقبل المخاطر القائم؛

(ل) تحديد نطاق مهمة كبير موظفي المخاطر ورئيس اللجنة المركزية المعنية بالمخاطر المؤسسية تحديداً واضحاً، فضلاً عن علاقتهما الوظيفية بالمكاتب الإقليمية؛

(م) تحديث سياسة الإدارة المركزية للمخاطر المتبعة لديه، بهدف '1' وضع منهجيات سهلة الاستخدام لتقييم المخاطر، '2' ضمان تحديد أولويات المخاطر الأكثر أهمية لمعالجتها على سبيل الأولوية، '3' تعزيز رصد تدابير معالجة المخاطر والإبلاغ عنها؛

(ن) أن يولي مكانة محورية لإدارة المخاطر في إطاره المحدث للمساءلة حتى يتحسن ربط إدارة المخاطر بنظم الرقابة الداخلية، والبرمجة والميزنة الاستراتيجية، والنتائج والأداء؛

إدارة البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الحوكمة)

الاستفادة من نظم المعلومات ومنصات البيانات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين تتبع الأنشطة والنتائج المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

(س) ضمان تماسك واتساق أكمل في تمييز مشاريع الحوكمة باعتبارها متصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والحل المميز 2، والاستفادة من الانتقال إلى نظام كوانتوم لضمان اتساق منصات البيانات المختلفة، وكذلك أمنها من حيث إمكانية الوصول إليها؛

تعبئة الخبرات العالمية والميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحوكمة

(ع) وضع خطة عمل لزيادة الأثر التشغيلي لخبرة البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة، لا سيما من خلال تعبئة المهارات ونشر المعارف داخلياً وخارجياً؛

(ف) تعزيز دور المكاتب الإقليمية في رصد البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة، فضلاً عن الصلة بين المكاتب الإقليمية ومركز أوسلو للحكم؛

تحسين قياس النتائج والإبلاغ عن أثر البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة

(ص) تعزيز تواصله بشأن نتائج البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة، بتحسين نوعية المعلومات المقدمة وكفالة تقديم تعقيبات أفضل إلى الجهات المانحة؛

(ق) تعزيز دوره القيادي في رصد الأثر الأطول أجلاً للبرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة، لا سيما بهدف بدء الإبلاغ عن تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

متابعة حالة تنفيذ التوصيات السابقة

من بين 50 توصية متبقية، نُفذت 36 توصية بالكامل (فيما يمثل 72 في المائة من التوصيات المتبقية، مقارنة بنسبة 68 في المائة في عام 2021).

الحقائق الرئيسية	
عدد البلدان والأقاليم التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي	170
ميزانية الموارد العادية لعام 2022 التي أقرها المجلس التنفيذي ⁽²⁾ .	774 مليون دولار
ولا تتدرج الموارد الأخرى في نطاق الميزانية التي أقرها المجلس التنفيذي على الرغم من أنها تقيّد في البيانات المالية.	
مجموع الإيرادات	5,32 بلايين دولار
مجموع المصروفات	5,35 بلايين دولار
مجموع الأصول	14,82 بليون دولار
مجموع الخصوم	3,07 بلايين دولار

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

- 1 - أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) في عام 1965. ويقيم البرنامج الإنمائي شراكات مع كيانات وأشخاص على جميع مستويات المجتمع، للمساعدة على بناء أُمم قادرة على تحمل الأزمات ودفع عجلة النمو المستدام الذي يحسّن ظروف العيش للجميع. ويقع مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك، لكنه يعمل في المقام الأول من خلال مكاتبه الموجودة في 170 بلداً وإقليماً. ويقدم البرنامج الإنمائي منظوراً عالمياً ورؤية متعمقة محلية للمساعدة على تمكين الأفراد وبناء أُمم قادرة على الصمود.
- 2 - وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للبرنامج الإنمائي واستعرض عملياته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقاً لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1946. وأُجريت مراجعة الحسابات طبقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومرفقهما، إضافة إلى المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقضي تلك المعايير بأن يمثل المجلس لمتطلبات الأخلاق المهنية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة مما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.
- 3 - وقد أُجريت مراجعة الحسابات في المقام الأول لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بأمانة المركز المالي للبرنامج الإنمائي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشملت هذه المراجعة تقييماً لما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد تُكَبِّدَت للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنِّفَت وسُجِّلَت على نحو سليم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. وشملت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصاً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

(2) يُقصد بالموارد العادية الموارد المختلطة وغير المقيدة وغير المخصصة، التي لا تنطبق عليها قيود الشركاء في التمويل.

4 - وإضافة إلى مراجعة الحسابات والمعاملات المالية، أجرى المجلس استعراضات لعمليات البرنامج الإنمائي بموجب البند 5-7 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويتيح ذلك للمجلس إبداء ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة، إدارة وتنظيم عمليات البرنامج الإنمائي. وطلبت الجمعية العامة أيضاً من المجلس متابعة حالة تنفيذ التوصيات السابقة وتقديم تقرير بهذا الشأن. وتُعالج هذه المسائل في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير، وترد تفاصيل النتائج في مرفق هذا الفصل.

5 - وأجرى المجلس أيضاً المراجعة السنوية للموارد العادية للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي، وأصدر رأياً غير مشفوع بتحفظ عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

6 - وواصل المجلس العمل بالتعاون مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من أجل تنسيق التغطية. ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقش تقرير المجلس مع إدارة البرنامج الإنمائي، التي ضمنت آراؤها فيه بالشكل المناسب.

7 - وأجريت مراجعة الحسابات في الموقع في المقر الرئيسي بنيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأيار/مايو 2023 وفي المركزين العالميين للخدمات المشتركة في كوبنهاغن وكوالالمبور في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفي المكاتب القطرية في الأرجنتين، وبنغلاديش، وبوروندي، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وكازاخستان، ومصر في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى شباط/فبراير 2023.

8 - وصدرت إلى المكاتب القطرية توصيات بشأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المكاتب القطرية وجرت متابعتها في المقر. وكانت تتعلق بمجالات الشؤون المالية وشؤون الميزانية، والإدارة والأمن، والموارد البشرية وإدارة العمليات، فضلاً عن عملية فصل المهام، وإدارة المخاطر، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

1 - متابعة حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة

9 - حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان ثمة 50 توصية متبقية: 33 توصية منها ناشئة عن تقرير البيانات المالية لعام 2021 و 17 توصية من مراجعات سابقة.

10 - ومن بين هذه التوصيات المتبقية، نُفذت 36 توصية (72 في المائة من التوصيات المتبقية، مقارنة بنسبة 68 في المائة في عام 2021)، ولا تزال 11 توصية قيد التنفيذ (22 في المائة)، وتعتبر الأحداث قد تجاوزت 3 توصيات (6 في المائة).

11 - ويلاحظ المجلس عدم وجود توصيات مفتوحة طويلة الأمد، حيث إن التوصيات البالغ عددها 11 توصية التي تعتبر لا تزال قيد التنفيذ صدرت في التقرير المتعلق بالبيانات المالية لعام 2021.

12 - وترد تفاصيل عن حالة تنفيذ التوصيات في مرفق هذا التقرير.

2 - الاستعراض المالي العام

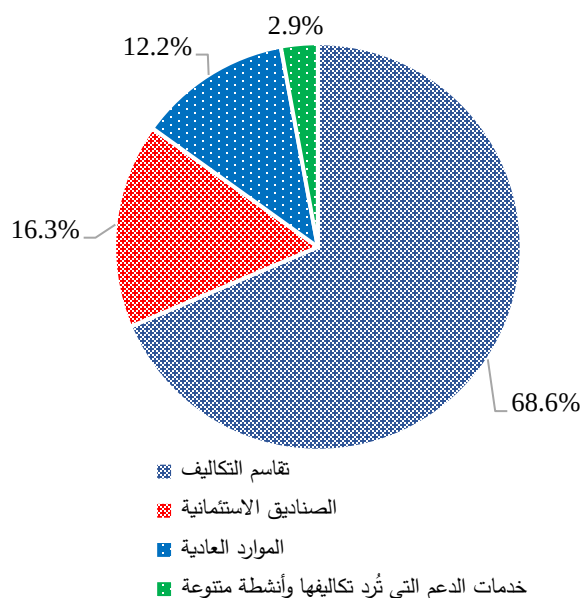
الإيرادات والمصروفات

13 - تشمل إيرادات البرنامج الإنمائي تبرعات وإيرادات متأتية من المعاملات التبادلية وإيرادات الاستثمارات وإيرادات أخرى. وخلال عام 2022، بلغ مجموع الإيرادات 5 322,1 مليون دولار (2021: 5 636,9 مليون دولار) وبلغ مجموع المصروفات 5 347,6 مليون دولار (2021: 5 384,9 مليون دولار)، مما أسفر عن عجز قدره 25,4 مليون دولار (فائض عام 2021: 252 مليون دولار). ويعزى الانخفاض في الإيرادات بالأساس إلى انخفاض في التبرعات.

14 - وبلغ مجموع التبرعات المقدمة للبرنامج الإنمائي 4 997,6 مليون دولار (2021: 5 304,0 مليون دولار)، أي ما يعادل 93,9 في المائة من مجموع الإيرادات (2021: 94,1 في المائة). وانخفضت التبرعات بمقدار 306,4 ملايين دولار (5,8 في المائة) مقارنة بعام 2021، فيما يعزى بالأساس إلى تخفيض الموارد العادية (273,4 مليون دولار) وتقاسم التكاليف (319,0 مليون دولار)، وقابل ذلك الانخفاض زيادة طفيفة في التبرعات المقدمة للصناديق الاستثمارية (259,2 مليون دولار). ويتلقى البرنامج الإنمائي تمويله على أساس دوري ويُدرج في الميزانية كل سنتين. وتُسجل الإيرادات عند توقيع أي اتفاق، بشرط استيفاء معايير معينة. ويتألف مبلغ التبرعات من موارد عادية قدرها 608,6 ملايين دولار (2021: 882,0 مليون دولار)، ومبلغ مخصص لتقاسم تكاليف قدره 3 428,3 مليون دولار (2021: 3 747,3 مليون دولار)، وآخر للصناديق الاستثمارية قدره 815,0 مليون دولار (2021: 555,8 مليون دولار) ومبلغ لخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها وأنشطة متنوعة قدره 145,7 مليون دولار (2021: 119,0 مليون دولار). وتُرد مستويات هذه التبرعات في الشكل الأول من الفصل الثاني أدناه.

الشكل الأول من الفصل الثاني

التبرعات للموارد العادية والموارد الأخرى



المصدر: التحليل الذي أجره مجلس مراجعي الحسابات للبيانات المالية للبرنامج الإنمائي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

15 - وكان مجموع المصروفات في عام 2022 (5 347,6 مليون دولار) مطابقاً تقريباً لمجموع المصروفات في عام 2021 (5 384,9 مليون دولار). وفيما يتعلق بتوزيع المصروفات حسب قطاعات الإنفاق، لا يعكس البرنامج الإنمائي إلغاء مبلغ قدره 270,0 مليون دولار لإزالة أثر عملية استرداد التكاليف الداخلية في البرنامج الإنمائي. وتستخدم عملية استرداد التكاليف في توزيع المصروفات المدارة مركزياً على مصدر التمويل المناسب لكل منها. وقبل الإلغاء، بلغت المصروفات 5 617,5 مليون دولار، حيث كان التوزيع حسب القطاع كما يلي: مصروفات متعلقة بالموارد العادية قدرها 803,1 ملايين دولار (14,3 في المائة)، ومصروفات متعلقة بتقاسم التكاليف قدرها 3 655,1 مليون دولار (65,1 في المائة)، ومصروفات متعلقة بالصناديق الاستثمارية قدرها 574,6 مليون دولار (10,2 في المائة)، ومصروفات متعلقة بخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها وأنشطة متنوعة قدرها 584,8 مليون دولار (10,4 في المائة).

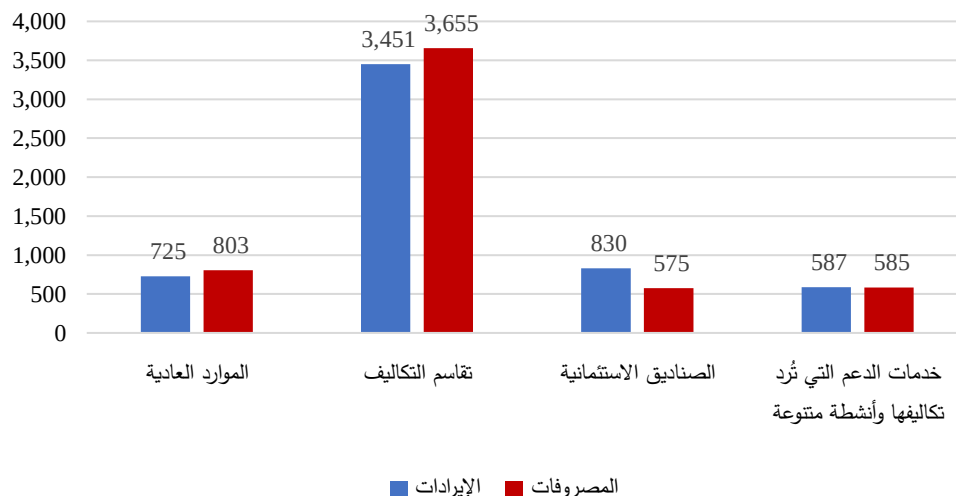
16 - ويوضح تصنيف المصروفات حسب أنواعها أن فئة الخدمات التعاقدية ظلت هي فئة المصروفات الكبرى، حيث بلغت مصروفاتها 1 995,3 مليون دولار (2021: 2 008,6 مليون دولار)، وتشكل 37 في المائة من المصروفات الإجمالية في عام 2022. وأنفق مبلغ 1 021,8 مليون دولار (2021: 1 216,7 مليون دولار)، أو 19 في المائة من مجموع المصروفات، على اللوازم والمستهلكات المستخدمة. وارتبط الانخفاض البالغ 195,0 مليون دولار بين عامي 2021 و 2022 أساساً بتخفيض في تكاليف تكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات قدره 145,1 مليون دولار (بما في ذلك تخفيض قدره 128,6 مليون دولار في المصروفات البرنامجية). وظلت تكاليف الموظفين مستقرة حيث بلغت 871,0 مليون دولار (2021: 866,2 مليون دولار)، أو 16 في المائة من مجموع المصروفات. وأنفق مبلغ 951,8 مليون دولار (18 في المائة من مجموع المصروفات) على مصروفات التشغيل العامة بعد خصم مبلغ 270,0 مليون دولار لاسترداد التكاليف الداخلية. وارتبطت الزيادة في المصروفات العامة لعام 2022 بمقدار 107,4 ملايين دولار (2021: 844,4 مليون دولار) بزيادة نفقات السفر (64,0 مليون دولار) نظراً لاستئناف السفر عقب فترة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتكاليف التعلم والتوظيف (56,4 مليون دولار). وأنفق مبلغ 377,6 مليون دولار على المنح والتحويلات الأخرى (2021: 349,7 مليون دولار). وزادت المصروفات الأخرى والاستهلاك والإهلاك (130,1 مليون دولار) بمقدار 30,8 مليون دولار أمريكي، فيما يرجع بالأساس إلى اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض من مرفق البيئة العالمية (انظر أدناه).

17 - ويشير مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف إلى إنفاق مبلغ 4 632,2 مليون دولار (82,5 في المائة) على الأنشطة البرنامجية (2021: 4 651,5 مليون دولار)؛ ومبلغ 188,3 مليون دولار (3,4 في المائة) على فعالية التنمية (2021: 209,0 ملايين دولار)؛ ومبلغ 495,5 مليون دولار (8,8 في المائة) على الإدارة، بما في ذلك الرقابة والضمان المستقلان (2021: 444,3 مليون دولار)؛ ومبلغ 301,6 مليون دولار (5,4 في المائة) على الأنشطة ذات الأغراض الخاصة والتكاليف الأخرى (2021: 341,2 مليون دولار). ولا يعكس توزيع المصروفات حسب فئة التكاليف إلغاء مبلغ قدره 270,0 مليون دولار من أجل إزالة أثر استرداد التكاليف الداخلية في البرنامج الإنمائي.

18 - وترد مقارنة بين الإيرادات والمصروفات حسب القطاع في الشكل الثاني من الفصل الثاني.

الشكل الثاني من الفصل الثاني
لمحة عامة عن الإيرادات والمصروفات المقارنة (قبل إلغاء استرداد التكاليف الداخلية)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: التحليل الذي أجره مجلس مراجعي الحسابات للبيانات المالية للبرنامج الإنمائي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

تحليل النسب

19 - يُظهر تحليل النسب المالية الرئيسية للبرنامج الإنمائي الذي أجره المجلس (انظر الجدول 1 من الفصل الثاني أدناه) تحسناً إجمالياً في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ونتج هذا التحسن عن انخفاض نسبة الخصوم بمعدل أكبر من انخفاض نسبة الأصول، لا سيما فيما يتعلق بالوظائف القصيرة الأجل: انخفضت الأصول المتداولة بنسبة 8,9 في المائة، في حين انخفضت الخصوم المتداولة بنسبة 18,8 في المائة.

20 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان مجموع أصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (14 822,2 مليون دولار) قد انخفض بنسبة 2,2 في المائة نتيجة للتخفيضات في الاستثمارات القصيرة الأجل (442,09 مليون دولار) وفي أنشطة مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء⁽³⁾، وقابل ذلك الانخفاض زيادة في المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية (223,6 مليون دولار). وانخفض مجموع الخصوم بنسبة 14,0 في المائة نتيجة لتخفيض الأموال الاستثمارية المودعة نيابة عن مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء (154,8 مليون دولار) وتحقق مكاسب اكتوارية من استحقاقات الموظفين غير المتداولة (381,5 مليون دولار) تتعلق بتغير في الافتراضات المالية (سعر الخصم) للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات أخرى.

(3) انخفضت الأصول الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بمقدار 315,99 مليون دولار (النقدية والاستثمارات)، وزادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 157,79 مليون دولار.

الجدول 1 من الفصل الثاني

تحليل النسب

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		النسبة
نسبة التداول ^(أ)		
4,10	4,60	الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة
4,24	4,82	مجموع الأصول: مجموع الخصوم ^(ب)
نسبة النقدية ^(ج)		
2,57	2,70	النقدية + الاستثمارات المتداولة: الخصوم المتداولة
نسبة السيولة السريعة ^(د)		
3,94	4,45	النقدية + الاستثمارات المتداولة + الحسابات المستحقة القبض المتداولة: الخصوم المتداولة

// المصدر: التحليل الذي أجراه مجلس مراجعي الحسابات للبيانات المالية للبرنامج الإنمائي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2022.

(أ) تشير النسبة العالية، المعرفة بأنها أكبر من 1:1، إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته القصيرة الأجل.

(ب) ارتفاع النسبة مؤشر جيد على الملاءة المالية.

(ج) نسبة النقدية مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، إذ إنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(د) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من النسبة المتداولة لأنها لا تشمل المخزون ولا الأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على وضع مالي أكثر سيولة.

21 - وبلغت أصول البرنامج الإنمائي المتداولة 6 916,4 مليون دولار في 31 كانون الأول / ديسمبر 2022، أي أنها زادت بمقدار 4,60 مرات عن الخصوم المتداولة التي بلغت 1 502,9 مليون دولار، مما يدل على قدرة البرنامج على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل. وبالمثل، زاد مجموع الأصول البالغ 14 822,2 مليون دولار نحو خمس مرات عن مجموع الخصوم البالغ 3 072,7 ملايين دولار، مما يدل على سلامة المركز المالي. وتشمل الأصول التبرعات التي التزمت بها الجهات المانحة للفترة المقبلة.

22 - وتتكون الاحتياطات من الاحتياطي التشغيلي وصندوق الهبات واحتياطي المبادرات الخاصة. وقد قام البرنامج الإنمائي بحساب احتياطيه التشغيلي امتثالاً للمنهجية التي اعتمدها المجلس التنفيذي. ويتكون الاحتياطي التشغيلي من الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية والاحتياطي التشغيلي للأنشطة الممولة من الموارد الأخرى. وفي 31 كانون الأول / ديسمبر 2022، كان البرنامج الإنمائي يحتفظ باحتياطي قدره 309,3 ملايين دولار مقارنةً بالاحتياطي البالغ 301,5 مليون دولار المبلغ عنه في 31 كانون الأول / ديسمبر 2021. وتمثل الزيادة البالغة 7,8 ملايين دولار تحويلاً من الفائض المتراكم في السنوات السابقة إلى الاحتياطي التشغيلي (8,0 ملايين دولار) بالاستناد إلى صيغة معينة، ويقابلها استنفاد احتياطي المبادرات الخاصة، الذي أخذ واستُخدم بالكامل لدعم تكاليف نقل المكاتب (0,16 مليون دولار).

3 - الشؤون المالية وشؤون الميزانية

المبالغة في تقدير الإيرادات المعترف بها

23 - سجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق الخطأ إيرادات العقود القائمة على مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف الممولة من المؤسسات المالية الدولية مقدماً عوضاً عن تسجيلها على أساس نقدي حسب السياسة التي يتبعها حالياً للاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق ببعض الجهات المانحة التي تمثل مخاطر ائتمانية، مما كان سيؤدي إلى مبالغة في تقدير إيراداته لعام 2022. ونتيجة لذلك، أُجريت تسوية بمبلغ 518 مليون دولار في النص النهائي للبيانات المالية.

24 - ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند توقيع اتفاق متعلق بالمساهمات بصفته جهة متلقية، إما:

(أ) يسجل حساباً مستحق القبض بكامل المبلغ عند توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات، بما في ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات التي يوزع جدول مدفوعاتها على عدد من الفترات المشمولة بالتقرير؛ أو

(ب) يعترف بالإيرادات تدريجياً عند تحويل المبالغ النقدية فعلياً، في الحالات التي تثير فيها التجارب الماضية شكوكاً بشأن توافر تلك الأموال⁽⁴⁾. ويسري ذلك على بعض التبرعات القائمة على مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف التي ثبت في الماضي تقلب التمويل المحوّل بصدها إلى البرنامج الإنمائي في نهاية المطاف.

25 - وقبل إدخال التعديلات اللاحقة لمراجعة الحسابات، سجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة المالية 2022 تبرعات قيمتها 5 512 مليون دولار (2001: 5 304,0 مليون دولار)، منها 3 945 مليون دولار من المساهمات في تقاسم التكاليف (2021: 3 747 مليون دولار).

26 - وفي عام 2022، اعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستحقاق قدره 518 مليون دولار لاتفاقات قائمة على مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف بتمويل غير مباشر من المؤسسات المالية الدولية، في حين لم يُسجل أي استحقاق في البيانات المالية لعام 2021. وأشار المجلس إلى أنه في عام 2021، سُجلت الاتفاقات المتصلة بتمويل غير مباشر من المؤسسات المالية الدولية على أساس نقدي حصراً.

27 - وحدد المجلس عدة أوجه قصور في تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الاتفاقات:

(أ) في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، اعتُبرت الإيرادات الناتجة عن اتفاق موقع في عام 2019 مع حكومة تشاد⁽⁵⁾ غير مؤكدة، امتثالاً للفقرة 35 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23، ولم يُعترف بها إلا عند حدوث تحويلات نقدية فعلية. وكان جزء صغير من قيمة الاتفاق (حوالي 10 ملايين دولار، أو 2 في المائة من المبلغ الإجمالي البالغ 424 مليون دولار) قد سُجل في البداية، واستُلمت دفعة قدرها 3 ملايين دولار واعترف بها كإيرادات على أساس نقدي في عام 2022. وعلى الرغم من ذلك، فقد

(4) وفقاً للفقرة 35 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23، فإن: "تدقق الموارد يكون مرجحاً عندما يكون احتمال حدوث التدفق أكبر من عدمه. وتستند المنشأة في تحديد ذلك إلى خبراتها السابقة [...]".

(5) برنامج دعم التنمية المحلية والتمويل الشامل في تشاد [Programme d'appui au développement local et à la finance inclusive au Tchad] هو مشروع مكوّن من ثلاث مراحل يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى كانون الأول/ديسمبر 2030.

اعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بياناته المالية الأولية لعام 2022 مقدماً بإيرادات قدرها 410 ملايين دولار للاتفاق ذاته. وأوضح البرنامج الإنمائي أن سبب التغيير المفاجئ في تسجيل الإيرادات في عام 2022 هو أن المكتب القطري أبلغ المركز العالمي للخدمات المشتركة أن تمويلاً غير مباشر مقدماً من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا قد غطى كامل مبلغ الاتفاق، وارثي في ذلك تعبير كامل عن تنفيذ التزام تشاد إجمالاً. إلا أن المجلس تبين له أثناء مراجعة الحسابات أن المصرف لم يغط في الواقع سوى مبلغ 18,5 مليون دولار؛

(ب) يبدو أن النهج المتبع في جميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات الموقعة قبل عام 2022 غير متسق. ففي البيانات المالية الأولية لعام 2022، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإيرادات المستحقة للاتفاقات المتعلقة بالمساهمة القائمة على تمويل من مؤسسات مالية دولية باعتبارها تمثل الفرق بين إجمالي الالتزام والجزء الذي تموله هذه المؤسسات. وقد وُضعت معظم اتفاقيات التمويل هذه قبل عام 2022، واعترف بالإيرادات عند تحويل النقد. (أكثر من 90 في المائة من العينة التي اختبرها المجلس تتعلق باتفاقات موقعة قبل عام 2022). وكان من شأن هذا النهج الجديد، الذي لا يستند إلى أسباب خارجية، أن يمثل "تغيراً طوعياً" في السياسة المحاسبية، وإذا تأكد أنه يمثل للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 3 (السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء)، كان ينبغي تطبيقه بأثر رجعي⁽⁶⁾ من خلال تعديل الرصيد الافتتاحي لعام 2022⁽⁷⁾. وإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس، في العقود التي خضعت للاختبار، انخفاض معدل السداد من جانب المؤسسات المالية الدولية، وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تلك المؤسسات لم تقدم جدولاً زمنياً للمدفوعات، مما جعل تاريخ استلام الأموال غير مؤكد؛

(ج) يبدو أن استعراض الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات غير كاف. فالبرنامج الإنمائي لم يجر تحليلاً شاملاً لجميع الاتفاقات التي تمولها مؤسسات مالية دولية. وحدد المجلس 26 مشروعاً تمولها هذه المؤسسات يُعترف بها كإيرادات على أساس نقدي، تمثل حوالي 100 مليون دولار في عام 2022، ولم يحللها البرنامج الإنمائي بعد توخياً للاتساق في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23. وإلى أن تُستعرض هذه الاتفاقات كافة، فإن الحل الوحيد المقبول هو الإبقاء على السياسة القائمة دون تغيير (أي الاعتراف بالإيرادات على أساس نقدي استناداً إلى الفقرة 35 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23). وقد عدّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بياناته المالية لعام 2022 على هذا الأساس، مما يقلل من الإيرادات المعترف بها في عام 2022 بمقدار 518 مليون دولار مقارنة بالبيان الأولي المقدم إلى المجلس.

28 - يوصي المجلس بأن يجري البرنامج الإنمائي استعراضاً شاملاً لجميع الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات ذات التمويل غير المباشر.

29 - وينبغي إجراء هذا الاستعراض قبل مراجعة المجلس المرحلية للبيانات المالية لعام 2023.

30 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

(6) وفقاً للفقرة 24 (ب) من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 3: "عندما تغير منشأة [...] سياسة محاسبية طوعاً، يُطبق التغيير بأثر رجعي".

(7) ووفقاً للفقرة 27 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 3: "[...] عند تطبيق تغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وفقاً للفقرة 24 (أ) أو (ب)، تعدّل المنشأة الرصيد الافتتاحي لكل عنصر متأثر من صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة الأولى المعروضة، والمبالغ المقارنة الأخرى المفصّل عنها لكل فترة سابقة معروضة كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة مطبقة من البداية".

تحليل اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض

31 - يجري البرنامج الإنمائي تحليلاً لتواريخ استحقاق المبالغ المستحقة القبض امتثالاً للمعيار 26 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("انخفاض قيمة الأصول المدرة للنقد")، ولكن التحليل لا يُجرى على أساس شامل. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها المجلس، فقد سُجلت عن المبالغ المستحقة القبض من مرفق البيئة العالمية تسوية لاضمحلال القيمة قدرها 31 مليون دولار، وهي ليست جوهرية بالنسبة إلى البيانات المالية للبرنامج الإنمائي.

32 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان البرنامج الإنمائي قد سجل تبرعات مستحقة القبض قيمتها 4 966 مليون دولار (2021: 4 742 مليون دولار). وأشار المجلس إلى أن البرنامج الإنمائي يحلل اضمحلال القيمة، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 26، فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة القبض التي صدرت فواتير بها (253 مليون دولار)، وهو ما يمثل حوالي 5 في المائة فقط من كافة المبالغ المستحقة القبض المسجلة في نهاية عام 2022. وأشار المجلس إلى أن أكبر مبلغ مستحق القبض، ويبلغ 1 186 ملايين دولار⁽⁸⁾ (حوالي 24 في المائة من جميع المبالغ المستحقة القبض لدى البرنامج الإنمائي)، متصل بمرفق البيئة العالمية، وهو أكبر جهة مانحة في تبرعات عام 2022، التي تبلغ 539 مليون دولار. ولتحقيق أهداف الاتفاقيات والاتفاقات البيئية الدولية، تقدم البلدان المانحة المشاركة التمويل من مرفق البيئة العالمية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

33 - وتُقدّم تبرعات الجهات المانحة عن طريق عدة صناديق استثمارية يديرها البنك الدولي، بصفته الجهة الوصية على مرفق البيئة العالمية. وتحول الأموال التي يوافق عليها مجلس مرفق البيئة العالمية إلى شركاء مختلفين عن طريق 18 وكالة من وكالات المرفق لتنفيذ المشاريع والبرامج في البلدان المتلقية. وتساعد الجهة الوصية على تعبئة موارد مرفق البيئة العالمية من خلال عملية تجديد للموارد كل أربع سنوات وتحول الأموال إلى الوكالات التابعة للمرفق. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية وفقاً لاتفاق بشأن الإجراءات المالية وقّع في تشرين الثاني/نوفمبر 2010⁽⁹⁾. ويقبل مرفق البيئة العالمية التزامات التمويل من خلال اتفاقات تُبرم مع الجهات المانحة يعتبرها البرنامج الإنمائي تبرعات تُدرج في صندوق استثماري مخصص داخل البرنامج الإنمائي. ويُعترف بهذه التبرعات بوصفها إيرادات عند توقيع الاتفاقات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23. وتمثل المبالغ المستحقة القبض الرصيد الناتج عن الفرق بين المبلغ الملتزم به من خلال الاتفاق المبرم مع الجهة المانحة والمقبوضات النقدية. ويتولى عملية المحاسبة الفريق المالي في المركز العالمي للخدمات المشتركة بكوالالمبور.

34 - ويطلب مركز الدعم والإشراف والامتثال الخاص ببرامج الصناديق الرأسية التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج، ومقره في نيويورك، النقدية من الجهة الوصية مرتين في السنة، على أساس المصروفات المتوقعة. ونظراً للعدد الكبير من المشاريع (أكثر من 1 000 مشروع) ووفقاً للإجراءات المالية المتفق عليها مع الجهة الوصية على مرفق البيئة العالمية، تُقدم طلبات النقدية وتُسجل المقبوضات النقدية ذات الصلة

(8) قبل اضمحلال القيمة.

(9) اتفاق الإجراءات المالية الموقع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويقضي البند 4-12 من الاتفاق بأن "يقوم مراجعو الحسابات الخارجيون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراجعة البيانات المالية للسندوق الاستثماري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية".

على المستوى الإجمالي (وليس على مستوى المشاريع)، بحيث لا يجري متابعة المبالغ المستحقة القبض على مستوى المشاريع، وإنما على المستوى الإجمالي. وتمشياً مع اتفاق موقع مع الجهة الوصية على مرفق البيئة العالمية، تشترط الجهة المانحة تقديم طلبات النقدية على مستوى الصناديق وليس على مستوى المشاريع؛ ولكن من الملاحظ أن الجهة الوصية تطلب أيضاً تفاصيل على مستوى المشاريع لكل مشروع ينتهي، كما تطلب تقرير تسويات سنوياً مفصلاً. وفيما يتعلق بالمشاريع المنتهية والملغاة، يقيم مركز الدعم والإشراف والامتثال الخاص ببرامج الصناديق الرأسية كمية الالتزامات الملغاة ويبلغ الجهة الوصية بها. ويلاحظ المجلس أن هذا الإبلاغ لا يصل إلى علم فريق المركز العالمي للخدمات المشتركة في كوالالمبور. ولهذا السبب لا تُشطب المشاريع المنتهية والملغاة، ويُبالغ في تقدير المبالغ المستحقة القبض.

35 - وقد أحال مركز الدعم والإشراف والامتثال الخاص ببرامج الصناديق الرأسية إلى المجلس التقرير السنوي لعام 2022 المقدم إلى الجهة الوصية بشأن التسويات⁽¹⁰⁾، والذي سُلِّط الضوء فيه على إلغاء التزامات أو تخفيضها في عام 2022 بمقدار 23 مليون دولار فيما يتعلق بالمشاريع المنتهية أو الملغاة في عام 2022. وتبين للمجلس في عينة من المبالغ المستحقة القبض أن الفريق المالي لم ينظر في هذه المعلومات، وأنه لم يجرِ شطب أي مبالغ مستحقة القبض. وعلى هذا الأساس، طلب المجلس إلى الفريق المالي أن يجري تقديراً للرصيد غير المستخدم⁽¹¹⁾ في المشاريع المنتهية بين عامي 2020⁽¹²⁾ و 2022. وتبلغ تقديرات الفريق المالي 31 مليون دولار، في حين أن التقرير المقدم إلى الجهة الوصية بشأن التسويات للفترة نفسها ينص على مبلغ 38 مليون دولار.

36 - وقام المجلس بتسوية القاعدتين وحدد عدة حالات كان فيها فارق زمني بين تاريخ الإغلاق المالي للمشاريع وتقديم التقرير إلى الجهة الوصية. وإلى حين إجراء تسوية شاملة حسب المشاريع بين المبالغ المستحقة القبض والمبالغ النقدية الواردة والأرصدة غير المستخدمة للمشاريع المنتهية أو الملغاة من أجل تسجيل شطب المبالغ المستحقة القبض، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعديل البيانات المالية لعام 2022 وسجل اضمحلالاً في قيمة المبالغ المستحقة القبض من مرفق البيئة العالمية قدره 31 مليون دولار.

37 - ويوصي المجلس بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (أ) إجراء استعراض سنوي لاضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض التي لم تصدر بها فواتير؛ (ب) شطب المبالغ المستحقة القبض من مرفق البيئة العالمية وتعديل الإيرادات المتصلة بمرفق البيئة العالمية تبعاً لذلك فيما يتعلق بالمشاريع المنتهية أو الملغاة؛ (ج) تسجيل تبرعات مرفق البيئة العالمية والمقبوضات النقدية حسب المشاريع.

38 - وقد قبل البرنامج الإنمائي التوصية، مشيراً إلى أن تخفيض الإيرادات سيُعترف به عند التوصل إلى تقاهم متبادل بين البرنامج الإنمائي وأحد الجهات المانحة من خلال إدخال تعديل على مشروع. والتزم البرنامج الإنمائي بتقييم أفضل السبل لمتابعة التبرعات والمبالغ المستحقة القبض والمقبوضات النقدية من مرفق البيئة العالمية بناءً على رقم تعريف المشروع.

(10) يُجرى وفقاً للبلد 12-3 من اتفاق الإجراءات المالية المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(11) الفرق بين المبلغ المستحق القبض المعترف به عند توقيع الاتفاقات والمصروفات المسجلة.

(12) في عام 2019، نَقَح البرنامج الإنمائي طريقته في المعالجة المحاسبية للمعاملات غير التبادلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 وأعاد ملء حساباته المستحقة القبض في نهاية السنة.

خطة التأمين الطبي

39 - استعرض المجلس الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 ولاحظ أن الاحتياجات المتعلقة بتمويل خطة التأمين الطبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغة 133 مليون دولار لم يجرِ تتبعها من خلال صندوق استئماني مخصص في النظام، مما قد يعيق قدرة البرنامج الإنمائي على معالجة أي صعوبات منظورة في التمويل.

40 - وخطة التأمين الطبي هي خطة للتأمين الصحي تديرها الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لصالح الموظفين العاملين المعينين محلياً (في فئة الخدمات العامة وفئة الموظفين الفنيين الوطنيين) والموظفين السابقين (وأفراد أسرهم المستحقين) العاملين أو المقيمين في مراكز عمل محددة بعيدة عن المقر. وقد وضعت الجمعية العامة الخطة في عام 1987، وفقاً للفرع الثالث من قرارها 209/41 والبند 2-6 من النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وحلت محل خطة المساعدة في تغطية نفقات العلاج الطبي.

41 - ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رعاية الخطة وهو مسؤول عن السياسات ذات الصلة. والخطة ليست في حيازة كيان قانوني منفصل، ويتحمل البرنامج الإنمائي المخاطر المتعلقة بكل من الأصول والخصوم. وقد فُوضت إدارة الخطة إلى شركة Cigna، التي تمثل شركة إدارة مطالبات التأمين وفقاً للقواعد واللوائح المنطبقة. وتستهدف خطة التأمين الطبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموظفين والكيانات التالي بيانهم: المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وموظفو البرنامج الإنمائي المحليون الذين يخضعون للنظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة ويعملون خارج المقر في نيويورك؛ والمشاركون في خطة التأمين الطبي لمنظومة الأمم المتحدة الخاضعون لإدارة البرنامج الإنمائي.

42 - وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء احتياطي لخطة التأمين الطبي منذ إنشائها، بلغ 65,6 مليون دولار في عام 2012، و 121,6 مليون دولار في عام 2020، و 133 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويقابل ذلك صافي الرصيد التاريخي المتراكم من التبرعات المحصلة، مطروحاً منه جميع المطالبات ومدفوعات التكاليف الإدارية لجميع الموظفين والكيانات في إطار الخطة. ومن أجل معالجة المسائل المتصلة بالخزانة وتقييم المخاطر المتعلقة بمسؤوليات الجهة الراعية للخطة، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة استشارية بتحليل تمويل الخطة من خلال دراسة للتوقعات الطويلة الأجل في عام 2021. واستناداً إلى بيانات المشاركين التي قدمها البرنامج الإنمائي حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت الوكالة الاستشارية لمحة عامة عن الافتراضات والمنهجيات المستخدمة لتنفيذ التوقعات في نطاق الدراسة، فضلاً عن نتائج توقعاتها للتدفقات النقدية للخطة في ظل سيناريوهات مختلفة. وصدرت خلاصة هذه الدراسة في شباط/فبراير 2022: فهي تتوقع حدوث عجز نُظمي في الخطة، مما يتسبب في استهلاك الاحتياطيات المتراكمة في السنوات المقبلة.

43 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لاحظ المجلس أن الخصوم المتعلقة بخطة التأمين الطبي المدرجة تحت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين تمثل صافي الرصيد المتراكم من التبرعات المحصلة، مطروحاً منه جميع المطالبات ومدفوعات التكاليف الإدارية لجميع الموظفين والكيانات المشمولين بالخطة، والتي بلغت قيمتها 133 مليون دولار. ولم يتبين للمجلس أي استراتيجية استثمارية أو إيرادات مرتبطة بهذا الاحتياطي.

44 - والبرنامج الإنمائي هو الجهة الراعية لخطة التأمين الطبي لموظفيه المستحقين ولجميع المشتركين في منظومة الأمم المتحدة الذين يدير البرنامج الإنمائي كشوف مرتباتهم من خلال اتفاق لمستوى الخدمات. ويرد صافي الرصيد المتراكم للخطة حالياً في بند الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين مباشرة وليس من خلال صندوق مخصص في النظام، وتشكل الاحتياطات جزءاً من الفائض المتراكم. ويرى المجلس أن رصد احتياجات الخطة من التمويل من خلال صندوق مخصص في المنظومة يمثل أحد أفضل الممارسات. ومن شأن إنشاء هذا الصندوق وما يقابله من إشراف أن يمكن البرنامج الإنمائي من التصدي على نحو أفضل لصعوبات التمويل المنظورة التي تثبتها الدراسة المذكورة أعلاه.

45 - ويوصي المجلس بأن ينشئ البرنامج الإنمائي صندوقاً داخلياً مخصصاً في النظام المحاسبي من أجل مراقبة الاحتياجات التمويلية لخطة التأمين الطبي وتعزيز الرقابة.

46 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

عرض بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)

47 - تمتثل المعلومات المتعلقة بالميزانية، بصيغتها التي يعرضها حالياً البرنامج الإنمائي في البيان الخامس، امتثالاً تاماً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 24. غير أنه ينبغي، في الملاحظة 6 من البيانات المالية، توكي مزيد من القابلية للمقارنة في تبيان التسوية بين المبالغ الفعلية وصافي التدفقات النقدية المطلوبة بموجب الفقرة 47 من المعيار 24.

48 - وتنص الفقرة 1 من المعيار 24 على أن هذا المعيار "يقتضي إجراء مقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية الناشئة عن تنفيذ الميزانية التي يتعين إدراجها في البيانات المالية". وتنص الفقرة 8 من المعيار على أن "الميزانية المعتمدة ليست تقديراً مستقبلياً، أو توقعاً يستند إلى افتراضات بشأن أحداث مستقبلية وإجراءات إدارية محتملة لا يتوقع بالضرورة أن تُتخذ". وتتطلب الفقرة 47 من المعيار الإفصاح عن تسوية "في صدر بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية أو في الملاحظات على البيانات المالية" بين "المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي فروق في الأساس والتوقيت وفروق ناشئة عن اختلاف الكيان بشكل منفصل" من جهة، و "صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية"، أي كما هو مبين في البيان الرابع، من جهة أخرى.

49 - وفيما يتعلق بتنفيذ المعيار 24، فإن المعلومات الرئيسية المقدمة في مشروع البيانات المالية للبرنامج الإنمائي لعام 2022 هي كما يلي: (أ) ميزانية معتمدة نهائية بمبلغ 774,35 مليون دولار؛ و (ب) النفقات الفعلية الممولة من الميزانية المعتمدة التي تبلغ 746,97 مليون دولار؛ و (ج) تنفيذ الميزانية بما يحقق فائضاً قدره 27,38 مليون دولار؛ ويُظهر البيان الرابع نقصاناً في النقدية ومكافئات النقدية في عام 2022 بمقدار 94,34 مليون دولار.

50 - وفيما يتعلق بامتثال البيان الخامس للمعيار 24، تُظهر الأرقام الواردة أعلاه أن الإيرادات والنفقات التي تغطيها "الميزانية المعتمدة" للبرنامج الإنمائي (ميزانية المؤسسة والميزانية البرنامجية) لا تمثل تقريباً سوى 14 في المائة من الإيرادات والنفقات المعترف بها في صدر البيانات المالية للبرنامج الإنمائي.

51 - ويرد تفسير لذلك في الملاحظة 6-10 بأن "أي مبالغ تقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية، وخدمات الدعم التي تسدد تكاليفها، والأنشطة المتنوعة [...] تُدرج في البيان الرابع ولكن ليس في البيان

الخامس“. (ينطبق نفس القول فيما يتعلق بالفرق بين البيان الثاني والبيان الخامس). ويرى البرنامج الإنمائي ما يلي:

لأغراض إعداد التقارير حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف ميزانيات البرنامج الإنمائي المعتمدة من ميزانية المؤسسة الممولة من الموارد العادية⁽¹³⁾ والجزء المتعلق بالأنشطة الإنمائية في خطة الموارد المقرر تمويله من الموارد العادية⁽¹⁴⁾. ولما كانت الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي هي تقديرات وتوقعات مسبقة تُبنى على افتراضات بشأن أحداث مستقبلية، وموارد لا يعتمد عليها المجلس التنفيذي بصفة رسمية، فإنها لا تُعرض في البيان الخامس (انظر الملاحظة 4-6).

ويتفق استبعاد الموارد الأخرى على هذا النحو مع الفقرة 8 من المعيار 24، التي تقدم تعريفاً للميزانية المعتمدة“ يستبعد تلك التقديرات والتوقعات. وبذلك، فإن البيان الخامس، على الرغم من أنه لا يمثل سوى نسبة صغيرة من الموارد والمصروفات المعترف بها في البيانات المالية، يمثل للمعيار 24.

52 - وفيما يتعلق بالتسوية بين المبالغ الفعلية وصافي التدفقات النقدية الواردة في الملاحظة 6-8، تقتضي الفقرة 47 من المعيار 24 إجراء تسوية بين “المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد أي فروق في الأساس والتوقيت وفروق ناشئة عن اختلاف الكيان بشكل منفصل” من جهة، و “صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية”، أي كما هو مبين في البيان الرابع، من جهة أخرى.

53 - وعلى الرغم من أن هذه النقطة لم يرد وصفها رسمياً في الفقرة 47 من المعيار 24 ولكن يمكن استنتاجها من إشارة المعيار إلى “صافي التدفقات النقدية”، فإن الشرط هو التسوية بين فائض/عجز الميزانية على أساس نقدي (في الحالة الراهنة، فائض قدره 27 380 000 دولار) من جهة، وزيادة/نقصان النقدية ومكافئات النقدية، كما هو مبين في البيان الرابع (نقصان صافٍ قدره 94 343 000 دولار) من جهة أخرى. والمنطقي هو أنه، لتطبيق الفقرة 47 من المعيار 24 بطريقة متسقة، يجب تسوية “صافي التدفقات النقدية”، أي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع الفائض/العجز في الميزانية في نهاية السنة (وهو الفرق بين الموارد المدرجة في الميزانية والمصروفات الفعلية)، وليس مع النفقات النقدية المدرجة في الميزانية وحدها.

54 - وفي الوقت الحالي، توفر الملاحظة 6-8 تسوية بين النفقات النقدية الفعلية (746,97 مليون دولار) والنقصان المسجل في النقدية (94,34 مليون دولار). وهذه التسوية هي غير متسقة ولذا ينبغي استبدالها بالتسوية المعتادة، وفقاً لما يرد في الفقرة 47 من المعيار 24، على نحو ما ذكر أعلاه، بين فائض/عجز الميزانية والزيادة/النقصان في النقدية (“صافي التدفقات النقدية”). وعلى الرغم من أن هذه النقطة الشكالية لا تكتسي أهمية بالغة، نظراً لأن “الميزانية المعتمدة” لا تغطي سوى جزء صغير جداً من الموارد والنفقات المعروضة في البيانات المالية، إلا أنه ينبغي تعديلها.

(13) تغطي الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي، وفقاً للمادة 13 من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، “فعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والإدارة، والأنشطة ذات الأغراض الخاصة”.

(14) ينص البند 26-01 من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي على أن “يقدم مدير البرنامج سنوياً بيانات مالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك حساب للموارد العادية وحساب آخر للموارد”.

55 - وبالنظر إلى أن (أ) البرنامج الإنمائي يأخذ بنفس النهج الذي تتبعه وكالات أخرى، منها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إزاء التسوية الواردة في الفقرة 47 من المعيار 24، في الملاحظة المتعلقة بالبيان الخامس، وأنه (ب) لا يوجد أي تأثير على البيانات المالية الأخرى، فلا يحتاج المجلس إلى إجراء تسوية فورية، من أجل إتاحة متسع من الوقت لهذه المنظمات للتنسيق من أجل الامتثال للفقرة 47 من المعيار 24.

56 - ويوصي المجلس البرنامج الإنمائي بتسوية أوضاع الميزانية وصافي التدفقات النقدية على أساس قابل للمقارنة في بياناته المالية.

57 - ووفقاً لما تقتضيه الفقرة 47 من المعيار 24، ينبغي إجراء هذه التسوية في الملاحظة 6 على البيانات المالية بين الفائض/العجز القائم على النقدية في الميزانية المعتمدة (وليس فقط تسوية النفقات القائمة على النقدية في الميزانية) والوارد في البيان الخامس من جهة، والزيادة/النقصان في صافي التدفقات النقدية الوارد في البيان الرابع من جهة أخرى.

58 - وقيل البرنامج الإنمائي التوصية وأشار إلى أن الإفصاح الحالي فيما يتعلق بالفقرة 47 من المعيار 24 هو مماثل للإفصاحات الصادرة عن عدة وكالات إنمائية أخرى، وتعهّد بالاتصال بها بهدف مواءمة الإفصاح الوارد في الملاحظة 6-8 وبهدف تحقيق التسوية بين الفائض/العجز، بدلا من الاكتفاء بذكر النفقات في البيان الخامس، مع ذكر صافي التدفقات النقدية في البيان الرابع.

4 - تنفيذ الإصلاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الارتباط بين مهمتي منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

59 - يندرج الفصل بين مهمتي منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار خطة إصلاح على نطاق أوسع كان الأمين العام قد استهلها. وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها [279/72](#) المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، إجراء تعديلات كبيرة في عملية إعادة تنظيم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو تعزيز الأداء والمساءلة عموماً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي الفقرة 14 من ذلك القرار، شددت الجمعية على ضرورة كفاءة التحقيق الكامل للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المتوخاة في تقرير الأمين العام المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة" ([A/72/684-E/2018/7](#))، الذي أعلن فيه عن اعتزام "إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتنشيط نظام المنسقين المقيمين، بحلول نهاية عام 2019". وفي الفقرة 32 من القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام "أن يكفل الانتقال المتسم بالفعالية والكفاءة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار الواجب لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السريع الاستجابة بوصفه منصة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يؤدي مهمة تحقيق التكامل دعماً للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030".

60 - وبما أن مهمتي المنسق المقيم والممثل المقيم قد أدمجتا بالكامل في تنظيم البرنامج الإنمائي، فإن الفصل بينهما يمثل إصلاحاً رئيسياً للبرنامج، وهو إصلاح لم يبادر إليه. وكانت النتائج الاستراتيجية والمالية والتنظيمية والإدارية والمادية للإصلاح كبيرة بالنسبة للبرنامج الإنمائي.

61 - ويقدم هذا الفرع دراسة لحالة التنفيذ العام للإصلاح الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي (الفرع 4-1)، وعنصر إدارة الموارد البشرية في الإصلاح (الفرع 4-2)، والآثار المالية للإصلاح (الفرع 4-3)، وأثره على دور البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقاسم الخدمات (الفرع 4-4)، وفرصة الاستفادة بمزيد من الحس الاستراتيجي من مهمة تحقيق التكامل (الفرع 4-5).

1-4 حالة التنفيذ العام للإصلاح الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي

62 - توفّع ونفّذ البرنامج الإنمائي عملية انتقال معقدة في غضون فترة وجيزة، بناء على طلب الجمعية العامة والمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي. وكان تنفيذ الإصلاح ناجحاً حيث إنه مكّن مكاتب المنسقين المقيمين الجديدة من الشروع فعلياً في أعمالهم وأداء مهامهم اعتباراً من أوائل عام 2019 ولم يتسبب في تعطيل مفرط لعمل البرنامج الإنمائي وتنفيذ برامجه.

63 - وكان الإطار الزمني الذي نُفذ فيه الإصلاح قصيراً بوجه خاص. فقرار الجمعية العامة 279/72 اتخذ في 31 أيار/مايو 2018 وأصبح الفصل بين مهام منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي ساري المفعول في 1 كانون الثاني/يناير 2019، أي بعد سبعة أشهر فقط من ذلك التاريخ.

64 - وقد سبق النظر فعلاً في إمكانية إجراء إصلاح من هذا القبيل. فقد تطرقت الجمعية العامة إلى موقع ودور المنسق المقيم عدة مرات قبل عام 2018. ودعت الجمعية العامة، في قرارها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، إلى إجراء استعراض كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام ما يلي:

كفالة التنفيذ الكامل لنظام الإدارة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين، لأغراض منها كفالة حياد المنسقين المقيمين وتحليلهم بالإنصاف، والتنفيذ الكامل لحاجز فصل فعال بين مهام المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع ضمان تفويض المنسق المقيم للمسؤولية عن الأنشطة التنفيذية وجمع الأموال لكيان من كيانات الفريق القطري، وتكييف تقييمات أداء المنسقين المقيمين وفقاً لذلك⁽¹⁵⁾.

65 - غير أن البرنامج الإنمائي لم يُعط المهلة الكافية لتنفيذ الإصلاح المتعلق بفصل المهام. ففي أيلول/سبتمبر 2018، اقترحت الأمانة خطة للتنفيذ، تضمنت مجموعة من مراحل الإنجاز الرئيسية، بما في ذلك تعيين منسقين مقيمين جُدد في كانون الثاني/يناير 2019.

66 - وتولت تنفيذ الإصلاح هياكل مخصصة على المستوى الرفيع. فعلى الصعيد الداخلي، أنشأ البرنامج الإنمائي فريق تنسيق مشتركاً بين المكاتب معنياً بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مكرساً لتنفيذ الإصلاح، وقد بدأ مهامه حتى قبل أن يصدر الأمين العام خطته التنفيذية؛ أما الاجتماع الأول لفريق تنسيق البرنامج الإنمائي والذي وثّقه فريق التدقيق الخارجي فقد عُقد في 24 تموز/يوليه 2018. وبالمناسبة، يجدر بالإشارة أن هذا الفريق العامل كان له نظيره على مستوى الأمانة العامة، مع فريق عامل داخلي معني بالانتقال إلى العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، كان البرنامج الإنمائي مشاركاً فيه أيضاً. وكان فريق تنسيق البرنامج الإنمائي، وفقاً لاختصاصاته، مسؤولاً عما يلي:

(15) قرار الجمعية العامة 243/71، الفقرة 57 (ج).

(أ) تقديم التوجيه الاستراتيجي وخدمات الرقابة والمشورة المنتظمة للإدارة العليا (بما في ذلك مدير البرنامج الإنمائي)؛

(ب) التصرف كهيئة خبراء للتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ج) صياغة المواقف المؤسسية؛

(د) ضمان أداء البرنامج الإنمائي لدور استباقي في عمل الفريق المعني بالنتائج الاستراتيجية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تنفيذ الولايات المتصلة بالإصلاح؛

(هـ) التواصل مع المكاتب الإقليمية لضمان أن يكون التركيز في عمل الأفرقة المعنية بالنتائج الاستراتيجية منصّباً على تعزيز تكامل أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وكفالة الربط بين المناقشات التي تجري في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

67 - وعلى الصعيد التنفيذي، أدى الإصلاح إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات المحددة الأهداف، وفقاً لجدول زمني محدد بدقة، وقد خضعت للرصد عن كثب. ووضع كل من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصفوفة للمساعدة في رصد حالة تنفيذ 15 مجالاً من مجالات التركيز (مثل اعتماد المنسقين المقيمين ودعم العمليات) وذلك لتنفيذ الإصلاح في ظل أفضل الأحوال الممكنة. وقد حظيت المكاتب القطرية باهتمام خاص، بتحديد مجموعة من الإجراءات التي يتعين تنفيذها (قائمة تنفيذ مرجعية للمكاتب القطرية)، يقوم الممثلون المقيمون بتحديثها سنوياً لتواكب تلك المجالات المختلفة ويعتمدونها استناداً إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن المقر وبرصد دقيق من قبل المكاتب الإقليمية. وشملت مجالات التركيز الأخرى ما يلي:

(أ) التدابير المتعلقة بإدارة الموارد البشرية لصالح 1 000 موظف، إضافةً إلى 129 من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين؛

(ب) الآثار العرضية بالنسبة لتنظيم المكاتب القطرية؛

(ج) تكاليف إضافية فورية بمبلغ قدره حوالي 20 مليون دولار؛

(د) تسوية المسائل القانونية، مثل توسيع نطاق الاتفاقات القطرية لتشمل المنسقين المقيمين؛

(هـ) الجوانب اللوجستية، بما فيها نقل الأصول وشغل المكاتب؛

(و) تقديم الدعم في الأمد الطويل لزيادة مكاتب المنسقين المقيمين من خلال تقديم الخدمات.

68 - وأجرى المجلس مراجعة لحسابات عينة من ثمانية مكاتب قطرية خلّص فيها إلى أن عملية الانتقال الإداري قد نفذت بنجاح عموماً. وبوجه خاص، لاحظ المجلس أن الإصلاح نُفذ عموماً على النحو المقرر، لا سيما فيما يتعلق بإبرام اتفاقات قطرية لمكاتب المنسقين المقيمين، التي لا تعتمد إلى حد كبير على البرنامج الإنمائي. وقد أُطلعت المكاتب القطرية باستمرار على قائمة التنفيذ المرجعية الخاصة بالمكاتب القطرية وطُبقت بانتظام. ثم كان من المتوقع عموماً أن تنتهي عملية الانتقال الإداري بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

2-4 عنصر إدارة الموارد البشرية من الإصلاح

69 - كانت إدارة الموارد البشرية مسألة ذات أهمية أساسية. وقد نجح البرنامج الإنمائي في تعيين الممثلين المقيمين الجدد وتعيينهم وتدريبهم في المواعيد المقررة. وكانت للإصلاح أيضا آثار بالغة على إدارة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي.

1-2-4 تنفيذ الإصلاح في مجال الموارد البشرية

استقدام الموظفين

70 - في عامي 2018 و 2019، كان على البرنامج الإنمائي أن يكفل استقدام عدد غير مسبوق من كبار موظفيه. ولم يقرر إلا 7 موظفين من أصل 121 من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين مواصلة مزاولة مهامهم في الشهرين الأخيرين من عام 2018 لدى البرنامج الإنمائي بصفتهم ممثلين مقيمين جدد. ونتيجة لذلك، اضطرت البرنامج الإنمائي إلى استقدام أكثر من 100 ممثل مقيم جديد. وقد جرت عملية الاستقدام، في معظم الحالات، عن طريق التنسيب الداخلي، بما في ذلك الترقيات. وجرى أيضا ستة عشرة عملية استقدام لموظفين خارجيين في عام 2019. ولم تقتصر جهود الاستقدام التي بذلها البرنامج الإنمائي على الممثلين المقيمين الجدد. بل قام البرنامج أيضا باستقدام نواب جدد للممثلين المقيمين، لأن العديد من المديرين القطريين السابقين عُيّنوا في وظائف الممثلين المقيمين. ووافق البرنامج أيضا، بطلب من الأمانة العامة، على مساعدة مكاتب المنسقين المقيمين الجديدة في استقدام موظفيها وإدارة عقودهم. وحتى أوائل عام 2020، كان البرنامج الإنمائي يتولى إدارة عقود 777 من موظفي مكاتب المنسقين المقيمين وكشف مرتباتهم ومزاياهم واستحقاقاتهم.

تحديث توصيفات الوظائف واستمارات تقييم الأداء

71 - اضطرت البرنامج الإنمائي إلى إدخال تحديث على توصيفات وظائف الممثلين المقيمين بحيث يراعي انتهاء مهمة التنسيق. فالتوصيف الجديد للوظيفة أصبح يعترف للمنسقين المقيمين بالدور القيادي الذي يتولونه في البلد، وفقا للولايات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 279/72، وقد جرت في تموز/يوليه 2019 مواءمة ذلك التوصيف مع إطار الإدارة والمساءلة.

72 - وصدرت أيضا استمارة جديدة لتقييم الأداء خاصة بالممثلين المقيمين، بما في ذلك تضمينها، منذ عام 2020، هدفا إلزاميا من أهداف الأداء يتعلق بمساهماتهم في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وطُلب إلى المنسقين المقيمين تقديم آرائهم في تلك المساهمة.

إلغاء الوظائف في المكاتب القطرية وعمليات إعادة التنظيم

73 - بما أن الرؤساء الجدد للمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي لم يعودوا مسؤولين بشكل دائم عن مهمة التنسيق، فإن بإمكانهم التركيز على تولي قيادة هذه المكاتب. فقبل عملية الإصلاح، كان الممثلون المقيمون يتلقون الدعم من 177 من نواب الممثلين المقيمين والمديرين القطريين ونواب المديرين القطريين. وبهذا الإصلاح، خضع التنظيم للتبسيط، مع تعيين نائب واحد أو نائبين للممثل المقيم في معظم المكاتب القطرية وإلغاء جميع وظائف المديرين القطريين. وفي المجموع، انخفض عدد تلك الوظائف من 177 وظيفة إلى 121 وظيفة حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وهو عامل رئيسي من العوامل المساهمة في خفض تكاليف البرنامج الإنمائي المرتبطة بالإصلاح (انظر الفرع 4-3).

74 - ونُقل نحو 476 وظيفة في 130 مكتبا قطريا من البرنامج الإنمائي إلى الأمانة العامة. بل إن سلسلة من الوظائف المؤقتة المتصلة بمهام الدعم والتنسيق التي يؤديها المنسقون المقيمون، مثل وظائف مستشاري التنسيق وأخصائيي التنسيق ورؤساء مكاتب المنسقين المقيمين، نُقلت إلى نظام المنسقين المقيمين المعاد تنظيمه، وبالتالي إلى الأمانة العامة. ونُقلت هذه الأدوار والوظائف المؤقتة إلى خارج نطاق البرنامج الإنمائي، وتولّى نظام المنسقين المقيمين الجديد عملية استقدام الموظفين. وعدا وظائف الممثلين المقيمين السالفة الذكر، ما زال يتعين توضيح العدد الإجمالي للوظائف التي أُلغيت فعلاً وفقاً لجدول موظفي المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.

75 - وترتبت على الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام آثار أخرى في تنظيم الأعمال في المكاتب القطرية. فقد قرر بعض الموظفين الالتحاق بالمنسقين المقيمين الجدد فتعيّن استبدالهم. وبقي آخرون في مكاتب البرنامج الإنمائي ولكنهم فقدوا الجزء المرتبط بالتنسيق من أنشطتهم، وكان لا بد من تكييف واجباتهم وأعباء عملهم أو إعادة تحديدها. ولم يقدّم البرنامج الإنمائي بقياس حجم وأثر عمليات إعادة التنظيم هذه على الصعيد العالمي، ولكنه يذكر أن الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام لم يؤدّ إلى تغييرات كبيرة أخرى في الوظائف، باستثناء وظائف المديرين القطريين الملغاة وعددها 56 وظيفة. فعلى سبيل المثال، كان أمين وسائق المنسق المقيم أو الممثل المقيم السابق قد عملاً سابقاً على أساس عدم التفرغ في أنشطة التنسيق، وهما الآن منذ بدء عملهما مع الممثل المقيم، يكرّسان عملهما حصراً للمكتب القطري. ومن المحتمل أن يُستخدم الوقت المدّخر في أغراض أخرى، ولكن البرنامج الإنمائي لا يقيسه.

الفترة الانتقالية لاستبدال الممثلين المقيمين

76 - من المسائل المنطوية على أهمية أساسية للبرنامج الإنمائي الجدول الزمني لاستبدال المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين السابقين بممثلين مقيمين جدد. فقد غادر جميع المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين السابقين عملهم قبل 1 كانون الثاني/يناير 2019. ولم يُعيّن على الفور سوى سبعة ممثلين مقيمين في نفس البلد. أما بالنسبة لجميع المكاتب القطرية الأخرى، فإن تعيين ممثل مقيم جديد في أسرع وقت ممكن هو أمر ينطوي على أهمية أساسية لتجنب فترة انتقالية طويلة.

77 - وفي 10 بلدان، تعذّر تعيين ممثل مقيم جديد في عام 2019، لأسباب تُعزى أساساً إلى الوقت اللازم لاعتماد رؤساء المكاتب الجدد هؤلاء من قبل الحكومة المحلية. وبالنسبة للمكاتب القطرية الأخرى، كان متوسط تاريخ شروع الممثل المقيم الجديد في مهامه هو نهاية أيار/مايو 2019. ولذلك، بلغت مدة متوسط الفترة الانتقالية حوالي 150 يوماً. والسبب الرئيسي في ذلك ليس هو حالات تأخر عملية الاستقدام بل الوقت اللازم لانتقال الموظفين الحاليين والموظفين المعيّنين حديثاً إلى وظائف جديدة وبلدان جديدة، علاوة على الوقت الذي يتطلبه الحصول على الاعتماد الرسمي اللازم من قبل البلدان المضيفة.

التدريب والدعم المقدمان للممثلين المقيمين الجدد

78 - يطرح ضم أكثر من 100 ممثل مقيم جديد في وقت واحد تحديات خاصة بالنسبة للمنظمة. فعلى الرغم من اشتراط امتلاك مهارات القيادة في عملية اختيارهم، فإن الممثلين المقيمين الجدد يضطرون، بحكم تعريف وظائفهم، بمهام جديدة لم يمارسوها من قبل. وقد تصدى البرنامج الإنمائي لهذا التحدي بشكل جيد، لا سيما من خلال عقد الاجتماعات الحضرية والدورات التدريبية لجميع الممثلين المقيمين الجدد (أسبوع

واحد في بون، ألمانيا، في شباط/فبراير 2019، وأسبوع واحد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2022)، والعديد من الاجتماعات الافتراضية والدورات التدريبية، والمناسبات الخاصة، وإسداء التوجيه أو المشورة خطياً، وفي بعض الحالات، التوجيه الفردي. وحظي نواب الممثلين المقيمين أو المديرين القطريين الجدد باهتمام مماثل.

الأثر الناجم على تنفيذ الولاية

79 - لم يكن لإصلاح إدارة الموارد البشرية غير المسبوق هذا أثر سلبي على تنفيذ برامج البرنامج الإنمائي ومشاريهه. فلى الرغم من الفترات الانتقالية ومُنحنى التعلم للممثلين المقيمين الجدد، نُفذت برامج عام 2019 بشكل عادي وتمكنت المكاتب الميدانية من إدارة أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بفعالية في عام 2020. ويُعزى هذا النجاح إلى عدة عوامل هي: توضيح المسؤوليات داخل المكاتب القطرية، فرئيس المكتب مسؤول عن قيادة المكتب القطري للبرنامج الإنمائي على أساس التفرغ؛ والمحفزات القوية التي يتمتع بها الممثلون المقيمون المعيّنون حديثاً؛ ونطاق ونوعية التدريب المقدم لهم، بما في ذلك التدريب الشخصي؛ والأجواء الإدارية الجديدة، التي يبدو أن له أثراً إيجابياً على الموظفين.

2-2-4 آثار الإصلاح على الموارد البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الآثار على موظفي المكاتب القطرية وإدارتها

80 - استتبع الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام إدخال تغييرات كبيرة على توصيفات وظيفة رؤساء المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي وعلى إدارة هذه المكاتب: فأعمار الممثلين المقيمين هي في المتوسط أصغر من غيرهم، ومن المرجح أن ينحدروا من بلدان الجنوب، ويكونوا من الإناث.

81 - وقد استعرضنا توصيفات وظيفة المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين حتى نهاية عام 2018 في جميع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، وتوصيفات وظيفة الممثلين المقيمين المعيّنين بعد إصلاح الفصل بين المهام. وترد في الجدول 2 من الفصل الثاني أوجه الاختلاف الرئيسية.

الجدول 2 من الفصل الثاني

توصيفات وظيفة المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين السابقين (2018) والممثلين المقيمين الجدد (2019)

المنسقون المقيمون والممثلون المقيمون حتى نهاية عام 2018 الممثلون المقيمون حتى عام 2019			
متوسط سنة الميلاد	1963	1967	
رتبة الوظيفة	10 برتبة أمين عام مساعد، و 34 مد-2، و 77 مد-1	31 مد-2، و 79 مد-1، و 7 ف-5	
نوع الجنس	50,4 في المائة من الإناث	51,3 في المائة من الإناث	
الأصل الجغرافي	42,1 من بلدان الجنوب	49,6 في المائة من بلدان الجنوب	
الأصل المهني	59 في المائة من البرنامج الإنمائي	86 في المائة من البرنامج الإنمائي	

المصدر: بيانات مقدمة من البرنامج الإنمائي إلى المجلس.

العمر

82 - أسفر الإصلاح عن تجديد شباب الإدارة العليا بالمكاتب القطرية، وهي نتيجة إيجابية للإصلاح ولكن يمكن أيضا تفسيرها جزئيا بمستوى الأقدمية اللازم لتولي مهمة التنسيق المشتركة المتعددة الوكالات. وكان متوسط سنة ميلاد المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين هو عام 1963 حتى نهاية عام 2018، فيما كان متوسط سنة ميلاد الممثلين المقيمين في عام 2019 هو عام 1967. وتوجد ثلاثة عوامل تفسّر في معظمها اختلاف الأعمار هي كما يلي: (أ) عيّن معظم الممثلين المقيمين لعام 2019 في الآونة الأخيرة، فيما كان المنسقون المقيمون في عام 2018 قد قضوا ما متوسطه سنتان في مناصبهم؛ و (ب) عيّن معظم الممثلين المقيمين الجدد للمرة الأولى في وظيفة من هذه الرتبة، في حين أن العديد من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين السابقين كانوا يشغلون سابقا وظيفة أخرى برتبة ماثلة؛ و (ج) مهمة الممثل المقيم يمكن أن تتدرج، من حيث الترتيب، في رتبة أقل من رتبة وظيفة المنسق المقيم، وقد يكون من الأسهل تعيين موظفين أصغر سنا بقليل في هذه الوظيفة. ويجدر بالإشارة أيضا أنه في عام 2018، لم يكن إلا 10 أفراد من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين من مواليد ما بعد عام 1970 (أصغرهم وُلد في عام 1974)، فيما كان هذا هو الحال بالنسبة لـ 32 من الممثلين المقيمين في عام 2019 (أصغرهم ولد في عام 1980). وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار تجديد شباب القيادة نتيجة إيجابية لعملية الإصلاح، إلا أن هذا كان تحولا كبيرا بالنسبة لمنظمة كالبرنامج الإنمائي في فترة قصيرة جدا.

رتب الوظائف

83 - وعلى الصعيد العالمي، فإن كون الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي لم يعودوا يتولّون مهام المنسقين المقيمين لم يُحدث تغييرات كبيرة في البرنامج الإنمائي على صعيد رتب الوظائف، كما أنه لم يحقق وفورات كبيرة في نفقات الموظفين. فقد كان معظم المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين يُعيّنون في الرتبتين مد-1 ومد-2 (77 منسقا و 34 ممثلا حتى نهاية عام 2018). وكان الوضع هو نفسه بعد الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام (حيث كان 79 من الممثلين المقيمين في الرتبة مد-1 و 31 منهم في الرتبة مد-2 في عام 2019). وتمثلت التغييرات الرئيسية في أن 10 من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين السابقين كانوا برتبة أمين عام مساعد، وهو ما لم يعد عليه الحال في عام 2019 مع الممثلين المقيمين الجدد، وأن 7 ممثلين مقيمين كانوا برتبة ف-5 في عام 2019.

تكافؤ الجنسين

84 - ازدادت نسبة النساء، التي كانت قد سجلت أصلا ارتفاع طفيفا قبل الإصلاح. ففي عام 2018، تحقّق تكافؤ الجنسين بين المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين، حيث كانت 50,4 في المائة منهم إناث و 49,6 في المائة ذكور. ولم يتغير هذا التوازن كثيرا بعد الإصلاح حيث كانت نسبة 51,3 في المائة من الممثلين المقيمين المعيّنين في عام 2019 إناث و 48,7 في المائة منهم ذكور.

الأصل الجغرافي

85 - اغتتم البرنامج الإنمائي فرصة الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام ليعيد التوازن إلى حد كبير للأصل الجغرافي لرؤساء مكاتبه القطرية. ففي عام 2018، كان 42 في المائة فقط من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين ينحدرون من بلدان الجنوب، فيما شكّلوا نصف نسبة الممثلين المقيمين في عام 2019.

الأصل المهني

86 - ينتمي عدد أقل من منسقي الأمم المتحدة المقيمين للبرنامج الإنمائي. فرغم أن 59 في المائة من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين في نهاية عام 2018 كانوا من موظفي البرنامج، فقد انخفضت تلك النسبة إلى 48 في المائة في عام 2019 وإلى 42 في المائة في عام 2021. ومقابل ذلك، ارتفعت نسبة الممثلين المقيمين من موظفي البرنامج الإنمائي إلى حد كبير مع عملية الإصلاح: في عام 2019، كان ما نسبته 86 في المائة من الممثلين المقيمين من موظفي البرنامج، مقارنة مع 59 في المائة من المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين في العام السابق.

أوجه التغيير في إدارة المكاتب القطرية

87 - على الصعيد العالمي، تعيّن على البرنامج الإنمائي أن يقوم، في غضون بضعة أشهر، باستبدال ما نسبته 94 في المائة من رؤساء مكاتبه (المنسقون المقيمون والممثلون المقيمون السابقون). فالممثلون المقيمون يكرّسون أنفسهم على أساس التفرغ لإدارة المكاتب الميدانية التابعة للبرنامج، فيما كان المنسقون المقيمون والممثلون المقيمون يضطرون سابقاً إلى تقسيم وقتهم بين أداء هذا الدور ومهام التنسيق.

88 - والتحدي الذي جرى التصدي له في مجال إدارة الموارد البشرية جدير بالثناء. وكما ذكر أعلاه، واكبت هذا التحول جهود تدريبية شاملة. كما خضعت سياسة الموارد البشرية للتحديث على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولا سيما في ظل تنفيذ سياسة تتعلق باستعراض المواهب، وتطوير التوجيه الفردي، واكتشاف الكفاءات العالية، وزيادة الاهتمام بالتصدي للمشاكل الإدارية في المكاتب الميدانية، وتنفيذ عملية التناوب السنوية لشغل وظائف الممثلين المقيمين. وكان تأثير التغيير في توصيفات وظائف الممثلين المقيمين وفي السياسات الجديدة ملموساً في استقصاء آراء الموظفين الذي أجري في عام 2020، والذي أظهر زيادة في درجات الالتزام الشخصي، والاعتزاز بالانتماء إلى البرنامج الإنمائي وقيادته. ومن المتوقع أن يتيح الاستقصاء اللاحق، المقرر أن يجري في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2023، بيانات أثقت صلة بهذه المسائل.

89 - وبوجه أعم، أدى الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام إلى إحداث تغيير جذري في إدارة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي ومثل تجربة في مجال الموارد البشرية ليس لها العديد من الأمثلة القابلة للمقارنة بها في القطاع العام على الصعيد الدولي. وفيما يتعلق باستراتيجيتي البرنامج الإنمائي المسمّيتين "موظفون لعام 2030" و "قادة لعام 2030"، فإنه سيكون من المفيد تحليل هذه التغييرات والتعلم منها.

3-4 الآثار المالية لعملية الإصلاح

90 - أحاط المجلس علماً على النحو الواجب بالصعوبة التي ينطوي عليها إجراء تقييم واضح وشامل للآثار المترتبة في الميزانية على الفصل بين المهام بالنسبة للبرنامج الإنمائي. فهذه الصعوبة تُعزى جزئياً إلى الطابع التدريجي لعملية الفصل بين المهام وإلى الإدماج الطويل الأمد لمهمة التنسيق في الهيكل الأساسي للبرنامج الإنمائي. ويمكن تقدير التخفيض السنوي المحتمل في تكاليف البرنامج الإنمائي في حدود ما يتراوح بين 14 مليون دولار إلى 34 مليون دولار.

إصلاح تمويل نظام المنسقين المقيمين

91 - ينبع نظام التمويل المتبع في نظام المنسقين المقيمين الذي كان معمولاً به قبل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من اتفاق تقاسم التكاليف لعام 2013 الذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2014. وكان ذلك النظام يستند بدايةً إلى مبلغ سنوي إجمالي قدره 121 مليون دولار، منه مبلغ 88 مليون دولار، يُعرف بمبلغ التكاليف "الأساسية"، يقدمه البرنامج الإنمائي، بصفته مديراً ومضيفاً للنظام، ومبلغ 33 مليون دولار يُقدّم في إطار نظام تقاسم التكاليف بين الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما فيها البرنامج الإنمائي. واستمر العمل بهذا النظام حتى عام 2018، بميزانية إجمالية تخضع للتفتيش سنوياً. وفي عام 2018، بلغت الميزانية الإجمالية 127 مليون دولار، مؤل منها البرنامج الإنمائي 90 مليون دولار تحت بند التكاليف الأساسية و 5,1 ملايين دولار في إطار تقاسم التكاليف. وبذلك بلغت التكلفة الإجمالية للبرنامج الإنمائي في عام 2018 ما قدره 95,1 مليون دولار. وكان البرنامج الإنمائي هو مدير النظام برمته.

92 - ويقدم الشكل الثالث من الفصل الثاني تفصيلاً لاستخدام الأموال لعام 2016.

الشكل الثالث من الفصل الثاني

التكاليف الأساسية المقدرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزانيات المخصصة لتقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام 2016

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الإجمالية 124,9 مليون دولار	=	88,9 مليون دولار	التكاليف الأساسية للبرنامج الإنمائي 71 في المائة	+	36,0 مليون دولار	تقاسم التكاليف 29 في المائة
القطرية 111,1 مليون دولار 89 في المائة	=	72,6 مليون دولار	المساهمات النقدية المتأتبة من التكاليف الأساسية (المجموع 38,5 مليون دولار) + الأموال المجمعة محلياً	-	25,6 مليون دولار	مصاريف الموظفين ومصاريف التشغيل العامة
القطرية 3,5 مليون دولار 3 في المائة	=	1,6 مليون دولار	مرتبات وظائف من الرتبة ف-4 لأخصائيي التنسيق في كل منطقة، وخدمات وموافق الدعم	+	1,9 مليون دولار	وظيفة وثبة ف-3 ومبلغ 0,1 مليون دولار لمصاريف التشغيل العامة في كل منطقة
العالمية 10,3 مليون دولار 8 في المائة	=	1,8 مليون دولار	مرتبات ما قوه 8,6 من وظائف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، وخدمات الدعم	+	8,5 مليون دولار	مرتبات ما قوه 18,4 مليون دولار من وظائف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية ومبلغ 3,75 مليون دولار لمصاريف التشغيل العامة

المصدر: Dalberg, "Independent review of the United Nations Development Group system-wide cost-sharing agreement in support of the resident coordinator system" (August 2017). الشكل 2.

93 - استبدل الإصلاح المتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبالفصل بين المهام هذا الاتفاق بنظام تمويلي جديد. فالأموال أصبح الآن يجمعها الصندوق الاستثماري المحدد الغرض بنظام المنسقين المقيمين الجديد من ثلاثة مصادر هي كما يلي: (أ) التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء؛ و (ب) الترتيب المتعلق بتقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي تضاعف المبلغ المستمد منه؛ و (ج) فرض ضريبة تنسيق بنسبة 1 في المائة، تؤخذ من المساهمات غير الأساسية التي يجري تخصيصها عن كثب. ولذلك فإن مساهمة البرنامج الإنمائي في تمويل نظام المنسقين المقيمين أصبحت الآن تُقدم من خلال مشاركته في تقاسم التكاليف من قبل كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي بلغت 10,3 ملايين دولار سنوياً عن الفترة 2019-2021، وارتفعت إلى 10,6 ملايين دولار سنوياً عن الفترة 2022-2023⁽¹⁶⁾.

آثار الإصلاح على نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

94 - لم تُعد نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من نفقاته التي كانت مشمولة بنظام التمويل السابق، تدرج في اختصاص البرنامج، فهي مشمولة الآن بالصندوق الاستثماري المحدد الغرض. واستناداً إلى بيانات عام 2016، يمثل تلك النفقات حوالي 13,8 مليون دولار سنوياً. وينطبق الأمر نفسه على المساهمة النقدية المخصصة على الصعيد القطري (بمبلغ 12,9 مليون دولار). واستمر الإنفاق على مرتبات المنسق المقيم وسائق المنسق المقيم ومساعد المنسق المقيم، حيث كان من المقرر أن يحل الممثل المقيم المعين حديثاً محل المنسق المقيم؛ ووصل المبلغ المقدر لعام 2016 إلى ما قيمته 49,8 مليون دولار (الترتيب من حيث حجم المبالغ مماثل للمعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي).

95 - وينبغي ألا يتحمل البرنامج الإنمائي المسؤولية عن سائر النفقات المتكبدة على الصعيد القطري بمبلغ 48,4 مليون دولار (22,8 مليون دولار في قطاع الخدمات والمرافق الخاصة بمكاتب المنسقين المقيمين و 25,6 مليون دولار من نفقات الموظفين ومصروفات التشغيل العامة، الممولة من ترتيب قاسم التكاليف). (لا يزال البرنامج الإنمائي يتكبد بعض هذه النفقات نيابةً عن المنسقين المقيمين، ولكنه الآن يصدر فواتير عليهم بموجب مذكرة التفاهم التي يرد تحليل لها أدناه). غير أنه ليس من المؤكد أن هذه النفقات فردية بما يكفي ليتسنى للبرنامج الإنمائي إلغاؤها فعلياً، باستثناء وظائف المديرين القطريين الملغاة. فالبرنامج الإنمائي قد يستمر في تحمل بعضها باعتبارها خسارة في وفورات الحجم.

96 - وإجمالاً، فإن إجراء مقارنة للمبالغ المالية الهيكلية التي تحملها البرنامج الإنمائي قبل الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام وبعده تؤدي إلى التقديرات التالية:

(أ) بلغت تكلفة نظام المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي 94 مليون دولار في عام 2016⁽¹⁷⁾ قبل الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام.

(16) انظر الوثيقة A/75/905.

(17) استناداً إلى أرقام عام 2016 المستمدة من تقرير Dalberg السالف الذكر، وهي أحدث أرقام وأكثرها تفصيلاً. أجرى البرنامج الإنمائي في عام 2018 تحديثاً لهذا المبلغ، ليلعب على الصعيد العالمي ما يُقدر بنحو 95 مليون دولار.

(ب) استُعيض عن هذه التكلفة، بعد عملية الإصلاح، بتكلفة قدرها 60 مليون دولار (10 ملايين دولار لتقاسم التكاليف و 50 مليون دولار لاستبدال المنسقين المقيمين، وإذا لزم الأمر، استبدال الموظفين المرافقين لهم مثل السائق والمساعد)⁽¹⁸⁾؛

(ج) يمكن أن تُضاف إلى هذه التكلفة البالغة 60 مليون دولار حصة من التكاليف التي لم تتحقق من وفورات الحجم، والمصروفات العامة المتصلة بتكاليف الموظفين⁽¹⁹⁾. وقد يصل أعلى تقدير معقول لهذه الخسارة في وفورات الحجم إلى مبلغ 20 مليون دولار⁽²⁰⁾.

97 - واستناداً إلى هذه الافتراضات، فإن النفقات الهيكلية التي يتحملها البرنامج الإنمائي الآن ستبلغ ما بين 60 و 80 مليون دولار في السنة، مقارنة مع 94 مليون دولار في إطار النظام القديم، مما يؤدي إلى فرق سنوي بمبلغ يتراوح بين 14 مليون دولار و 34 مليون دولار. ولم يتمكن البرنامج الإنمائي من تقديم أي تقدير بديل للآثار المالية المترتبة على عملية الإصلاح.

تكاليف الفترة الانتقالية الناجمة عن عملية الإصلاح

98 - في عام 2018، قُدِّر البرنامج الإنمائي تكاليف الفترة الانتقالية التي ستترتب على عملية الإصلاح بمبلغ 20 مليون دولار في الفترة بين عامي 2018 و 2021. واتضح أنها كانت أقل من المتوقع: فالتحليل الذي أعده البرنامج يُظهر تكلفة إجمالية بمبلغ 13,1 مليون دولار، معظمها ناجم عن التكاليف المتعلقة باستقدام الموظفين ونقل وتدريب الممثلين المقيمين الجدد ونواب الممثلين المقيمين.

التكاليف المتكررة الجديدة الناتجة عن عملية الإصلاح

99 - يُقدم البرنامج الإنمائي أيضاً تقارير عن تكاليف متكررة جديدة ذات صلة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تنظيمها هي كما يلي: تكاليف بمبلغ 11 مليون دولار لمشروع دمج مكاتب الدعم الإداري ومراكز الخدمات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لدعم المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، و "جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية". وستشمل هذه النفقات ما يلي: إعداد البرنامج الإنمائي استراتيجية تسيير الأعمال 2.0 وتعهدها، بما يؤدي إلى تنفيذها في 61 بلداً من أصل 131 بلداً، وندب وظيفتين برتبة مد-1 ووظيفة برتبة ف-4 إلى مكتب التنسيق الإنمائي لدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وغير ذلك من أشكال المشاركة في الإجراءات المشتركة بين الوكالات. ويشير البرنامج الإنمائي إلى أنه رصد اعتمادات لتغطية النفقات المتصلة بإمكانية عودة الموظفين المنتدبين للتقاعد، والتعويض في حالة انتهاء الخدمة، ضمن جملة أمور أخرى. وكان الصندوق قد خصص مبلغاً أصلي قدره 4,6 ملايين دولار، وقد استخدم منه 0,744 مليون دولار حتى الآن.

(18) هذا الافتراض البالغ 50 مليون دولار هو أنسب مبلغ للبرنامج الإنمائي، على أساس افتراض أن تكلفة الممثلين المقيمين والموظفين المرافقين لهم هي نفس مستوى التكلفة السابقة للمنسقين المقيمين. ففي عام 2018، توقع البرنامج أن تكون هذه التكلفة أقل من ذلك إلى حد ما (43 مليون دولار).

(19) على سبيل المثال، في الحالة التي يكون فيها محام يعمل على أساس عدم التفرغ قبل عملية الإصلاح موظفاً لدى البرنامج الإنمائي حتى وإن لم تلك للبرنامج حاجة إلى عمل هذا المحامي على أساس التفرغ، مما يحول دون تحقيق وفورات الحجم الأساسية.

(20) كان البرنامج الإنمائي قد تَوَقَّع في عام 2018 أن تكون هذه الحصة من التكاليف الناجمة عن وفورات الحجم التي لم تتحقق في حدود 15 مليون دولار.

100 - واضطر البرنامج الإنمائي إلى استحداث حيز مالي، في خطة موارده المتكاملة وميزانيته المتكاملة، للفترة 2018-2021، للترؤد بالمهارات والكفاءات الملائمة لتعميم مهمة تحقيق التكامل المنوطة به وتنفيذ المجالات البرنامجية الحاسمة الأهمية من الخطة الاستراتيجية. وقد أفادت الإدارة بأن هذا الأمر يشكل استثماراً في قدرات الأفرقة المكرسة على صعيد المقر لصياغة تصور لهذه المهمة ورعايتها. وفيما يتعلق بخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للبرنامج، للفترة 2022-2025، يُخصّص مبلغ قدره 48 مليون دولار لتغطية تكاليف "تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة". ولكن على نطاق أوسع في جميع مناحي البرنامج الإنمائي - ولأن كونه كيانا "محققاً للتكامل" ليس بمهمة "جديدة" بل ذات مكانة رفيعة بالنسبة للبرنامج - لم توضع للتكاليف المتكبّدة لبدء التنفيذ تصنيفات مفصلة فاعتبرها البرنامج الإنمائي تكاليف محدودة.

عدم قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم وإبلاغ مفصلين عن الآثار المالية المترتبة على الإصلاح في نفقاته

101 - لم يجرِ البرنامج الإنمائي حتى الآن أي تقييم واضح وشامل للآثار المترتبة على الإصلاح المتعلق بالفصل بين المهام في ميزانيته. ويبدو أن الآثار المالية للإصلاح لم تخضع للقياس، ولم يتمكن البرنامج الإنمائي، خلال فترة مراجعة الحسابات، من تقديم أرقام تؤكد تقديرات المجلس بأن البرنامج استفاد من وفورات تتراوح بين 14 و 34 مليون دولار.

102 - وقدم البرنامج الإنمائي مذكرات إحاطة منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح إلى مجلسه التنفيذي (مذكرتان من هذا القبيل في الأعوام 2019 و 2020 و 2021، ومذكرة واحدة في عام 2022). وقد أورد في تلك الملاحظات استعراضاً عاماً شاملاً إلى حد ما عما تحقق من إنجازات في مجالات شتى مثل الدعم العام المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين، وتحليل التخطيط وقدرات الإبلاغ، والتنفيذ المشترك لأهداف التنمية المستدامة والإجراءات المنسقة، مثل تدابير التصدي لأزمة جائحة كوفيد-19. غير أن هذه المذكرات لم تقدم تحليلات وبيانات ثابتة عن الجوانب الإدارية لعملية الإصلاح، ولا سيما فيما يتعلق بالشؤون المالية وأماكن العمل.

103 - وفيما يتعلق بأماكن العمل، كانت التقارير المقدمة ناقصة وأحياناً غير متناسقة. وفي مذكرته المؤرخة 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أبلغ مدير البرنامج الإنمائي نائبة الأمين العام بما يلي:

تلقي البرنامج تسعة وسبعين مشروعاً من مشاريع التجديد، بمبلغ إجمالي قدره 3,1 ملايين دولار. وبمشاور وثيق مع مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، استعرض 72 مشروعاً من أصل 79 مشروعاً وجرّت الموافقة عليها بمبلغ قدره 1,7 مليون دولار. أما المشاريع السبعة المتبقية، بمبلغ قدره 1,4 مليون دولار، فإن المكتب ينظر فيها ومن المتوقع أن يصدر موافقته عليها قريباً. ومن المفترض أن تُنجز معظم المشاريع المتعلقة بتجديد هذه المباني بحلول نهاية العام.

وفي الملاحظات المقدمة إلى المجلس التنفيذي، لم تُذكر تلك المسألة إلا في مذكرات عام 2020، حيث أُشير فيها إلى أن نطاق الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى مكاتب المنسقين المقيمين يشمل "دعم 14 مشروعاً لتجديد مباني مكاتب المنسقين المقيمين". ولا تتضمن تلك المعلومات أي عنصر من عناصر الميزانية ولا تتسق مع المذكرة الموجهة إلى نائبة الأمين العام قبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ. ودون الإشارة إلى هذا الاختلاف، في عام 2019، تضمنت التقارير عن مشاريع التجديد كلا من المشاريع المعتمدة والمشاريع التي كانت قيد الإعداد (قيد الدراسة) بينما في عام 2020، لم تتضمن التقارير

إلا المشاريع المعتمدة والجارية في نهاية العام الحالي (الإبلاغ). ولم ترد أي إشارة أخرى لأشغال تجديد المباني في مذكرتي عامي 2021 و 2022 الموجهتين إلى المجلس التنفيذي.

104 - ومن الناحية المالية، أُعدت مذكرة تحليل تمهيدية أولية للمجلس التنفيذي في عام 2018، عُرضت فيها التكاليف الإضافية المتوقعة، علاوةً عن الوفورات المتوقعة. وتضمنت مذكرات الإحاطة اللاحقة مستجدات منتظمة عن العلاقة بين البرنامج الإنمائي والصندوق الاستئماني المحدد الغرض. وتضمنت المذكرات بيانات كمية عن حجم الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى مكاتب المنسقين المقيمين، علاوةً عن معدل رضا العملاء. وشملت أيضاً نتائج الضريبة المتعلقة بالمساهمات بنسبة 1 في المائة ومضاغة تقاسم التكاليف.

105 - وتضمنت المذكرة المتعلقة بالدورة السنوية لعام 2019 تكاليف التحول المتكبّدة بمبلغ 3,07 ملايين دولار في عام 2018، دون تقديم أي تفاصيل. ولم تُبلّغ لاحقاً تكاليف التحول تلك (التي قُدرت بنحو 20 مليون دولار في التحليل الأولي لعام 2018) إلى المجلس التنفيذي.

106 - ولم تقدم هذه الملاحظات أي معلومات عما إذا كانت النفقات الإضافية المتوخاة والوفورات المتوقعة قد تحققت، كما أنها لم تقدم تقييماً مالياً لعملية الإصلاح.

تقاسم تكاليف البرنامج والنفقات المتعلقة بالضريبة البالغة 1 في المائة منذ عام 2019

107 - تنقسم مساهمات البرنامج الإنمائي في تمويل نظام المنسقين المقيمين إلى نوعين هما: تقاسم التكاليف وضريبة المساهمة التي تبلغ نسبتها 1 في المائة. وقد تضاعفت مساهمته في تقاسم التكاليف من 5,1 ملايين دولار في عام 2019 إلى 10,3 ملايين دولار في عام 2020 وإلى 10,6 ملايين دولار في عام 2022. وتمثل المساهمة البالغة 1 في المائة ضريبة تُفرض على الأموال التي تجمعها الوكالات للصندوق الاستئماني المحدد الغرض. ويمكن أن تكون إما ضريبة "تديرها الجهة المانحة"، أي أن تدفعها هذه الجهة مباشرة إلى الصندوق، أو "تديرها الوكالة"، أي تجمعها الوكالة وتُدفع للصندوق. وقد وصلت المبالغ "التي تديرها الوكالة" والتي جمعها البرنامج الإنمائي إلى 5,8 ملايين دولار في عام 2020، و 6,6 ملايين دولار في عام 2021 و 8,8 ملايين دولار في عام 2022، أو ما قدره 21,2 مليون دولار عن جميع السنوات الثلاث.

108 - وتكاليف تحصيل الضريبة البالغة 1 في المائة مرتفعة. فقد قُدرت بمبلغ 0,422 مليون دولار في عام 2019 على مبلغ جُمع قدره 2,68 مليون دولار. وفيما يتعلق بالفترة 2020-2022، يقدم البرنامج الإنمائي تقديراً بقيمة 0,6 مليون دولار لعام 2020، و 0,6 مليون دولار لعام 2021، و 0,7 مليون دولار لعام 2022، أي ما يعادل 9,5 في المائة من المبلغ المحصّل. ويذكر البرنامج الإنمائي أن هذه التكاليف تتعلق بوقت الموظفين، الذي قضوه في العمل الإداري المتعلق بالاتفاقات، وتقديم الدعم للمكاتب القطرية، والتدريب، وفي المقر، والدعم ووضع السياسات في المجال القانوني، والتدريب، وتحويل الأموال إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض على أساس فصلي، والتعامل مع الجهات المانحة والمجلس التنفيذي ومكتب التنسيق الإنمائي.

109 - ويرى البرنامج الإنمائي أن المقترحات الداعية إلى زيادة ضريبة التسيق البالغة 1 في المائة من شأنها أن تزيد من المخاطرة بقدرة البرنامج الإنمائي - ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية - على إنجاز البرامج وتحقيق النتائج في أرض الواقع.

الخدمات المقدمة من البرنامج إلى مكاتب المنسقين المقيمين

110 - لم يكن نظام المنسقين المقيمين مستعداً في عام 2019 للاضطلاع على نحو مستقل بمهام الدعم اللازمة لعملياته. ولذا وُقعت مذكرة تفاهم بين البرنامج الإنمائي والأمانة العامة لضمان استمرارية تقديم خدمات الدعم. وسأقت المذكرة قائمة بالخدمات، البعض منها يُقدم بانتظام ("الخدمات الشاملة") والبعض الآخر حسب الطلب ("خدمات الدفع أولاً بأول").

111 - وتصدر فواتير بقائمة الخدمات المقدمة بتطبيق رسم استرداد للتكاليف على المصروفات العامة ("الدعم الإداري العام") بنسبة 8 في المائة (4 في المائة على مصروفات الموظفين)، علاوةً عن دفع مبلغ إجمالي لتغطية التكاليف المباشرة المتكبدة على وجه التحديد فيما يتعلق بتنفيذ الخدمات. ويجري التفاوض على هذا المبلغ الإجمالي بين الطرفين عند إعداد الميزانية.

112 - وتُسدد المدفوعات من الأمانة العامة إلى البرنامج الإنمائي كل ثلاثة أشهر، قبل تقديم الخدمات وفقاً لمذكرة التفاهم المتفق عليها، على أساس الميزانية المتوقعة. وطلبات الحصول على الخدمات التي تصدر عن مكتب المنسق المقيم إلى البرنامج الإنمائي لا تُقدَّم عادةً إلا عبر بوابة خدمات نظام المنسقين المقيمين، المعروفة باسم بوابة IRIS.

113 - وفي كل بلد، تُترجم مذكرة التفاهم إلى اتفاق مستوى الخدمات يُبرم بين المنسق المقيم والمكتب القطري للبرنامج الإنمائي. ويحدد اتفاق مستوى الخدمات المبادئ التشغيلية للاتفاق ويتضمن في الجداول الدليلية لفئات الخدمات الممكن تقديمها ما يلي: جدول واحد عن "حلول المرافق الجاهزة"، بما فيها تقديرات لمدى تواتر تلك الخدمات، بناءً على مبلغ موحد؛ وجدول واحد عن "الحلول القائمة على الدفع أولاً بأول". ويجري عموماً تجديد الجداول أو تعديلها سنوياً.

114 - وانخفض بسرعة المبلغ الإجمالي للخدمات المقدمة منذ عام 2019، وهو ما كان متوقعاً، حيث إن هذه الخدمات تكون في معظمها ذات طابع انتقالي. فقد بلغت نفقات تقديم الخدمات 97,2 مليون دولار في عام 2020، و 45,9 مليون دولار في عام 2021، و 37,5 مليون دولار (مبلغ مؤقت) في عام 2022. وتوقفت تكاليف الموظفين بعد عام 2020، مع تحويل دفع مرتبات جميع الموظفين إلى الأمانة العامة. ولم يبق في نطاق مذكرة التفاهم إلا مرتبات السائقين.

115 - وفي عام 2021، كانت نفقات الخدمات المقدمة كما هو مبين في الجدول الثالث من الفصل الثاني.

الجدول 3 من الفصل الثاني

الخدمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى نظام المنسقين المقيمين في عام 2021

(بدايات الولايات المتحدة)

النشاط	المصروفات
النشاط 5: مصروفات التشغيل العامة - الخدمات الشاملة	18 393 862
النشاط 7: صندوق التنسيق	12 531 465
النشاط 2: سائق المنسق المقيم	3 497 402
النشاط 4: السفر في مهام رسمية	2 206 102
النشاط 6: إدارة الموارد البشرية	1 876 105
النشاط 8: الضيافة	373 128
النشاط 3: الموظفون الفنيون الوطنيون	70 201
المجموع الفرعي	38 948 265
التكلفة المباشرة للبرنامج الإنمائي	6 939 315
المجموع	45 887 580

المصدر: البرنامج الإنمائي.

116 - أظهرت دراسة استقصائية أجريت في عام 2020 معدلاً عاماً نسبته 73 في المائة لرضا العملاء عن تقديم الخدمات في كل من البرنامج الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي. وكانت مجالات التحسين التي تم تسليط الضوء عليها "الاتصال" و "زيادة إيضاح التوقعات" و "إنشاء آليات أكثر فعالية لتسوية الإشكالات عند نشوئها".

117 - ومن المقرر أن تنتهي صلاحية مذكرة التفاهم في نهاية عام 2023. وعندئذ، فالخدمات المتبقية التي لا يزال البرنامج الإنمائي يقدمها إلى مكاتب المنسقين المقيمين ستُقدّم محلياً على صعيد المكاتب القطرية استناداً إلى اتفاقات مستوى الخدمات المتفق عليها محلياً وذلك باتتبع الإجراءات الحالية المعمول بها المماثلة للخدمات المقّمة إلى سائر الوكالات، وستشمل أساساً مبانى المكاتب، وإدارة المرافق، وخدمات النقل لمكاتب المنسقين المقيمين التي لم تتمكن من إتمام شراء مركبات الأمم المتحدة الخاصة بها في عام 2023. وسيتوقف العمل بنظام IRIS، وسيجري تقديم الطلبات في عام 2024 عن طريق أداة UNall الشاملة لجميع الخدمات والموصولة بنظام التخطيط المركزي للموارد، Quantum.

118 - ويوصي المجلس البرنامج الإنمائي بإجراء تحليل شامل لكل من الموارد البشرية والآثار المالية للإصلاح القائم على فصل المهام في البرنامج الإنمائي.

119 - وستشكّل هذه المعلومات الأساس المستند إليه في التقارير التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى مجلسه التنفيذي وإلى الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

120 - وقد قبلت الإدارة التوصية ولكنها رأت أن تلك المعلومات ينبغي ألا تشكّل الأساس لتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

4-4 أثر الإصلاح على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالخدمات المشتركة

121 - فيما يتعلق بمهام مكاتب الدعم الإداري، كان لعملية الفصل بين المهام أثر محدود على الدور الذي دأب البرنامج الإنمائي على الاضطلاع به تاريخياً بوصفه الجهة المقدّمة للخدمات والعمود الفقري بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. بل إن البرنامج الإنمائي التزم التزاماً استراتيجياً بمواصلة الاضطلاع بدور "عامل التمكين" الذي يؤديه على الصعيد القطري. إلا أن السؤال يبقى مطروحاً عن مدى الأهمية التي ينبغي أن يوليها البرنامج الإنمائي لمهام مكاتب الدعم الإداري هذه في المستقبل.

الأثر المحدود لعملية الإصلاح حتى الآن على دور العمود الفقري للأنشطة التشغيلية

122 - لقد دأب البرنامج الإنمائي تاريخياً على الاضطلاع بدور محوري في تقديم خدمات الدعم الإداري والمالي إلى منظومة الأمم المتحدة. وقد تطورت مهمة البرنامج الإنمائي هذه بصفته جهة مقدّمة للخدمات كنتيجة طبيعية لوجوده "العالمي" في الميدان، ولا سيما بالنسبة للكيانات التي ليس لها وجود فيه (الوكالات غير المقيمة). وفي السياسة المتعلقة بخدمات وكالات الأمم المتحدة، المؤرخة عام 2019، يُشار إلى أن البرنامج الإنمائي، وتمشياً مع ولايته المتعلقة بتقديم الخدمات إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة بناء على طلب من وكالة تابعة للمنظمة، يتحمل مسؤولية أساسية عن تقديم هذه الخدمات شريطة ما يلي: (أ) أن تكون الخدمات المطلوبة وتقديمها متسقان مع أنظمة البرنامج الإنمائي وقواعده وسياساته وإجراءاته وأهدافه، مثل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) أن يوافق كيان الأمم المتحدة، طالب الخدمة، على دفع التكاليف ذات الصلة لقاء تقديم الخدمات ويظل مسؤولاً من الناحية المالية عن هذه الخدمات. وعموماً، ينبغي لمكاتب البرنامج الإنمائي، عند استيفاء هذين الشرطين الأوليين، أن تقدم الخدمات المطلوبة. وقد ذكر المجلس في تقريره لعام 2019 أن البرنامج الإنمائي كان من الجهات الرئيسية المقدّمة للخدمات المشتركة في مجالات الإدارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية، وعملية الشراء، والخدمات اللوجستية، إلى أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآخرين.

123 - وكان لعملية الإصلاح المتعلقة بالفصل بين المهام أثر محدود حتى الآن على الدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي بوصفه العمود الفقري لمنظومة الأمم المتحدة. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، إضفاء مزيد من التكامل على الخدمات المشتركة دون الإشارة صراحةً إلى البرنامج الإنمائي. وأبرزت مذكرة صدرت في عام 2020 للمجلس التنفيذي للبرنامج عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار أهمية البرنامج الإنمائي باعتباره العمود الفقري للأنشطة التشغيلية، أي أساساً تقديم الخدمات المشتركة في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقريباً وتقديم الخدمات الأساسية إلى مكاتب المنسقين المقيمين. وتؤكد الدراسات الاستقصائية للممثلين المقيمين التي صدر من المقر تكليف بإعدادها أن المكاتب القطرية تقدم خدمات عديدة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى. فمن جهة، قدمت المكاتب القطرية، على الصعيد العالمي، خدمات تشغيلية (مثل الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، وعملية الشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى في أكثر من 90 في المائة من الحالات في عام 2019. ومن جهة أخرى، واستناداً إلى منظور الممثلين المقيمين، لم يتلق البرنامج الإنمائي أي خدمات من الوكالات الشقيقة في ما نسبته 84 في المائة من الحالات.

الالتزام بالاستمرار في نفس المسار، في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل

124 - شددت الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 على أهمية الدور الداعم الذي يؤديه البرنامج في منظومة الأمم المتحدة. وقد تم التأكيد فيها على أن "البرنامج الإنمائي يظل البرنامج الإنمائي ملتزماً بالتعاون على نحو أوثق من أي وقت مضى مع الشركاء على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مع الأمانة العامة وإداراتها وفي سياق البعثات. ويضطلع البرنامج الإنمائي بأدوار مختلفة جنباً إلى جنب مع الوكالات الشقيقة، كأداة لتحقيق التكامل وكمقدم للخدمات وشريك في التنفيذ". ويتمشى ذلك مع إطار الإدارة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين الصادر في أيلول/سبتمبر 2021، الرامي إلى تحقيق هدف محدد بشأن ترشيد الأنشطة التنفيذية في الميدان. وخلص تقرير آذار/مارس 2021 الذي أصدر مكتب التقييم المستقل تكليفاً بإعداده عن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، فيما يتعلق بدوره بوصفه العمود الفقري للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى أن "البرنامج الإنمائي حسّن أساليب إدارته وعملياته، مُبدِئاً تصميمه على أن يكون جهة مقدمة لخدمات تشغيلية أكثر تركيزاً على العملاء".

125 - ويُعاد التأكيد على تلك الأولوية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2021، والتي يُذكر فيها على وجه التحديد أن "المكتب القطري سيواصل في المستقبل تقديم خدمات عالية الجودة في مجالات الموارد البشرية والمالية والشراء والعمليات العامة والإدارة إلى نظام المنسقين المقيمين، مع الاستفادة القصوى من فرص زيادة الكفاءة من خلال التجميع ومبادرات أخرى. وسيؤدي وضعه كمنصة لكيانات الأمم المتحدة غير المقيمة إلى تمكينها من العمل في سياقات يتعذر لولا ذلك العمل فيها". ويشكّل هذا الهدف جزءاً من رغبة أوسع نطاقاً في المشاركة في تحديث النظم والهيكل التشغيلية.

126 - ومن المفارقات أن الأولوية لا ترتبط بأي مؤشر من مؤشرات الأداء. فلا يوجد مؤشر للإطار المتكامل للنتائج والموارد في الخطة الاستراتيجية يُترجم تطور حجم أو نوعية خدمات الدعم بما يعود بالفائدة على الوكالات الأخرى في عنصر المستوى الثالث المتعلق بفعالية والكفاءة التنظيمية.

127 - ولم يلاحظ المجلس، في مراجعته لحسابات ثمانية مكاتب قطرية في الفترة 2022-2023، أي تطور رئيسي في الآونة الأخيرة في أنشطة تقاسم الخدمات للبرنامج الإنمائي. ففي معظم البلدان التي روجعت حساباتها، لا يزال البرنامج الإنمائي يؤدي دوراً محورياً في تقديم الخدمات الإدارية، وذلك للأسباب التالية: (أ) العامل التاريخي (الاتفاقات المحلية القديمة المبرمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى)؛ أو (ب) كونه الكيان المحلي الوحيد الذي يتمتع بعوامل الإرادة والحجم والمهارة اللازمة للقيام بذلك؛ أو (ج) مستوى كفاءته واستعداده. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، يدير البرنامج الإنمائي عيادة الأمم المتحدة وأماكن العمل المشتركة في دكا.

128 - ولقد كان البرنامج الإنمائي تاريخياً العمود الفقري للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تقديم الخدمات، إلا أن ثمة سوقاً لتقديم الخدمات متزايدة التطور، حيث يوجد عدد من وكالات الأمم المتحدة المقدّمة للخدمات أكبر مما كان عليه في الماضي. وينبغي تقييم أثر هذا التطور وأثر الفصل بين المهام على أنشطة تقاسم الخدمات التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في الأجل المتوسط أو الطويل. فالبرنامج الإنمائي عضو في فرقة العمل المعنية بالإبلاغ عن الكفاءة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة. وحسبما اتفقت عليه فرقة العمل، لا يُتوقع من الجهات المقدّمة للخدمات المشتركة على الصعيد العالمي، كالبرنامج المتحدة الإنمائي، أن تجري تحليلاً للتكلفة إلى العائد استناداً إلى تقديم الخدمات إلى الوكالات الأخرى. وبدلاً من ذلك، من المتوقع أن تقوم الجهات المتلقية للخدمات بالإبلاغ عن أوجه الكفاءة، سواء من الناحية الكمية أو النوعية.

129 - ويوصي المجلس البرنامج الإنمائي باستكشاف مختلف السيناريوهات الممكنة مع مراعاة الآثار المترتبة على الإصلاح المتمثل في فصل المهام في البرنامج الإنمائي والدور المتزايد للجهات الفاعلة الأخرى، ووضع استراتيجية بشأن دور البرنامج المتوسط الأجل فيما يتعلق بخدمات مكاتب الدعم الإداري المشتركة مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة أو المقدمة إليها.

130 - ويمكن أن يتمثل أحد تلك السيناريوهات في فصل المهام، لا سيما في البلدان التي يبدو فيها وجود البرنامج الإنمائي ضئيلاً للغاية للاضطلاع بهذه الخدمات الإدارية المشتركة أو إذا لم يعد في ولايته الإنمائية ما يبرر وجوده.

131 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

5-4 فرصة للاستفادة على نحو أكثر استراتيجية من مهمة تحقيق التكامل

132 - فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان التنمية، كررت الجمعية العامة، في قرارها 279/72، التأكيد على الدور المتوخى أصلاً للبرنامج الإنمائي والمتمثل في تحقيق التكامل. فتوفير الحلول المتكاملة جزء من التكوين الأساسي للبرنامج الإنمائي. إلا أن زيادة التوضيح يمكن أن تساعد في الحد من احتمالات سوء الفهم مع العملاء وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بتحديد المسؤوليات التنفيذية للمنسقين المقيمين والممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي. ويبدو أن عملية الفصل بين مهامهم تمثل فرصة فريدة لصقل وتوطيد دور البرنامج الإنمائي في صميم خطة الأمم المتحدة للتنمية، استناداً إلى فكرة أن أحد المميزات الرئيسية للبرنامج الإنمائي مقارنة بالجهات الفاعلة الإنمائية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأخرى هو أنه يستطيع إقامة شراكة خاصة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

133 - ولم يتم قط توضيح مهمة تحقيق التكامل الملقاة على البرنامج الإنمائي، التي تختلف بوضوح عن مهمة الجهة المقدّمة للخدمات، وتفعيل تلك المهمة بالكامل على الرغم من المحاولات العديدة. وتُذكر هذه المهمة في الفقرة 32 من قرار الجمعية العامة 279/72، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل الانتقال المتسم بالفعالية والكفاءة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار الواجب لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السريع الاستجابة بوصفه منصة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يؤدي مهمة تحقيق التكامل دعماً للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.

134 - وفي مذكرة غير مؤرخة موجهة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي بعنوان "تحليل أولي للآثار المالية وغيرها من الآثار المترتبة على القرار 279/72 في البرنامج الإنمائي"، أقر البرنامج بأهمية مهمة تحقيق التكامل. وأشارت المذكرة إلى أن القيادة الاستراتيجية للمنسق المقيم يتعين تدعيمها بتحقيق تكامل برنامجي يتسم بالذكاء لعروض الأمم المتحدة الإنمائية المقدّمة على الصعيد القطري. وقد أقرّت الجمعية العامة بهذا الأمر في القرار بطلبها إلى البرنامج الإنمائي أن يعمل بوصفه منصة الدعم لمنظومة

الأمم المتحدة الإنمائية الذي يؤدي مهمة تحقيق التكامل، ولكنها لم تتناول هذه المهمة بمزيد من التفصيل، حيث اكتفت بالتأكيد على أنها دور طبيعي مسند للبرنامج الإنمائي وفرصة للمنظمة لتستفيد مما يقوم به على أحسن وجه وأن يؤدي ذلك خدمةً للمنظومة ككل والبلدان التي يقدم لها الخدمات.

135 - واستجابةً لطلبات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورئيسها، أصدر البرنامج الإنمائي ورقة قصيرة يلقي فيها الضوء على مفهوم مهام تحقيق التكامل في سياق إصلاح نظام المنسقين المقيمين. ولم يقدم البرنامج تعريفاً للمفهوم يمكن أن تستوعبه بوضوح الجهات من غير الممارسين، ولكنه ذكر ما يلي: "وبالتالي، يعتمد 'التكامل الاستراتيجي' على فهم مشترك [لأهداف التنمية المستدامة] وأوجه الترابط المشتركة بينها وقدرة المنظمة على تحويل التدخلات المستقلة والمتخصصة والقطاعية إلى عروض إنمائية متماسكة ومتآزرة، استناداً إلى طلب البلدان الشريكة". وبطلب من مراجعي الحسابات، أكد البرنامج الإنمائي أن دور تحقيق التكامل المسند إليه ليس بالضرورة مهمة جديدة تتطلب التنفيذ، بل كان على الدوام جزءاً لا يتجزأ من الولاية المنوطة بالبرنامج الإنمائي.

136 - وأبدى مكتب التقييم المستقل، في تقييمه للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، الصادر في آذار/مارس 2021، عدة ملاحظات بشأن دور تحقيق التكامل المسند للبرنامج واعتماده له، وخُصص إلى أن المفهوم لا يزال حتى الآن لا يفهم بوضوح. ولذا أعاد المكتب صياغة نهج تحقيق التكامل بكونه ينطوي على وضع حلول ممكنة من منظور متعدد الأبعاد وشامل لمعالجة الأسباب الأساسية والجذرية التي حُددت في الخطة الاستراتيجية على أنها قضايا إنمائية "خبيثة ومستعصية". وإضافةً إلى ذلك، لاحظ المكتب ما يلي: "بل إن بعض الجهات من أصحاب المصلحة تساءلت عما إذا كان ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضطلع حقا بدور مُحقق التكامل بعد فصل مهمة المنسق المقيم عن البرنامج. وأشارت جهات أخرى إلى أن دور تحقيق التكامل يقع على عاتق البرنامج الإنمائي. وتؤكد هذه التعليقات كذلك عدم وجود فهم شامل وإمكانات النهج المختلفة والتكاملية المتبعة إزاء تحقيق التكامل الذي يروج لها البرنامج الإنمائي". وفيما يتعلق بالمكاتب الميدانية والبلدان، أفاد المكتب بأن البرنامج الإنمائي واجه أيضاً تحديات في ربط دوره كمُحقق للتكامل بدور الحكومات وضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية. فقد واجه مقاومة من بعض المنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة التي اعترضتها صعوبات في التمييز، على سبيل المثال، بين الدور التنسيقي العام المسند لمكتب التنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين ودور تحقيق التكامل التقني المسند للبرنامج الإنمائي. وفي كثير من البلدان المستفيدة من البرامج، ثبت أن دور المحقق للتكامل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي يثير الجدل ويسبب الارتباك بوجه خاص. وذكر المكتب أيضاً أن مهمة تحقيق التكامل المسند للبرنامج الإنمائي، وعلى الرغم من إشارة الأمين العام إليها في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2018 عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لم تُفهم بوضوح. فعلى وجه التحديد، ليس من الواضح كيف ينبغي أن تكمّل الدورَ التنسيقي المنوط بالمنسقين المقيمين المستقلين حديثاً، بدلاً من أن تكرر أو تكون متعارضةً معه.

137 - ومن شأن إضفاء مزيد من التتبع والإيضاح على مهمة تحقيق التكامل التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي والدور التنسيقي المسند للمنسقين المقيمين، الآن بعد انتهاء مرحلة الفصل بين المهام من عملية الإصلاح وانهماك المنسقين المقيمين المستقلين في اختبار حدود أدوارهم الجديدة، أن يساعد في كفاءة تحسين تنفيذ الإصلاحات على الصعيد القطري والحد من احتمالات سوء الفهم مع الوكالات الأخرى والشركاء الخارجيين والدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد المسؤوليات التنفيذية للمنسقين المقيمين والممثلين

المقيمين للبرنامج الإنمائي. وكما ورد في المذكرة السالفة الذكر المقدمة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، فإن تلك المهمة ستتيج أيضاً فرصة للمنظمة لتستفيد مما يقوم به على أحسن وجه وأن يؤدي ذلك خدمةً للمنظومة ككل والبلدان التي يقدم لها الخدمات.

138 - وإلى غاية الآن، لا تُترجم مهمة تحقيق التكامل إلى تغييرات تشغيلية ملموسة أو إعادة توجيه للأنشطة، لأنها ظلت محددة بشكل فضفاض. ويمكن أن يشكّل ذلك فرصة ضائعة بالنسبة للبرنامج الإنمائي بوصفه الوكالة الإنمائية الرئيسية في صميم منظومة الأمم المتحدة. والبرنامج الإنمائي يمتلك مقومات جيدة تمكنه من أداء دور المحقّق للتكامل، من منظور التنمية المستدامة، لمختلف مسارات عمل الأمم المتحدة التي لا تولي حالياً اهتماماً كافياً لهذا البُعد. فبوجه خاص، تشكّل السبل الكفيلة بترجمة حفظ السلام أو العمل الإنساني إلى تنمية في الأجل المتوسط إلى الطويل مجالا يمكن فيه للبرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الإنمائية الرئيسية في صميم منظومة الأمم المتحدة، أن يواصل تنمية خبراته وأن يؤدي على نحو مفيد مهمة تحقيق التكامل المنوطة به.

139 - ويوصي المجلس البرنامج الإنمائي بوضع استراتيجية بشأن دوره في تحقيق التكامل من أجل إعادة ترتيب وضعه مقابل المنسق المقيم ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بخطة التنمية، وربط ذلك على نحو أفضل مع الأولويات الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك في ميداني عمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية.

140 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

5 - إدارة المخاطر

141 - أجرى المجلس مراجعة لحسابات إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي، ونظر بوجه خاص في بيئة المخاطر بالمنظمة (الفرع 1-5)، وأدوات متعددة لإدارة المخاطر على المستوى التشغيلي (الفرع 2-5)، ودراستين لحالتين إفراديتين هامتين (الفرع 3-5)، وتطور وتنفيذ سياسة الإدارة المركزية للمخاطر (الفرع 4-5)، وإدارة المخاطر في سياق نظام المساءلة الأوسع نطاقاً (الفرع 5-5).

1-5 بيئة المخاطر

142 - تتدخل عمليات التنمية بطبيعتها في "بيئة" محفوفة بالمخاطر. والمخاطر التي يواجهها البرنامج الإنمائي تتبع أساساً من طابع العمل الإنمائي المحفوف بالمخاطر. ويمكن أن تنشأ أيضاً عن أسباب داخلية أو خارجية، أو أن تكون متكررة أو تزداد صعوبة التنبؤ بها بسبب طبيعتها الفريدة إلى حد ما، ويمكن أن تهدد إنجاز أنشطة البرنامج الإنمائي على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي (الفرع 1-5-1). ويبدو أن البرنامج الإنمائي يمر بنقطة تحول، حيث إن عدة مخاطر استراتيجية من المخاطر التي تواجهها البرنامج اليوم، ولا سيما المخاطر المتصلة بالموارد والسمعة، هي ذات طابع جسيم، مما يعرضه لمخاطر محددة (الفرع 1-5-2).

1-1-5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحكم طبيعته، ينفذ مبادرات في بيئة محفوفة بمخاطر كبيرة ومتنوعة

143 - تتدخل عمليات التنمية بطبيعتها في "بيئة" محفوفة بالمخاطر. ويكشف استعراض لبعض المخاطر الجسيمة الرئيسية التي كان لها تأثير على الأنشطة في السنوات الأخيرة. ومحاولة إعطاء لمحة عامة

وتصنيف المخاطر الرئيسية المحدقة بأنشطة البرنامج الإنمائي ليست بالمهمة السهلة. فتلك المخاطر تتبع أساساً من طابع العمل الإنمائي المحفوف بالمخاطر. ويمكن أن تنشأ أيضاً عن أسباب داخلية أو خارجية، أو أن تكون متكررة أو تزداد صعوبة التنبؤ بها بسبب طبيعتها الفريدة إلى حد ما، ويمكن أن تهدد إنجاز أنشطة البرنامج الإنمائي على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي.

طبيعة العمل الإنمائي المحفوف بالمخاطر

144 - ورد في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 أن "تحديات التنمية اليوم ألغاز دينامية ومتراكبة تتطوي على مخاطر متعددة الأبعاد تتطلب حلولاً نظامية". ومبادرات البرنامج الإنمائي في مجال التنمية هي متعددة الأبعاد. فهي، كما ذكر في الخطة الاستراتيجية، تغطي ما يلي: التحول الهيكلي، بما في ذلك التحولات الخضراء والشاملة والرقمية؛ وعدم ترك أي أحد خلف الركب، باتباع نهج قائم على الحقوق يتمحور على الإرادة الإنسانية والتنمية البشرية؛ وبناء القدرة على الصمود لمواجهة عدم اليقين ومكانم الخطر النظامية. وينخرط البرنامج الإنمائي حالياً في مجالات تشمل الحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، والسلام والدعم الانتخابي، والمناخ، والبيئة، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والبرامج الاجتماعية بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والتغذية والتخفيف من وطأة الفقر، والتأهب للكوارث، والزراعة، والحراجة، والتنمية المجتمعية. ويمكن القول إن جميع هذه الأبعاد تساهم في تحقيق التنمية إلا أنها تحدث خطر عدم المساهمة على نحو متسق في مساعي تحقيق الأهداف الإنمائية وعدم إعطائها الأولوية الكافية وفقاً للأثر الإنمائية المثبتة، فضلاً عن خطر التشتت.

145 - والمساعدة الإنمائية هي مجال شديد التنافس، ولذلك فإن البرنامج الإنمائي، لكي يحقق أهدافه الإنمائية، يضطر إلى إيجاد ميزته التنافسية بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه، فإن العنّتين الرئيسيتين التاريخيتين لوجود البرنامج الإنمائي قد تم التقليل من أهميتهما أو الطعن فيهما بمرور الوقت. فالبرنامج الإنمائي أنشئ في عام 1965، في منتصف عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول، من عام 1960 إلى عام 1970، لتحقيق هدفين رئيسيين هما: تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان وتنسيق المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وقد توخت الجمعية العامة، في قرارها 2029 (د-20) لعام 1965، أن يؤدي إنشاء البرنامج الإنمائي إلى تبسيط الترتيبات والإجراءات التنظيمية، وتيسير التخطيط العام والتنسيق اللازم بين الأنواع المتعددة من برامج التعاون التقني المنفّذة ضمن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وزيادة فعاليتها.

146 - وهذه الإشارة إلى المساعدة التقنية (التي كانت تسمى غالباً التعاون التقني آنذاك) تتسق وتتناسب مع آليات التمويل التي تعتمد على التبرعات. وعلى مدى عقود عديدة، أدت الزيادة في أحجام التمويل الذي يديره البرنامج الإنمائي، فضلاً عن تزايد الاحتياجات المالية لدى البلدان فيما يتعلق بالتنمية، إلى تخفيف التركيز على المساعدة التقنية في نفس الوقت الذي كانت فيه المصارف الإنمائية وعدد قليل من الجهات المانحة الثنائية تزيد بشكل كبير من عروضها الائتمانية وعروضها من المنح لأغراض التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، حسّنت وكالات الأمم المتحدة في العقود الأخيرة قدرتها على تقديم المساعدة التقنية، وعبأت الموارد ذات الصلة، ومن ثم أصبحت تعتمد بشكل متزايد على خبرة البرنامج الإنمائي في هذا الميدان. ولا تتضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 أي إشارة إلى المساعدة التقنية أو بناء القدرات، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى التخلي إلى حد كبير عن هذا المجال وتركه للتنافس مع وكالات أخرى. وفي حين أن المخاطر

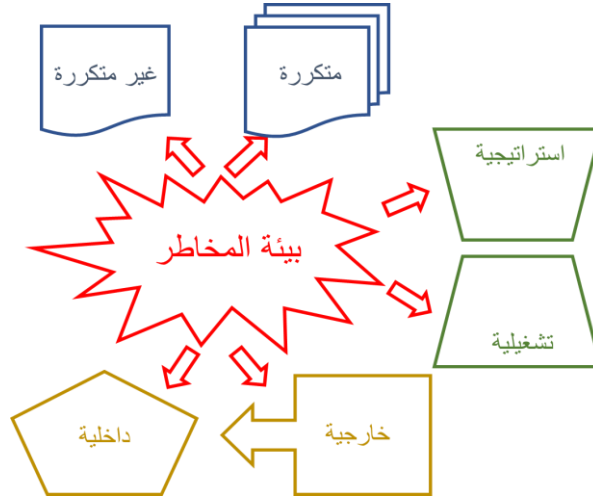
التي تنطوي عليها التنمية تكون عادة أشد وأعقد، فهناك أيضا خطر يتمثل في احتمال خسارة البرنامج الإنمائي الميزة التي يتمتع بها في هذا السياق التنافسي.

147 - وفي الوقت نفسه، أدى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الفترة 2018-2019 وما نتج عن ذلك من فصل وظيفة الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي على المستوى القطري عن وظيفة المنسق المقيم، وهو إجراء شكل عنصرا رئيسيا من عناصر الإصلاح، إلى قيام البرنامج الإنمائي بإعادة تحديد دوره مقابل سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويضاف إلى ذلك أن الكيانات المستضافة مثل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، قد تمكنت بطرقها المختلفة من وضع عروض إنمائية محددة لبقية منظومة الأمم المتحدة أو للجهات المستفيدة.

148 - وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي تحديد النجاح في تحقيق التنمية على صعوبات، وينطوي قياس التقدم المحرز على تحديات. وهذا بدوره يؤدي أحيانا إلى صعوبة تبرير تكلفة المعونة الإنمائية. ويشكل إثبات النتائج تحديا كبيرا أمام العاملين في مجال التنمية والوكالات على المستوى العالمي أو القطري أو حتى على مستوى المشاريع. وفي سياق ندرة الموارد العامة، يشكل هذا التحدي خطرا كبيرا على التنمية.

الشكل الرابع من الفصل الثاني

بيئة المخاطر



المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

المخاطر الداخلية مقابل المخاطر الخارجية

149 - الطريقة الأولى لوصف بيئة المخاطر التي تؤثر على قدرة البرنامج الإنمائي على الوفاء بولاياته ومحاولة تصنيف المخاطر الرئيسية المطروحة، هي النظر فيما إذا كانت هذه المخاطر ناجمة أساسا عن أسباب خارجية أم داخلية.

150 - ومن شأن المخاطر الداخلية، أي المخاطر الناجمة عن الإجراءات الإنمائية التي يتخذها البرنامج الإنمائي والوسائل التي يستخدمها لتحقيق الأهداف الإنمائية، أن تؤثر على إنجاز المهمة وكفاءتها وفعاليتها.

وقد تتصل هذه المخاطر بجملة أمور منها قصور الحوكمة، أو ضعف إدارة الموارد، أو السياسات السيئة التصميم، أو القصور في تقديم الخدمات، أو انعدام الشفافية والمساءلة، أو الغش وغياب الانضباط.

151 - وتزيد المخاطر الخارجية عادة عندما تصبح تحديات التنمية أعقد وذات أبعاد متعددة. وفي تقرير التنمية البشرية 2022/2021: *زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: رسم مستقبلنا في عالم يتحول*، يُلاحظ ما يلي: "لقد تولت الأزمات العالمية سراعاً، من الأزمة المالية العالمية إلى أزمة المناخ العالمية المستمرة وجائحة كوفيد-19 وأزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق. وهناك شعور مزعج بأن ما كان يتوفر لنا من سيطرة على حياتنا أخذ في التلاشي، وأن المعايير والمؤسسات التي اعتدنا الاعتماد عليها لتحقيق الاستقرار والازدهار لا ترقى إلى مهمة التعامل مع عقدة عدم اليقين التي نعيشها اليوم". وتضاف النزاعات والحروب إلى هذا المزيج. وقد اكتسب البرنامج الإنمائي مهارات محددة لدعم سائر وكالات الأمم المتحدة والبلدان الشريكة للتخفيف من حدة هذه المخاطر والتصدي لها فور حدوثها. وقد استجاب البرنامج الإنمائي للأزمات في أفغانستان وأوكرانيا أو كُلف بتولي زمام القيادة التقنية لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية خلال جائحة كوفيد-19 وتسنّى له أن يثبت في تلك الأزمات قدرته الاحتياطية والتشغيلية والتحليلية. وهذا يوضح الدور الرئيسي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في خضم الأزمات بشتى أنواعها.

المخاطر المتكررة مقابل المخاطر غير المتكررة

152 - الطريقة الثانية لوصف بيئة المخاطر التي تؤثر على عمليات البرنامج الإنمائي هي تحديد ما إذا كانت المخاطر الرئيسية متكررة أم غير متكررة.

153 - ويمكن العثور على مخاطر نموذجية متكررة الحدوث في مجال الإدارة، بما في ذلك التعامل مع مجالات إدارة المشاريع والبرامج والتفاعل الحساس بين البرنامج الإنمائي والشركاء المنفذين، والمهام التنفيذية من قبيل أنشطة الموارد المالية أو البشرية، وجودة المشتريات وإدارة العقود وحسن توقيتها، وإدارة البيانات ونظم تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مراكز الخدمات، أو مكافحة الغش والفساد. ومن العناصر الرئيسية، في هذا السياق، تحديد ما إذا كانت هذه المخاطر ذات طابع نُظمي، حتى تتسنى معالجة أسبابها الجذرية.

154 - وبعض المخاطر الأخرى ذات طابع استثنائي نادر بحكم طبيعتها، وتُصنف أحياناً على أنها أحداث فريدة من نوعها. وكان هذا هو الحال بالنسبة لجائحة كوفيد-19 والكوارث البيئية والنزاعات والأزمات الإنسانية والاختلالات المفاجئة في مجال الاقتصاد الكلي والمجال النقدي. وقد يصعب على ما يبدو التنبؤ بهذه الأنواع من المخاطر، ويصعب أحياناً اتخاذ تدابير تخفيف بشأنها. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أيضاً إجراء تحليل لتكرار وقوع بعض الأحداث التي قد تبدو فريدة من نوعها عندما تتحقق: فعلى سبيل المثال، يعتقد الكثيرون أن أزمة كوفيد-19 تأتي بعد حالات طوارئ صحية أخرى لها نفس الطابع وربما تنبئ بحدوثها؛ أو ربما تكتسب المخاطر المتكررة المرتبطة بنظم تكنولوجيا المعلومات طابعاً استثنائياً عندما يقرر الكيان تغيير النظام المركزي لتخطيط الموارد بالكامل. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالظروف المناخية، التي تؤدي فيها نوبات الجفاف والحرائق وموجات الحر الفتاكة وغيرها من الأخطار الطبيعية إلى تهينة بيئة مناخية جديدة تؤثر على أقل البلدان نمواً أكثر من غيرها.

المخاطر الاستراتيجية مقابل المخاطر التشغيلية

155 - الطريقة الثالثة لتصنيف المخاطر هي معرفة ما إذا كانت المخاطر الرئيسية ذات طابع استراتيجي أم تشغيلي. وهذا التمييز على ما يبدو وثيق الصلة بالبرنامج الإنمائي.

156 - وبعض هذه المخاطر لها طابع استراتيجي على ما يبدو، بمعنى أنها قد تؤثر على صميم ولاية كيان ما أو بمعنى أنها تتطلب اتخاذ إجراءات على مستوى مدير البرنامج أو المجلس التنفيذي. وتتطلب المخاطر الاستراتيجية إجراء مناقشات مستنيرة واتخاذ تدابير للتخفيف من حدتها، وذلك على أعلى مستوى. وهذا هو الحال بالنسبة لمخاطر التمويل أو المخاطر الناجمة عن مشاريع محددة ذات مستوى معين من الحجم أو التعقيد.

157 - وفي المقابل، قد تكون المخاطر ذات طابع تشغيلي، وقد وضع البرنامج الإنمائي مجموعة واسعة من أدوات وسياسات التخفيف من حدة المخاطر للتصدي لذلك. وتشكل حافظته التي تضم نحو 4 000 مشروع في جميع أنحاء العالم مجالا رئيسيا للمخاطر التشغيلية لأن المشاريع والبرامج هي الأدوات التي تنتقل من خلالها الموارد والمسؤوليات الإنمائية من الكيان وتسلم إلى حد كبير إلى شركاء ذوي خصائص ومراكز مختلفة (حكومات أو منظمات غير حكومية أو جهات فاعلة في القطاع الخاص). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن العثور على فئة أخرى من المخاطر التشغيلية في الإجراءات الإدارية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي لتنفيذ عملياته.

2-1-5 يواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من المخاطر المحتملة التي تؤثر على وجوده دون أن يكون لديه الأدوات الكافية للتعامل معها

158 - ويمر البرنامج الإنمائي على ما يبدو بنقطة تحول. فالعديد من المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة اليوم لها طابع حرج، الأمر الذي يطرح تحديات محددة. ويبدو أن هناك فئتين من المخاطر لهما طابع حرج: مخاطر الموارد ومخاطر تشويه السمعة.

تحدي إدارة المخاطر الاستراتيجية

159 - تتسم إدارة المخاطر بطابع استراتيجي بحكم تعريفها. وتتص مبادئ المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 31000، وهي الجهة المرجعة الخارجية الوحيدة لسياسة البرنامج الإنمائي للإدارة المركزية للمخاطر، على ما يلي: "تواجه المنظمات من جميع الأنواع والأحجام عوامل وتأثيرات داخلية وخارجية تجعلها غير متيقنة مما إذا كانت ستحقق أهدافها ومتى ستحققها. و 'المخاطر' هي التأثير الذي يخلقه عدم اليقين على أهداف منظمة".

160 - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه تحديد وإدارة أهم المخاطر الاستراتيجية التي يواجهها البرنامج الإنمائي. وبينما تشير الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي إلى المخاطر الجديدة والمعقدة التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام، فإنها تخلص من أي تحليل صريح للمخاطر، الخارجية والداخلية، التي يمكن أن تحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها. كما أن تعريف نطاق وأهداف سياسة الإدارة المركزية للمخاطر الوارد في السياسة نفسها لا يحدد بدقة الصلة بين المخاطر والأهداف الاستراتيجية.

161 - ويشير فحص سجل المخاطر المؤسسية وكذلك محاضر اجتماعات اللجنة المعنية بالمخاطر إلى أن جميع المخاطر التي تم النظر فيها ذات طابع تشغيلي. فقد ورد في سجل المخاطر المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الذي يحدد قائمة مؤشرات المخاطر الرئيسية، والتي لا تزال في شكل مسودة، أن المخاطر المصنفة على أنها مخاطر استراتيجية، كما هو الحال مع جميع مؤشرات المخاطر الرئيسية الأخرى، ترتبط بالعمليات (البرامج والمشاريع): "[النسبة المئوية] لطرق معالجة المخاطر الاستراتيجية من بين البرامج والمشاريع التي لها قيود مخاطر مكتملة مشهود لها بذلك". ولا توفر سياسة الإدارة المركزية للمخاطر منصة ملائمة لتحديد المخاطر الاستراتيجية وتقييمها ومناقشتها والتخفيف من حدتها، أي المخاطر التي من شأنها أن تحول دون اضطلاع البرنامج الإنمائي بولايتيه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتُعالج هذه المخاطر باستخدام آليات موازية داخل الفريق التنفيذي الذي تمثل فيه الإدارة العليا، وتُكَلَّف وحدة الأداء المؤسسي المنشأة حديثاً بتقديم مقترحات بشأن التقييم والمعالجة على هذا المستوى، خارج نطاق الآليات القائمة للإدارة المركزية للمخاطر⁽²¹⁾.

162 - ومن شأن تعزيز مشاركة هيئات الإدارة أن يساعد على وصول إدارة المخاطر الاستراتيجية الحرجة إلى مرحلة النضج. وعند النظر في هياكل حوكمة إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي، يتبين أنها وظيفة تظل خاضعة للمستوى الإداري حصراً ولا تشترك فيها هيئات الإدارة إلى حد كبير. ولا تزال الجهتان الوصيتان على سياسة الإدارة المركزية للمخاطر على المستوى التشغيلي هما مكتب الخدمات الإدارية ومكتب السياسات ودعم البرامج مجتمعين. ويرأس لجنة المخاطر رسمياً المدير المعاون الذي يعمل بصفته كبير موظفي المخاطر. وتشير وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها لعام 2019 بشأن الإدارة المركزية للمخاطر⁽²²⁾، إلى أنه يجب على الرؤساء التنفيذيين تحديد مسار يدعم تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، ويؤكد أيضاً على دور الهيئات التشريعية أو الإدارية في إدارة المخاطر⁽²³⁾. ولم تقدم حتى الآن معلومات منتظمة إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي بشأن سياسة إدارة المخاطر وتنفيذها. كما أنه على ما يبدو ليس من مجالات التركيز الملحوظ للجنة المراجعة والرقابة المسؤولة أمام مدير البرنامج. ولما كانت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم مسؤولة أمام مدير البرنامج، بما يتعارض مع الممارسات الجيدة المعترف بها في القطاع الخاص ولكن يتسق مع الممارسات المعمول بها في سائر منظمات القطاع العام، فإن ذلك لا يساعد المجلس التنفيذي على الحصول على معلومات وافية.

(21) وفقاً لاختصاصات وحدة الأداء المؤسسي في البرنامج الإنمائي: "ستعمل الوحدة الجديدة مع فرق على نطاق البرنامج الإنمائي لتعزيز الرقابة والإشراف على الأداء التنظيمي للبرنامج، وتوقع المخاطر وتسهيل الاتساق في إجراء التحليل وتقديم الرؤى وإسداء المشورة بشأن توجيه عمليات البرنامج الإنمائي وبرامجه وممارساته الإدارية. [...] وقد أنشئت الوحدة الجديدة لاستكمال قدرات الآليات المؤسسية القائمة والاستفادة منها".

(22) JIU/REP/2020/5، التوصية 1: "لكي تضطلع الهيئات التشريعية/الإدارية بأدوارها ومسؤولياتها الرقابية، ينبغي لها أن تدرج [الإدارة المركزية للمخاطر] في اجتماعاتها، سنوياً على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقاً لولاية المنظمة وشبكاتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها".

(23) المرجع نفسه، المعيار المرجعي 4: "لكي تضطلع الهيئات التشريعية/الإدارية بأدوارها ومسؤولياتها في مجال الرقابة والمساءلة، ولإعداد لحالات عدم اليقين، يجب أن تعتمد على [الإدارة المركزية للمخاطر] لضمان قيام الرؤساء التنفيذيين بإعطاء القدوة المناسبة في أعلى الهرم". وينبغي أن تكون على علم، على الأقل، بالمخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تواجهها المنظمة، والاستراتيجيات المناسبة لكل منها، فضلاً عن السياسات والأطر المتعلقة بـ [الإدارة المركزية للمخاطر]. ويمكن للجانب المراجعة والرقابة أن تؤدي دوراً رئيسياً في تقديم المشورة بشأن سبل تنفيذ [الإدارة المركزية للمخاطر] واستدامتها عن طريق نقل المعلومات التقنية بين الموظفين والهيئة التشريعية/الإدارية المعنية وتبادل الممارسات الجيدة من القطاعات الأخرى".

163 - وتوصي وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها بأنه بحلول نهاية عام 2022، ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية/الإدارية للمنظمات المشاركة إلى الرؤساء التنفيذيين أن يقدموا تقريراً عن نتائج استعراض شامل لتنفيذ المنظمة للإدارة المركزية للمخاطر قياساً بالمعايير المرجعية 1 إلى 9 للوحدة، على النحو المبين في التقرير. ولم يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية وممارساته الحالية لا تتسق معها. ولا تقوم اللجنة المعنية بالمخاطر بانتظام بإدراج تحليل للمنظمة وسياقها الداخلي والخارجي كبنء في مناقشاتها ولا كجزء لا يتجزأ من سياسة الإدارة المركزية للمخاطر، وفقاً للقسم 4-3-1 من مبادئ المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 31000.

164 - ويسلم البرنامج الإنمائي بأنه ما زال يتعين القيام بكثير من العمل فيما يتعلق بمدى فعالية الهياكل الإدارية الحالية في توقع المخاطر الاستراتيجية وإدارتها. ومن الضروري، على الأقل بالنسبة لأشد المخاطر، إدخال تحديثات وإجراء مناقشات منتظمة وفقاً لإطار المساءلة الذي أقره المجلس التنفيذي وفي الحالات التي تحددها سياسة إدارة المخاطر. وقد يكون من المستصوب تعزيز السياسة في هذا المجال.

165 - ويلاحظ البرنامج الإنمائي أن اللجنة المعنية بالمخاطر تخضع حالياً لاستعراض مستقل وأن الإدارة تسعى بنشاط إلى سد الثغرات التي تم اكتشافها من خلال المبادرة التي أعلنها مدير البرنامج خلال أول 100 يوم له في منصبه. ويجري حالياً اتخاذ خطوات لتحديث الإطار المؤسسي للمساءلة على نطاق البرنامج الإنمائي، الذي يتيح فرصة لزيادة تعزيز أسلوب عمل هذه الهيئات القيادية التنفيذية، في مجالات منها إدارة المخاطر. وينبغي للسياسة المستكملة للإدارة المركزية للمخاطر وإطار المساءلة على مستوى الكيان تجسيد إدماج المخاطر الاستراتيجية في هذه العمليات.

مخاطر الموارد

166 - يبدو أن الخطر الذي يواجه البرنامج الإنمائي من عدم حصوله على تمويل ملائم وكاف يشكل حالياً خطراً استراتيجياً رئيسياً. وفي إطار الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة، اقترح الأمين العام إبرام اتفاق تمويل، اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 279/72 الذي يدعو الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تقديم مجموعة من الالتزامات الطموحة لكفالة تمويل يمكن التنبؤ به ويتسم بالمرونة للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ومعظم الالتزامات المتصلة بالتمويل الواردة في الاتفاق تسير حالياً في الاتجاه المعاكس بالنسبة للبرنامج الإنمائي، "على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى معالجة الاختلال بين الموارد الأساسية وغير الأساسية" فضلاً عن "نوعية الموارد غير الأساسية". ولا يناقش البرنامج الإنمائي هذا الأمر في خطته الاستراتيجية من حيث المخاطر، بل يذكر بدلاً من ذلك أن أحد أهدافه هو التمويل: "تتطلب الاستجابة بفعالية للأولويات المتطورة للبلدان توفير تمويل مرن يمكن التنبؤ به. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى التأكد من أن الدول الأعضاء تزيد التمويل من الموارد العادية كنسبة من إيراداته، تمشياً مع هدف 30 في المائة المحدد في اتفاق التمويل، إلى جانب التمويل الجماعي والمواضعي".

مخاطر تشويه السمعة

167 - يواجه البرنامج الإنمائي مخاطر ذات طبيعة متنوعة تتعلق بتشويه سمعته. ويشدد اتفاق التمويل على الحاجة إلى "مزيد من الشفافية والوضوح بشأن تصرف الأمم المتحدة في الموارد التي عهد بها إليها، وما يتحقق بتلك الموارد" وإلى أن "النتائج التي يتم التوصل إليها يجب أن تكون ذات مصداقية ويمكن

الوصول إليها والإبلاغ عنها بشكل أفضل⁽²⁴⁾. وتتبع المخاطر الرئيسية لتشويه السمعة على وجه الخصوص مما يلي: (أ) يبدو أن الأهداف الإنمائية الاستراتيجية لم تتحقق أو أنها ستتحقق باستخدام دون المستوى الأمثل للموارد الشحيحة التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف أخرى؛ (ب) أو يمكن أن يتورط البرنامج الإنمائي في حالات مشحونة سياسياً؛ (ج) أو يمكن نشر معلومات سرية أو حساسة قبل الأوان (مثل التحقيقات في الاستغلال والاعتداء الجنسيين والفساد وسوء السلوك وما إلى ذلك). وتُظهر الأحداث والأزمات الأخيرة التي تهدد بتشويه السمعة، مثل تلك التي أثارها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في مراجعته لحسابات مرفق البيئة العالمية في عام 2020، أن البرنامج الإنمائي لديه قدرة كبيرة على الاستجابة بطريقة واضحة المعالم وفي الوقت المناسب بمجرد وقوع الأزمة. ومع ذلك، يبدو أن الاتصالات لها طابع دفاعي وتحدث بأثر لاحق أساساً. فالاتصالات الاستباقية التي من شأنها أن تبرز دور البرنامج الإنمائي في تنفيذ المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية، على سبيل المثال، لا تزال متأخرة. وأنشطة الاتصالات التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، والموجودة في مكتب العلاقات الخارجية والتوعية، موجهة في معظمها نحو جمع الأموال، كما يؤكد ذلك تحليل لنواتج الاتصالات.

168 - ويوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بانتظام بإطلاع مجلسه التنفيذي على آخر المستجدات بشأن المخاطر الحرجة ذات الأهمية الاستراتيجية وأن يكفل إدارة هذه المخاطر في إطار الإدارة المركزية للمخاطر.

169 - ويوصي المجلس بأن يحلل البرنامج الإنمائي ممارساته الحالية في مجال الاتصال في ضوء أشد المخاطر التي تواجه المنظمة، وأن يصمم استراتيجيته للتصدي لها على نحو استباقي، ولا سيما فيما يتعلق بمخاطر تشويه السمعة ومخاطر التمويل، وأن يحسن مركزه في التعامل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

170 - وفيما يتعلق بأول توصية من هاتين التوصيتين، تلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أنها تشارك بالفعل في تنفيذ خططها الاستراتيجية وأدائها التنظيمي وتقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن ذلك، وفي حالة المسائل المحددة من خلال الإحاطات التي يقدمها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. ولذلك، ترى إدارة البرنامج الإنمائي أنه ينبغي إطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن المخاطر الأكثر استراتيجية كجزء من التقارير الحالية. وقبل البرنامج الإنمائي التوصية الثانية من هاتين التوصيتين.

2-5 أدوات متعددة لإدارة المخاطر على المستوى التشغيلي

171 - ما برح البرنامج الإنمائي يعمل على إدارة المخاطر من أجل الاضطلاع بعملياته بصورة روتينية قبل الأخذ بأول سياسة للإدارة المركزية للمخاطر بفترة طويلة. وتوجد بالفعل مجموعة متنوعة من أدوات إدارة المخاطر (الفرع 5-2-1) تشكل سياسة الإدارة المركزية للمخاطر إطاراً جامعاً لها (الفرع 5-2-2) ويؤدي فيها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج دوراً رئيسياً، يمتد من الناحية العملية إلى ما وراء نطاق خط الدفاع الثالث (الفرع 5-2-3).

(24) A/74/73/Add.1-E/2019/14/Add.1، الفقرتان 35 و 36.

5-2-1 مجموعة متنوعة من أدوات إدارة المخاطر التشغيلية

172 - وضع البرنامج الإنمائي على مر السنين، وعموماً، قبل وقت طويل من وضع أول سياسة للإدارة المركزية للمخاطر، مجموعة متعددة من أدوات إدارة المخاطر التي يصعب تكوين نظرة شاملة عنها والتي سيتعين تقييمها وأحياناً إعادة النظر فيها أو تعديلها أو إسقاطها.

تعدد أدوات إدارة المخاطر

173 - توجد العديد من أدوات إدارة المخاطر التي لها طابع مختلف. وتقدم سياسة الإدارة المركزية للمخاطر التي وضعت في عام 2019 قائمة بالأدوات الحالية لإدارة المخاطر (انظر الجدول 4 من الفصل الثاني). وتشكل هذه الأدوات مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، تتألف من أدوات لإدارة المخاطر تتناول مجالات تشغيلية وبرنامجية متنوعة، وتكون منسقة بصورة نشطة إلى حد ما، وستحتاج في عدة حالات إلى مزيد من الاهتمام بهيكلها أو طرائق تنفيذها. ويؤدي التعدد الهائل للأدوات، التي تخدم أغراضاً مختلفة بشكل فردي، في حد ذاته إلى مستوى تعقيد يصعب إدارته.

الجدول 4 من الفصل الثاني

أدوات إدارة المخاطر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الأهداف والميزات الرئيسية

الأدوات والسياسات

النهج المنسق للتحويلات إطار مشترك بين الوكالات قائم على الوعي بالمخاطر يعتمد على تقييم المخاطر على المستوى القطري (التقييم النقدية⁽¹⁾ الكلي) أو على مستوى الشركاء المنفذين (التقييم الجزئي). ويؤدي هذا التقييم إلى مستويات ووتائر مختلفة من العناية الواجبة وتدابير التخفيف من حدة المخاطر (التزامات التدقيق والإبلاغ)

تقييم قدرات الشركاء والبرنامج الإنمائي تقييم قدرة الشركاء المنفذين، سواء كانوا من جهات حكومية أو غير حكومية أو من منظمات الأمم المتحدة أو البرنامج الإنمائي، على أساس معايير محددة. استخدام أداة تقييم قدرات الشركاء إلزامي. وهو يحل محل النهج المنسق للتحويلات النقدية عندما لا يتم الوفاء بعبء استخدام هذا النهج ولكنه ينطبق أيضاً في حالات أخرى.

سياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش منع أعمال الغش والفساد التي يتورط فيها الموظفون والأفراد من غير الموظفين والبائعون والشركاء المنفذون وكشفها والتصدي لها

إطار الأهمية الحيوية للبرامج الأمم المتحدة إطار الأهمية الحيوية للبرامج هو سياسة مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة لاتخاذ القرارات بشأن المخاطر المقبولة. وهو يكفل إمكانية تحقيق التوازن بين الأنشطة التي يشارك فيها موظفو الأمم المتحدة والمخاطر الأمنية. وتساعد تقييمات الأهمية الحيوية للبرامج على تيسير التعاون بين موظفي الأمن ومديري البرامج وكبار المديرين في كفالة اتخاذ قرارات مستنيرة ومشروعة بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. تم تحديثه آخر مرة في عام 2016

دليل السياسات الأمنية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن: التخطيط الأمني مهمة أمنية أساسية تسهم في تحقيق سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. ويضع التخطيط الأمني بشكل استباقي مجموعة من التدابير المحددة سلفاً والمجربة للتصدي لمختلف الأزمات التي قد يكون لها تأثير على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في مجال أمني. صدر في عام 2018

إدارة استثمارية تصريف الأعمال سياسة ودليل مستخدم، يحدد إطار المنظمة للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية ويضمن تأهب المنظمة وقدرتها على الصمود وقدرتها على الاستمرار في تنفيذ ولايتها عند حدوث تهديدات من هذا القبيل

السياسة المتعلقة ببذل العناية الواجبة والشراكات مع القطاع الخاص	تهدف هذه السياسة، التي تكملها أداة تقييم المخاطر والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأداة تقييم المخاطر (2013)، إلى تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على إدارة المخاطر للعمل مع القطاع الخاص
ضمان جودة البرامج/المشاريع	معايير جودة البرمجة تعزز النتائج وتمكن من تحقيقها. وتحسن فعالية وكفاءة التنمية. وتحدد هذه السياسة معايير البرنامج الإنمائي وآلياته لضمان جودة البرمجة.
	ويتعين على جميع البرامج والمشاريع القطرية والإقليمية والعالمية التقيد بمعايير جودة البرمجة. المديرون مسؤولون عن دعمها
المعايير الاجتماعية والبيئية وإجراءات التحري	تدعم هذه المعايير التزام البرنامج الإنمائي بإدماج الاستدامة الاجتماعية والبيئية في برامج ومشاريعه الرامية إلى دعم التنمية المستدامة. وتشكل هذه المعايير جزءاً لا يتجزأ من ضمان الجودة في البرنامج الإنمائي ونهجه في البرمجة القائم على الوعي بإدارة المخاطر.
نظرية التغيير	يجب أن تستند جميع برامج البرنامج الإنمائي إلى نظرية للتغيير تحدد مسار التغيير المطلوب لتحقيق النتائج الإنمائية المرجوة، بالاعتماد على التحليل السببي القائم على الأدلة.
مراجعات الحسابات والتقييم	يتولى البرنامج الإنمائي مسؤولية التصميم المناسب لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتعهدها بصورة فعالة لضمان تحقيق أهداف البرنامج. ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مسؤول عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية وفعالية هذه النظم والعمليات استناداً إلى منهجية لتقييم المخاطر وخطة عمل سنوية قائمة على الوعي بالمخاطر.
	وتتقسم التقييمات التي يجريها البرنامج الإنمائي إلى فئتين: تقييمات مستقلة يجريها مكتب التقييم المستقل؛ وتقييمات لامركزية يصدر بها تكليف من الوحدات البرنامجية، بما يشمل المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب الممارسات والسياسات.
سياسة أخلاقيات الشراء، ومكافحة الغش والممارسات الفاسدة	توجه هذه السياسة منع الغش والممارسات الفاسدة في مجال الشراء، وكذلك تحديدها وإدارة التدابير المناسبة للتصدي لها
استراتيجية الشراء وتخطيط الشراء	النتبؤ بعملية الشراء وتنفيذها (تخطيط الشراء) من الأمور الضرورية لإدارة المشاريع والمخاطر إدارة فعالة ومن ثم الأداء العام للمنظمة. توجد سياسة محددة على مستوى المشروع.

المصدر: البرنامج الإنمائي ومجلس مراجعي الحسابات.

(أ) "يمثل إطار [النهج المنسق للتحويلات النقدية] إطاراً تنفيذياً (منسقاً) مشتركاً لتحويل النقدية إلى الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين (كلا الشريكين المنفيين [...]) والشركاء المسؤولين [...])، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء الشركاء يعملون مع وكالة واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة. والهدف من الإطار [...] هو دعم مواءمة المعونة الإنمائية على نحو أوثق مع الأولويات الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإدارة والمساءلة تحقيقاً لهدف نهائي يتمثل في التحول التدريجي إلى النظم الوطنية. والغرض منه هو أن يكون بمثابة مجموعة مبسطة من الإجراءات المتعلقة بطلب الأموال وصرفها وتوفير الضمانات بشأنها والإبلاغ عنها من أجل إدارة المخاطر بفعالية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز التنمية المستدامة بطريقة منسقة". انظر: https://view.officeapps.live.com/op/embed.aspx?src=https://popp.undp.org/sites/g/files/zskgke421/files/2023-06/FRM_Financial%20Management%20and%20Implementation%20Modalities_Harmonized%20Approach%20to%20Cash%20Transfers%20%28HACT%29_1.docx

(ب) انظر <https://programmequality.org>

- 174 - القائمة ليست جامعة مانعة، فقد تم استحداث العديد من الأدوات القائمة على الوعي بالمخاطر لمجالات عمل محددة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لبعض الأدوات التي استحدثت بعد وضع سياسة الإدارة المركزية للمخاطر، مثل المشاريع المنفذة ضمن إطار إدارة المخاطر للصناديق الرأسمالية البيئية والمناخية التي تم تطويرها في عام 2022 والتي توجد لها لوحة مخصصة لمتابعة مخاطر المشاريع⁽²⁵⁾. وهذا هو الحال أيضا عندما تستحدث أداة، لأسباب منطقية أحيانا، خارج نطاق سياسة الإدارة المركزية للمخاطر، مثل التحليل التفصيلي لإدارة المخاطر الذي يستند إليه مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في خطة عمله وأولوياته.
- 175 - وسيلزم تحديث العديد من الأدوات بصورة أكثر انتظاما للحفاظ على أهميتها. فعلى سبيل المثال، يعود تاريخ السياسة المتعلقة ببذل العناية الواجبة والشرارات مع القطاع الخاص إلى عام 2013، أي قبل اتفاق التمويل والتوجيه الاستراتيجي (على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحديد البرنامج الإنمائي) لتوسيع فرص التمويل من القطاع الخاص. ويجري حاليا استعراض السياسة على أن تُحدَّث في عام 2023.

مراجعة المخاطر المرتبطة بنشاط البرنامج

- 176 - تقتضي سياسة البرنامج الإنمائي مراجعة حسابات كل نشاط برنامجي "مرة واحدة على الأقل في دورة حياته"، وفقا للمبادئ التوجيهية لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وتخضع أنشطة المشاريع أيضا للنهج المنسق لأنشطة ضمان التحويلات النقدية وفقا للمبادئ التوجيهية للبرنامج الإنمائي بشأن هذا النهج. وبالنسبة للمشاريع المنفذة عن طريق شريك منفذ، والتي يصل عددها إلى 334 6 مشروعا منفذا، بما في ذلك خدمات الدعم المقدمة لمشاريع التنفيذ على الصعيد الوطني، تجرى المراجعة الخارجية للحسابات وفقا لإطار قائم على الوعي بالمخاطر، أي النهج المنسق للتحويلات النقدية. وهذا يعني أنه لا تتم مراجعة حسابات جميع المشاريع كل عام وأن الغالبية العظمى من مراجعات الحسابات المذكورة تقوم بها شركة خاصة لمراجعة الحسابات. ويجب على مطوري المشاريع وموظفي المكاتب القطرية أن يكفلوا إنجاز استعراض كاف للقدرة على تنفيذ المشاريع بالنسبة للشركاء المنفذين المختارين (باستثناء وكالات الأمم المتحدة الأخرى) إذا أريد تحويل أكثر من 150 000 دولار لكل دورة برنامجية إلى الشريك. ويتطلب هذا الاستعراض استكمال أداة لتقييم قدرات الشركاء. ومدير البرنامج ملزم باستعراض تقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطنية وتقارير ضمان النهج المنسق للتحويلات النقدية وكفالة أن يتخذ الشريك إجراءات تصحيحية للاستجابة للتوصيات، ولا سيما في الحالات التي يصدر فيها مراجعو الحسابات آراء مشفوعة بتحفظات. ويقوم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بجمع تقارير مراجعة الحسابات الخارجية المذكورة وتُلخص النتائج في تقرير سنوي عام محدد يصدره المكتب. ومن بين المكاتب القطرية البالغ عددها 133 مكتبا التي قدمت خطط مراجعة حساباتها، يخطط 86 مكتبا لمراجعة حسابات 441 مشروعا (تشمل 603 من نواتج المشاريع)، بنفقات إجمالية تقدر بنحو 613 مليون دولار. ومن بين المكاتب القطرية المتبقية البالغ عددها 47 مكتبا، أشار 23 مكتبا إلى أنها تمتثل للمبادئ التوجيهية للنهج المنسق للتحويلات النقدية وأنها تفضل الاضطلاع بأنشطة الضمان، وأشار 24 مكتبا إلى أن نفقات مشاريعها إما أقل من العتبة المحددة لمراجعة الحسابات أو تدار ضمن إطار التنفيذ المباشر أو ترتيبات دعم المكاتب القطرية.

- 177 - ولا يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مشاريع التنفيذ المباشر للمراجعة الخارجية للحسابات، بل للمراجعة الداخلية للحسابات، إما بمناسبة مراجعة حسابات مكتب قطري أو من خلال مراجعة حسابات

(25) انظر <https://co.pims.undp.org/risk-instance/dashboard>.

مشروع معين. ويقدر المكتب أن حوالي 30 في المائة من نفقات المشاريع تخضع للمراجعة بهذه الطريقة كل سنة.

178 - وفي بعض المكاتب القطرية التي راجع المجلس حساباتها، اعتبر أن تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية يمثل مشكلة. فعلى سبيل المثال، بُذلت في المكتب القطري في الأرجنتين جهود يمكن إثباتها لعدة سنوات فيما يتعلق بهذا النهج. وأشار مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في مراجعته لحسابات المكتب القطري في عام 2017، إلى أن النهج المنسق للتحويلات النقدية لم ينفذ بالكامل واقترح خطة عمل لاستكمال التقييمات الجزئية وعمليات الفحص العشوائي التي لم تُنفذ بعد. وفي تقرير الإدارة المالية الفصلي الذي أرسله المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المكتب القطري في حزيران/يونيه 2022، لوحظ بالنسبة للتقييم الجزئي أن هناك 26 شريكا غير مقيم بميزانية تزيد عن 150 000 دولار بغض النظر عن المصروفات، وأنه نظرا للمخاطر المرتبطة بذلك، نُصح المكتب القطري بضمان التقيد الكامل بالنهج المنسق لسياسة التحويلات النقدية فيما يتعلق بالنقدية من أجل التقليل إلى أدنى حد من التعرض للمخاطر. وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، لم يصل 27 شريكا منفذا من بين 61 شريكا إلى العتبة المطلوبة للسنة قيد النظر. وبالنسبة للشركاء المتبقين وعددهم 34 شريكا، عهد المكتب القطري إلى شركة استشارية خاصة بمسؤولية إجراء التقييم الجزئي. ففي المكتب القطري في بنغلاديش، لوحظ أن البرنامج الوطني للحد من الفقر في المناطق الحضرية خضع منذ عام 2018 لثلاث مراجعات للحسابات أجراها مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في بنغلاديش. وفيما يتعلق بعمليتين سابقتين لمراجعة الحسابات، لم يقدم الشركاء المنفذون على المستوى المحلي ردا يتضمن تفاصيل التفسير والأدلة، خلافا للتوقعات.

179 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تقدم شركات مراجعة الحسابات الخاصة في بعض الحالات قيمة كافية مقابل المال، كما لوحظ في الأرجنتين. وأظهرت عينة من المراجعات الخارجية للحسابات أنه تم التعاقد مع عدد محدود للغاية من شركات مراجعة الحسابات وأن المنافسة لا تزال محدودة. ولم توفر مراجعات الحسابات المشمولة بالعينة عناصر كافية لإثارة اهتمام الإدارة بمسائل أخرى بخلاف رأي مراجعي الحسابات. ويعمل المكتب القطري مع مراجعي حسابات خارجيين أرجنتينيين. ولما كانت الغالبية العظمى من المشاريع في الأرجنتين تمول من الأموال العامة الأرجنتينية، فإن ذلك يبرر مشاركة المكتب العام لمراجعة الحسابات في الأرجنتين أو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات أو مراجع حسابات القطاع العام على مستوى المقاطعات.

إدارة المخاطر في مجال المسائل البيئية والاجتماعية

180 - بعد أن قام مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بمراجعة المسائل البيئية والاجتماعية، تم إنشاء فريق عامل مشترك بين المكاتب للمعايير الاجتماعية والبيئية لتحليل إنجاز خطة تنفيذ المعايير الاجتماعية والبيئية لعام 2020. ودخلت المعايير المنقحة حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021. ويجرى منذ ذلك الحين رصد مستمر للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وقُيم تنفيذ سياسة المعايير الاجتماعية والبيئية على أساس العينة، وفقا لمؤشرين: عدد البلدان التي لديها آليات استجابة لأصحاب المصلحة (الإبلاغ السنوي الأساسي الموجه نحو تحقيق النتائج لعام 2016: 73 في المائة من المكاتب القطرية التي ليس لديها آليات استجابة لأصحاب المصلحة)؛ والنسبة المئوية لوثائق المعايير الاجتماعية والبيئية المفصّل عنها في بوابة الشفافية.

181 - ولم تصل خطة تنفيذ المعايير الاجتماعية والبيئية لعام 2020 بعد إلى أهدافها المقصودة على الرغم من أنها أدت، مثلا، إلى زيادة الاهتمام بأنشطة المشاريع المحتملة التي تنطوي على مخاطر عالية

لهذه المعايير. وفي عام 2022، تم تحليل 296 إجراء من إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي: تم الانتهاء من 262 مشروعاً؛ وهناك 29 مشروعاً لم تتطلب إجراء فحص اجتماعي وبيئي؛ وهناك 5 مشاريع لم تصدر إجراء من هذا القبيل. وفي عام 2021، من بين 508 مشاريع خضعت للتحليل، تم الانتهاء من 400 مشروعاً؛ وهناك 95 مشروعاً لم تتطلب إجراء فحص اجتماعي وبيئي؛ وهناك 13 مشاريع لم تصدر إجراء من هذا القبيل. وهذه الأرقام لا تتطابق مع العينة، التي تبين أن عدد المشاريع المعفاة كان أكبر من عدد المشاريع التي أصدرت إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي. وهذه الأداة قيد التطوير ومن المفترض أن توفر بيانات أدق في وقت أقرب.

182 - وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ سياسة المعايير الاجتماعية والبيئية بشكل منهجي وفعال.

5-2-2 جهود الإدماج من خلال سياسة الإدارة المركزية للمخاطر

183 - ينبغي تعميق جهود إدماج مختلف أدوات إدارة المخاطر في إطار سياسة الإدارة المركزية للمخاطر. 184 - وتهدف سياسة الإدارة المركزية للمخاطر للبرنامج الإنمائي لعام 2019 إلى إدماج جميع الأدوات الحالية لإدارة المخاطر. وتشير السياسة إلى أنها تمثل "الإطار الجامع لإدارة المخاطر في المنظمة. وهي تجمع بين عدة سياسات وإجراءات توجيهية [للأمم المتحدة]/البرنامج الإنمائي تُطبق لإدارة فئات معينة من المخاطر عند الاقتضاء". وهذا الإدماج لمختلف أدوات المخاطر المعمول بها في البرنامج الإنمائي هو أحد أهداف تحديث الإطار في عام 2019 بعد أن أشارت عدة مراجعات أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى نقاط ضعف في هذا الصدد. ولا يزال المكتب يشير، في مراجعته للإدارة المركزية للمخاطر لعام 2021، إلى الجهود اللازمة فيما يتعلق بالإدماج.

185 - وفي الآونة الأخيرة، أدخلت تحسينات كبيرة على عملية إدماج سياسات وأدوات إدارة المخاطر المختلفة في إطار واحد يُدار من خلال سياسة الإدارة المركزية للمخاطر. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للمعايير الاجتماعية والبيئية المؤرخة عام 2021، ولأغراض التوافق مع سياسة الإدارة المركزية للمخاطر، تتضمن هذه المعايير الآن تغييرات في أوصاف وتصنيفات المخاطر الاجتماعية والبيئية. وتتضمن أيضاً تصنيفاً إضافياً للمشاريع ذات المخاطر الكبيرة لتتماشى مع الإدارة المركزية للمخاطر. والإدماج ليس بالمهمة اليسيرة لأن العديد من الأدوات الرئيسية لإدارة المخاطر تسبق، إلى حد كبير أحياناً، أول سياسة للإدارة المركزية للمخاطر، وقد وضعت بحيث تتضمن أهدافاً وأساليب محددة فضلاً عن أطر محددة للبيانات والرصد. ومع ذلك، فمن الضروري تحقيق أهداف سياسة الإدارة المركزية للمخاطر.

186 - ومن المرجح أن تصبح هذه المواءمة بين سياسات وأدوات إدارة المخاطر تحت مظلة الإدارة المركزية للمخاطر أسهل من خلال تشغيل منصات البيانات المتكاملة التي يدعمها حل نظام Quantum+ الجديد. غير أن ذلك سيتطلب عملاً إضافياً كبيراً، وهي مهمة جارية تنفيذها بالفعل.

5-2-3 دور مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في إدارة المخاطر التشغيلية

187 - يؤدي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات دوراً رئيسياً في إدارة إطار المخاطر، ويتجاوز هذا الدور أحياناً المهمة التي يضطلع بها في إطار السياسة بوصفه خط الدفاع الثالث.

188 - والمكتب من أصحاب المصلحة الرئيسيين في إدارة المخاطر التشغيلية وهو في الوقت نفسه الجهة القائمة على مراجعة حسابات النظام. فهو من ناحية جزء لا يتجزأ من الأدوات التشغيلية الرئيسية مثل النهج المنسق للتحويلات النقدية والمعايير الاجتماعية والبيئية، التي يرصد تنفيذها على مستوى البرامج والمكاتب القطرية. وهو يعمل في هذا الصدد كجزء من خط الدفاع الثاني، من خلال نشاط الضمان. ويشكل المكتب جزءا لا يتجزأ من آليات الرقابة الداخلية التي صممت أساسا على مستوى المشاريع. ومن ناحية أخرى، يعمل المكتب، بوصفه مراجعا داخليا للحسابات ومسؤولا عن التحقيقات، كجهة فاعلة رئيسية في خط الدفاع الثالث⁽²⁶⁾. وينبغي للدور الذي يضطلع به في خط الدفاع الثاني أن يؤهله ليكون جزءا من اللجنة المعنية بالمخاطر المؤسسية بوصفها محورا لآليات إدارة المخاطر التشغيلية الأكثر كثافة في استخدام الموارد التي تقع تحت تصرف البرنامج الإنمائي. ومع ذلك، فإن المكتب، بوصفه أحد الهيئات الرئيسية التي تشكل خط الدفاع الثالث، ربما لا ينبغي أن يكون عضوا له حق التصويت في اللجنة، لا سيما وأنه قد يقوم بمراجعة تنفيذ سياسات إدارة المخاطر وسياسة الإدارة المركزية للمخاطر على مستوى المنظمة، بل ويقوم بهذه المراجعة بانتظام. والمكتب حاليا ليس عضوا في اللجنة المعنية بالمخاطر ولكن يمكن منحه مقعدا بصفة مراقب دون سلطة اتخاذ القرارات.

189 - وفي هذا الصدد، لوحظ بالفعل، في تقييم الجودة الخارجي للمكتب الذي أجراه معهد المدققين الداخليين في أيلول/سبتمبر 2022، أن الأعمال التفصيلية التي يضطلع بها المكتب على المستوى التشغيلي ووجهات نظره بشأن المواضيع الشاملة ينظر إليه على أنها أساسية وتحظى بتقدير خاص بوصفها نظاما للإنذار المبكر، لأسباب ليس أقلها الهيكل اللامركزي للبرنامج الإنمائي؛ غير أن كبار أصحاب المصلحة رأوا أيضا أن نشاط المراجعة الداخلية للحسابات يركز غالبا على مستوى المعاملات بدلا من الأخذ بالنظرة الاستراتيجية الأوسع نطاقا.

190 - ومن التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا تعزيز مهام رصد الإدارة المركزية للمخاطر التي يضطلع بها خط الدفاع الثاني داخل المكاتب الإقليمية. ويمكن اعتبار العملية الجارية لإنشاء فريق إدارة المخاطر البرنامجية في المكتب الإقليمي لأفريقيا مثالا إيجابيا إذا تولت هذه الوحدات تدريجيا بعض المسؤوليات الموكلة حاليا إلى المكتب بدلا من تكرارها.

191 - ويوصي المجلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي الأدوات الحالية لإدارة المخاطر التي يتولى البرنامج الإنمائي أمرها من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تبسيط المشهد بالنظر إلى قيمتها المضافة واتساقها وتكاملها؛ (ب) والتشديد على المخاطر الخاصة المرتبطة بالشركاء المنفذين؛ (ج) والعمل مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، حيثما تتطلب هذه الأدوات ذلك، لضمان تمركزه حصرا باعتباره خط الدفاع الثالث.

192 - وقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية، وأشار إلى أن النقطة الثالثة (بشأن العمل مع المكتب) تتطلب أيضا موافقة المكتب.

(26) بشأن خطوط الدفاع الثلاثة، انظر سياسة الإدارة المركزية للمخاطر، الفرع 4-1: "تدعم 'خطوط الدفاع الثلاثة' زيادة فعالية إدارة المخاطر عن طريق تنفيذ عملية منظمة للحوكمة والرقابة توضح الأدوار والمسؤوليات وتفصل بينها استنادا إلى ما يلي: خط الدفاع الأول، الوظائف التي تتولى أمر المخاطر وتديرها؛ (ب) وخط الدفاع الثاني، الوظائف التي تتولى الإشراف على إدارة المخاطر والامتثال و/أو تخصص فيها؛ (ج) وخط الدفاع الثالث، الوظائف التي تتولى توفير ضمانات مستقلة".

3-5 دراسات الحالة الإفرادية

193 - نظر المجلس في دراستي حالة محددتين لتحليل إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي في مجالين ملموسين وعاليي التأثير: انتقال التخطيط المركزي للموارد من نظام Atlas إلى نظام Quantum (الفرع 5-3-1)؛ والمراجعة الداخلية لحسابات مرفق البيئة العالمية في عام 2020 (الفرع 5-3-2). ويمكن استخلاص الدروس من هاتين الحاليتين، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان الإبلاغ على المستوى المناسب عن المخاطر العالية المرتبطة بالمشاريع الكبرى الجارية على نطاق المنظمة، والحاجة إلى الوصول إلى فهم أفضل للتحديات الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ على أرض الواقع.

1-3-5 إدارة المخاطر في انتقال التخطيط المركزي للموارد من نظام Atlas إلى نظام Quantum

194 - كان من الممكن أن تستفيد إدارة المخاطر في الانتقال من نظام Atlas إلى نظام Quantum من اتباع نهج أكثر تكاملاً واتساقاً.

التخطيط المركزي الجديد للموارد، أحد مقومات إدارة المخاطر

195 - يتمثل الهدف من انتقال التخطيط المركزي للموارد من نظام Atlas إلى نظام Quantum إلى تحسين إدارة المخاطر.

196 - فعلى مستوى المشاريع، يهدف نظام Quantum إلى تبسيط عمليات رصد المخاطر. ويشتمل النظام على وحدة برمجية لإطار الرقابة الداخلية، كما كان الحال في نظام Atlas، وسيتضمن أيضاً سجلات المخاطر وسيربط بينهما. لذلك ينبغي دعم مديري المخاطر في قراراتهم من خلال البيانات التي يجري توليدها بطريقة آلية.

197 - وعلى مستوى المنظمة، انتقلت سجلات المخاطر المؤسسية للبرنامج الإنمائي (المنظمة، ووحدات المقر، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب) إلى نظام التخطيط المركزي في منتصف عام 2022. وصُمم نظام Quantum+ لإدارة وتقديم نظرة عامة على المخاطر، على سبيل المثال، من خلال التصنيف الآلي للمخاطر وتقييمها وبيان تأثيرها واحتمال حدوثها. ومع ذلك، فإن هذه الوحدة البرمجية الجديدة، شأنها شأن أي أداة جديدة، ستحتاج إلى تخصيصها من قبل الجهات المسؤولة عن المخاطر من أجل استخدامها بكفاءة.

198 - وسيسمح النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد بتطبيق المركزية في تصاريح المستخدمين والتحقق المتعدد العوامل، ولكنه سيسند المسؤولية عن إدارة بعض المخاطر إلى أحد مقدمي خدمات الحوسبة السحابية. وبالمقارنة مع نظام Atlas، يتم ترشيد عملية الفصل بين المهام وتصاريح المستخدمين، وتمكن فريق مشروع Quantum من تجهيز كل التصاريح من خلال نفس الوحدة مركزياً، وهي المهمة التي تَبَيَّن أنها معقدة تقنياً. ويتيح ذلك إنفاذ إطار الرقابة الداخلية بطريقة أكثر تلقائية، في ضوء تحديد الفصل بين تصاريح المستخدمين والمهام بشكل متسق. وأيضاً، بالمقارنة مع نظام Atlas، يتم تمكين التحقق المتعدد العوامل تلقائياً من خلال نظام Quantum. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الأمن وتقليل المخاطر السيبرانية. وأخيراً، فإن الخطر المتمثل في إسناد جميع عمليات تصريف الأعمال إلى مقدم خدمات الحوسبة السحابية، قد تم تحديده ومعالجته بدقة من قبل مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا وكبير موظفيه المعنيين بالأمن السيبراني.

199 - ولم يجر المجلس مراجعة لمشروع Quantum في حد ذاته، ولكنه نظر في كيفية تحديد ارتباط المخاطر بالانتقال إلى نظام Quantum وتقييمها (الأهمية من حيث تأثيرها واحتمال حدوثها) والتصدي لها (تجنبها أو التخفيف من حدتها أو تحملها أو إبلاغ المستويات عليها بها) ورصدها.

إطار مخصص لإدارة مخاطر نظام Quantum

200 - من أجل رصد الانتقال إلى نظام Quantum، أنشئت لجنة وسجل بشأن مخاطر محددة، بالإضافة إلى مجلس مخصص معني بالمشاريع. ويتضمن سجل مخاطر نظام Quantum ما عدده 84 خطراً، منها 11 خطراً كانت لا تزال نشطة في آذار/مارس 2023. وتقييم الأثر واحتمالية الحدوث مشابه لسجل المخاطر المؤسسية للبرنامج الإنمائي، ولكن تصنيف أهمية المخاطر لا يسير على نهج مصفوفة تقييم المخاطر للبرنامج الإنمائي. وبمجرد حساب الأهمية، يقوم سجل المخاطر المؤسسية بتقسيمها إلى أربع فئات (منخفضة ومتوسطة وكبيرة وعالية) بينما يستخدم سجل نظام Quantum ثلاث فئات (منخفضة ومتوسطة وعالية). ولا يؤدي هذا التباين، فضلاً عن التفاصيل التقنية، إلى تسهيل تقييم المخاطر وعملية إبلاغ المستويات العليا. وبالنظر إلى طريقة تصنيف المخاطر في نظام Quantum، لوحظ عدد من الأخطاء في تصنيف أهمية المخاطر: من بين المخاطر الواردة في سجل المخاطر في نظام Quantum والبالغ عددها 84 خطراً، يبدو أن 31 خطراً منها مصنفة بطريقة خاطئة، منها اثنان ما زالا نشطين.

201 - وربما تكون إدارة المخاطر على مستوى المشاريع من خلال سجل مخاطر نظام Quantum قد أدت إلى تصنيف مضلل لبعض المخاطر، وهذا يعني وجود أخطاء واتخاذ تدابير لا تكون دائماً كافية للتخفيف من حدة المخاطر. وأشار فريق مشروع نظام Quantum إلى أن حالات التصنيف الخاطئ، على النحو المبين في الفقرة السابقة، تعكس مطالب الوكالات الشريكة الثماني التي التزمت بالمشروع، والتي كانت لها وجهات نظرها الخاصة بشأن مستوى المخاطر التي يجب أن تنعكس على هذا النحو في سجل مخاطر المشروع. وهذا يدل على أن التعامل مع مخاطر الانتقال إلى نظام Quantum أساساً على مستوى المشاريع لم يكن كافياً لإجراء تقييم مناسب للمخاطر.

الربط بين سجلات المخاطر المختلفة

202 - أجريت إدارة المخاطر لعملية الانتقال إلى نظام Quantum على ثلاثة مستويات مختلفة: سجل مخاطر نظام Quantum واللجنة (على مستوى المشروع)؛ وسجل مخاطر إدارة المعلومات والتكنولوجيا (على مستوى الوحدة)؛ وسجل المخاطر المؤسسية واللجنة (على مستوى المنظمة). ولا تقتصر إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المشاريع على البرنامج الإنمائي، بل تشمل الوكالات الأخرى المستفيدة من النظام المركزي لتخطيط الموارد، وتمتلك هذه الوكالات سجلات مخاطر خاصة بها.

203 - وقد لوحظت بعض أوجه عدم الاتساق بين المستويات الثلاثة، فضلاً عن وجود آلية غير واضحة للربط بين مختلف العمليات. ويؤدي هذا، على سبيل المثال، إلى تقليل مخاطر الانتقال إلى نظام Quantum، خاصة في ضوء تأجيل "بدء التشغيل" مرتين في عام 2022 للتخفيف من حدة مخاطر الانتقال وتجاوز التكلفة الأولية للمشروع. وتُقيّم المخاطر المرتبطة بـ "بدء التشغيل" المحددة في سجل مخاطر إدارة المعلومات والتكنولوجيا على أنها يحتمل أن تؤدي إلى تأثير مالي قدره 5 ملايين دولار، ولكن هذا يتعلق بالتأثير على ميزانية مشروع نظام Quantum، في حين أن المخاطر قد يكون لها تأثير كبير

على المنظمة وقدرتها التشغيلية بالإضافة إلى تأثير كبير على الوكالات الثماني التي تخوض الانتقال نفسه. وكان من الواجب تقييم تأثير مخاطر "بدء التشغيل على أنها أعلى من ذلك بكثير، على الرغم من صعوبة قياسه بطريقة كمية دائما من الناحية المالية.

الدروس المستفادة

204 - تمت إدارة المخاطر المرتبطة بالانتقال إلى نظام Quantum، وهو من المشاريع الكبرى على نطاق المنظمة، خارج نطاق النظام الرئيسي للإدارة المركزية للمخاطر. وقد لوحظ هذا الاتجاه إلى استخدام إطار منفصل ومخصص لإدارة المخاطر في مشاريع أخرى بنفس الحجم، مثل تجميع وظائف الدعم في مجموعات مثل كوبنهاغن أو كوالالمبور (إصلاح "التجميع"). وقد استحدثت آلية محددة تتضمن سجلا مخصصا للمخاطر ولجنة معنية بالمخاطر.

205 - ورغم أن هذا الأمر يمكن فهمه، لا سيما بالنظر إلى الطابع التقني للمشروع وأن الانتقال إلى نظام Quantum ينطوي على شراكة مع ثماني مؤسسات أخرى ويتطلب تجربيا على هذا المستوى، فقد لوحظت بعض أوجه القصور: أولا، الطابع المعقد لآلية إدارة المخاطر، التي تتضمن أربعة سجلات مختلفة للمخاطر (على مستوى الوكالة الشريكة والمشاريع والوحدات والمنظمة) لا تتسق تماما مع بعضها بعضا وتختلف منهجياتها أحيانا لتقييم المخاطر وتصنيفها؛ ثانيا، الطابع غير المتقلب للتعاون على مستوى المشروع ومستوى المنظمة، وهو ما يؤدي بشكل خاص إلى عدم الاهتمام على أعلى المستويات بالأخطاء في تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها، بل تقليل بعض المخاطر الحرجة المطروحة، ناهيك عن التدابير الرئيسية اللازمة للتخفيف من حدتها.

206 - وباستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة، يتبين أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى إيجاد طريقة لضمان الإبلاغ على المستوى المناسب عن المخاطر العالية المرتبطة بالمشاريع الكبرى الجارية على نطاق المنظمة. ومن هذا المنظور، يعمل البرنامج الإنمائي على وضع تعريف لمفهوم "المخاطر العالية"، أي المخاطر التي تعتبر ذات طابع استراتيجي بالنسبة للمنظمة وينبغي استعراضها بانتظام على مستوى اللجنة المعنية بالمخاطر.

5-3-2 المراجعة الداخلية لحسابات مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2020

207 - أدت المراجعة الداخلية لحسابات مرفق البيئة العالمية في عام 2020 إلى رد فعل سريع من إدارة البرنامج الإنمائي، وإجراء عدة تفاعلات مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ووضع خطة عمل إدارية طموحة. وقدمت إدارة البرنامج الإنمائي استجابة مزدوجة تمثلت في حصر الأزمة في إدارة المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية، وإلى حد ما، في إدارة الصناديق الرأسية المتصلة بالبيئة، فضلا عن بذل محاولة حقيقية لاستخلاص دروس مستفادة من الأزمة. ولا يزال يتعين أن نرى كيف استفاد البرنامج الإنمائي من مراجعة حسابات مرفق البيئة العالمية لأن بعض المبادرات ستستغرق وقتا لتحقيق نتائج. ومع ذلك، سيكون من المفيد زيادة إدماج مسارات العمل المذكورة في إجراءات العمل وعمليات إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي.

المراجعة الداخلية للحسابات

208 - مرفق البيئة العالمية هو منظمة مالية تعمل على الحفاظ على البيئة. وقد أنشأه في عام 1991 البنك الدولي والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويضم 183 دولة عضواً، توفر 32 دولة منها الأموال اللازمة للمهمة التي يضطلع بها المرفق. ويهدف إلى دعم المشاريع البيئية المكرسة لمكافحة الاحتراز العالمي وتدهور التربة وتلوث المياه أو، بشكل أعم، لصالح التنمية المستدامة وحماية التنوع البيولوجي. وعلى وجه الخصوص، يقدم المرفق الدعم المالي للمشاريع التي تساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق الأهداف المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وقد حشد البرنامج الإنمائي نحو 40 في المائة من منح مرفق البيئة العالمية، بالتعاون مع البلدان الشريكة. والبرنامج الإنمائي، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شريك رائد للأمم المتحدة في مرفق البيئة العالمية.

209 - وأصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مراجعة شديدة الأهمية لحسابات مرفق البيئة العالمية في عام 2020. وشمل نطاق هذه المراجعة الداخلية السنتين الماليتين 2018 و 2019، وحصل المرفق على تقييم "مرضٍ جزئياً/يلزم إدخال تحسينات كبيرة". وحُدد عدد من نقاط الضعف، منها عدم كفاية رصد المشاريع التي يقودها المرفق والافتقار إلى رصد الرقابة الداخلية والموارد المالية للمنظمة. ووصف المكتب في التقرير "اختلالات مالية" بملايين الدولارات في إدارة المشاريع، مع وجود أدلة على "أنشطة احتيالية" في مكتبين قطريين و "اشتباه في حدوث تواطؤ بين مديري مشاريع مختلفة" في مكتب آخر. وأسفرت المراجعة عن إصدار 12 توصية، منها 5 توصيات أُعتبرت ذات "أولوية عالية". وتطرقت هذه التوصيات إلى عدم كفاية الرقابة، ومواطن ضعف تشغيلية في إدارة مشاريع المرفق، ومواطن ضعف في ممارسات إدارة المخاطر وكذلك في إدارة الموارد المالية والشراء.

إدارة الأزمة والمخاطر التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

210 - استجابت إدارة البرنامج الإنمائي بسرعة واتخذت على الفور عدداً من المبادرات. وكان لتقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، الذي تسربت استنتاجاته الرئيسية إلى وسائل الإعلام، تأثير كبير على مصداقية مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك مصداقية الجهات المانحة. وقد مر المرفق بأزمة ثقة أدت إلى طلب قيام خبير استشاري خارجي بإجراء عملية استعراض في عام 2021. ولما كان المرفق يعتمد على التمويل الدولي ومع تأثر مصداقيته، فقد أخذ نتائج مراجعة الحسابات على محمل الجد. وأصدر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقريراً متابعة بشأن التوصيات البالغ عددها 12 توصية في حزيران/يونيه 2021 وكانون الثاني/يناير 2022. وأنشئ أيضاً موقع شبكي مخصص لمتابعة التوصيات.

211 - وتشير لوحة معلومات المتابعة إلى أن العديد من الإجراءات التصحيحية قد نُفذت منذ نشر المراجعة لعام 2020. ومن بين التوصيات الأولية البالغ عددها 12 توصية، يرى المرفق أن جميعها قد اكتملت بحلول أيلول/سبتمبر 2022.

212 - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الإدارة سلسلة من الخطوات الهيكلية الحاسمة. أولاً، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين المكاتب كأحد المنتديات الحاسمة للإدارة للنظر في نظم البرنامج الإنمائي، في بداية الأمر من خلال منظور مراجعة حسابات مرفق البيئة العالمية لعام 2020، ولكن بهدف توسيع النطاق. وأعد البرنامج الإنمائي ورقة بشأن وسائل التنفيذ لتحسين فهم تحديات التنفيذ التي تواجه المنظمة على أرض الواقع، واقرن ذلك بخطة عمل ستُنفذ في عام 2023. والمبادرة الجاري تنفيذها لتعريف وتحديد المشاريع العالية المخاطر

تمثل أيضا وسيلة مباشرة لمتابعة المسائل الناشئة عن مراجعة حسابات المرفق لعام 2020 والتي كانت لها آثار أوسع نطاقا في جميع أعمال البرنامج الإنمائي.

4-5 تطور سياسة الإدارة المركزية للمخاطر صوب مرحلة النضج وتنفيذها

213 - يمثل تنفيذ سياسة الإدارة المركزية للمخاطر أولوية عليا لدى البرنامج الإنمائي، وقد مر بسلسلة من التحسينات التدريجية، ولا سيما من خلال الإدماج التدريجي، وإن كان غير مكتمل بعد، لمختلف عناصرها، وتطوير أدوات ومناهج ملائمة لتكنولوجيا المعلومات، واعتماد بيان تقبل المخاطرة في الآونة الأخيرة. وقد اضطلع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بدور حيوي في تقديم توجيهات مهمة بشأن هذا المسار المفضي إلى التحسين. ولا يزال من الممكن تسليط الضوء على بعض العناصر، لا سيما فيما يتعلق بتطور إطار إدارة المخاطر صوب مرحلة النضج، بما في ذلك استخدام بيان تقبل المخاطر الذي اعتمد في الآونة الأخيرة على المستوى التشغيلي (الفرع 5-4-1)، فضلا عن تنفيذ البيان من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها (الفرع 5-4-2).

1-4-5 تطور إطار إدارة المخاطر صوب مرحلة النضج

214 - يبدو أن الهيكل الحالي لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر يتطور في معظم جوانبه صوب مرحلة النضج، ولكن البرنامج الإنمائي سيستفيد من تفعيل إطاره لإدارة المخاطر على مستوى أكثر تفصيلا عن طريق الاستفادة الكاملة من بيان تقبل المخاطر الذي اعتمد مؤخرا وتحديد نطاق مهمة كبير موظفي المخاطر بوضوح.

هيكل السياسة

215 - تطور هيكل سياسة الإدارة المركزية للمخاطر منذ البدء في تنفيذه صوب مرحلة النضج، ولكن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات إضافية. وقد أدخل المراجع الداخلي للحسابات (مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، الذي أصبح الآن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات) مفهوم الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي. وقامت شركة خارجية، تعاقد معها المراجع الداخلي للحسابات، بصياغة نموذج للإدارة المركزية للمخاطر وعرضت النهج الذي تتبعه في اجتماع فريق الإدارة العالمي التابع للبرنامج الإنمائي في كانون الثاني/يناير 2006، الذي أجري فيه تقييم أولي للمخاطر. وبعد ذلك، شكل فريق عامل معني بالإدارة المركزية للمخاطر وتمت الموافقة على سياسة الإدارة المركزية للمخاطر في شباط/فبراير 2007. ونُفذت السياسة بصورة تدريجية وجرى تحديث السياسة بانتظام، ويعود تاريخ أحدث إصدار منها إلى عام 2019. وفي وقت العمل الميداني لمراجعة الحسابات، كانت هناك صيغة جديدة تنتظر الموافقة عليها وفقا لتوصية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وقد قام المكتب بمراجعة السياسة عدة مرات، وكانت المرة الأولى في عام 2014، وأجريت مراجعة على سبيل المتابعة في عام 2016 وأجريت أحدث مراجعة في تموز/يوليه 2021. وعلى مستوى المنظومة، استعرضت وحدة التفتيش المشتركة أيضا تنفيذ السياسة في عام 2019، وشددت على دور المراجع الخارجي للحسابات في العملية وقدمت توصيات محددة⁽²⁷⁾.

216 - يبدو أن الهيكل الحالي لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر، عند إخضاعه للقياس المرجعي في ضوء مبادئ المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 31000، يتطور في معظم الجوانب صوب مرحلة النضج. ويتلقى

(27) انظر JIU/REP/2020/5، الفقرة 63: "أسهمت توصيات المراجعين الخارجيين للحسابات في تعزيز [الإدارة المركزية للمخاطر]".

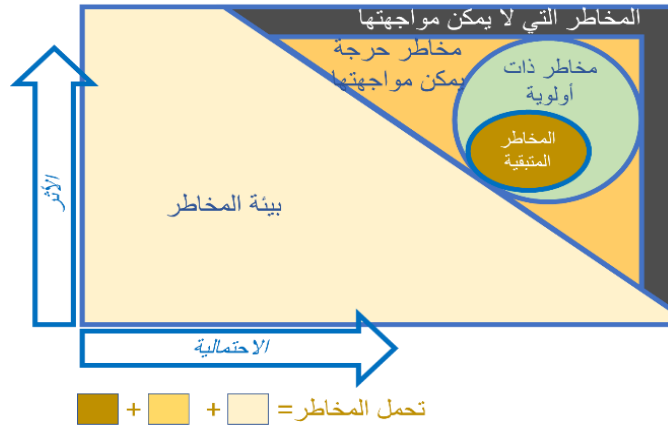
الهيكل الدعم من شبكة من الجهات المسؤولة عن المخاطر ومديري المخاطر. وقد تطور نظام تكنولوجيا المعلومات من نظام Atlas إلى نظام Quantum (للمشاريع) ونظام Quantum+ (لإدارة المخاطر في المنظمة أو على صعيد المكاتب الإقليمية أو القطرية)، ويهدف إلى ضمان تحسين إدماج مختلف مكونات النظام، ولا سيما إدماج مختلف المستويات وإدماج عنصر المشروع مع عنصر المستويات الأخرى. واعتباراً من أوائل عام 2023، تبدو إمكانات نظامي Quantum و Quantum+ في هذا الصدد واعدة ولكن لا يزال يتعين تحقيقها بالكامل.

بيان تقبل المخاطر

217 - مفهومًا "تقبل المخاطر" و "درجة تحمل المخاطر" مفهومان أساسيان لإطلاق العنان لإدارة المخاطر. وكما ذكر المجلس في المجلد الثاني من تقريره المالي وبياناته المالية المراجعة للسنة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/5 (Vol.II))، يحدد مفهوم "تقبل المخاطر" مجمل المخاطر التي تكون المنظمة على استعداد لتحملها في سعيها إلى تحقيق مهامها، بينما يُستخدم مفهوم "درجة تحمل المخاطر" عادة على مستوى يتعلق أكثر بالتفاصيل الجزئية وبالمستوى التشغيلي لخطر بعينه⁽²⁸⁾. ويتعلق تقبل المخاطر برغبة المنظمة في الإقدام على تجشّم المخاطر، في حين تتعلق درجة تحمل المخاطر بقدرتها العملية على القيام بذلك على المستوى التشغيلي، وهي مفهوم ينطلق بالتردد من مجمل فئات تقبل المخاطر. وتشمل درجة تحمل المخاطر ثلاث طبقات، هي: المخاطر التي لا تعتبر حرجية؛ والمخاطر الحرجية التي لم تُعطَ لها الأولوية؛ و "المخاطر المتبقية" التي تبقى بعد اتخاذ تدابير التخفيف (انظر الشكل الخامس من الفصل الثاني). وتعريف تقبل المخاطر، عندما يعبر عنه علناً في بيان تقبل المخاطر كما هو الحال بالنسبة للبرنامج الإنمائي، ييسر إجراءات التخفيف من حدة المخاطر حتى وإن كانت تلك الإجراءات تؤدي ضماً إلى أن ستظل هناك مخاطر متبقية، وهو ما يمكن وصفه لاحقاً بمزيد من التفصيل في وثائق داخلية أكثر تفصيلاً. وعند تحديد معالم تقبل المخاطر، يتعين الموازنة بين عدة عوامل، منها العوامل ذات الصلة بالتكاليف.

الشكل الخامس من الفصل الثاني

درجة تحمل المخاطر



المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

(28) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المبادئ التوجيهية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن بيانات تقبل المخاطر، 30 أيلول/سبتمبر 2019 (CEB/2019/HLCM/26).

218 - أوصى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في المراجعة التي أجراها للإدارة المركزية للمخاطر في عام 2021، بوضع بيان بشأن تقبل المخاطر، وهو من الإجراءات المطلوبة في سياسة الإدارة المركزية للمخاطر لعام 2019. وبعد المراجعة، تم إعداد بيان تقبل المخاطر واعتماده من مدير البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

219 - وتم تحديد مستوى تقبل المخاطر على نطاق ثنائي فئات من المخاطر على أساس فئات الإدارة المركزية للمخاطر وتم تصنيفه على مقياس تقبل المخاطر الذي يتراوح بين "تقبل المخاطر في حدها الأدنى" و "تقبل المخاطر مع السعي إليها". ويُحدد المستوى العام لتقبل المخاطر في كل فئة (المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر تشويه السمعة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر في المنظمة، والمخاطر الاجتماعية والبيئية، والمخاطر المالية، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر السلامة والأمن). وتحظى المخاطر المتبقية، أي المخاطر التي تتجاوز مستوى تقبل المخاطر، باهتمام خاص: "بالنسبة للمخاطر التي لا يمكن إدراجها في نطاق تقبل المخاطر بطريقة متناسبة وفعالة من حيث التكلفة ولا يمكن تجنبها، ينبغي الحصول على الموافقة على الاستمرار وفقا لترتيبات الحوكمة الموحدة". ويُستكمل بيان تقبل المخاطر بالإرشادات المتعلقة ببيان تقبل المخاطر التي تبين بالتفصيل المنهجية المستخدمة مع كل عنصر من عناصر بيان تقبل المخاطر.

220 - ومن المفترض أن يخضع البيان لاستعراض منتظم - على الرغم من عدم إجراء أي استعراض حتى الآن - وتُسجل الدروس المستفادة من الاستعراضات في سجل للدروس المستفادة وفقا للبيان. ويمكن إجراء هذه الاستعراضات نتيجة لتغيرات في الأولويات الاستراتيجية أو تغيرات في النهج المتبع إزاء مخاطر محددة أو تغيرات رئيسية في نماذج الأعمال أو النماذج التشغيلية. وستكتسب الاستعراضات مزيدا من الوضوح والسلطة إذا تمت الموافقة على البيان المنقح لتقبل المخاطر على مستوى المجلس التنفيذي.

221 - ولا تسمح الموافقة التي صدرت مؤخرا على بيان تقبل المخاطر بإجراء تقييم كامل لتأثيره على المنظمة. ولم يفعل ولم يُدمج بالشكل الكامل في المنصات المستخدمة في المنظمة لمتابعة إدارة المخاطر.

222 - ويوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بتنفيذ إدارته للمخاطر على مستوى أكثر تفصيلا عن طريق الاستفادة الكاملة من البيان الحالي لتقبل المخاطر.

223 - وقبل البرنامج الإنمائي التوصية وذكر أنه قد بدأ بالفعل في عملية التنفيذ.

كبير موظفي المخاطر

224 - تم التعامل مع مدير البرنامج المعاون مؤخرا باعتباره كبير موظفي المخاطر ولكن الإطار الذي ينظم هذه الوظيفة لا يزال غير مكتمل.

225 - أولا، لم تتم الموافقة بعد على اختصاصات هذا المنصب المهم، ومن ثم لا يزال نطاق الوظيفة غير واضح حتى الآن. ولا يذكر محضر اجتماع اللجنة المعنية بالمخاطر المؤسسية في عام 2022 وجود هذه الوظيفة ولا مسألة تعيين المدير المعاون.

226 - وعلاوة على ذلك، سيلزم توضيح العلاقة الوظيفية بين كبير موظفي المخاطر ومنسقي المخاطر وموظفي المخاطر، في جهات منها الميدان، من أجل السماح لكبير موظفي المخاطر بالاعتماد على شبكة واضحة لإدارة المخاطر. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على تعزيز خط الدفاع الثاني لنظام إدارة المخاطر.

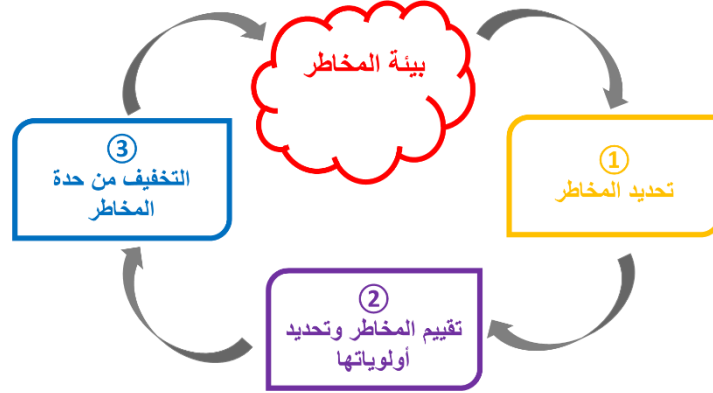
227 - ويوصي المجلس بأن يحدد البرنامج الإنمائي بوضوح نطاق وظيفة كبير موظفي المخاطر ورئيس اللجنة المعنية بالمخاطر المؤسسية، فضلا عن علاقتهما الوظيفية بالمكاتب الإقليمية.

228 - ويرى البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية قد نفذت بالفعل، حيث أُجري تنقيح للتوصيف الوظيفي لكبير موظفي المخاطر بعد انتهاء المجلس من مراجعة الحسابات. وسيتابع المجلس هذه المسألة في تقريره المقبل.

2-4-5 تنفيذ السياسة

229 - يقتضي تنفيذ السياسة تنفيذا كاملا الاهتمام بثلاث خطوات رئيسية هي: تحديد المخاطر الرئيسية المطروحة؛ وتقييم مدى جسامتها ومنح الأولوية لأشد المخاطر؛ وتصميم وتنفيذ التدابير المناسبة للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

الشكل السادس من الفصل الثاني
الخطوات الرئيسية في إدارة المخاطر



المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

تحديد المخاطر

230 - سلط مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في المراجعة التي أجراها في عام 2021، الضوء على مواطن الضعف المتكررة في ممارسات تحديد المخاطر وتحديث سجلات المخاطر على أساس استعراض سجلات المخاطر على المستوى الإقليمي والقطري وعلى مستوى المنظمة. وجاءت هذه المراجعة في أعقاب المراجعة التي أجراها المجلس في عام 2020، التي أوصت بأن تستكمل المكاتب القطرية سجلات المخاطر لجميع المشاريع وأن يفي مديرو المكاتب بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر، بما يضمن أن تدرج المكاتب الخاضعة لإشرافهم المخاطر المتعلقة بمسائل داخلية. وفي عام 2021، لاحظ المجلس أن وضع سجل المخاطر الجديد كان لا يزال جاريا. ولم توضح الوثائق الداعمة الواردة الآلية/العملية المحددة التي ستُنشأ لكفالة قيام المكاتب القطرية بتسجيل المخاطر المتصلة بالمشاريع فيما يتعلق بجميع مشاريعها وأن تكون قيود المخاطر مكتملة. وحتى أيار/مايو 2022، أفادت لوحة المتابعة ذات الصلة بوجود 421 مشروعا بدون قيود مخاطر. وذكر المجلس أيضا أنه يرحب بالجهود الجارية لمعالجة التوصية. غير أن الوثائق الداعمة الواردة لم توضح الآلية/العملية المحددة التي ستُنشأ لضمان وفاء مديري المكاتب

بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر. وقام المجلس، في المراجعة التي أجراها في عام 2023، بتقييم هذه التوصيات على أنها قد نُفذت.

تقييم المخاطر

231 - يتم تعهد سجل المخاطر المؤسسية بصورة منهجية ويتم تحديثه بانتظام، ولكن يمكن تحسينه. ويشتمل السجل بصورته التي ظهر بها في نظام Quantum+ في آذار/مارس 2023 على ثمانية مخاطر نشطة على مستوى الكيان. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المخاطر قد تجاوزت تاريخ انتهاء صلاحيتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وكذلك الموعد النهائي لطرق معالجة المخاطر وهو الموعد المحدد عادة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأحيانا في عام 2022.

232 - ويشكل سجل المخاطر المؤسسية قمة الهرم الذي يتضمن ما يقرب من 1 000 من المخاطر البرنامجية في آذار/مارس 2023 والآلاف من المخاطر على مستوى المشاريع. وتمثل الطريقة التي ينتهي بها الأمر بإدراج خطر معين في السجل النتيجة المترتبة على الإجراءات المتتالية لإبلاغ المستويات العليا. وتدار بعض مشاريع المنظمة الداخلية الكبرى التي تنطوي على مخاطر بالغة الجسامة مثل التغيير في التخطيط المركزي للموارد ومشروع التجميع خارج نطاق الإطار الرئيسي للإدارة المركزية للمخاطر، وتستفيد هذه المشاريع من لجنة معنية بمخاطر محددة وإطار للمخاطر يخضع للرصد خارج نطاق هذه المنظومة. ومن الملاحظ أيضا أن المخاطر التي حددتها المكاتب الإقليمية لم يدرج أي منها في السجل المؤسسي. فعلى سبيل المثال، لم يرد ذكر الأزمة في أوكرانيا في السجل المؤسسي على الرغم من تأثيرها الكبير على البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي.

233 - ويلزم أيضا تحسين تقييم معظم المخاطر الرئيسية. واستنادا إلى تحليل لسجلات المخاطر على مستوى المشاريع والمكاتب القطرية والإقليمية والمنظمة، يلاحظ أن التقييم يحتاج إلى تحسين، بل إنه غير موجود في بعض الأحيان. ووفقا للسياسة، يجب تقييم كل خطر، لكن هذا العنصر التحليلي غالبا ما يكون غير كاف. ومن الواضح أن هذه الخاصية التي تتميز بها السياسة لم تطبق بالقدر اللازم من الصرامة أو وفقا للسياسة. وبالنظر إلى تنوع المهارات والقدرات التي يلزم توفيرها لتنفيذ هذه التقييمات وفقا للسياسة، سيكون من الضروري بذل جهود جادة. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب السياسة تقييما نقديا لتأثير المخاطر إذا تحققت. ونادرا ما ينفذ ذلك التقييم أو يُنفذ بطريقة تبدو عشوائية تماما ويجرى بدون منهجية واضحة. كما أن هذه الخاصية التي تتميز بها السياسة طموحة للغاية على ما يبدو. وأخيرا، فإن العدد الهائل من المخاطر وطرق معالجة المخاطر التي تحتاج إلى تحديد ومعالجة رصد تؤدي إلى صعوبة إدارة هذه العملية بالطريقة الصحيحة. وقد سجل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالفعل عددا قليلا من هذه الملاحظات.

الحد من المخاطر ومتابعتها

234 - يجري حاليا العمل على الوفاء بمستوى الامتثال المطلوب لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر على مستوى المكتب القطري أو مستوى المشروع في جميع المواقع التي خضعت للمراجعة في عام 2022 وأوائل عام 2023. وتقرض الإدارة الامتثال، ويدعمها في ذلك الآن نظام متكامل لإدارة البيانات يمكن من خلاله الاطلاع على المدخلات على مختلف المستويات ورصدها في الوقت الفعلي، علما أن الانتقال من العمل

بنظامي أطلس وكونتوم لم يُقِيم بعد. كما أن عمليات المراجعة التي يقوم بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات حافزٌ قويٌّ لتحسين الامتثال.

235 - لكن لا تزال جودة تقييم المخاطر تطرح مشاكل. فسياسة الإدارة المركزية للمخاطر تتطلب تقييم جميع المخاطر المحددة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تُدعم المخاطر التي تُرفع إلى اللجنة المؤسسية المعنية بالمخاطر بأسس تحليلية سليمة، ولكن ينبغي بشكل عام تقييم جميع المخاطر وفهمها فهما تاما. وتتطلب تلك السياسة أيضا تقييم أثر جميع المخاطر المحددة من الناحية المالية، وذلك في بعض الحالات عن طريق تقديم شريحة تعكس مختلف درجات تجسّد المخاطر (تجسّد جزئي أو كلي على سبيل المثال). ولأحظ المجلس، استنادا إلى مراجعته لمختلف مستويات تحديد المخاطر، بما في ذلك على مستوى المشروع والمكتب القطري، أن تقييم المخاطر كثيرا ما يجري بسرعة ونادرا ما يستند إلى أساس نظري مدروس جيدا. وغالبا ما يُغفل الأثر المالي أو يُقِيم بشكل عشوائي دون منهجية واضحة.

236 - وفي حين أن تصميم سياسة الإدارة المركزية للمخاطر وتنفيذها يتحسنان تدريجيا، لا يزال يتعيّن القيام بالمزيد لتعزيز رصد تدابير الحد من المخاطر. وتتوقف أهمية سياسة الإدارة المركزية للمخاطر في نهاية المطاف على عناصرها "أجلا"، أي ما يحدث بعد تحديد المخاطر وتقييمها وتحمل السجلات في النظم. وتدعو السياسة إلى وضع تدابير للحد من المخاطر (تسمى أيضا تدابير معالجة المخاطر) بمجرد تحديد المخاطر وتقييمها. وتُحمّل تدابير معالجة المخاطر في نظام كونتوم ويُحدد موعد نهائي للعمل عليها. وليس من الواضح أيضا كيف تُتابع تدابير معالجة المخاطر على مستوى المشروع كما هو مبين في الفرع المتعلق بالمعايير الاجتماعية والبيئية من هذا التقرير. وقد حصل المجلس على أدلة على أن الوحدات المعنية بالمخاطر المدرجة في سجل المخاطر العام تابعت تدابير معالجة المخاطر، ولكن نادرا ما يُرصد هذا العمل في منصات المخاطر.

237 - ويوصي المجلس بأن يحدّث البرنامج الإنمائي سياسته للإدارة المركزية للمخاطر بما يحقق الأهداف التالية: (أ) وضع منهجيات سهلة الاستعمال لتقييم المخاطر؛ (ب) ضمان إعطاء الأسبقية للمخاطر الأشد التي يتعين معالجتها على سبيل الأولوية؛ (ج) تعزيز رصد تدابير معالجة المخاطر والإبلاغ عنها.

238 - وينبغي أن تفضي هذه العملية أيضا إلى إجراء استعراض، تحت قيادة كبير موظفي شؤون المخاطر، لنوعية ما يوجد من أدوات الإدارة المركزية للمخاطر، بما في ذلك سجلات المخاطر وخطط معالجة المخاطر والتصدي لها.

239 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

5-5 إدارة المخاطر في سياق نظام المساءلة الأوسع

240 - ستستفيد إدارة المخاطر في البرنامج الإنمائي من تحسين الروابط مع نظام المساءلة الأوسع (الفرع 5-5-1)، ولا سيما في ميادين الرقابة الداخلية (الفرع 5-5-2)، وتخطيط البرامج والميزانية (الفرع 5-5-3)، والنتائج والأداء (الفرع 5-5-4).

5-5-1 إدارة المخاطر وإطار المساءلة

241 - لم يُحدّث مقرر المجلس التنفيذي الذي حُدّد فيه نظام المساءلة في البرنامج الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1) منذ عام 2008 ولا ترد فيه أي إشارة لسياسة الإدارة المركزية للمخاطر. وأشار المجلس في تقريره للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى أن المكتب التنفيذي شرع في خطط لتحديث إطار المساءلة المؤسسي للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك تقرير البرنامج الإنمائي إنشاء مجلس مؤسسي للامتثال، وأن الجدول الزمني الحالي لتحديث إطار المساءلة المؤسسي يشير إلى أن مشروع الإطار لن يُنجز قبل عام 2023. وقدم المجلس توصية في هذا الصدد، وهي قيد التنفيذ.

242 - ومن شأن إدراج مجالس الإدارة في إطار المساءلة أن يحفّز إطار الإدارة المركزية للمخاطر. وفي إطار المساءلة لعام 2008، يُنظر إلى المساءلة نظرة كلية تشمل مجالس الإدارة (المجلس التنفيذي، والجمعية العامة (اللجنة الخامسة)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) وغيرها من الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، بما في ذلك المستفيدين. ولا يزال هذا النهج غائبا في سياسات الإدارة المركزية للمخاطر؛ وقد وُضع على أساس أنه عملية داخلية للبرنامج الإنمائي، ولا يزال غير مفتوح أمام كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة وأمام مجالس الإدارة بشكل أساسي. وحتى مع إبداء المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم اهتماما، في الآونة الأخيرة بالأخص، بالاطلاع على المخاطر وسياسة الإدارة المركزية للمخاطر وبيان تقبل المخاطر، فإنهما لا يشكلان جزءا لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر.

243 - وينبغي التركيز في إطار المساءلة الجديد على تحديد الطرائق المناسبة لإشراك الهيئات التشريعية أو مجالس الإدارة، وكذلك الجهات المانحة والشركاء في التنفيذ والمستفيدين، في سياسة الإدارة المركزية للمخاطر على نحو ما سبق وأكدته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019⁽²⁹⁾.

244 - وبالإضافة إلى ذلك، يُشرك الشركاء في التنفيذ بالتأكد في عناصر هامة من عناصر إدارة المخاطر (مثل النهج المنسق للتحويلات النقدية، والمعايير الاجتماعية والبيئية)، لكنهم يستبعدون إلى حد كبير من أعمال وضع مصفوفة المخاطر ومناقشتها. ففي حين أن جميع المشاريع مرفق بها سجل للمخاطر، لم يجد المجلس دليلا على أن تنفيذ تدابير الحد من المخاطر المتوخاة في مرحلة الموافقة على المشاريع يخضع للمتابعة والتقييم الكافيين طوال مدة المشروع.

5-5-2 إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

245 - الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مفهومان متشابكان يشكلان عنصرين أساسيين في نظام المساءلة في البرنامج الإنمائي. ويمكن تعريف الرقابة الداخلية عموما على أنها عملية تهدف إلى توفير تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف المتصلة بالعمليات والإبلاغ والامتثال⁽³⁰⁾. وبموجب هذا التعريف الواسع، تعتبر إدارة

(29) من بين ما خلصت إليه وحدة التفتيش المشتركة أن: "أ) اهتمام الهيئة التشريعية/مجلس الإدارة هو أحد أهم العوامل المحفزة لتنفيذ [الإدارة المركزية للمخاطر]؛ (ب) اهتمام الجهة المانحة هو أيضا من العوامل الهامة المحفزة لتنفيذ [الإدارة المركزية للمخاطر]؛ (ج) نتيج [الإدارة المركزية للمخاطر] فرصة لتعزيز الشفافية، وكسب ثقة الهيئة التشريعية/مجلس الإدارة، واجتذاب أو دعم فرص تمويل إضافية؛ (د) ينبغي إشراك الهيئات التشريعية/مجالس الإدارة في ممارسات [الإدارة المركزية للمخاطر] على المستوى الاستراتيجي".

(30) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, "Internal control – integrated framework", 2013.

المخاطر عادة أحد المكونات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، ولكن العكس صحيح أيضا، لأن جودة الرقابة الداخلية هي عنصر يستخدم لتقييم مدى جسامه خطر ما ولتحديد التدابير المطلوبة للحد منه.

246 - ويلزم تحسين التكامل بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. ومن الناحية النظرية، توجد نقاط تكامل بالفعل: (أ) يرد نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في سياسة إطار الرقابة الداخلية وفي سياسة الإدارة المركزية للمخاطر؛ (ب) الرقابة الداخلية مدرجة كقناة فرعية من فئات المخاطر في تذييل سياسة الإدارة المركزية للمخاطر؛ (ج) ترد في سياسة إطار الرقابة الداخلية إشارات متعددة إلى سياسة الإدارة المركزية للمخاطر وإلى مفهومي تقييم المخاطر وإدارة المخاطر؛ (د) يتضمن الدليل التنفيذي لإطار الرقابة الداخلية قسما مخصصا لإدارة المخاطر. غير أنه من الناحية العملية، يمكن للرقابة الداخلية في البرنامج الإنمائي أن تستفيد كثيرا من إدارة المخاطر تكون على قدر أكبر من النضج، والعكس صحيح: فإدارة المخاطر يمكن، على سبيل المثال، أن تساعد على ضمان توجيه إجراءات الرقابة إلى حيث تشتد الحاجة إليها، ويمكن أن تسهم التحسينات في الرقابة الداخلية في إعادة تقييم المخاطر ذات الصلة والتدابير اللازمة للحد منها.

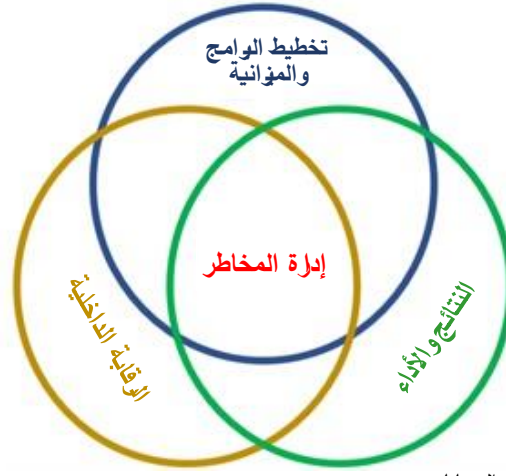
3-5-5 إدارة المخاطر وتخطيط البرامج والميزانية

247 - يمكن أيضا إقامة روابط بين عملية الميزانية وإدارة المخاطر. وتعد ميزانيات البرنامج الإنمائي بحيث تغطي فترة أربع سنوات، ثم على أساس نصف سنوي لتعكس الخطة الاستراتيجية ودورات تمويلها. وتمشيا مع النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي والأنظمة المتعلقة بالميزانية، يُفترض مراعاة الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية في مرحلة التخطيط عن طريق ربط الميزانية بوثائق الاستراتيجية والبرامج. لكن عملية الإدارة المركزية للمخاطر وعمليات إدارة المخاطر بصورة أعم، التي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذا العمل، لا تزال إلى حد كبير غير مستغلة على النحو الكافي. فعلى سبيل المثال، من الخطوات المتنوعة المدرجة حاليا ضمن عملية خطة العمل المتكاملة الانتباه إلى إدارة المخاطر وإلى المخاطر المحددة في سجلات الإدارة المركزية للمخاطر، ولكن لا يوجد ربط واضح بعمليات الميزانية وتخصيص الموارد.

4-5-5 إدارة المخاطر والنتائج والأداء

248 - يمكن أيضا أن تسهم إدارة المخاطر على نحو أكثر نضجا في تعزيز أطر النتائج والأداء. ويمكن لإدارة المخاطر أن تساعد على وجه الخصوص في تحسين مواءمة اتفاقات الإدارة العليا، بما فيها الاتفاقات بين الممثل المقيم للمكتب القطري والمكتب الإقليمي، مع أهداف التخطيط ومؤشرات الأداء الرئيسية التي أُبلغ بها المجلس التنفيذي والهيئات التشريعية. وتشكل الاتفاقات، التي تعتبر عنصرا رئيسيا في نظام المساءلة والتي تمثل الإطار المرجعي للتعاقد مع الإدارة العليا، فرصة لهذه الإدارة لتحديد أهدافها البرنامجية، وتوضيح رؤيتها لكيفية تنفيذ ولاياتها، ووضع البارامترات التي سيقم على أساسها أدائها من حيث استخدام الموارد المالية والبشرية وإدماج ممارسات التنمية المستدامة في العمل وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة. لكن هذه العملية الرفيعة المستوى لم تستخدم إدارة المخاطر حتى الآن إلا بصورة يسيرة أو لم تستخدمها على الإطلاق.

الشكل السابع من الفصل الثاني
إدارة المخاطر وإطار المساءلة



المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

249 - ويوصي المجلس بأن يولي البرنامج الإنمائي مكانة محورية لإدارة المخاطر في إطاره المحدث للمساءلة حتى يتحسن ربط إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية، والبرمجة الاستراتيجية والميزنة، ونظم النتائج والأداء.

250 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

6 - إدارة البرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الحوكمة)

251 - يواجه البرنامج الإنمائي حالياً تحديات معينة منها ما يلي: (أ) ميل بعض الجهات المانحة إلى التركيز على الاستجابة الإنسانية العاجلة للآزمات بدلاً من التركيز على اتقاء العوامل البنوية التي تؤثر التي تؤثر على التنمية الطويلة الأجل ومعالجة تلك العوامل؛ (ب) الطابع السياسي الحساس للعمليات في البيئات المعنية؛ (ج) صعوبة ضمان المواءمة والتنسيق على الأرض بين مختلف الأطراف المعنية.

252 - وفي هذا السياق، كرس البرنامج الإنمائي قدراً كبيراً من نشاطه لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وهو تعزيز بناء مجتمعات عادلة ومسالمة لا يُهمش فيها أحد (الحوكمة). وحتى وقت إنجاز هذه المراجعة، كان البرنامج الإنمائي يدير ما يقرب من 1 400 مشروع، وهو ما يمثل ثاني أكبر بند نفقات حسب الهدف من أهداف التنمية المستدامة في عام 2022 (878 مليون دولار). ومن ناحية أخرى، هذه النفقات تتناقص منذ عدة سنوات لأسباب منها على وجه الخصوص التخفيض التدريجي والإنهاء لمبادرات كبيرة متعددة الجهات المانحة مثل الصندوق الاستئماني لإرساء القانون والنظام في أفغانستان.

253 - وراجع المجلس إدارة البرنامج الإنمائي للبرامج والمشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، فخلص إلى أن من الضروري التشديد بشكل أفضل على أولوية الهدف 16 بوصفه عنصراً رئيسياً من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي (الفرع 6-1)، والاستفادة من نظم المعلومات ومنصات البيانات التي يملكها البرنامج الإنمائي لتحسين تتبع الأنشطة والنتائج المتعلقة بالهدف 16 (الفرع 6-2)، وتعبئة الخبرات العالمية للبرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة (الفرع 6-3)، وتحسين قياس النتائج والإبلاغ عن أثر البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة (الفرع 6-4).

1-6 التشديد بشكل أفضل على أولوية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بوصفه عنصرا رئيسيا من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

254 - لا يُقِيمُ خُمسًا نواتج المشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على أساس أي حل مميز وضعه البرنامج الإنمائي بالاقتران مع خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021. كما أن عددا كبيرا من المشاريع المرتبطة بأنشطة "الحوكمة" غير مسجل على أنه من هذه المشاريع لعدم صلته بالهدف 16 أو بالحل المميز 2 من حلول البرنامج الإنمائي (تعزيز الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة). لكن البرنامج الإنمائي يشدد على أنه لا ينبغي أن يكون هناك ارتباط مباشر بين المشاريع المرتبطة بالحوكمة والهدف 16 لأن أنشطة الحوكمة في مجالات البيئة والفقر والصحة، على سبيل المثال، يمكن ربطها بالأهداف المتصلة مباشرة بمجالاتها.

255 - ولا يستوعب إطار نتائج الخطة الاستراتيجية على النحو الكافي دائما الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي للمشاركة في تحقيق خطة الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بسبب حالات القصور وعدم الاتساق التي تعتري الربط بين الأنشطة. ويعزى ذلك على وجه الخصوص إلى أن الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 مصمم لقياس التنفيذ استنادا إلى النتائج والنواتج المتفق عليها، وليس استنادا لأهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد.

256 - وتواجه السياسات الإنمائية حاليا تحديات معينة منها ميل بعض الجهات المانحة إلى التركيز على الاستجابة الإنسانية العاجلة للأزمات بدلا من التركيز على اتقاء ومعالجة العوامل البنوية التي تؤثر في التنمية الطويلة الأجل؛ والطابع السياسي الحساس للعمليات في البيئات المعنية؛ وصعوبة ضمان المواءمة والتنسيق على الأرض بين مختلف الأطراف المعنية.

257 - وفي هذا السياق، يشكل تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أولوية عالية لدى البرنامج الإنمائي ويُرصَد له تمويل كبير، لكن إطار نتائج الخطة الاستراتيجية لا يستوعب على النحو الكافي دائما هذه الجهود بسبب حالات القصور وعدم الاتساق التي تعتري الربط بين الأنشطة.

258 - والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مكرّس للتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وأُوجز الهدف في البداية في عبارة "السلام والعدالة والمؤسسات القوية"، ثم أصبح "السلام والعدالة والمجتمعات الشاملة للجميع". والهدف 16، مثله مثل أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مربوط بغايات ومؤشرات لقياس الإنجاز حتى يُرصد مدى تنفيذ الدول الأعضاء له. فهو مربوط بما عدده 12 غاية و 24 مؤشرا.

259 - ليس لدى البرنامج الإنمائي مقياس عالمي غير المؤشرات القليلة المتعلقة بما هو مسؤول عنه من غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويرصد البنك الدولي المؤشرات (مؤشرات الحوكمة في جميع أنحاء العالم) منذ عدة سنوات لتكوين صورة أوضح عن الحوكمة.

260 - ويبدو ركود في السنوات الخمس الماضية في تطور أربع فئات من الفئات الست من المؤشرات التي يرصدها البنك الدولي، ويبدو التدهور واضحا في فئتين من فئات المؤشرات (وهما: الاستقرار السياسي؛ والقدرة على التعبير عن الذات والمساءلة).

261 - وقيس البرنامج الإنمائي من خلال عمله، مثل تقرير التنمية البشرية السنوي، تطور السياق الإنمائي العام على الصعيد العالمي. وفي "تقرير التنمية البشرية 2022/2021: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار - رسم مستقبلنا في عالم يتحول"، يُشار إلى تعثر إحراز تقدم في الحوكمة في العقدين الماضيين. ويرد في التقرير أن الحوكمة في عصر الأنثروبوسين يجب أن تمكن من إحداث تغييرات نسقية تقضي إلى التحول على أساس مبادئ الشفافية والشمول والتقويض.

262 - وفي أوائل عام 2023، أعلن مدير البرنامج الإنمائي للمجلس التنفيذي⁽³¹⁾ أن البرنامج الإنمائي يعمل على وضع استراتيجية متعلقة بالحوكمة يمكن أن تكون "عرضاً في مجال الحوكمة" يناظر العرض المتعلق بالأزمة الذي أتاحه في عام 2022. وبينى ذلك العرض على عدة أعمال منها نهج الحل المميز 2 (الحوكمة) الذي اعتمد في عام 2022 وهو عرض مقسم إلى عدد من عروض الخدمات التي تتناول مجموعة واسعة من مسائل الحوكمة⁽³²⁾.

263 - ويشكل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الآن جزءاً مهماً من عمل البرنامج الإنمائي، وقد أُدرج ضمن ركيزة السلام من ركائزه الاستراتيجية الخمس للفترة 2018-2021. ويشكل ثاني أكبر بند نفقات بعد الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر، حيث بلغت نفقاته 878 مليون دولار في عام 2022 مقارنة بمبلغ 1 098,7 مليون دولار في عام 2021.

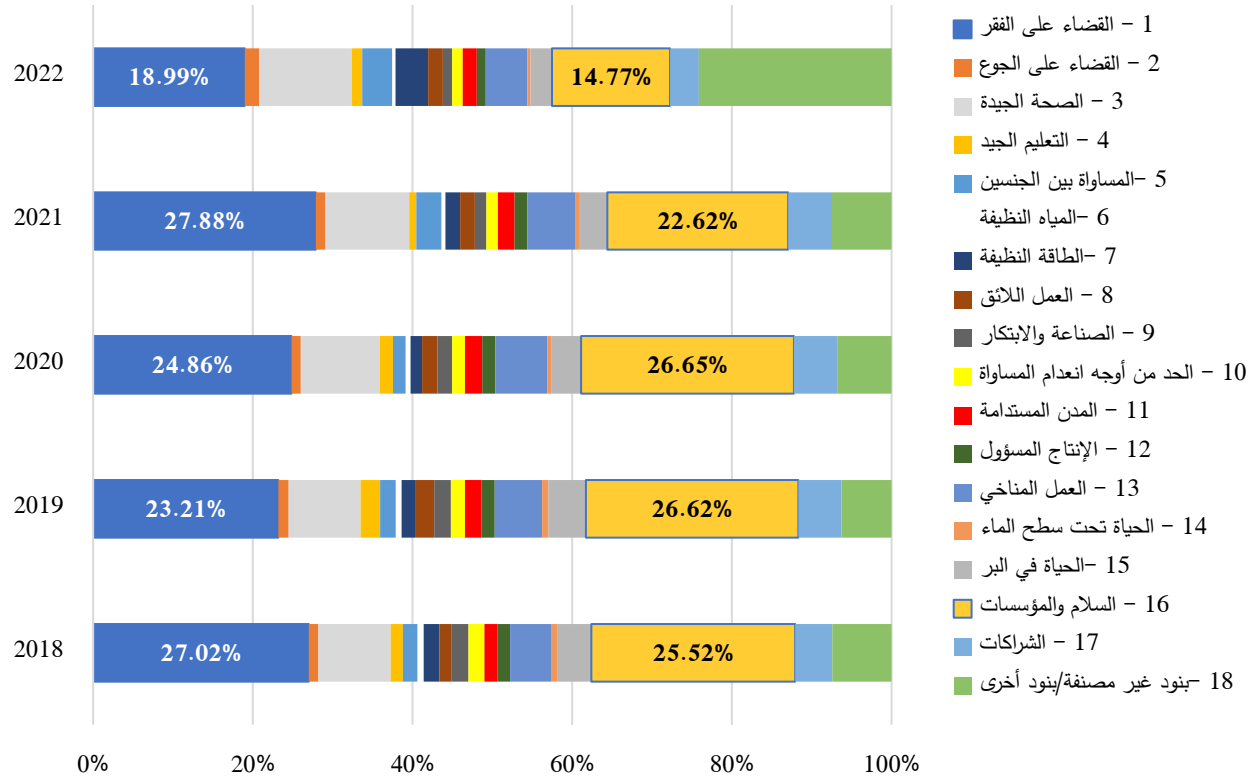
264 - وما يثير الكثير من الاستغراب من ناحية أخرى أن هذه الحصّة تتناقص منذ عدة سنوات: فقد أصبحت تمثل 14,8 في المائة من الميزانية في عام 2022 مقارنة بتمثيلها 25,6 في المائة من الميزانية في عام 2018. كما تناقصت نفقاته: فقد أصبحت تمثل 15,8 في المائة من النفقات في عام 2022 مقارنة بتمثيلها 26,4 في المائة من النفقات في عام 2018. ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى التخفيض التدريجي والإنهاء لمبادرات كبيرة متعددة الجهات المانحة مثل الصندوق الاستثماري لإرساء القانون والنظام في أفغانستان.

(31) بيان مدير البرنامج الإنمائي، دورة المجلس التنفيذي، كانون الثاني/يناير 2023.

(32) مفهوم الحوكمة أوسع من مفهوم "الحكم الديمقراطي" الذي يندرج ضمن الغاية 16-3 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن سيادة القانون وإتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة.

الشكل الثامن من الفصل الثاني
توزيع برامج ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب هدف التنمية المستدامة، 2018-2022

(بالنسبة المئوية)



المصدر: فريق المراجعة الخارجية للحسابات استنادا إلى تحليلات حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي؛ وهي بيانات حُدثت في 10 آذار/مارس 2023.

265 - ووفقا لمنصة البيانات عن تحليلات حافظة المشاريع، انخفضت الميزانية المخصصة للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (1 005,4 مليون دولار في عام 2022) بنسبة 31 في المائة في خمس سنوات (1 463,1 مليون دولار في عام 2018) وبنسبة 32 في المائة مقارنة بالعام السابق (1 485,3 مليون دولار في عام 2021). والانخفاض أكبر من حيث النفقات: فقد انخفضت بنسبة 36 في المائة في الفترة بين عام 2018 (1 202,5 مليون دولار) وعام 2022 (765,3 مليون دولار) وبنسبة 29 في المائة منذ عام 2021 (1 079,4 مليون دولار).

266 - وبينما يعكس معدل تنفيذ الإنفاق مقابل الميزانية المخصصة للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (76 في المائة في عام 2022) انخفاضا مقارنة بعام 2018 (82 في المائة)، فإنه لا يختلف كثيرا عن متوسط معدل تنفيذ مشاريع البرنامج الإنمائي.

267 - ومن الناحية التنظيمية، يتسم الدعم الإداري في المقر بالتعقيد. فمكتب المقر الرئيسي يجمع بين ثلاثة كيانات تحت اثنين من مكاتبه (مكتب التنسيق) فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: فريق الحوكمة الذي يتبع لمكتب السياسات ودعم البرامج والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بفريقين تابعين لمكتب إدارة الأزمات (الفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان الذي أنشئ في عام 2014، والفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة)، ويبلغ مجموع موظفيهما أقل بقليل من 150 فردا

يعملون أساساً في المقر (51 في المائة من المجموع) ولكنهم موزعون على مختلف المراكز الإقليمية الخمسة (29 في المائة من المجموع). وتجتمع مختلف الجهات الرئيسية شهرياً منذ أيلول/سبتمبر 2020، بدعم من مركز أوسلو للحكم، في إطار فريق العمل المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

268 - ويرتبط بين أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ على المستوى المحلي بواسطة وثائق البرامج القطرية الخمسية للبرنامج الإنمائي التي توضع بحيث تكون متسقة مع أطر البرمجة المتعددة السنوات (إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة) لفريق الأمم المتحدة القطري في البلد المعني.

269 - ويمثل الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة حصة كبيرة من عمل البرنامج الإنمائي. فما عدده 1 363 مشروعاً أو 27,7 في المائة من المشاريع المدعومة من البرنامج الإنمائي في عام 2022 وعددها 4 917 مشروعاً⁽³³⁾ اهتمت بطريقة أو بأخرى بهذا الهدف ونُقذت في حوالي 130 دولة. وتشكل هذه المشاريع جزءاً من مجموعة مشاريع تضم ما يقرب من 3 400 مشروع في إطار هذا الهدف للفترة 2012-2022، ويستحيل معرفة عدد المشاريع منها التي أُغلقت. وانخفض عدد المشاريع بنسبة 5,5 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021⁽³⁴⁾. ومتوسط ميزانيتها أقل من مليون دولار (0,70 مليون دولار في عام 2022) وقد انخفض انخفاضاً حاداً (بنسبة 78,6 في المائة) منذ عام 2018، وربما يرتبط ذلك بإغلاق المشاريع في أفغانستان (مثل الصندوق الاستثماري لإرساء القانون والنظام في أفغانستان).

270 - وتقود المكاتب القطرية الغالبية العظمى من المشاريع إلى جانب 17 مشروعاً يقودها المقر، ومنها البرنامج العالمي لسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان المنشأ منذ عام 2008، و 27 مشروعاً تتجزئ على المستوى الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى أفرقة المقر التي تعمل على تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى اتباع نهج تجميعي كلي أشمل من النهج التقليدي للمشاريع.

الجدول 5 من الفصل الثاني

التحليل الشامل للمشاريع المندرجة ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية	المصروفات	عدد المشاريع	متوسط المبلغ المقرر في الميزانية/المشروع
2022	1 251,04	1 363	0,70
2021	1 539,81	1 442	0,68
2020	1 588,25	1 405	1,13
2019	1 490,37	1 331	1,12
2018	1 484,33	1 189	1,25

ملاحظة: بيانات عام 2022 بيانات مؤقتة.

المصدر: بوابة البرنامج الإنمائي للشفافية (open.undp.org) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(33) انظر بوابة الشفافية، 2022، 9 آذار/مارس 2023.

(34) 1 443 مشروعاً في عام 2021 وفقاً لبوابة الشفافية.

271 - وتتماشى مشاريع المكاتب القطرية مع أولويات وثائق البرامج القطرية الحالية: فقد تبين من دراسة استقصائية أن الأولويات المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة كانت دائما من الأولويات الثلاث أو الأربع في 10 وثائق من وثائق البرامج القطرية⁽³⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مبادئ توجيهية إضافية محددة بشأن تنفيذ المشاريع المتعلقة بالهدف 16 ولا بأي هدف آخر من أهداف التنمية المستدامة، حيث اختار البرنامج الإنمائي اتباع نهج موحد في البرمجة فيما يتعلق بجميع الحلول المميزة وأهداف التنمية المستدامة، ولكنها تتماشى مع القواعد العامة الواردة في سياسات وإجراءات البرامج والعمليات.

272 - ومن جهة أخرى، تشارك المكاتب القطرية بشكل غير متساو في المشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ولكل مركز من المراكز الإقليمية الخمسة مستشار متخصص، لكن أنجز في الفترة 2012-2022 مشروع واحد في اثنتين في مجالات يغطيها المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستأثرت 10 بلدان بربع جميع المشاريع خلال الفترة نفسها.

273 - وفيما يتعلق بالمبلغ المقرر في الميزانية في عام 2022⁽³⁶⁾، يرد في الجدول 6 من الفصل الثاني المستفيدون الرئيسيون من المشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 6 من الفصل الثاني

المستفيدون الرئيسيون من المشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المستفيد	المبلغ
الأرجنتين	87,9
كولومبيا	54,5
الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة	52,1
أوكرانيا	46,5
العراق	41,9
الصومال	30,6
لبنان	25,1
البرازيل	24,6
بوركينافاسو	22,0
البرنامج العالمي لمكتب السياسات ودعم البرامج	12,8

المصدر: البرنامج الإنمائي.

274 - غير أن مساهمة البرنامج الإنمائي في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لا تقتصر على إدارة حافظة من المشاريع المركزة، بل تشمل مساهمات متنوعة من الأصعب قياس كفاءتها. ومن تلك المساهمات شبكة داخلية من الخبرات (شبكة السياسات العالمية التي يقودها مكتب السياسات ودعم البرامج منذ عام 2018)، ومنتجات البرنامج الإنمائي السياساتية والمعرفية ومنصاته (مراكزه) المتخصصة للخبراء الداخليين والخارجيين.

(35) الأردن، وإكوادور، وبربادوس، وبنما، وتايلند، وتزانيا (جمهورية - المتحدة)، والسودان، وغابون، ومالي، وموزامبيق.

(36) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (المصدر: بوابة الشفافية).

275 - والبرنامج الإنمائي هو واحد من العديد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي لها دور في دعم البلدان في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وتتبع التقدم المحرز في تحقيقه. وتضطلع وكالات متخصصة أخرى من وكالات الأمم المتحدة⁽³⁷⁾ ومؤسسات دولية⁽³⁸⁾ بمشاريع متعلقة بالحوكمة وتعمل على دعم الدول الأعضاء في تحقيق الغايات المقررة. كما أن البرنامج الإنمائي هو الوكالة الراحية أو إحدى الوكالات الراحية لأربعة مؤشرات من مؤشرات الهدف 16 وعددها 24 مؤشرا (مع مؤشرين فرعيين مندرجين تحت المؤشر 16-7-1).

الشكل التاسع من الفصل الثاني

مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة التي يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- 16-3-3: نسبة السكان الذين عانوا من نزاع خلال العامين الماضيين والذين استقادوا من إحدى الآليات الرسمية أو غير الرسمية لتسوية المنازعات، حسب نوع الآلية
- 16-6-2: نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة
- 16-7-1: نسب الوظائف في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية؛ (ب) الخدمة العامة؛ (ج) الجهاز القضائي، مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئة السكانية
- 16-7-2: نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية

المصدر: تصنيف مستويات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

276 - وتنتمي بعض الوكالات المسؤولة عن رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى اتحاد مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي أنشئ في عام 1997 وتضم هذه المجموعة 40 صندوقاً أو برنامجاً أو وكالة متخصصة أو إدارة أو مكتباً⁽³⁹⁾، وتترأسها نائبة الأمين العام بينما يتولى مدير البرنامج الإنمائي منصب نائبها. وتشرف المجموعة على عدة أعمال منها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

277 - ومن هذا المنطلق، يعمل البرنامج الإنمائي على بعض المشاريع المشتركة المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مع وكالات أخرى من الأمم المتحدة، ومنها مشروعان مع كيانات من الأمانة العامة⁽⁴⁰⁾.

(37) من بينها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة).

(38) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي.

(39) وتتألف التشكيلة الأساسية من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 13 كيانات من كيانات الأمم المتحدة وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

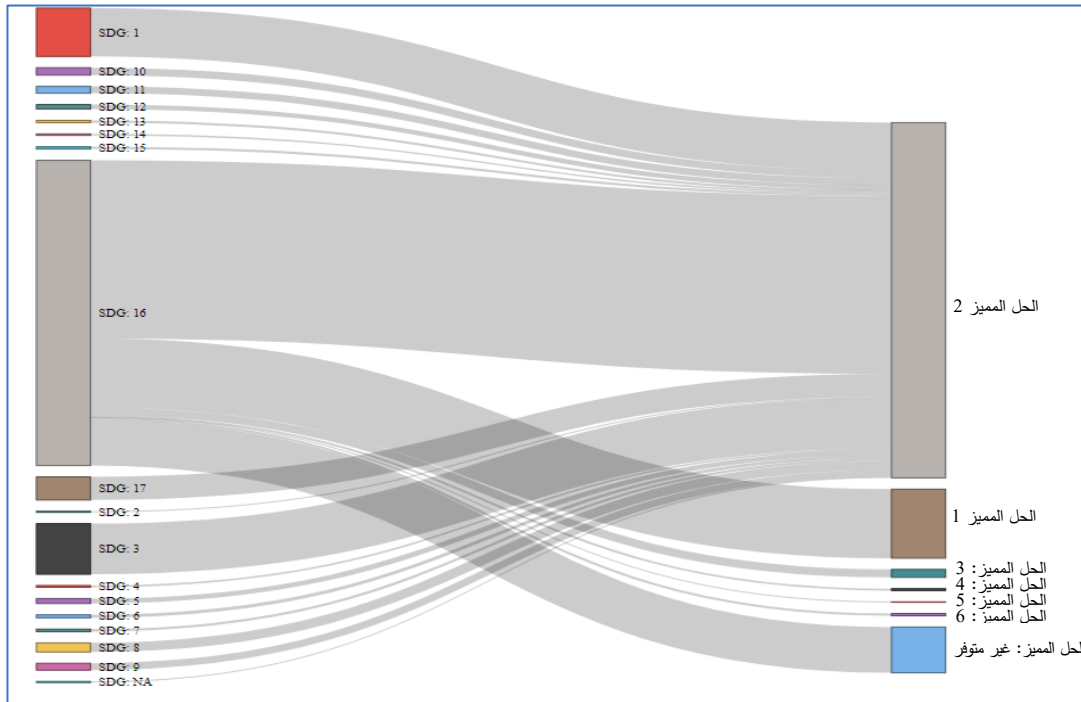
(40) مشروع مستشاري السلام والتنمية مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومشروع الأمم المتحدة المتعلق بالانتقال مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام.

278 - وبالإضافة إلى اتباع البرنامج الإنمائي نهجا مراعيًا لأهداف التنمية المستدامة في عمله، طور البرنامج طريقة خاصة به لتناول الحوكمة الفعالة في خطته الاستراتيجية⁽⁴¹⁾، حيث تُقدم على أنها ركيزة أساسية لعمله في مجالات إحداث التغييرات البنيوية واحتضان الجميع وتنمية قدرة المجتمعات على الصمود. ويستأثر موضوع الحوكمة (الحل المميز 2) بمعظم النفقات ضمن الحلول المميزة الستة المدرجة في الخطة، حيث بلغت نفقاته 1 138 مليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 11,0 في المائة مقارنة بعام 2021. والمبلغ مقسّم⁽⁴²⁾ كما يلي: 205 ملايين دولار في إطار الصناديق الرأسية، و 439 مليون دولار في إطار تقاسم التكاليف مع الحكومات، و 412 مليون دولار في إطار تقاسم التكاليف مع الأطراف الثالثة، و 71 مليون دولار في إطار الموارد العادية⁽⁴³⁾.

279 - ويتبين من المقارنة بين غايات ومؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وبنود الحل المميز 2 وجود فرق بين الفئتين. وعلى الرغم من أن 80 في المائة من المشاريع المدرجة في إطار الهدف 16 تتدرج أيضا في إطار الحل المميز 2، فهذا الهدف وثيق الصلة بكل حل من الحلول المميزة، بينما الحل المميز 2 وثيق الصلة بجميع أهداف التنمية المستدامة.

الشكل العاشر من الفصل الثاني

التطابق بين ميزانية أهداف التنمية المستدامة والحلول المميزة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



المصدر: فريق المراجعة الخارجية للحسابات، استنادا إلى بوابة الشفافية في 10 آذار/مارس 2023.

(41) الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، والخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

(42) المصدر: PowerBI.

(43) تحليلات حافظة المشاريع، خُذت هذه البيانات في 15 آذار/مارس 2023. وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ 11 مليون دولار لم يقسّم في عام 2022.

280 - وبما أن الإطار المرجعي للبرنامج الإنمائي هو الحل المميز 2، يُفضل العمل بالنهج الأخير في ربط المشاريع بالمؤشرات: فبالنسبة لكل مشروع، يحدد الناتج من حيث المبدأ ثم يُربط بالنتيجة التي تتناسب مع البند من الحل المميز 2. ومن حيث المبدأ، يمكن ربط الناتج بثلاث غايات مختلفة مندرجة ضمن هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة.

281 - ويبدو أن الجهات المانحة لمشاريع الحل المميز 2 محصورة إلى حد ما في عدد معين. وبلغ عدد الجهات المانحة في عام 2018 ما قدره 553 جهة مانحة، لكنه انخفض منذئذ إلى 490 جهة مانحة في كانون الأول/ديسمبر 2022، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 12 في المائة. وأنفقت كل جهة من ست جهات مانحة أكثر من 50 مليون دولار على هذه المشاريع في عام 2022، بقيادة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي أنفق ما يقرب من 298 مليون دولار أو ما يعادل نسبة تتجاوز 16 في المائة من الميزانية الإجمالية.

282 - وكانت ستة بلدان أو مجموعات من البلدان من بين الجهات المانحة العشر الأوائل لمشاريع الحل المميز 2 في عام 2022: الأرجنتين (المرتبة الثانية، بميزانية قدرها 185 مليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (المرتبة الرابعة، بميزانية قدرها 126 مليون دولار)، واليابان (المرتبة الخامسة، بميزانية قدرها 92 مليون دولار)، والسويد (المرتبة السادسة)، ومملكة هولندا (المرتبة السابعة)، وألمانيا (المرتبة الثامنة). بينما يحتل البرنامج الإنمائي المرتبة الثالثة بميزانية تزيد عن 100 مليون دولار في عام 2022.

283 - وهذا الترتيب مماثل فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد، ولكنه تغير قليلاً بحلول عام 2022، حيث احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بدلاً من الرابعة، وبقيت تسع من الجهات المانحة التقليدية حاضرة في عام 2021 ولكن بمساهمات أقل (ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد واليابان)، وانضم بلد من بلدان الجنوب (الأرجنتين) إلى هذه المجموعة. ولم تعد إيطاليا في عام 2022 من بين أكبر الجهات المانحة.

284 - واعتماد الميزانية على هذه الجهات المانحة الكبرى شديداً (58,0 في المائة من الميزانية في عام 2022) وأخذ في التزايد.

الجدول 7 من الفصل الثاني

الجهات المانحة العشر الأوائل، 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المنظمة/البلد	المرتبة في عام 2022	ميزانية عام 2022	المرتبة في عام 2021	ميزانية عام 2021
مكتب الصناديق الاستثمارية	1	145,97	1	254,86
المتعددة الشركاء	2	118,86	4	105,62
الاتحاد الأوروبي	3	105,27	3	111,24
الموارد العادية للبرنامج الإنمائي				

المصدر: البرنامج الإنمائي.

285 - ويتبين من بيانات المشاريع المتعلقة بالأرجنتين وجود ارتباط قوي بين الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والحل المميز 2. ويندرج ضمن الحل المميز 2 ما عدده 289 ناتجا ونسبته أربع أخماس من نواتج المشاريع المرتبطة بهذا الهدف والمتصلة بحل من الحلول المميزة في عام 2022⁽⁴⁴⁾ والبالغ عددها 813 ناتجا. واستخدم المجلس التنفيذي في عرضه للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (المعنون "لمحة عن الخطة الاستراتيجية") الرمز نفسه بشكل غير واضح للإشارة إلى الهدف 16 والحل المميز 2، وإن لم يكن هو من اختار الأيقونات التي استُخدمت.

286 - وخُصّ مجلس مراجعي الحسابات إلى أن البرنامج الإنمائي يقلل من شأن نشاطه المتعلق بالحوكمة. أولاً، لا تُستخدم كامل إمكانيات أداة الحلول المميزة. ففي عام 2022، لم يُربط بحل من الحلول المميزة سوى 2821 ناتجا من 4727 ناتجا من نواتج المشاريع المدرجة على أنها مساهمات في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ومعنى ذلك أن 4 من كل 10 نواتج مشاريع مدرجة ضمن هذا الهدف لا تُقيّم في إطار حل مميز، وهو ما يمثل 208 ملايين دولار.

287 - وبالنسبة لعام 2022 على سبيل المثال، لم تحدد 100 في المائة من المشاريع في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وزمبابوي أي حل من الحلول المميزة. وفي حين أن النواتج في وثائق البرامج القطرية لتلك البلدان مرتبطة فعلاً بنواتج الخطة الاستراتيجية، لا يبدو من فحص للنواتج في وثائق البرامج القطرية لتلك البلدان المحملة في منصة نظام التخطيط المركزي أي ارتباط لها بنواتج الخطة الاستراتيجية، وهو ما يشكّل تضارباً في الإبلاغ عن البيانات. وعلاوة على ذلك، لم تُربط وثيقة برنامج قطري لبنغلاديش إلا بناتج واحد من نواتج الخطة الاستراتيجية، ونجم عن ذلك أن 94 في المائة من المشاريع غير مقرونة بحل من الحلول المميزة وبالتالي لا يشملها الإبلاغ عن الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وعلى الصعيد العالمي، يبدو من البيانات المستمدة من بوابة الشفافية أن نفقات المشاريع لعام 2022 البالغة 1230 مليون دولار غير مربوطة بحل من الحلول المميزة أو ناتج من النواتج الواردة في وثائق البرامج القطرية، وبالتالي غير خاضعة للتتبع ضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وتدفع هذه الاستنتاجات إلى التساؤل عن فائدة أداة تحديد الحلول المميزة في تحليلات البيانات التي ينجزها البرنامج الإنمائي.

288 - وبالإضافة إلى ذلك، عدد كبير من المشاريع المرتبطة بأنشطة الحوكمة غير مسجل على أنه من هذه المشاريع⁽⁴⁵⁾. وتضمن 1255 مشروعاً (أو 25,5 في المائة) من 4917 مشروعاً قادها البرنامج الإنمائي في عام 2022 مصطلحات متعلقة بالحوكمة⁽⁴⁶⁾ في عناوينها أو وصفها، و 550 مشروعاً منها لم يكن مرتبطاً بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أو بالحل المميز 2.

289 - ويُحتمل أن ذلك النقص في التقييم يرجع إلى صعوبات في فهم مصطلح الحوكمة خلال المرحلة التحضيرية لوثائق المشاريع حينما لم يكن قد تحدد تعريف بعد. وربما لا يحظى تأطير نواتج المشاريع فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بتقدير كبير لدى الفريق المحلي، ومن ثم لا يشير مشروع ما متعلق بالحوكمة إلى مساهمته الفعلية في هذا الهدف. وينطبق الشيء نفسه إذا كانت نواتج الخطة الاستراتيجية المدرجة لا تتوافق مع واقع المشروع: فالحل المميز 2 لن يبلغ عنه بالقدر الكافي بالرغم

(44) المصدر: تحليلات حافظة المشاريع، وحُدثت هذه البيانات في 10 آذار/مارس 2023 وهي متاحة على موقع PowerBI.

(45) المصدر: بوابة الشفافية. ويؤكد التقييم الأخير لبرامج إتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة الشيء نفسه على نطاق أضيق.

(46) الحكومة، الحوكمة، المؤسسات، الانتخابات، العدالة، إلخ.

من وجود الإطار المتكامل للنتائج والموارد، ولا سيما النتائج الأربع والمؤشرات الثلاثة عشر. فمشروع بناء القدرات التابع للجنة الانتخابية لزمبابوي، على سبيل المثال، غير مربوط بالحل المميز 2 رغم ارتباطه بالحوكمة ارتباطاً لا لبس فيه.

290 - ويتبين من مقارنة بين المشاريع المبلغ أنها تندرج ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والحل المميز 2 وجود عدد من الممارسات المختلفة في البلدان التي استُقصيت آراؤها لأغراض عملية المراجعة. ففي الأرجنتين، تصنف جميع المشاريع المندرجة ضمن هذا الهدف⁽⁴⁷⁾ تقريباً على أنها من مشاريع الحل المميز 2. وهذا هو الحال أيضاً في تركي على سبيل المثال. أما في تايلند، فجميع المشاريع الخمسة المندرجة ضمن الهدف 16 غير مرتبطة بالحل المميز 2.

291 - لكن البرنامج الإنمائي يشدد على أنه لا ينبغي أن يكون هناك ارتباط مباشر بين أنشطة الحوكمة والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لأن أنشطة الحوكمة في مجالات البيئة والفقر والصحة، على سبيل المثال، يمكن ربطها بالأهداف المتصلة مباشرة بهذه المجالات.

292 - واقترح البرنامج الإنمائي العمل بمذكرة توجيهية لتجنب مثل هذه الاختلالات في بداية المشروع أو خلال فترته، إلا أنها لا تخص الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ويعود تاريخها إلى تموز/ يوليه 2019، وسيلزم بالتالي تكيفها لتتناسب مرحلة الانتقال إلى العمل بنظام كوانتوم. ويقدم أعضاء فريق الحوكمة في المقر بانتظام حلقات دراسية شبكية ودورات تدريبية للأفرقة، ولكن من المفيد تقديم مذكرة تحدد البنود اللازم ربطها بالهدف 16 أو الحل المميز 2.

293 - وعموماً، يلاحظ بوضوح وجود لبس في مصطلح "الحوكمة". فالبرنامج الإنمائي ينظر إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على أنه هدف وعامل تمكين في الوقت نفسه. وينطبق الحال نفسه على الحل المميز 2، حيث لا تفهم الأفرقة دائماً ارتباطه بالحلول المميزة الأخرى.

294 - وقد حاول البرنامج الإنمائي تذليل هذه الصعوبة. وقد مكّن العمل الذي اضطلع به فريق الحوكمة التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج بشأن الحل المميز 2 في عام 2021 من توضيح المفهوم والمؤشرات المرتبطة به ضمن الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وصيغ عرض متكامل جديد بشأن الحوكمة في آذار/مارس 2023⁽⁴⁸⁾ لهيكلة عمل البرنامج الإنمائي، لا سيما عمله بشأن الحل المميز 2. وينبغي هذا العرض على قائمة تجميعية للأهداف المقررة لهذا العمل دون التمييز بوضوح بين الحوكمة كغاية وكوسيلة.

295 - ويمكن الترويج على نحو أفضل لعمل البرنامج الإنمائي بشأن الحوكمة خارجةً تمثيلاً مع مساهمته الفعلية، وذلك بتوضيح البنود من عمله المرتبطة بالحوكمة وضمان أن يُربط بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أو بالحل المميز 2 كل مشروع مرتبط بوضوح بالحوكمة أو بالبنود المذكورة أعلاه.

296 - وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد الحلول المميزة المناظرة لجميع المشاريع المنفذة، بحيث تدرج نفقاتها في الإطار المتكامل للنتائج والموارد لعام 2022. وبلغت النفقات الإجمالية المتصلة بذلك حوالي 1 233 مليون دولار في عام 2022⁽⁴⁹⁾.

(47) 25 من 26 مشروعاً.

(48) لا يزال في شكل مسودة.

(49) انظر بوابة البرنامج الإنمائي للشفافية (15 أيار/مايو 2023).

2-6 الاستفادة من نظم المعلومات ومنصات البيانات التي يملكها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين تتبع الأنشطة والنتائج المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

297 - لوحظ في بعض المشاريع تضارب في البيانات المبلغ عنها بين مختلف تطبيقات المعلومات والتكنولوجيا التي يستخدمها البرنامج الإنمائي. وتقي تطبيقات البرامجات الحاسوبية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي في إدخال واستخدام البيانات المادية والمالية بأغراض متنوعة، ولكن لا توجد وثيقة إطارية توضح كيفية استخدام هذه البيانات، وسبل تتبع القيود، ونتائج المشاريع.

298 - وكانت منصة نظام التخطيط المركزي المستخدمة لربط نواتج المشاريع بوثيقة البرنامج القطري والخطة الاستراتيجية واختيار الغايات المندرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة تُتيح تعديل جميع قيود البيانات دون تحقق أمني حتى عام 2022. وعلى الرغم من استخدام نظام كوانتوم حالياً، لا تزال هذه الثغرة قائمة من حيث الربط بين نواتج المشاريع والنواتج المندرجة في وثائق البرامج القطرية، وإن أُضيفت في هذا النظام خاصية أمنية تحول دون إدخال تغييرات غير مأذون بها على النتائج المستهدفة المندرجة في وثائق البرامج القطرية وعلى المؤشرات.

299 - ويتبين من المقارنات بين البيانات المادية والمالية عن المشاريع الإنمائية، سواء كانت تدخل في نطاق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أم لا، وجود تضارب كبير بين مختلف التطبيقات الموجودة (بوابة الشفافية والمواقع الشبكية الأخرى للبرنامج الإنمائي) سواء كانت للاستخدام الداخلي أو للتواصل الخارجي.

300 - ولأدوات البرنامج الإنمائي للإبلاغ أغراض مختلفة كما هو مبين في الجدول 8 من الفصل الثاني.

الجدول 8 من الفصل الثاني

منصات وأدوات الإبلاغ

أداة/منصة الإبلاغ	مصدر بيانات النفقات	وتيرة تحديث البيانات	نطاق البيانات
تقارير المشاريع في نظام Atlas	مراقبة الالتزامات	آنيا	المشاريع البرنامجية والإدارية
Stream	مراقبة الالتزامات	يومية	المشاريع البرنامجية
نظام إدارة معلومات المشاريع	مراقبة الالتزامات	يومية	المشاريع البرنامجية لمرق البيئية العالمية فقط
لوحات المتابعة المركزية على الشبكة الداخلية	مراقبة الالتزامات	يومية	المشاريع البرنامجية والإدارية
بوابة الشفافية (المبادرة الدولية للشفافية في المعونة)	دفتر الحسابات العام	أسبوعياً	المشاريع البرنامجية
التقرير الموحد عن الإنجاز	دفتر الحسابات العام	فصلياً	المشاريع البرنامجية

المصدر: البرنامج الإنمائي.

301 - وينبغي الإلزام بإتاحة وثيقة إطارية توضح المخصصات والنتائج في هذه التطبيقات المختلفة الخاصة بالمشاريع. فستفيد ذلك في تيسير إمكانية مراجعة البيانات، واتّضح الأمور للوافدين الجدد، وتعزيز أوجه التآزر داخل الشبكة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يمكّن من تحديد التكلفة الكاملة لمختلف الأدوات، ولا سيما من حيث تراخيص مايكروسوفت (PowerBI).

302 - وبالإضافة إلى ذلك، كانت منصة نظام التخطيط المركزي المستخدمة لربط نواتج المشاريع بوثيقة البرنامج القطري والخطة الاستراتيجية واختيار الغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة تُتيح تعديل جميع قيود البيانات دون تحقق أمني حتى كانون الثاني/يناير 2022 عندما نُقلت وحدة قيد بيانات المؤشرات بالكامل إلى نظام كوانتوم+. وبذلك، كفل نظام كوانتوم+ مستوى أعلى من موثوقية البيانات لفائدة البرنامج الإنمائي. وخلال الربع الأخير من عام 2022، عُدِّلت تلك الخاصية التي تمنع التعديل بغرض إتاحة إجراء اختبارات وكان من الممكن إدخال تغييرات.

303 - ويوصي المجلس بأن يضمن البرنامج الإنمائي الانسجام والاتساق على وجه أكمل في وسم مشاريع الحوكمة على أنها مرتبطة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والحل المميز 2، والاستفادة من الانتقال إلى العمل بنظام Quantum لضمان الاتساق بين مختلف منصات البيانات وكفالة أمانها عند إتاحة الدخول إليها.

304 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

3-6 تعبئة الخبرات العالمية والميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم

305 - لدى البرنامج الإنمائي ثروة من المنتجات المعرفية الموضوعية المتعلقة بالحوكمة على الشبكة الداخلية من خلال شبكات الممارسين، ويمكنه الاعتماد على منصات مثل المركز المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تجميع هذه المعلومات المشتتة في مكتبة إلكترونية لتيسير العثور على المعارف المنتجة وتقديم صورة أفضل عن إنجازات البرنامج الإنمائي. والهدف من شبكة السياسات العالمية هو تحديد وتجميع خبرات موظفي البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة، ولكن لا توجد عملية للتحقق من مهارات الأعضاء في هذه المنصة، كما أن تمويلها غير مضمون. وينبغي تحسين برمجة وتعبئة الخبرات العالمية في مجال الحوكمة التي تشكّلها مهارات موظفي البرنامج الإنمائي، وذلك على الصعيد الداخلي ولفائدة الجهات المعنية الرئيسية مثل الحكومات والسلطات العامة. وبعد الانتهاء من تحديث البيانات عن القدرات وتوصيفات المهارات المتوفرة على الصعيد الداخلي والتحقق من توفرها، ينبغي وضع آلية لإتاحة هذه الخبرات والتمكين من نشرها بطريقة أكثر دينامية. ويمكن بعدئذٍ تكوين ذخيرة موحدة من الخبرات المتوفرة في مجال الحوكمة، بما يتجاوز التنفيذ التقليدي للمشاريع، والاستفادة منها في العمل مع المستفيدين والمانحين المحتملين، وقد تصبح مصدراً مبتكراً يُدرّ منه البرنامج الإنمائي مداخل.

306 - وتشرف خمسة مكاتب إقليمية على مستوى المقر، بما في ذلك خمسة مراكز في المناطق الإقليمية، على أنشطة المكاتب القطرية. ويمكن تعزيز دورها في الموافقة بما يبرز من مسائل في الميدان، ولا سيما موافاة مركز أوسلو للحكم. وأنشطة الدعم التي تضطلع بها لا تُستعرض على وجه التحديد ولا تتضمن دور الرصد. ولا يدخل الإشراف على عملية الربط بين المشاريع والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بالخصوص ضمن ولايتها.

307 - وتنفذ مشاريع مشتركة بين البرنامج الإنمائي وشركاء دوليين، لكن العمل بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لا ينسق تنسيقاً كافياً على الصعيدين العالمي والقطري، ولا يستخدم فيه وجود البرنامج الإنمائي في الميدان استخداماً كافياً، ولا سيما في السياقات الهشة، لتعزيز الأخذ بنهج مشترك على الصعيد المحلي.

الخبرات العالمية

308 - بوسع البرنامج الإنمائي الاعتماد على خبرات واسعة وهامة في مجال الحوكمة سواء في المقر أو على الصعيدين الإقليمي والمحلي، ولكن من الصعب تحديد هذه الخبرات والاستفادة منها خارج إطار حافظة المشاريع التي ترتبط بها.

309 - ويدعم هذه الخبرات عدد من الأدوات في إطار استراتيجية البرنامج الإنمائي لإدارة المعارف⁽⁵⁰⁾ لحفز النقاش الداخلي والخارجي وتشجيع ظهور وتعميم نهج جديدة (مثل سلامة المعلومات) في مجال الحوكمة. وقد أنتج مكتب السياسات ودعم البرامج، ومكاتب المقر من مكتب إدارة الأزمات، والمراكز الإقليمية وبعض المكاتب القطرية، ومركز أوسلو للحكم ثروة من المعارف المتعلقة بالحوكمة، وهي منشورة في مختلف مواقع البرنامج الإنمائي على شبكة الإنترنت. والهدف من إنتاج هذه المعارف هو تقديم أفكار واستراتيجيات ومفاهيم⁽⁵¹⁾.

310 - وعلى الصعيد الداخلي، تدعم هذا النهج شبكات ممارسين⁽⁵²⁾، وهي شبكات داخلية متمحورة أولاً حول الحلول المميزة ويستطيع موظفو البرنامج الإنمائي الانضمام إليها على أساس طوعي. وتعمل شبكة الممارسين المعنية بالحوكمة منذ عام 2019 بقيادة مكتب السياسات ودعم البرامج، وتتيح التواصل على نحو منظم وغير رسمي داخل البرنامج الإنمائي. وعقدت حوالي 20 فعالية في عام 2022، ومنها مشاورات وندوات وحلقات دراسية شبكية ودرشات، وهذا العدد أقل مما عقد في كل عام من العامين السابقين (35)، ويرجع ذلك بوضوح إلى الوضع الناجم عن تفشي كوفيد-19. وقد ازدهرت الشبكة وتفرعت عنها مجموعات مواضيعية وإقليمية متنوعة تستضيفها المنصة الرقمية SparkBlue.

311 - وعلى نطاق آخر، ييسر مركز أوسلو للحكم عمل المركز المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2018، وهو شبكة مفتوحة لذوي الاهتمامات المشتركة أنشئت في عام 2016 استجابة للحاجة إليها داخل البرنامج الإنمائي. ويعمل المركز كحاضن ويدعم البحث في قضايا الحوكمة (مثل منع العنف الشديد). وكان لدى هذه المنصة حوالي 600 3 مستخدم مسجل في نهاية عام 2022 (ربيعهم تقريبا من موظفي البرنامج الإنمائي)، مقابل حوالي 700 مستخدم في نهاية عام 2020 و 3 000 مستخدم في نهاية عام 2021، ولكن المساهمين النشطين فيها منعدمون تقريبا.

(50) استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة المعارف للفترة 2021-2025 المؤرخة حزيران/يونيه 2021.

(51) انظر على سبيل المثال: UNDP Oslo Governance Centre, *Horizon Scanning: The Future of 21st Century* (2021) *Governance: Trends, Threats, Challenges and Opportunities*. وفي أواخر عام 2020، أطلق مكتب السياسات ودعم البرامج سلسلة من المشاورات بشأن مستقبل الحوكمة اختتمت بإصدار منشور تجميعي في آذار/مارس 2021 يرد فيه بيان للتطورات في نهج الحوكمة.

(52) أطلقت في شباط/فبراير 2019 ست شبكات ممارسين توازي الحلول المميزة الستة.

312 - وعلى الرغم من وجود شبكات مواضيعية عديدة متعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة⁽⁵³⁾ والتعداد الذي أجراه مركز أوسلو للحكم في آب/أغسطس 2020⁽⁵⁴⁾، لا يوجد جرد كامل ومحدث لنطاق الأبحاث والمعارف المتعلقة بالهدف 16، ولا توجد أي رسمة رسمية لمواضيع الحوكمة التي استُقصيت⁽⁵⁵⁾.

313 - ومن أجل تحديد خبرات الموظفين بشكل أفضل، يعمل البرنامج الإنمائي منذ أيار/مايو 2018 على بناء شبكة السياسات العالمية⁽⁵⁶⁾ داخل المنظمة.

314 - وينبغي أن توفر شبكة السياسات العالمية رؤية واضحة من حيث ثلاثة أبعاد هامة هي: تحليل الطلب حسب المنطقة أو البلد أو الحل المميز؛ وجرى القدرات؛ والمنتجات المعرفية⁽⁵⁷⁾. وقّرر مجلس إدارة شبكة السياسات العالمية في اجتماعه الأخير المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إعادة تحديد محاور التركيز في ما يطمح إليه. وتتوخى خطة التنفيذ المنقحة مواءمة أفضل مع الخطة الاستراتيجية، واستغلال الإمكانيات التي يتيحها نظام كوانتوم+، وتعميم تطبيق الطور الثاني من مشروع توحيد الإصلاح الإقليمي والإداري (STAR 2) في الشبكة.

315 - ووفقا للبرنامج الإنمائي، سيُنتهى في عام 2023 من تحديث البيانات عن القدرات وتوصيفات المهارات المتوفرة على الصعيد الداخلي في مختلف مجالات العمل المواضيعية لشبكة السياسات العالمية والتحقق من توفرها. والخطوة التي ستلي عملية التحقق هي وضع آلية لإتاحة هذه الخبرات والتمكين من نشرها بطريقة أكثر دينامية. ويمكن بعدئذ تكوين ذخيرة موحدة من الخبرات المتوفرة في مجال الحوكمة، بما يتجاوز التنفيذ التقليدي للمشاريع، والاستفادة منها في العمل مع المستفيدين والمانيين المحتملين، وقد تصبح مصدرا مبتكرا يُدرّ منه البرنامج الإنمائي مداخل.

316 - وبناء على تجربة مكتب إدارة الأزمات⁽⁵⁸⁾، يُجرى جرد للخبرات على أساس طوعي وبناء على تقييم ذاتي على منصة (EVA-ai) مقامة من أجل البرنامج الإنمائي خصيصا منذ أيلول/سبتمبر 2021. وتُصنف مستويات الخبرة من 1 إلى 4. وفي 8 آذار/مارس 2023، كانت المنصة تتضمن ما مجموعه 15 096 اسما لموظفين من البرنامج الإنمائي⁽⁵⁹⁾، وأكمل حوالي 11 000 منهم عملية تسجيلهم. وفي التاريخ نفسه، كان 2 029 فردا قد أعلنوا عن كفاءاتهم في مجال الحوكمة (الحل المميز 2)، وكان 730 فردا منهم مصنّفين في المستوى 4. ولم يكن ما يقرب من 450 فردا منهم من موظفي المشاريع (اتفاقات خدمات الموظفين غير الوطنيين وفئات عقود الخدمات). ويرى المجلس فيما يتعلق بتعبئة الخبرات

(53) فيما يتعلق بمكافحة الفساد، على سبيل المثال، في سياق انتقال فريق مكافحة الفساد من أجل مجتمعات سلمية وشاملة للجميع إلى أوسلو مؤخرا.

(54) جرد للمواقع الشبكية، والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، وموارد الجهات الفاعلة العالمية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

(55) في مجال منع التطرف العنيف مثلا.

(56) UNDP Global Policy Network, "Policy without borders, policy beyond borders", May 2018.

(57) العمل جار على إعداد 14 دليلا رقميا.

(58) نَمى البرنامج الإنمائي، على مدى العقد الماضي، قدرات في التعبئة لمواجهة الأزمات (عملية قائمة خبراء شبكة السياسات العالمية للاستجابة السريعة التي تتضمن ما يقرب من 6 000 خبير داخلي يمكن نشرهم). ونُشر في عام 2022 حوالي 100 من مجموع 1 882 خبيرا في مجال الحوكمة.

(59) مقابل 10 157 اسما في نهاية عام 2021.

أن مختلف المبادرات المذكورة أعلاه لم تصل بعد إلى مرحلة النضج، وإن كانت تحاول سد الثغرات. كما لا يزال يوجد انفصال بين ما هو متوفر من خبرات عالمية في مجال الحوكمة من جهة، وتعبئة هذه الخبرات لتلبية الاحتياجات التشغيلية من الجهة الأخرى. ولا يزال من غير الممكن عمليا وصول الأفرقة القطرية إلى هذه المعارف العالمية للاستعانة بها في تصميم المشاريع وتنفيذها.

317 - ويوصي المجلس بأن يضع البرنامج الإنمائي خطة عمل لزيادة الأثر التشغيلي لخبراته في مجال الحوكمة، لا سيما من خلال تعبئة المهارات ونشر المعارف داخليا وخارجيا.

318 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

المكاتب الإقليمية والخبرات الميدانية

319 - يتمثل دور المكاتب الإقليمية ومراكزها الإقليمية الخمسة في توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف والدعم للمكاتب القطرية في عملها مع البلدان المضيفة لتحقيق النتائج والنواتج المنتظرة المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

320 - وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، يُنتظر أن يكون للمكاتب الإقليمية دور حاسم في إعداد الأعمال المتعلقة بالحوكمة وتنفيذها واستعراضها، بما في ذلك دعما للمكاتب القطرية. وجهات التنسيق المعنية بالحوكمة في المكاتب والمراكز الإقليمية جزء من فريق العمل المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يجتمع شهريا تحت مسؤولية مركز أوسلو للحكم⁽⁶⁰⁾ لمناقشة مسائل الحوكمة، وهو أحد الهياكل الرئيسية لتبادل المعلومات والمعارف. وتشمل الأنشطة العديدة التي تضطلع بها هذه المكاتب الدعم التقني، والمنتجات المعرفية، والحلقات الدراسية، وشبكات الممارسين، والفعاليات، والمشاريع الإقليمية.

321 - ومن ناحية أخرى، المكتب الوحيد الذي اقترح تكييفه استراتيجيا للخطة الاستراتيجية من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو المكتب الإقليمي لأفريقيا. ويقترح هذا المكتب عدة أمور في عرضه الاستراتيجي المجدد في أفريقيا، ومنها تعزيز الحوكمة الرشيدة والسلام والأمن في جميع أنحاء القارة حيث ينظر إلى مفهوم الحوكمة على أنه مجال تأثير وعامل تمكين في الوقت نفسه. وقد طورت مكاتب إقليمية مثل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أفكارا بشأن الحوكمة⁽⁶¹⁾، وإن كان ذلك لا يدخل في إطار تطبيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

322 - ودور المكاتب الإقليمية بوصفها حلقة وصل بين المكاتب القطرية ومركز أوسلو للحكم غير منظم. فمن ناحية، لا يتدخل المركز في الدعم المباشر للمكاتب القطرية، رغم أن ذلك من أهدافه⁽⁶²⁾ وفقا لوثيقة المشروع الخاصة بالمركز. ومن ناحية أخرى، توافي المكاتب الإقليمية المركز بمشاكل محددة تواجهها المكاتب القطرية في مسائل الحوكمة، مثل منع التطرف العنيف أو سلامة المعلومات، ولكن ذلك لا يحدث إلا أحيانا وفقا لمحاضرات الاجتماعات. ويلاحظ أيضا أن بعض المشاريع المخصصة، مثل العرض

(60) لكن لا تحضر جميع جهات التنسيق ذلك الاجتماع بشكل منهجي، فلم تحضر جميعها الاجتماع الذي عقد في 31 آب/أغسطس 2022 على سبيل المثال.

(61) انظر (2021) UNDP, "Latin America and the Caribbean: effective governance, beyond recovery".

(62) الفئات المستهدفة.

الاستراتيجي المجدد في أفريقيا، لا صلة لها بالمركز رغم احتمال وجود ما يبرر ذلك بناء على الموضوع (استقرار المؤسسات في منطقة إقليمية تعاني من النزاعات الأهلية والإرهاب).

323 - ورغم وجود بيان لمهام المكاتب الإقليمية، من غير الواضح ما هو دورها في رصد مشاريع الحوكمة والإشراف عليها. فهي لا ترصد المؤشرات (مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والموارد أو خطة عام 2030)، بل ترصد برامج المكاتب القطرية. وهي لا تتدخل في الربط بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أو التدوين في إطاره، فذلك يتم على مستوى المكاتب القطرية باستخدام نظام معلومات؛ ويُنجز على مستوى المقر حدّ أدنى من التحقق من وجود صلة بين المشروع والنتائج. وفيما يتعلق بالنتائج (التقرير السنوي الذي يركز على النتائج)، تجري المكاتب الإقليمية عمليات تحقق محدودة، مثل رصد تنفيذ وثائق البرامج القطرية والتحقق من البيانات المالية، ولكنها لا تعد بيان موازنة ولا تقوم بالتحقق من المؤشرات.

324 - ويبدو من ذلك أن الطابع اللامركزي للبرنامج الإنمائي يعوق سلامة الإبلاغ بمعلومات موثوقة عن النشاط المتعلق بالحوكمة. ومن المفارقات أن المكاتب الإقليمية في المقر أنيطت بها على الرغم من بُعدها عن الميدان مهمة أن ترصد (وإن بشكل محدود) ارتباط المشاريع بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أو الحل المميز 2، في حين بإمكان المراكز الإقليمية أن تكون مسؤولة عن ذلك. وهذا الانفصال بين المستوى الكلي والميدان هو أول خطر محدد في سجل المخاطر لمكتب السياسات ودعم البرامج.

325 - ويوصي المجلس بأن يعزز البرنامج الإنمائي دور المكاتب الإقليمية في رصد البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة، والصلة بين المكاتب الإقليمية ومركز أوصلو للحكم.

326 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

الشراكات المقامة مع الكيانات الدولية في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

327 - فيما يتعلق بموضوع الحوكمة، يتعاون البرنامج الإنمائي مع عدة كيانات بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة⁽⁶³⁾، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، وهذه الجهات هي أيضا من الجهات الراعية لمؤشرات الهدف 16. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الحوكمة، وبما أنه الجهة الراعية لعشرة من مؤشرات الهدف 16، وإن بميزانية أقل من ميزانية البرنامج الإنمائي (300 مليون دولار مقارنة بأكثر من بليون دولار) فهو يُنتج كما كبيرا من البيانات. وساهم البنك الدولي، الذي يكرس جزءا مهما من نشاطه للحوكمة⁽⁶⁴⁾، بمبلغ 130 مليون دولار في عام 2021 لفائدة مشاريع للبرنامج الإنمائي تركز أساسا على الحل المميز 2. وعلى الرغم من وجود اتفاقات عالمية بين البرنامج الإنمائي وبعض هذه الوكالات، فقد انتهت صلاحية بعضها مثل مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2008) ومذكرة التفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018).

(63) تولى أطر التعاون بين الوكالات (أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة) عموما أولوية للحوكمة.

(64) 750 موظفا من العاملين في المناطق النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مكرّس عملهم على مسائل إدارة القطاع العام، والمساءلة، والأطر القانونية للتنمية، والشفافية، والمعلومات. وينجز البنك الدولي دراسة استقصائية عن مؤشرات الحوكمة في جميع أنحاء العالم تجمع البيانات على المستوى القطري. وينفذ البنك الدولي كذلك الاستراتيجية المتعلقة بالهشاشة والنزاعات والعنف للفترة 2020-2025 التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

328 - وعلى مستوى المكاتب القطرية، يمكن أن يجري التنسيق بالاشتراك مع المنسق المقيم، أو يجري البرنامج الإنمائي بصورة مستقلة. وعلى مستوى المقر، تتولى الأفرقة الثلاثة المعنية بالحوكمة (الفريق المعني بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسسات المستجيبة؛ والفريق المعني بالحوكمة؛ والفريق المعني بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان) المسؤولية عن إقامة الشراكات في مجال الحوكمة. والتعاون في مجال الحوكمة على الصعيد الدولي هو تعاونٌ سياسي (التحالفات والمنابر ومندوبيات التبادل) بقدر ما هو تعاون تقني (الأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومكافحة الفساد، والأمن البشري، وغيره).

329 - ويشجع البرنامج الإنمائي الحوار ويُقيم شراكات غير رسمية بهدف إبراز ما ينبغي إبرازه أو بهدف الدعوة (المبادرات المشتركة أو المشاركة في الأفرقة العاملة التابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية)⁽⁶⁵⁾، إضافة إلى إقامة شراكات رسمية ملزمة مثل اتفاقات المشاريع المشتركة.

330 - ووفقاً للتقييمات المستقلة للبرامج القطرية المنجزة مؤخراً، التنسيق بين الوكالات في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ضعيف⁽⁶⁶⁾ أو يصعب إثباته⁽⁶⁷⁾ في بعض البلدان ويبدو أنه غير رسمي بما فيه الكفاية.

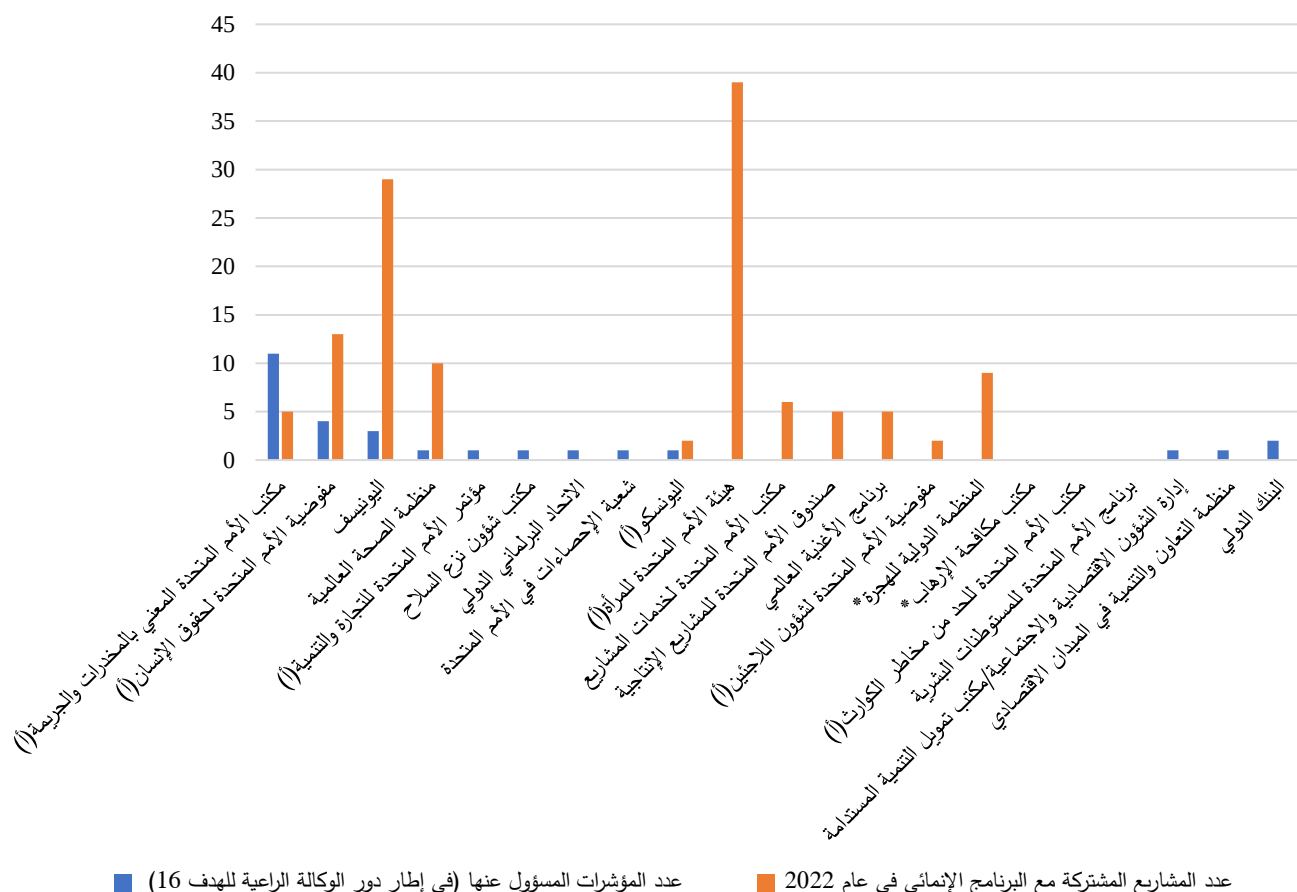
331 - وعلى الرغم من أهمية علاقة التعاون بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي، فهي لا تستند إلى اتفاق عالمي بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وتُنفذ أساساً على نحو لامركزي بمبادرة من ممثلي المؤسسات. وأشكال التعاون الميداني العديدة غير مدرجة في وثيقة واحدة. وينبغي زيادة الاستفادة من وجود البرنامج الإنمائي في الميدان في بناء القدرات المشتركة وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المتسمة ظروفها بالهشاشة. وإذا كانت هناك استراتيجية شراكة عالمية بشأن الهدف 16، فإنها لا تراعي على نحو جامع مذكرات التفاهم ودور الشركاء كجهات راعية ومشاركاتهم في المشاريع المتعلقة بالحوكمة المشتركة مع البرنامج الإنمائي في عام 2022.

(65) على سبيل المثال، يرأس المكتب القطري في تركيا أحد الأفرقة العاملة التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري (فريق النتائج 5 المعني بالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون).

(66) تقييم منتصف المدة وتحديد التوجه الاستراتيجي لحافظة البرنامج الإنمائي بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 في سري لانكا: "على الرغم من تعاون البرنامج الإنمائي مع الوكالات الأخرى [من الأمم المتحدة] مثل اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ العديد من الأنشطة، مستوى التنسيق بين الوكالات محدود جداً، وخاصة بالمقارنة مع الفرص المتاحة للتنسيق والتعاون في إطار سياسة [وحدة العمل في الأمم المتحدة] لاتباع نهج قطاعي شامل في مسائل الحوكمة والعدالة والتنمية وبناء السلام؛ والتقييم المستقل للبرنامج القطري في جنوب السودان لعام 2021: "يتعاون البرنامج الإنمائي و [بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان] في الفعاليات والأنشطة المشتركة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون، لكن التعاون البرنامجي محدود".

(67) التقييم المستقل للبرنامج القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2022: "لم يجد التقييم سوى القليل من الأدلة على تنسيق البرنامج الإنمائي أو تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي على الرغم من تماثل أهدافهم".

الشكل الحادي عشر من الفصل الثاني
شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة



■ عدد المؤشرات المسؤولة عنها (في إطار دور الوكالة الراعية للهدف 16) ■ عدد المشاريع المشتركة مع البرنامج الإنمائي في عام 2022

المصدر: SDG16hub.org، تحليلات حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي، وُحِّدَت هذه البيانات في 10 آذار/مارس 2023 وهي متاحة على موقع PowerBI.

(أ) وُقِفَ على عدد قليل من مذكرات التفاهم أو الاتفاقات المبرمة مع البرنامج الإنمائي على مستوى المقر (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونسكو، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والبنك الدولي) وبعضها قديم (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة).

ملاحظة: يُشار إلى عدد المشاريع المشتركة بمفهوم "النشاط المشترك"، أما طرائق العمل المشترك الأخرى فهي غير مأخوذة في الاعتبار في هذه البيانات (التمويل الموازي والتمويل العابر والتمويل الجماعي). وعدد مشاريع البنك الدولي المشتركة مع البرنامج الإنمائي غير معروف.

332 - وفي الميدان، يوجد تنسيق بحكم الواقع ضمن الإطار الرسمي للمشاريع المشتركة. ويتعلق نصفها تقريباً بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة⁽⁶⁸⁾. لكن الحوار مع الوكالات الأخرى لا يتخذ طابعاً رسمياً بشكل منهجي. ففي ليبيريا وتايلند، على سبيل المثال، ليس للبرنامج الإنمائي علاقة رسمية مع مكتب الأمم

(68) من إجمالي 398 ناتجا من نواتج المشاريع و 317 مشروعاً مشتركاً في عام 2022، يتعلق 184 ناتجا من نواتج المشاريع و 143 مشروعاً مشتركاً بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. المصدر: تحليلات حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي، وُحِّدَت هذه البيانات في 10 آذار/مارس 2023 وهي متاحة على موقع PowerBI. ويُشار إلى عدد المشاريع المشتركة بمفهوم "النشاط المشترك"، أما طرائق العمل المشترك الأخرى فهي غير مأخوذة في الاعتبار في هذه البيانات (التمويل الموازي والتمويل العابر والتمويل الجماعي).

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والشراكة الطويلة الأجل (2016-2020) بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي في اليمن هي الأولى من نوعها.

333 - والبرنامج الإنمائي متخصص في مختلف مجالات الحوكمة، ويشارك في مجموعة واسعة من آليات التنسيق. ويعمل، على سبيل المثال، على مسائل المساعدة الانتخابية (الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة)، وعدم التمييز (فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة)، وسيادة القانون (مركز التنسيق العالمي)، والفساد (الفريق العامل العالمي)، والحق في الحصول على المعلومات (البرنامج الدولي لتنمية الاتصال)، وسلامة المعلومات (شبكة الممارسين). وستُمكن زيادة التنسيق من تحديد القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي على وجه أفضل.

334 - وفيما يتعلق بالمؤشرات، يتحدّد دور البرنامج الإنمائي بوصفه الوكالة الراعية لأربعة مؤشرات على أساس عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقرار الجمعية العامة 313/71 ويعمل على وجه التحديد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تطوير الأداة الاستقصائية المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ومع معظم الوكالات الراعية للهدف 16⁽⁶⁹⁾ على تنظيم تدريب إقليمي يتعلق بقياس تحقيق هذا الهدف.

335 - ويشير البرنامج الإنمائي إلى وجود اتفاقات رسمية، ولكنه يعمل على وضع طرائق أخرى للشراكة تسمح له بالتصرف على نحو مرن وسريع.

336 - وهناك مجال لتحسين التنسيق بين الوكالات على أعلى مستوى من خلال هيكلة دور الوكالات المتخصصة. فمن شأن هذه القاعدة المشتركة أن تسمح بسير العمل على نحو واضح ومستدام من حيث توجيه وإعداد الأنشطة المدرجة ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بما يتجاوز الأشخاص المنخرطين في العملية في الوقت الراهن. أما في الميدان، فتتطلب التواصل والحوارات غير الرسمية مع المؤسسات المالية الدولية وشبكة وكالات الأمم المتحدة سيُتيح إمكانية إبراز التعاون الذي يبدو أحيانا ضئيلا ومشتتا.

337 - ولاحظ المجلس أن الانخراط في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة غير منسق تنسيقا كافيا على الصعيدين العالمي والقطري، وأن البرنامج الإنمائي لا يستخدم وجوده في الميدان استخداما كافيا، ولا سيما في السياقات الهشة، ليعزّز الأخذ بنهج مشترك على الصعيد المحلي.

4-6 تحسين قياس النتائج والإبلاغ عن أثر البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة

338 - من الضروري قياس النتائج والإبلاغ عن أثر البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة لضمان تعبئة الموارد الكافية، ولكن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة وقدرة الجهات المانحة على تقديم تعقيباتها لا يزالان محدودين حتى حينه. وبوسع البرنامج الإنمائي أن يعزز دوره القيادي في هذا الميدان من خلال عدة طرق، ومنها تعزيز قدرته على رصد الآثار الطويلة الأجل لأعماله، وتعزيز وظيفته الإحصائية لتحسين تحليل البيانات عن الحوكمة، والتواصل بشكل أفضل على الصعيد العالمي.

(69) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسف، واليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

تقديم التقارير إلى الجهات المانحة

339 - بالإضافة إلى مسار الإبلاغ الموحد، تُقدم التقارير إلى الجهات المانحة على أساس مخصص ولكن من خلال إطار منسق. ولاحظ المجلس، من ناحية، انحرافات كبيرة عن التوجيهات المؤسسية في الوثائق المتاحة عن عينة من المشاريع فيما يتعلق بالتزامات البرنامج الإنمائي، ولاحظ عدم رضا عدة جهات مانحة من ناحية أخرى. ولا تُقدّم تعليقات رسمية من الجهات المستفيدة في شكل ضمان للجودة، ولا سيما لقياس آثار كل مشروع في بلد التنفيذ.

340 - وفي سياق تتضاءل فيه التبرعات، من الضروري اشتراط رصد مدى كفاية مختلف مستويات الإبلاغ عن المشاريع (التقارير المرحلية والتقارير المالية السنوية) وتوقعات البلدان المساهمة بالتحديد إذا أُريد الحفاظ على مستوى تعبئة الموارد المالية في البرنامج الإنمائي.

341 - وكثيراً ما تشير العينات من ممثلي الجهات المانحة الرئيسية الذين أُجريت معهم مقابلات إلى وجود تباين كبير بين مستويات الإنفاق المرصودة والنتائج المقاسة وآثارها الطويلة الأجل. بل إن هذا يثير شك بعض الجهات المانحة في كفاءة المشاريع التي يقودها البرنامج الإنمائي⁽⁷⁰⁾.

342 - والإبلاغ عن النتائج أمر معقد بالنسبة للبرنامج الإنمائي لأن أطر الإبلاغ تختلف باختلاف احتياجات كل جهة مانحة، ولأن تصميم أطر النتائج ونوعيتها يكون فيهما تفاوت أحياناً.

343 - وفيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات على بوابة الشفافية، تبين من مراجعة عمليات الفريق المعني بالمشاريع الخمسة عشر الأولى، المنجزة في سياق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على مستوى المكاتب القطرية، وجود تباينات كبيرة بين سياسة المعلومات التي وضعها البرنامج الإنمائي والوثائق المتاحة على الموقع الشبكي، ولا سيما فيما يتعلق بتقارير رصد المشاريع التي تكاد تكون منعدمة في حالة المشاريع التي دُقق فيها. ومما يزيد من الاندهاش من هذا الاستنتاج أن الفريق المعني بتحقيق الفعالية التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج أرسى أدوات للكشف عن حالات القصور حسب المشروع والبلد. ويشير الفريق إلى التنظيم اللامركزي كمبرر لدوام الانحرافات التي وُقف عليها، وخاصة بالنسبة للمشاريع التي مضى عليها عدة سنوات.

344 - وعلى مستوى أعم، تقتصر آثار أعمال البرنامج الإنمائي الموجودة في بوابة الشفافية على الرؤية المالية حسب الهدف من أهداف التنمية المستدامة وعلى عدد قليل من الأمثلة التوضيحية التي هي جد ضعيفة بالنظر إلى المبالغ المالية المقابلة لها (4,23 بلايين دولار، بما في ذلك 0,9 بليون دولار من أجل الهدف 16). ويُلاحظ أن الرسم البياني عن إحداث التأثير الذي يتضمن البيانات الرئيسية يعود إلى عام 2020.

345 - ويوجد مجال لإجراء تحسينات كبيرة في عرض البيانات على الموقع الشبكي للشفافية من أجل توضيح أعمال البرنامج الإنمائي وإبراز قيمتها على نحو أفضل، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المالية. ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات الإنجازات الرئيسية لكل سنة. وينبغي السعي إلى استخدام العروض البصرية للبيانات، وإدراج روابط مفيدة تحيل إلى مواقع شبكية أخرى تقدم معلومات عن البرنامج الإنمائي، ولا سيما التقرير السنوي والمناطق الجغرافية.

(70) انظر المقابلة مع ممثلي مملكة هولندا في مصر وكازاخستان، وممثلي الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع تمكين المرأة الأفغانية أو ممثليه في تركيا، وممثلي سويسرا والسويد في بنغلاديش.

346 - ويوصي المجلس بأن يعزز البرنامج الإنمائي تواصله بشأن نتائج البرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة بتحسين نوعية المعلومات المقدمة وكفالة تقديم تعقيبات أفضل إلى الجهات المانحة.

347 - وقد قبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية.

قياس أثر مشاريع الحوكمة

348 - يقيس البرنامج الإنمائي نتائج مشروع "الحوكمة" عند إغلاقه، دون قياس قدرته على الاستمرار واستدامته على المدى الطويل، من خلال تقييمات للنتائج والبرامج. وتمشيا مع التوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، سيكون من المفيد تزويد كل مشروع بالموارد اللازمة، ولا سيما الموارد المالية، ليستطيع تحليل أثره والاستفادة من نتائجه.

349 - وينص الإطار المتكامل للنتائج والموارد الذي وضعه البرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 على رصد إسهام نواتج المشاريع في أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، واءم البرنامج الإنمائي بين النتائج المتصلة بنواتج المشاريع ووثائق البرامج القطرية والخطة الاستراتيجية لقياس إسهام عمل المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلافا للتقييمات الجارية والنهائية، ليس من ممارسات البرنامج الإنمائي قياس الأثر المتوسط أو الطويل الأجل.

350 - والنواتج المرتبطة بالمشاريع هي بطبيعتها قصيرة أو ومتوسطة الأجل: فوثائق المشاريع تحدد نوايا أصحاب المصلحة، وليس احتمالات الأثر. وتستمر المشاريع المندرجة ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة لمدة خمس سنوات في المتوسط (مشاريع الحوكمة المغلقة في ثمانية بلدان)⁽⁷¹⁾، وهو متوسط مدة وثيقة البرنامج القطري. ويضع المكتب القطري استراتيجية الخروج مع الجهة القيمة على المشروع حيثما أمكن ذلك⁽⁷²⁾. وبمجرد إنجاز المشروع، يُخرج من حافظة المكتب القطري حتى وإن استمرت المناقشات مع الحكومة أو الشريك المنفذ كما هو الحال بالنسبة لمشروع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام في مصر.

351 - وتُدرج سياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالإغلاق والانتقال الاستدامة ضمن تدخلات البرنامج: "يتطلب إغلاق المشروع تقييم الأداء العام والجودة والدروس المستفادة، والتسليم الضروري لضمان الاستدامة". والمفروض كذلك في تقييمات المشاريع "ألا تقتصر على تقييم إنجاز النواتج والأنشطة". وبالإضافة إلى ذلك، ينص دليل البرنامج الإنمائي المتعلق بالتقييم، الذي حُدث في حزيران/يونيه 2021، على وجوب تقييم استدامة المشروع بالإضافة إلى جدواه وفعاليته وكفاءته.

352 - وأشار مكتب البرنامج الإنمائي للتقييم المستقل في تقييمه للخطة الاستراتيجية في عام 2021 إلى أن استدامة النتائج تمثل مشكلة، وخصص لها فصلا كاملا.

353 - ويواجه البرنامج الإنمائي صعوبات منهجية ومالية في قياس أثر المشاريع. فعلى سبيل المثال، "بما أن أنشطة [الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة] تركز على تعزيز النظم والمؤسسات والتغيير التشريعي أو التطوير المؤسسي، فمن الصعب عموما، إن لم يكن من المستحيل، إجراء تقييمات مناسبة

(71) أفغانستان، والعراق، وغواتيمالا، وكولومبيا، ومصر، ونيجيريا، والهند، واليمن.

(72) على سبيل المثال، يُقيم المكتب القطري في العراق، الذي يسلط الضوء على النتائج المحققة، جودة التقييم المنجز للمشروع ويُقدم رأيه عند تحديد استراتيجية الخروج.

للأثر. فعادة ما تتطلب هذه التقييمات افتراضات على أساس الوقائع لمقارنتها بالإنجازات، وهو أمر صعب على مستوى المنظومة أو المؤسسة⁽⁷³⁾. كما أنه في بعض الدول حيث لا تزال مسائل الحوكمة مسائل حساسة، يتوقف إنجاز تقييم للأثر بعد التنفيذ على الإرادة السياسية للحكومة، ومن الأمثلة على ذلك مشروع تقييم أثر تدخلات البرنامج الإنمائي في مجال حالة حقوق الإنسان في الأرجنتين، وهو مشروع ترك دون إنجاز في نهاية المطاف. لكن البرنامج الإنمائي لا يعتقد أن المعوقات المنهجية المواجهة في مجال الحوكمة تمنع بذل الجهود لتقييم الأثر.

354 - ويعمل البرنامج الإنمائي حالياً على تحديث دليل الإدارة القائمة على النتائج وإدراج توجيهات فيه بشأن رصد الأثر في مختلف مراحل دورة المشاريع. ويعمل مكتب التقييم المستقل على وضع توجيهات بشأن تقييم الأثر، وهي توجيهات لم تكن متاحة حتى 8 آذار/مارس 2023.

دعم البلدان الشريكة في رصد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

355 - يعمل البرنامج الإنمائي، بصفته الوكالة الراعية أو إحدى الوكالات الراعية لأربعة من المؤشرات الـ 24 للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 16)، على تحسين قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن تلك المؤشرات. ويستخدم البرنامج أيضاً هذه البيانات للإبلاغ عن التقدم المحرز في خطة عام 2030، ولكن دون أن تكون له وظيفة إحصائية مركزية ومتكاملة تسمح بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً للهدف 16.

356 - ويمكن تقسيم الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لقياس الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنشطة على النحو التالي: (أ) دوره كوكالة راعية لأربعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 24، قدمتها الدول طوعاً في إطار خطة عام 2030 ولم تجمع بشأنها عملياً سوى بيانات قليلة (اقتصرت نسبة الدول الأعضاء التي أبلغت عن مؤشر واحد أو أكثر في الاستعراضات الوطنية الطوعية في عام 2022 على 37,5 في المائة، ويشكل الافتقار إلى بيانات متاحة وموثوقة مسألة رئيسية في رصد هذا الهدف وقياسه، وهذه ملاحظة تتفق معها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة)؛ (ب) بناء القدرات في مجال قياس الحوكمة؛ (ج) قياس النتائج من خلال مؤشرات الهدف 16 في إطار مشاريع الهدف 16، وهو أحد أهداف خطة عام 2030.

357 - يستخدم البرنامج الإنمائي البيانات المتعلقة بالحوكمة في عدة تقارير. إلا أنه لا توجد وحدة مخصصة للإحصاءات والتحليلات داخل المكتبين المركزيين لاستغلال أو تحليل بيانات الحوكمة. ويعمل في مكتب دعم السياسات والبرامج فريقٌ معني بتكامل أهداف التنمية المستدامة⁽⁷⁴⁾ يتألف من حوالي 20 شخصاً من بينهم اقتصاديون وعلماء بيانات يعملون على عرض بيانات أهداف التنمية المستدامة بصرياً باستخدام بيانات إحصائية مستمدة من مصادر أخرى. ويعتمد البرنامج الإنمائي اعتماداً كبيراً على وكالات أخرى (البنك الدولي أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) للحصول على بيانات إحصائية عن الحوكمة.

358 - وبالنسبة للمؤشرات الـ 24 في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، تم تعيين 11 من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي، كجهات راعية لمؤشر واحد أو أكثر. والدور الذي يقوم

(73) المكتب القطري في تركيا.

(74) تتمثل مهمة هذا الفريق في اقتراح حلول متكاملة لتعجيل وتيرة التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.

به البرنامج الإنمائي (من خلال مركز أوسلو للحكم) كجهة راعية هو تغير حديث، بشكل تلقائي: فالمؤشرات الأربعة الخاصة به لم تتسبب في البداية إلى أي جهة إلى أن عيّن البرنامج وكالة راعية لها في عام 2019 استناداً إلى ولايته المتعلقة عموماً بالحوكمة. وعلى النقيض من ذلك، يتحمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المسؤولية عن 10 مؤشرات ينشر بشأنها إحصاءات قطرية مفصلة على الإنترنت.

359 - وفي آذار/مارس 2019 و 2020، أعاد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تصنيف المؤشرات الأربعة التي يتولى البرنامج الإنمائي المسؤولية عنها من المستوى 3 إلى المستوى 2 بعد وضع منهجية جرى التحقق من صحتها على المستوى العالمي. وحتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان قد تم تصنيف 14 مؤشراً من مؤشرات الهدف 16 باعتبارها من المستوى 2 (بما في ذلك جميع مؤشرات البرنامج الإنمائي الأربعة)، مقارنة بـ 11 مؤشراً تتولى رصدها وكالات أخرى بوصفها مؤشرات من المستوى 1 (تمت ترقية 3 مؤشرات إلى المستوى 1 في تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

360 - وفي عام 2022، أجرى مركز أوسلو للحكم الجولة الثانية من جمع البيانات لجميع المؤشرات⁽⁷⁵⁾ من أكثر من 160 جهة وصل وطنية (بصفة غالبية في الأجهزة الإحصائية الوطنية). وارتفع عدد الدول المجيبة من 49 في عام 2021 إلى 62 في عام 2022 حيث تستغرق عملية جمع البيانات وقتاً، بما في ذلك لإنشاء الآليات اللازمة للإبلاغ.

361 - ولأتمتة عملية الجمع، وضع مركز أوسلو للحكم منصةً لجمع البيانات تنقل إليها الدول الأعضاء بياناتها وبياناتها الوصفية. ولا تُنشر هذه البيانات في البوابة الإلكترونية إلا بعد خضوعها أولاً لعملية تحقق داخلية تقوم بها هيئة الإحصاء الوطنية المسؤولة عن عملية المراقبة الأولى لجودة البيانات، وثانياً لعملية أخرى لمراقبة الجودة يقوم بها فريق المركز من خلال اتصالات مع البلدان. وبمجرد التحقق من صحة البيانات، يتم تحويلها ووضعها في مستودع تديره شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تقوم بعملية التحقق من الحد الأدنى من الاتساق قبل إتاحتها للجمهور على بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة التي تديرها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

362 - وفي مجال القياس الإحصائي للحكومة، أعد البرنامج الإنمائي مؤخراً عرض خدمات لتعزيز قدرات البلدان. ومنذ عام 2020، يقوم مركز أوسلو للحكم، بالاشتراك مع الوكالات الراعية الأخرى والمراكز الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، بعقد دورات تدريبية إقليمية حضرها ممثلون عن المعاهد الإحصائية الوطنية والكيانات العامة والمجتمع المدني والمكاتب القطرية. ويضم الموقع الشبكي Sustainable Development Goal 16 Hub، الذي أنشئ في عام 2016، مجتمع البحوث، وخاصة المكاتب الإحصائية الوطنية (حوالي 3 000 شخص)، حول موضوع قياس البيانات.

363 - ودخل مركز أوسلو للحكم في شراكة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2021 لوضع منهجية منسقة بشأن 13 مؤشراً للهدف 16 (مبادرة مسح الهدف 16)، بعد عملية وضع منهجية استمرت عامين تضمنت مرحلة اختبار مع ثمانية بلدان، لتوفير أداة للبلدان لتسهيل جمع البيانات والإبلاغ عن مؤشرات الهدف 16، بفضل المنهجيات المنسقة.

(75) في عام 2021، كانت عملية الجمع تتعلق بمؤشرين أُتيح لهما مستودع تحققت من صحته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

364 - ومركز أوسلو للحكم هو الوكالة الداعمة الرئيسية لفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة. ويتألف فريق برايا من أكثر من 60 بلداً وهو مكلف بتعزيز المعايير الدولية وقياس الغايات المتضمنة في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وقد ساهم الفريق في الاعتراف بإحصاءات الحوكمة في تصنيف الأنشطة الإحصائية الدولية⁽⁷⁶⁾.

365 - وفي إطار الحل 2 من الحلول الإنمائية التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، وضعت شبكة السياسات العالمية عرض خدمات يهدف إلى تطوير عملية توطيق أهداف التنمية المستدامة، لتعزيز قدرات البلدان أو الجهات الفاعلة المحلية على رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وعلى هذا النحو، تتضمن بعض مشاريع الهدف 16 نواتج تشمل توطيق أهداف التنمية المستدامة (على المستويين الوطني والمحلي وفي القطاع الخاص)، وتعزيز قدرات المعاهد الإحصائية الوطنية (أو غيرها من الكيانات المنتجة للبيانات) في قياس أهداف التنمية المستدامة أو دعم إجراء الاستعراضات الطوعية الوطنية. ومن مجموع نواتج مشاريع الهدف 16 البالغ عددها 4 727 لعام 2022 المدرجة في منصة PowerBI، تمثل هذه النواتج 2 في المائة فقط من حيث الحجم. وعلى الرغم من أن وثيقة المشاريع التي وضعها مركز أوسلو للحكم أشارت إلى أن المركز له أيضاً دور استشاري وداعم بشأن برامج وحافظات الهدف 16 التي تم وضعها في المكاتب القطرية، فإن الزيارات الميدانية الثماني والزيارة التي قام بها المركز لم تظهر تفاعلات قوية.

366 - وهناك فجوة كبيرة بين طموحات البرنامج الإنمائي ودوره من حيث مركزية بيانات الحوكمة وتعريفها وتحليلها. وبخلاف معظم وكالات الأمم المتحدة، لا توجد وظيفة إحصائية وتحليلية مركزية (أو لامركزية) فعالة بشأن الحوكمة، على الرغم من أن فريقاً مكوناً من حوالي 20 شخصاً داخل مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق تكامل أهداف التنمية المستدامة) مسؤول عن مراقبة التقدم المحرز في تحقيق الهدف 16. ورغم أن دور البرنامج الإنمائي كوكالة راعية هو حديث بالتأكيد، فإنه لا يتضمن جمع البيانات فحسب بل يتضمن أيضاً إنتاجها وتحليلها ونشرها.

367 - وقد أحرز تقدم في قياس ورصد الهدف 16، وعلى نطاق أوسع، في الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة، وذلك بفضل الإجراءات التي اتخذها مركز أوسلو للحكم من حيث المنهجية، ووضع العلامات داخل النظام الإحصائي للأمم المتحدة، والتدريب. إلا أن هذه العملية تتطلب وقتاً وتتسم البيانات المتعلقة بالحوكمة بحساسية بشكل خاص بالنسبة للدول الأعضاء: فمعدل المعلومات بشأن مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات الهدف 16 من قبل الدول الأعضاء في سياق استعراضها الوطني الطوعي لخطة عام 2030 ارتفع من 32,8 في المائة إلى 39,8 في المائة بين عامي 2021 و 2023.

الإبلاغ عن النتائج على الصعيد العالمي

368 - يمثل البرنامج الإنمائي، منذ عام 2019، جزءاً من تحالف عالمي لتحقيق هدف التنمية المستدامة 16+ الرامي إلى إشراك المجتمع المدني. إلا أن البرنامج الإنمائي يمكنه زيادة إبراز عمله في مجال الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ولا تعدّ الوكالات الراعية لمؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة تقريراً مشتركاً من شأنه أن يزيد بروز عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة، وإن كان البرنامج يعمل حالياً مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان على إعداد تقرير مشترك لعام

(76) الدورة الرابعة والخمسون للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، آذار/مارس 2023، بناء على توصيات بشأن إحصاءات الحوكمة قدمها فريق برايا في عام 2020.

2023، كما أن هذا النشاط الرئيسي غير مذكور صراحة في التقرير السنوي لمدير البرنامج. ولا غنى عن قياس الأثر والنتائج والإبلاغ عنهما لضمان تعبئة الموارد الكافية، إلا أن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة وكذلك قدرة الجهات المانحة على تقديم تعقيباتها لا يزالان محدودين. وثمة عدة طرق يمكن من خلالها للبرنامج الإنمائي أن يعزز دوره القيادي في قياس آثار ونتائج الحوكمة والإبلاغ عنها، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرته على رصد الأثر الطويل الأجل لبرامج الحوكمة وعن طريق تعزيز وظيفته الإحصائية لتحسين تحليل البيانات المتعلقة بالحوكمة، والتواصل والإبلاغ بشكل أفضل عن الحوكمة على الساحة العالمية.

369 - وباستثناء الجزء الذي يشكل مكوناً في التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة، لا يوجد حالياً تقرير عالمي شامل خاص بالهدف 16، إذ لا توجد وثيقة محددة عن مساهمات البرنامج الإنمائي في تنفيذ الهدف 16، ولا وثيقة مشتركة لجميع الوكالات الراعية للهدف 16.

370 - وتتولى الأمانة العامة (من خلال شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) المسؤولية عن تنسيق ورصد أهداف التنمية المستدامة لكل دولة عضو في إطار خطة عام 2030. وهي تقوم بجمع المؤشرات التي أبلغت عنها الوكالات الراعية في تقرير أساسي سنوي هو تقرير أهداف التنمية المستدامة، الذي نشر آخر مرة في تموز/يوليه 2022.

371 - وفي عام 2019، أصدرت مجموعة من الخبراء العلميين المستقلين شارك فيها البرنامج الإنمائي تقريراً عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، يكمل تقرير أهداف التنمية المستدامة. ويحمل التقرير عنوان "المستقبل الآن: العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة" وهو يطور كمستوى أول مفهوم الحوكمة، التي يفهم أنها من ناحية الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ومن ناحية أخرى وسيلة أوسع لبدء إحداث تحولات منهجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. ويعتزم إعداد تقرير جديد للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023.

372 - ونظراً لضعف البيانات المبلغ عنها حالياً بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، تنتظر الوكالات الراعية الرئيسية لهذا الهدف (البرنامج الإنمائي، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية حقوق الإنسان) في إنشاء تقارير مشتركة عن الهدف 16. وتم وضع اقتراح (مسودة مذكرة مفاهيمية) بين الوكالات الثلاث في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 للاستفادة من بيانات الحوكمة المتاحة. ومن بين المنجزات المستهدفة المتوخاة إنتاج تقرير عالمي عن الهدف 16 أو أي تقرير تحليلي مواضيعي آخر ومنصة بشأن هذا الهدف يعززان التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق الهدف بحلول عام 2030 وتستتير بهما الدول الأعضاء في إحراز ذلك التقدم، وذلك بتكلفة قدرها 300 000 دولار (للفترة 2023-2025).

373 - ويشارك البرنامج الإنمائي حالياً في عدة سبل إيجابية:

- (أ) الوثائق الداخلية على المستوى الإقليمي (صانف الوقائع، تقرير مرحلي عن الهدف 16 في آسيا)، على الرغم من أن حساسيتها تثير مسألة النشر للجمهور؛
- (ب) تقرير النشاط السنوي لمدير البرنامج الإنمائي، الذي يسلط الضوء بالفعل على بعض الإجراءات الإيجابية التي اتخذها البرنامج في بعض البلدان فيما يتعلق بالحل 2 من الحلول الإنمائية التي تحمل بصمته المتعلق بالحوكمة؛

(ج) المبادرة المشتركة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان وفقا لما أعلنته الوكالات الراعية الرئيسية الثلاث من استعداد (لم يتحقق بعد) لوضع تقرير عالمي عن الهدف 16.

374 - ويوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز دوره القيادي في رصد الأثر الأطول أجلاً للبرامج والمشاريع المتعلقة بالحوكمة، لا سيما بهدف بدء الإبلاغ عن تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

375 - ويمكن تطوير هذا الرصد من خلال منهجية يشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون، بما في ذلك البلدان الشريكة. وينبغي أن يهدف البرنامج الإنمائي أيضا إلى هيكلة وظيفته الإحصائية من أجل تحسين تحليل بيانات الحوكمة المستمدة من مصادر مختلفة. وينبغي أن يشمل ذلك تمكين مركز أوسلو للحكم فضلا عن زيادة الجهود لتمكين البلدان الشريكة في هذا المجال. وينبغي أن يهدف البرنامج الإنمائي، في إطار هذا العمل القيادي، وبالتنسيق مع الوكالات الأخرى، ولا سيما الوكالات الراعية الأخرى لمؤشرات الهدف 16، إلى بدء الإبلاغ على الصعيد العالمي عن متابعتها.

376 - وقبل البرنامج الإنمائي التوصية.

7 - مواطن الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتوقع أن يعالجها تنفيذ نظام كوانتوم الجديد للتخطيط المركزي للموارد

السياسات المتعلقة بكلمة المرور للنظام القديم

377 - قام المجلس باستعراض سياسات كلمات المرور فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى البرنامج الإنمائي وتقييم هيكل التعقيد في النظام. ويطبق البرنامج حاليا سياستين لكلمة المرور⁽⁷⁷⁾ وهما تُظهران مواطن ضعف ينبغي معالجتها في الأداة الجديدة للتخطيط المركزي للموارد، نظام كوانتوم.

378 - وثمة ممارسات فضلى ومعايير موضوعة لسياسات كلمة المرور لدى الشركات والمنظمات، ومنها على سبيل المثال معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي تحدد المبادئ التوجيهية لإنشاء كلمات مرور قوية وآمنة وهو أمر أساسي لتأمين البيانات ذات الطابع الرقمي الكبير، بما في ذلك معايير التعقيد والتفرد والتحقق المتعدد العوامل من الهوية والتحديثات الدورية الإلزامية.

379 - واستعرض المجلس الكفاءة والامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات للسياسة المتعلقة بالدليل النشط والسياسة المتعلقة بكلمة المرور لدخول نظام أطلس وأظهرت كلتا السياستين مواطن ضعف من حيث الافتقار إلى التعقيد وإلى معايير أخرى معمول بها في هذا المجال. وأوضح البرنامج الإنمائي أن النظامين، أطلس والدليل النشط، "نظامان عتيقان لا يمثلان بالكامل" للسياسة الراهنة لكلمة المرور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استنادا إلى معيار المعهد الوطني المعني بالمعايير والتكنولوجيا.

380 - ووجود سياسة قوية بشأن كلمة المرور أمر بالغ الأهمية لحماية المعلومات الحساسة والحفاظ على أمن نظم المعلومات لأي منظمة. وينبغي استعراضها وتحديثها دوريا لضمان استمرار فعاليتها واتساقها مع أفضل الممارسات والمعايير الحالية.

(77) تستخدم الأولى لحسابات الدليل النشط وتطبيقات تسجيل الدخول الفردي، والثانية لنظام أطلس.

381 - ولاحظ المجلس أن نظام كوانتوم ينبغي أن يعالج مواطن الضعف المبينة في هذه الملاحظة.

حقوق دخول المستخدمين

382 - استعرض المجلس عملية حقوق دخول المستخدمين إلى نظام أطلس وحدد مواطن الضعف التي ينبغي أن تعالج في نظام كوانتوم.

383 - وعملا بالمعيار ISO 27001 وكجزء من المراقبة الداخلية للبرنامج الإنمائي، تتلقى جهات التنسيق الموجودة في مختلف المكاتب القطرية تقارير استثناءات شهرية تلقائية تبين قائمة بالمستخدمين والمعلومات الخاصة بهم في نظام أطلس لاستعراضها يدويا وبصورة موسعة. وتعرض تقارير الاستثناءات الشهرية هذه (البائعون غير النشطين، وجهات الموافقة من غير الموظفين، والموظفون الذين أنهيت خدمتهم، وجهات الموافقة على القسائم، وما إلى ذلك) الإجراءات التي يتعين أن تتخذها كل جهة تنسيق في مكانها، وهي جوهرية بالنسبة لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

384 - وحصل المجلس على تقارير استثناءات تلقائية شهرية مُرسلة إلى كل جهة تنسيق على مدار العام وقام باستعراضها. وبالنسبة لعام 2022، حدد المجلس أنه لم يُرسل عدد كبير من التقارير التلقائية (أُرسل 28 تقريراً فقط مقارنة بعدد 830 الاعتيادي) لكي تستعرض في كانون الأول/ديسمبر. وأوضح البرنامج الإنمائي أن هذا المعدل غير الطبيعي ناتج عن وقف تشغيل نظام Argus خلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر 2022 في سياق الانتقال من نظام أطلس إلى نظام كوانتوم. وتم إنشاء تقرير الاستثناءات النهائي وإرساله إلى جهات التنسيق البديلة التي ظلت حساباتها نشطة ولكنها لا تعمل. وتم وقف قابلية تشغيل جميع حسابات جهات التنسيق الرئيسية.

385 - ويتيح نظام Argus تقارير الاستثناءات التي يقتضيها إطار الرقابة الداخلية وذلك في شكل معلومات تعرض على كبار المديرين وجهات التنسيق المعنية بهذا النظام. وقد استعرض المجلس قائمة التأكيدات لجهات التنسيق المعنية بنظام Argus المسؤولة عن تأكيد قائمة وصول المستخدمين. وبالنسبة لعام 2022، بدا أن 24 في المائة فقط من جميع جهات التنسيق أكدت استعراضها للاستثناءات. ويذكر البرنامج الإنمائي أن تقارير الاستثناءات التي يقتضيها إطار الرقابة الداخلية توفر معلومات مفيدة لكبار المديرين ولجهات التنسيق المعنية بنظام Argus لأن كل رئيس مكتب يظل مسؤولاً في نهاية المطاف عن دخول المستخدمين بشكل آمن وعن اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

386 - ورغم أن البرنامج الإنمائي لا يعتبر هذا التأكيد الإلكتروني إلزامياً، فإن المجلس يرى أنه هو القناة الوحيدة لمراقبة الاستثناءات ضمن إطار الرقابة الداخلية بصورة رسمية وكفالة الأمن. ويتم رصد هذا الاستعراض من خلال ما يلي: (أ) اتخاذ إجراءات في أوانها بشأن التقارير الشهرية التي ينتجها نظام Argus ضمن إطار الرقابة الداخلية والتي جرى تتبعها في عام 2022 على لوحة المتابعة المالية المتكاملة في إطار المؤشر المتعلق بإطار الرقابة الداخلية (الذي يتتبع أيضاً جوانب أخرى من أداء الإطار)؛ (ب) أداء المكاتب القطرية في لوحة المتابعة المالية المتكاملة، بما في ذلك مؤشر الإطار، باعتباره بندا دائما في جدول أعمال الحوارات الفصلية التي يجريها مكتب الخدمات الإدارية مع مكاتب البرنامج الإقليمية. إلا أن المجلس لم يحدد أي تدابير مخففة بعد عدم كفاية معدل الاستعراض. وينبغي أن تهدف هذه المراقبة إلى ضمان الإنجاز الكافي من جانب جهات التنسيق والمواءمة بين وصول المستخدمين ومسؤولياتهم باعتبارها حجر الزاوية لأمن النظام.

387 - وحصل المجلس أيضا على بيانات مستخرجة عن الموارد البشرية وبيانات مستخرجة من نظام أطلس بشأن الحسابات النشطة واستعرض تلك البيانات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبالنسبة لعام 2022، حدد المجلس عددا من الحسابات (28) التي كانت موجودة في قائمة الحسابات النشطة في نظام أطلس ولكنها غير موجودة في البيانات المستخرجة بشأن الموارد البشرية.

388 - وحدد المجلس ثلاثة حسابات تبين أن آخر اتصال لها حدث بعد تاريخ انتهاء الخدمة. بالنسبة لهذه الحسابات، يجب إجراء استعراض لحالات تسجيل دخولها في النظام. ومن مجموع الحسابات الـ 28 التي تم تحديدها لأول مرة، لاحظ المجلس أيضا 3 حسابات كان ينبغي وقف قابلية تشغيلها في عملية استعراض المستخدمين لأن أصحاب هذه الحسابات لم يسجلوا الدخول إلى النظام لمدة 180 يوما.

389 - وتبين هذه الوقائع مواطن ضعف في عملية استعراض المكاتب القطرية للوصول المستخدمين وأدلة على عدم كفاية الرقابة على الحقوق الممنوحة في نظام أطلس. وبوجه عام، يرى المجلس أن العملية الحالية لاستعراض الوصول لا توفر ضمانات كافية فيما يتعلق بالحقوق في نظام أطلس.

390 - ولاحظ المجلس أن نظام كوانتوم ينبغي أن يعالج مواطن الضعف المبينة في هذه الملاحظة.

جيم - إحالة المعلومات من الإدارة

1 - شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

391 - أبلغت الإدارة المجلس بأن البرنامج الإنمائي قام وفقا للقاعدة 26-08 من نظامه المالي بشطب مبلغ 639 583 دولار⁽⁷⁸⁾ في عام 2022. وحدد المجلس من خلال بعثة مراجعة الحسابات مبالغ إضافية مشطوبة تشير إلى خسائر في المخزونات بقيمة 1 771 028 دولارا، وعمليات تصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمة 547 242 دولارا. وهذه المبالغ الإضافية المشطوبة لم تكن مدرجة في البيان الأولي الذي أحاله البرنامج الإنمائي ويفصح المجلس عنها في هذا التقرير.

392 - وكان مجموع المبالغ المشطوبة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 هو 2 957 853 دولارا (مقارنة بمبلغ 136 231 دولارا المسجل في عام 2021).

2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهدية

393 - وفقا لما تقتضيه القاعدة المالية 23-01 للبرنامج الإنمائي، لم تبلغ الإدارة عن مبالغ مدفوعة على سبيل الهدية خلال الفترة قيد الاستعراض.

3 - حالات الغش والغش المفترض

394 - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار 240)، يخطط المجلس لمراجعاته للبيانات المالية بحيث تتاح له درجة معقولة من ضمان كشف الأخطاء الجوهرية، بما فيها الأخطاء الناجمة عن الغش. بيد

(78) لمدير البرنامج أن يأذن، بعد إجراء تحقيق واف، بشطب خسائر الأصول، على أن يقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات بيانا بجميع المبالغ المشطوبة مرفقا بالحسابات، على نحو ما تقتضيه القاعدة 26-01.

أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

395 - وأثناء مراجعة الحسابات، وجه المجلس استفسارات إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهرية، والإجراءات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر محددة كشفتها الإدارة أو وُجّه انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضاً عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة، بما في ذلك استفسارات وجهت إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

396 - أبلغ البرنامج الإنمائي عن 7 حالات غش و 35 حالة غش مفترض خلال عام 2022، منها 29 لا تزال معلقة يمكن أن يترتب عليها أثر مالي بقيمة 180 620 دولاراً. وتمت تسوية سبع حالات جديدة من الغش والغش المفترض في عام 2022، تبلغ قيمة الخسارة المالية الناجمة عنها للبرنامج 132 354 دولار.

دال - شكر وتقدير

397 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من مدير البرنامج الإنمائي وموظفيه.

(توقيع) هو كاي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير موسكوفيتشي

الرئيس الأول لمجلس مراجعي الحسابات في فرنسا
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) خورخي برموديز

المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

26 تموز/يوليه 2023

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
سنة تقرير مراجعة										
2018 - 1	A/74/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 85	يوصي المجلس بأن يجري البرنامج الإنمائي تقييما يحدد من خلاله ما إذا كان من الممكن للبرنامج أن يعتمد إجراءات رقابة مالية داخلية جديدة لتعزيز جودة البيانات والحد من مخاطر وقوع الأخطاء، عن طريق توفير إجراءات رقابة موحدة وتوثيقها بالشكل المناسب لإثبات تنفيذ إجراءات الرقابة بالدليل، ويحدد من خلاله ماهية هذه الإجراءات.	- تقدم الدعم في الاستعراض الشامل لعدة وظائف لخدمات التمويل والمشتريات والموارد البشرية التي يجري تجهيزها في وحدة الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي. - تجري استعراضات للمعاملات التي تجهزها الوحدة وتعمل مع أفرقة تقديم الخدمات ذات الصلة التابعة للوحدة لمعالجة أي عوائق/تحسين الخدمة. - تشجع التوحيد القياسي من خلال إنشاء وتطوير آليات لضمان الجودة وقيادة عملية وضع التدريب لموظفي الوحدة الجدد.	رحب المجلس بالتغييرات التي أدخلت مؤخرا على إجراءات التشغيل الموحدة للموارد البشرية وبإنشاء وحدة الامتثال وضمان الجودة في المركز العالمي للخدمات المشتركة، التي ستعالج مسألة إجراءات الرقابة الموحدة في الفترات المقبلة. إلا أن تركيز الوحدة لا ينصب في الوقت الحالي على تحديد إجراءات الرقابة الداخلية التي سيتم تجهيزها يدويا أو إدماجها بصورة منهجية في نظام كوانتوم الجديد للتخطيط المركزي للموارد، ولا على جمع الوثائق المناسبة للتحقق مما إذا كانت إجراءات الرقابة الرئيسية قد نفذت. ومن أجل مواصلة التأكيد على ضرورة اتباع نهج شامل لإجراءات الرقابة الداخلية الفعالة، وضع المجلس توصية أخرى في عام 2021 (A/77/5/Add.1، الفصل الأول، الفقرة 292) وهو يعتبر أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X					
2019 - 2	A/75/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 77	يوصي المجلس بأن يعزز البرنامج الإنمائي إمام المكاتب القطرية والوحدات الأخرى بكيفية إجراء تقييمات مخاطر الغش بطريقة متكاملة، وذلك مثلا عن طريق عرض الممارسات الجيدة في المعتكفات الإقليمية أو السنوية التي يُنظمها البرنامج لمديره.	نفذ البرنامج الإنمائي إجراءات محدّدة لتعزيز التوعية بشأن أساليب الغش حيث رُوّدت المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بوثائق توجيهية بشأن كيفية إجراء تقييمات لمخاطر الغش، ووجهت رسائل تذكيرية لإدراج مخاطر الغش في سجلات المخاطر، وطلّب إلى جميع الموظفين إكمال التدريب الإلزامي المتعلق بمكافحة الغش. وحتى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان معدل الإنجاز قد بلغ 92 في المائة. وعلاوة على ذلك، نُوقشت التوعية بشأن أساليب الغش في معتكف الممثلين المقيمين الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022.	لاحظ المجلس العدد المتزايد من المشاريع التي حددت مخاطر الغش في سجل المخاطر الخاص بها منذ عام 2019. وحتى أيلول/سبتمبر 2022، كان ما مجموعه 177 من مخاطر الغش مسجلا في 158 مشروعا مقارنة بعدد 7 مخاطر في 7 مشاريع في عام 2019، وكان ما مجموعه 39 من مخاطر الغش مسجلا في 18 مكتبا مقارنة بعدد 11 من مخاطر الغش في 11 مكتبا في عام 2019 وهو العام الذي قُدمت فيه التوصية.	X					

ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
3 -	2019	A/75/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 101	يوصي المجلس بأن يعزز البرنامج الإنمائي إمام المكاتب القطرية والوحدات الأخرى بكيفية توثيق إجراءات معالجة مخاطر الغش في أدوات إدارة المخاطر المؤسسية المتاحة، وذلك مثلاً عن طريق عرض الممارسات الجيدة في المعتقدات الإقليمية أو السنوية التي يُنظمها البرنامج لمديره.	في إطار الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتعزيز إدارة مخاطر الغش ودعم إدارة ومنع مخاطر الغش والتخفيف من حدتها على نطاق المنظمة، وضع مكتب الإدارة المالية خطة عمل لمكافحة الغش تقتضي من جميع المكاتب تحديد المخاطر المرتبطة بالغش في أداة الإدارة المركزية للمخاطر. ولدعم المكاتب في هذا الصدد، وضع مكتب الخدمات الإدارية دليلاً لتقييم مخاطر الغش، وهو متاح على صفحة مجموعة أدوات الإدارة المركزية للمخاطر، من أجل دعم أفراد البرنامج الإنمائي في منع وقوع الغش والكشف عنه والتصدي له.	X	لاحظ المجلس الجهود المبذولة لتعزيز الوعي في المكاتب القطرية والوحدات الأخرى بتخفيف حدة مخاطر الغش المحددة على مستوى المكاتب القطرية. وكما هو مبين في المذكرة الإرشادية لتقييم مخاطر الغش، يمكن أن تتمثل تدابير التخفيف الممكنة في تجميع الخدمات أو تعزيز عمليتي الشراء والبايعين.	ولا تركز هذه التوصية على التقييم الأولي لمخاطر الغش بل على تدابير معالجة المخاطر التي تقلل من احتمالات و/أو آثار مخاطر الغش إلى ما دون عتبة القبول. ولاحظ مراجعو الحسابات أن تدابير معالجة المخاطر تسند إلى الجهات المسؤولة عن معالجة المخاطر في عملية التخطيط المركزي للموارد.	ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.		
4 -	2019	A/75/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 124	يوصي المجلس بأن يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز جهوده المتواصلة لرفع مستوى وعي الشركاء الخارجيين بمخاطر الغش.	أضاف البرنامج الإنمائي رابط مكافحة الغش في جميع مواقع الشبكة المحلية، تم فيها الربط بصفحة المساءلة الخاصة بالبرنامج الإنمائي، وهذا الرابط متاح لأصحاب المصلحة المعنيين. وتم أيضاً تحديث النماذج المستخدمة في التعامل مع الأطراف الخارجية (أي الشركاء المنفذين) لتشمل معلومات متعلقة بالغش.	X	لاحظ المجلس أن النموذج المستخدم لاتفاق التعاون على مستوى المشاريع قد تم تحديثه وأصبح يتضمن منذ آذار/مارس 2022 إقراراً من الشريك المنفذ الموقع بأنه قرأ سياسة البرنامج الإنمائي بشأن مكافحة الغش ووافق على التقيد بها.	وأعرب المجلس عن تقديره للتواصل الاستباقي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي بشأن توافر التدريب على الإنترنت في مجال الأخلاقيات لأصحاب المصلحة الخارجيين والربط إلى سياسات مكافحة الغش على المواقع الشبكية المحلية. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
5 -	2019	A/75/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 148	يوصي المجلس بأن يجري البرنامج الإنمائي تقييماً لمدى تطبيق الممارسات الجيدة مثل التناوب على المهام في السياقات التي خُددت فيها مخاطر عالية متعلقة بالأعمال الاحتياطية.	قام البرنامج الإنمائي بتجميع عدة مهام كانت المكاتب القطرية تنفذها لكي يُضطلع بها في المركز العالمي للخدمات المشتركة. ويتاح بالفعل فرص التناوب على العمل في وحدة الشؤون المالية بالمركز بغية تيسير بناء القدرات. وتُطبق على موظفي المشتريات سياسة تنقل الموارد البشرية. وإضافة إلى ذلك، يتبين كما لوحظ سابقاً أن نسبة كبيرة من حالات الغش في المشتريات تتعلق بأنشطة البائعين التي تبلغ عنها المكاتب القطرية على النحو الواجب، مما يشير إلى أن الامتثال في البرنامج الإنمائي وتدابير الرقابة الأخرى به تتسم بالفعالية على المستوى التشغيلي من حيث الكشف عن حالات الغش عند حدوثها. ويحرص موظفو المشتريات على الإبلاغ عن مثل هذه الحالات.	لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي يطبق منذ عام 2021 سياسة تنقل تحدد الوظائف الخاضعة وغير الخاضعة لمبدأ التناوب للموظفين. وخارج المركز العالمي للخدمات المشتركة، لم يتم بعد تحديد السياقات التي تتزايد فيها أعمال الغش في الأنشطة المضطلع بها محلياً في المكاتب القطرية. ويرى المجلس أن تناوب المهام والحفاظات إجراء سهل وفعال من حيث التكلفة من أجل الحد من مخاطر الغش. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت في المكاتب القطرية فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية المحددة في سجلات المخاطر.	X				
6 -	2019	A/75/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 159	يوصي المجلس بأن يفرض البرنامج الإنمائي في وحدة الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي ضوابط تحزّ تضمن صحة ودقة المعلومات التي تدخلها المكاتب القطرية في النظام المركزي لتخطيط الموارد.	مع تجميع مهام الموارد البشرية، نُقلت جميع معاملات الموارد البشرية الخاصة بالبرنامج الإنمائي من المكاتب القطرية إلى المركز العالمي للخدمات المشتركة. وتولى المركز تدريجياً إدخال جميع بيانات الموارد البشرية في النظام المركزي لتخطيط الموارد. وانتهى من تجميع مهام الموارد البشرية مع الإلغاء التدريجي لطريقة عقود الخدمات في حزيران/يونيه 2022. واستعاض البرنامج الإنمائي عن طريقة عقود الخدمات بطريقة التعاقد في شكل اتفاقات خدمات الموظفين الوطنيين، وتولى المركز إدارة تلك الاتفاقات. وبذلك لم تعد المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي تدخل معاملات الموارد البشرية في الأداة المركزية لتخطيط الموارد. وأصبحت الآن تقدم طلباتها المتعلقة بمعاملات الموارد البشرية إلى المركز الذي يدخل البيانات ذات الصلة في الأداة المركزية لتخطيط الموارد.	لاحظ المجلس دور المركز العالمي للخدمات المشتركة في التحقق من صحة ودقة المعلومات المقدمة من المكاتب القطرية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
7 -	2020	A/76/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 83	يوصي المجلس بأن يقيم البرنامج الإنمائي التدابير الرامية إلى التخفيف من مخاطر الاعتراف الخاطئ بالأصول أو النفقات الناجم عن استخدام رمز فهرس غير صحيح عند الشراء الأولي.	يستخدم نظام كوانتوم فهرسا واحدا/موحدا. ووُضعت قواعد في وحدة المشتريات لتحديد رمز الحساب الصحيح استناداً إلى بارامترات متعددة (فئة الصنف، وتكلفة الوحدة، وما إذا كان الصنف بنداً ثميناً أم لا، ونطاق الاستخدام داخلياً كان أم خارجياً). ولا يُطلب إلى مقدّم طلب الشراء إلا اختيار قيمة استخدام الأصول (الداخلية/الخارجية) لتحديد ما إذا كان الأصل مخصصاً للاستخدام الداخلي أم الخارجي. ويحدّ هذا الأمر من الرسملة الخاطئة للأصول أو تسجيلها الخاطئ كمصروفات.	يقر مجلس الإدارة بالتحسينات المدخلة والمهام المؤتمنة المنفذة في الأداة من أجل التخفيف من مخاطر الخطأ في تحديد الأصول المنشأة حديثاً. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
8 -	2020	A/76/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بتسجيل الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية في الفترة التي قدمت فيها الخدمات وتقييم الكيفية التي يمكن بها للنظام المركزي لتخطيط الموارد أن يدعم هذا النهج المحاسبي لضمان ملائمة الإجراءات والمتابعة واسترداد كامل الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية.	أصدر البرنامج الإنمائي التوجيهات في هذا الشأن لمكاتبه من خلال تعليمات أصدرها فصليا في عام 2022 ولدى إقفال الحسابات في نهاية السنة بشأن ضرورة العمل بعملية موحدة لمتابعة المبالغ غير المسددة المستحقة عن الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى وكالات الأمم المتحدة. وصدرت أيضا توجيهات لمنع التسجيل غير الصحيح لإيرادات المعاملات التبادلية تقضي بضرورة تسجيل الإيرادات المتأتية من تلك المعاملات في الفترة التي تقدم خلالها الخدمات. وشمل ذلك تعليمات تقضي بضرورة ورود الأذون المالية من الوكالات مقدما، قبل أن يقدم البرنامج الإنمائي الخدمات إليها. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أرسلت عبر تطبيق Yammer رسالة مماثلة إلى جهات التنسيق المعنية بالإيرادات في البرنامج الإنمائي. ويتضمن نظام كوانتوم حاليا خدمات إعداد فواتير مؤتمتة للوكالات، وهو ما يعالج السبب الجذري للمشكلة.	X	لاحظ المجلس التوجيهات الجديدة التي أصدرها البرنامج الإنمائي لتوحيد عملية متابعة المبالغ غير المسددة المتصلة بالخدمات المقدمة إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى وإعداد الفواتير المؤتمتة من خلال نظام كوانتوم. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.			
9 -	2020	A/76/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 118	يوصي المجلس بأن يواصل البرنامج الإنمائي أتمتة الضوابط الوقائية فيما يتعلق بإسناد مهام الموظفين إلى عاملين من غير الموظفين، وأن يدرج فيها الحد الأدنى من جميع مهام الرقابة التي يتعين أن يضطلع بها موظفون.	ينفذ الشرط المتعلق بالضوابط الوقائية تنفيذا كاملا في الوحدة الجديدة لإدارة الهوية ودخول المستخدمين، ويتم في هذه الوحدة ربط السمات بالطريقة التعاقدية للشخص الذي يسمح له بالوصول إلى النظام، مما يجعل من المستحيل القيام عن طريق الخطأ بإسناد حقوق دخول المستخدمين الخاصة بالموظفين إلى الأفراد من غير الموظفين.	X	يقر المجلس بالضوابط الوقائية المنفذة في وحدة إدارة الهوية ودخول المستخدمين فيما يتعلق بإسناد الأدوار للموظفين وغير الموظفين. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.			
10 -	2020	A/76/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 119	يوصي المجلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي حالات عدم الامتثال وأن يجري تحليلا بشأن السبب الذي يقف وراء عدم امتثال المكاتب القطرية بشكل كامل للإطار المؤسسي للرقابة الداخلية، ووراء تأكيدها، رغم ذلك، خلال عملية الإقرار السنوية، أنها امتثلت له.	قام البرنامج الإنمائي بتحليل الحالات البالغ عددها 101 حالة، واتخذ إجراءات لإلغاء دوري مدير الموارد البشرية ومدير الوظائف اللذين لم يكونا من المهام الصورية في سياق مسار العمل. ووضع البرنامج نظاما لاستعراض القرارات السنوية المقدمة ومناقشة النتائج مع المكاتب الإقليمية. وأجري في عام 2022 استعراض القرارات السنوية المقدمة لعام 2021 ونوقشت النتائج بشكل فردي مع كل مكتب من المكاتب الإقليمية لمعالجة حالات عدم الامتثال. وإضافة إلى ذلك، وُفّر لجميع المكاتب خلال النصف الأول من عام 2022 تدريب حول إطار الرقابة الداخلية، يؤكد أهمية ضمان صحة القرارات السنوية.	X	لاحظ المجلس التحليل الذي أجراه البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بحالات عدم الامتثال. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.			

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
11 - 2020	الفصل الثاني، الفقرة 142	يوصي المجلس بأن يستكشف البرنامج الإنمائي سبل إدماج عملية تفويض السلطة، التي تتخذ حالياً شكلياً ورقياً، في نظامه المركزي لتخطيط الموارد.	1. A/76/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يستكشف البرنامج الإنمائي سبل إدماج عملية تفويض السلطة، التي تتخذ حالياً شكلياً ورقياً، في نظامه المركزي لتخطيط الموارد.	تقصى البرنامج الإنمائي إمكانية إدماج العملية الحالية لتفويض السلطة التي تقوم على وثائق ورقية في النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، كوانتوم. ويمكن أن توفر أداة إدارة الهوية ودخول المستخدمين إمكانية لدمج عملية تفويض السلطة.	لاحظ المجلس العمل الذي أنجزه البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بإدماج تفويض السلطة في نظام كوانتوم. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
12 - 2020	الفصل الثاني، الفقرة 148	يوصي المجلس البرنامج الإنمائي باستكشاف ما إذا كان يمكن تنفيذ ضوابط مؤتمتة في النظام المركزي لتخطيط الموارد لمنع المستخدمين من الموافقة على المدفوعات لأنفسهم.	1. A/76/5/Add.1، يوصي المجلس البرنامج الإنمائي باستكشاف ما إذا كان يمكن تنفيذ ضوابط مؤتمتة في النظام المركزي لتخطيط الموارد لمنع المستخدمين من الموافقة على المدفوعات لأنفسهم.	يتضمن النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد بالبرنامج الإنمائي، كوانتوم، الذي بدأ تشغيله في كانون الثاني/يناير 2023، ضوابط مؤتمتة مدمجة لمنع المستخدمين من الموافقة على المدفوعات لأنفسهم.	يقر المجلس بالضوابط المؤتمتة المدمجة في نظام كوانتوم. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
13 - 2020	الفصل الثاني، الفقرة 166	يوصي المجلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي قيام المكاتب القطرية بتسجيل المخاطر المتصلة بالمشاريع فيما يتعلق بجميع مشاريعها وقيامها بتسجيل قيود مخاطر مكتملة.	1. A/76/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي قيام المكاتب القطرية بتسجيل المخاطر المتصلة بالمشاريع فيما يتعلق بجميع مشاريعها وقيامها بتسجيل قيود مخاطر مكتملة.	بدأ البرنامج الإنمائي العمل بنظام كوانتوم المعزز (Quantum+) في نيسان/أبريل 2022، مع نقل سجلات المخاطر إلى المنصة الجديدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت جميع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمركزية قد سجلت المخاطر المتعلقة ببرامجها في نظام كوانتوم المعزز، وكانت نسبة 93,2 في المائة من مشاريع البرنامج الإنمائي قد أتمت سجلات المخاطر الخاصة بها في نظام أطلس. وتتوافر لوحة متابعة منقّدة بنظام PowerBI لتسهيل رصد مخاطر المشاريع.	لاحظ المجلس الإجراءات التي يطبقها البرنامج الإنمائي لتعزيز إدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
14 - 2020	الفصل الثاني، الفقرة 167	يوصي المجلس البرنامج الإنمائي بأن يكفل وفاء مديري المكاتب بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر وأن يكفل قيام المكاتب الخاضعة لإشرافهم بمواصلة تحديث سجلات المخاطر الخاصة بها.	1. A/76/5/Add.1، يوصي المجلس البرنامج الإنمائي بأن يكفل وفاء مديري المكاتب بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر وأن يكفل قيام المكاتب الخاضعة لإشرافهم بمواصلة تحديث سجلات المخاطر الخاصة بها.	عقب إطلاق الوحدة البرمجية للمخاطر في نظام كوانتوم المعزز، قيدت المكاتب القطرية سجلات المخاطر الخاصة بها في التطبيق الجديد، واستعرضتها المكاتب الإقليمية. وعملية تقييم المخاطر عملية ديناميكية، ولذا يتعين على المكاتب القطرية تحديث مخاطرها بانتظام.	لاحظ المجلس أن المكاتب الإقليمية استعرضت سجلات مخاطر المكاتب القطرية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
15 - 2020	الفصل الثاني، الفقرة 190	يوصي المجلس بأن يدرج البرنامج الإنمائي في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد القائم على الحوسبة السحابية الوثائق المتعلقة بتنفيذ نظام النهج المنسق للتحويلات النقدية، وبأن يدرج البرنامج الإنمائي في ذلك النظام ضوابط وظيفية لضمان الامتثال للسياسات المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية.	1. A/76/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يدرج البرنامج الإنمائي في النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد القائم على الحوسبة السحابية الوثائق المتعلقة بتنفيذ نظام النهج المنسق للتحويلات النقدية، وبأن يدرج البرنامج الإنمائي في ذلك النظام ضوابط وظيفية لضمان الامتثال للسياسات المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية.	أصبح النهج المنسق لأداة التحويلات النقدية الآن جزءاً من نظام كوانتوم المعزز. وهذا الإماج الجديد في نظام كوانتوم المعزز هو أداة البرنامج الرئيسية للتخطيط والرصد والرقابة فيما يتعلق بسياسات وإجراءات البرامج والعمليات بشأن النهج المنسق للتحويلات النقدية. ويتعهد النظام جميع المعاملات التي كانت متاحة سابقاً في النظام القديم. وهو يسمح أيضاً بمسار عمل إلكتروني في تقديم الوثائق والحصول على موافقات بالنسبة لجميع العمليات، بما في ذلك إشراك الشركاء ذوي المخاطر العالية. ويتضمن التكامل مع نظام التخطيط	يقر المجلس بإدماج أداة النهج المنسق للتحويلات النقدية في نظام كوانتوم. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمرجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	تُنفذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
16 - 2020	A/76/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 290	يوصي المجلس بأن يستكشف البرنامج الإنمائي سبل وضع ضوابط قوية في مجال إدخال البيانات وآليات منتظمة لصيانة البيانات في البوابة الجديدة للبائعين تكفل دقة واكتمال وموثوقية البيانات الرئيسية للبائعين.	بدأ بالفعل تنفيذ المرحلة الثانية لنظام كوانتوم، وهي تغطي الإنفاق مع الموردين المأذون لهم، وتستفيد هذه المرحلة بشكل كامل من التحسينات المدخلة على ضوابط البيانات على معلومات الموردين والهيئات المصرفية.	لاحظ المجلس ضوابط البيانات التي جرى تنفيذها في نظام كوانتوم فيما يتعلق بمعلومات الموردين. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
17 - 2020	A/76/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 334	يوصي المجلس البرنامج الإنمائي بتجنب نشر تفاصيل الاتصال الخاصة بالموظفين والخبراء الاستشاريين في الإعلانات وطلبات تقديم العروض.	أنشأ البرنامج الإنمائي بريدًا إلكترونيًا عامًا لفريق المشتريات في نموذج طلب تقديم العطاءات في المنصة الجديدة لاختيار الموردين في نظام كوانتوم التي أصبحت تستخدم الآن على صعيد عالمي. ويعتبر البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية نُفذت ويطلب إلى المجلس إغلاقها.	X						
18 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 28	يوصي المجلس بأن يتخذ البرنامج الإنمائي تدابير لتعزيز التسجيل المناسب لأوامر الشراء وإيصالات السلع والخدمات.	تتعلق هذه التوصية بثلاث حالات فقط، وهي حالات معزولة. وهناك سياسة معمول بها توفر إرشادات بشأن متطلبات إنشاء أوامر الشراء المتعددة البنود. وقد كررت إدارة البرنامج الإنمائي أحكام هذه السياسة لجميع مكاتب البرنامج الإنمائي في تعليمات إقفال الحسابات في الربع الأخير. وتقوم المكاتب الإقليمية بانتظام بالمتابعة مع المكاتب القطرية وإرسال رسائل تذكير دورية إليها وترتيب التدريب في مجال المشتريات لتعزيز القدرات المحلية على مستوى المكاتب القطرية.	X						

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
19 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 37	يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بتبسيط وتوضيح السياسات المتعلقة بتسجيل المصروفات التي يبلغ عنها الشركاء لكفالة حساب المصروفات في الفترة الصحيحة.	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 37	نشر مكتب الإدارة المالية سياسة منقحة بشأن تسجيل المصروفات. بالإضافة إلى ذلك، تم تنقيح السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية المتعلقة بالتنفيذ الوطني، والتنفيذ المباشر، والتحويلات النقدية المباشرة، والسداد لكي تبين على وجه التحديد متى ينبغي تسجيل مصروفات الشركاء المنفذين للبرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تم إجراء اختبارات سنوية ونصف سنوية للتأكد من قيد المصروفات في حينه، وكشفت النتيجة عن انخفاض معدل الخطأ بكثير عنه في عام 2021.	X					لاحظ المجلس الإجراءات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتوضيح السياسات الرامية إلى كفالة حساب المصروفات التي يبلغ عنها الشركاء المنفذون في الفترة الصحيحة. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.
20 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 56	يوصي المجلس بأن يجري البرنامج الإنمائي استعراضات منتظمة للأسعار المستخدمة في استرداد تكاليف الخدمات العالمية المقدمة بموجب الترتيبات التعاقدية وأن يعدّل الأسعار على النحو المحدد في تلك الاستعراضات لتجنب أوجه القصور الجوهرية.	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 56	حدد البرنامج الإنمائي جميع الأسعار ذات الأهمية النسبية المستخدمة في استرداد تكاليف الخدمات العالمية المقدمة. وتتعلق غالبية التكاليف بقائمة الأسعار العالمية وبالتالي يتم تحديثها سنوياً. وتم إدراج أمثلة على ذلك في المستندات. ويعتبر البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					لاحظ المجلس الاستعراضات التي أجراها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بأسعار استرداد التكاليف. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.
21 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 57	يوصي المجلس بأن يحدد البرنامج الإنمائي بوضوح المسؤولية عن استعراض الأسعار المستخدمة لاسترداد تكاليف الخدمات العالمية المقدمة بموجب ترتيب تعاقدية.	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 57	يتعهد البرنامج الإنمائي خطوط المسؤولية لكل قائد من قادة خطوط الخدمات، وتقع على ذلك القائد مسؤولية استعراض أسعار خطوط الخدمات التي يقدمها. ولم يلاحظ أي قصور مهم نسبياً في مجال استرداد التكاليف.	X					لاحظ المجلس الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لإعادة تحديد المسؤوليات في تحديث الأسعار المتفق عليها لاتفاقات مستوى الخدمات. وهو يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.
22 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 65	يوصي المجلس بأن يستخدم البرنامج الإنمائي، عند استرداد التكاليف، أسعاراً تستند إلى العمل الفعلي المنجز بالاعتماد على بيانات تعقب لتقديم الخدمات الفعلية بدلاً من استخدام مبالغ مقطوعة، وذلك توخياً للشفافية وكفالة عدم جني أرباح ولا تكبد خسائر.	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 65	ابتداء من عام 2022، قام البرنامج الإنمائي بالفعل بإصدار فواتير للوكالة العميلة المعنية مقابل الخدمات المالية التي قدمها على أساس الوقت الفعلي المنفق. وأصبحت شروط اتفاقات مستوى الخدمات لمكتب الخدمات القانونية لعام 2023 مع العملاء تنص على تقدير التكاليف على أساس أحدث التكاليف الشكالية لضمان استرداد التكاليف بالكامل. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					رحب المجلس بجهود البرنامج الإنمائي لبدء إصدار الفواتير على أساس الوقت الفعلي المنفق بدلاً من المبالغ المقطوعة. ونظراً لأن هذه الطريقة الجديدة في إصدار الفواتير بدأت في عام 2023، فسيكون التحكم في تطبيقها الفعال ممكناً خلال مراجعة العام المقبل.

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمرجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
2021 - 23	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 69	يوصي المجلس بأن يهدف البرنامج الإنمائي إلى إعادة وضع ترتيب تعاقدى لجميع الخدمات، بما في ذلك الخدمات القانونية المقدمة إلى كيانات الأمم المتحدة على مستوى المقر، بغية تحديد الترتيبات اللازمة لتعديل الأسعار حسب الاقتضاء وضمان استرداد التكاليف بالكامل تمثلياً مع مبادئ تقدير تكاليف الخدمات وتسعيرها.	يجري مكتب الدعم القانوني بالفعل مناقشات للتفاوض على اتفاقات مستوى الخدمات لعام 2023، التي تستند إلى أحدث التكاليف الشكالية.	لاحظ المجلس جهود البرنامج الإنمائي لوضع صيغ جديدة لاتفاقات مستوى الخدمات بين البرنامج الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
2021 - 24	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 78	يوصي المجلس بأن يتبع البرنامج الإنمائي نهجاً متسقاً يتمشى مع مذكرة التفاهم القائمة لاسترداد تكاليف المركبات المؤجرة كجزء من خدمات النقل ويراعي الهدف المتمثل في عدم جني أرباح ولا تكبد خسائر، على النحو المنفق عليه في مبادئ تقدير تكاليف الخدمات وتسعيرها.	البرنامج الإنمائي يصدد الانتقال بخدمات النقل المتفرغة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً لترتيبات الانتقال استعداداً لبدء العمل بمذكرة التفاهم العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2023. وخلال الفترة الانتقالية، سيستمر التقيد بأحكام مذكرة التفاهم في إصدار الفواتير مقابل خدمات النقل المتفرغة.	لاحظ المجلس الدور الجديد للأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بخدمات النقل والجهود المبذولة لاسترداد التكاليف التي تدفعها المكاتب القطرية مقابل المركبات المؤجرة لوكالات الأمم المتحدة. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					
2021 - 25	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 84	يوصي المجلس بأن يحسن البرنامج الإنمائي عملية استرداد التكاليف بالكامل وفي الوقت المناسب لجميع الخدمات المقدمة إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى.	تقوم المكاتب الإقليمية بانتظام بتذكير المكاتب القطرية بأهمية استرداد التكاليف بالكامل وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، أدرج المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ جلسة مخصصة لمسألة استرداد التكاليف في حلقة العمل الإقليمية مع نائب الممثل المقيم/مدير العمليات التي عقدت في الفترة من 6 إلى 10 آذار/مارس 2023. وقام مكتب الدعم القانوني بإصدار فواتير للعميل المعني لجميع الأرباع الأربعة من عام 2022 على أساس الخدمات المقدمة له.	لاحظ المجلس الإجراءات التي اتخذتها المكاتب لزيادة وعي المكاتب القطرية بموضوع استرداد التكاليف بالكامل وفي الوقت المناسب بعد فصل نظام المنسقين المقيمين عن البرنامج الإنمائي وإنشاء مكتب التنسيق الإنمائي في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، لاحظ مراجعو الحسابات أن مسألة عدم التأخير لم تحل فيما يتعلق بالمبالغ المسجلة في حسابات عام 2022. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم تتُنفذ	تجاوزتها	سنة تقرير مراجعة
26 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 96	A/77/5/Add.1 ، يوصي المجلس بأن يستكمل البرنامج الإنمائي نظام المساءلة وإطار المساءلة المؤسسي في البرنامج الإنمائي.	يوصي المجلس بأن يستكمل البرنامج الإنمائي نظام المساءلة وإطار المساءلة المؤسسي في البرنامج الإنمائي.	بادر البرنامج الإنمائي إلى إدخال تحديثات تقنية أولية على إطار المساءلة المؤسسي، ولا تزال هذه التحديثات قيد الموافقة. وفي النطاق الواسع لنظام المساءلة الذي أقره المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، لا تزال فعالية إطار المساءلة المؤسسي غير منقوصة. ويمكن إجراء تنقيح أشمل للإطار بعد نشر تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نظم المساءلة في الأمم المتحدة، لتمكين البرنامج الإنمائي من تقديم الدعم الأمثل للمجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، في كفالة الاتساق مع أفضل الممارسات والتوجيهات أو أحدثها.	لاحظ المجلس التحديث الذي أدخله البرنامج الإنمائي على إطار المساءلة المؤسسي. ولا يزال مراجعو الحسابات ينتظرون النسخة النهائية المعتمدة من الإطار. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
27 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 103	A/77/5/Add.1 ، يوصي المجلس بأن يحتفظ البرنامج الإنمائي بأدلة على عمليات الفحص العشوائي لتقارير ضمان الجودة.	يوصي المجلس بأن يحتفظ البرنامج الإنمائي بأدلة على عمليات الفحص العشوائي لتقارير ضمان الجودة.	تواصل المكاتب الإقليمية إجراء عمليات فحص عشوائي لتقارير ضمان الجودة وإقامة اتصالات منتظمة مع المكاتب، عند الاقتضاء.	يرى المجلس أن ضمان الجودة جزء هام جدا من دورة المشروع. وقد أظهر البرنامج الإنمائي أدلة على إجراء عمليات فحص عشوائي من خلال الإبلاغ عند الانتهاء من عمليات الفحص واختتامها حسب المجال. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
28 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 114	A/77/5/Add.1 ، يوصي المجلس بأن يقيم البرنامج الإنمائي ما إذا كان يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية للرقابة الموضوعية لمشاريع مرفق البيئة العالمية على مشاريع البرنامج الإنمائي الأخرى.	يوصي المجلس بأن يقيم البرنامج الإنمائي ما إذا كان يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية للرقابة الموضوعية لمشاريع مرفق البيئة العالمية على مشاريع البرنامج الإنمائي الأخرى.	تعزز إدارة البرنامج الإنمائي أن تستطلع خيار وضع نهج مؤسسي لتحديد وإدارة المشاريع الشديدة المخاطر.	لاحظ المجلس أن المواءمة الكاملة غير مستصوبة إلا أن أدوات الرقابة المستخدمة في مراجعة حسابات مرفق البيئة العالمية يمكن أن تكون نقطة انطلاق جيدة لتحديد الأدوات والإجراءات التي سيضعها البرنامج الإنمائي لمشاريع أخرى. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X				
29 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 115	A/77/5/Add.1 ، يوصي المجلس بأن ييسر البرنامج الإنمائي تبادل الأدوات وأفضل الممارسات بين المكاتب الإقليمية.	يوصي المجلس بأن ييسر البرنامج الإنمائي تبادل الأدوات وأفضل الممارسات بين المكاتب الإقليمية.	تتبادل المكاتب الإقليمية بالفعل الأدوات وأفضل الممارسات وسيستمر اتباع هذه الممارسة الجيدة في المستقبل. فعلى سبيل المثال، ما برح المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ يعمل مع مكاتب أخرى على تبادل واعتماد أفضل الممارسات (أداة إعداد وثائق المشاريع، والعلامات الحيوية، وإجراءات التشغيل الموحدة، ولجان التقييم لمرحل ما قبل المشاريع، وما إلى ذلك). وكانت آخر مرة تم فيها تبادل الممارسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عندما عرض المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ خبرته في الإشراف على خطط المكاتب القطرية والتنفيذ الشامل لسياسة المعايير الاجتماعية والبيئية في المنطقة. وقد استعرض مجلس مراجعي الحسابات بالفعل الأدوات التي وضعها المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة	لاحظ المجلس الأنشطة التي اضطلع بها في عام 2022 وبسرت تبادل الممارسات الجيدة بين المكاتب الإقليمية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
30 - 2021	A/77/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي إنجاز استعراضات الأداء السنوية في الوقت المناسب.	الفصل الثاني، الإنمائي إنجاز استعراضات الأداء السنوية في الوقت المناسب.	125	بلغ الامتثال لاستعراضات الأداء السنوية لعام 2022 ما نسبته 89 في المائة بنهاية آذار/مارس 2023. ويعزى ذلك إلى ما يلي: (أ) عقد دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة جهات التنسيق المعنية بالموارد البشرية على نطاق المنظمة، تغطي مواضيع من قبيل تخطيط الأهداف، واستعراضات الأداء السنوية، والتعامل مع قصور الأداء، بهدف بناء قدرات جهات التنسيق المعنية بالموارد البشرية على توجيه المديرين والموظفين في المسائل المتعلقة بإدارة الأداء وتوضيح أدوارهم ومسؤولياتهم؛ (ب) وضع أدوات ومبادئ توجيهية جديدة، مثل الأدلة القصيرة بشأن إدارة حالات قصور الأداء، ومنح شهادة تقدير خاص، وتجديد موقع SharePoint؛ (ج) توجيه رسائل اتصال متعددة إلى الموظفين من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي، يتم فيها التركيز على استخدام لوحة المتابعة الخاصة بإدارة الأداء والامتثال للتطوير.	لاحظ المجلس الإجراءات التي يطبقها البرنامج الإنمائي والنتائج المتعلقة بنسبة الامتثال لاستعراضات الامتثال السنوية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				
31 - 2021	A/77/5/Add.1، يوصي المجلس، وفقا للممارسات الجيدة المعمول بها والمعايير الدولية، بأن يواصل البرنامج الإنمائي إدماج الاستدامة في سياسته واستراتيجيته في مجال الشراء.	الفصل الثاني، المعمول بها والمعايير الدولية، بأن يواصل البرنامج الإنمائي إدماج الاستدامة في سياسته واستراتيجيته في مجال الشراء.	152	تم دمج متطلبات تتبع ورصد الشراء المستدام في نظام كوانتوم. ويعد تعميم الشراء المستدام أحد الأهداف في استراتيجية الشراء المنشورة حديثا للفترة 2022-2025.	لاحظ المجلس أن استراتيجية الشراء الجديدة تدمج الاستدامة. يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X				

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
32 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 153	A/77/5/Add.1، يوصي المجلس، وفقاً للممارسات الجيدة المعمول بها والمعايير الدولية، بأن يضع البرنامج الإنمائي وينفذ خطة عمل مستدامة للشراء تتضمن عناصر من قبيل، أهداف وغايات الشراء المستدام، وتوضيح المسؤوليات وأوجه المساءلة فيما يتعلق بالشراء المستدام ووضع إطار لقياس الأداء، على سبيل المثال لا الحصر.	يواصل مكتب المشتريات العمل على وضع المبادئ التوجيهية والمعايير التي ستشكل جزءاً من خطة العمل.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					
33 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 163	A/77/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يدرج البرنامج الإنمائي أهدافاً متصلة بالشراء المستدام تكون محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة في اتفاقات إدارة الأداء الفردية لجميع موظفي وحدة دعم المشتريات.	صدرت تعليمات إلى جميع الموظفين في مكتب المشتريات بإدراج أهداف الشراء المستدام في عمليات دارة الأداء والتطوير الخاصة بهم.	يقر المجلس بالإجراءات التي يطبقها البرنامج الإنمائي لإدماج أهداف الشراء المستدام في إدارة الأداء. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
34 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 164	A/77/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يضع البرنامج الإنمائي ويوزع أمثلة على أهداف الأداء الفردي المتصلة بالشراء المستدام لأصحاب المصلحة الداخليين الرئيسيين في عملية الشراء مثل رؤساء المشتريات المحليين ومديري البرامج ومديري العمليات.	أتاح مكتب المشتريات لمستشاري العمليات الإقليمية عينة من أهداف الشراء المستدام للنظر في إدراجها ضمن أهداف إدارة الأداء والتطوير سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المكاتب القطرية.	يقر المجلس بالإجراءات التي يطبقها البرنامج الإنمائي لإدماج أهداف الشراء المستدام في إدارة الأداء. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
35 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 174	A/77/5/Add.1، يوصي المجلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي التوجيهات القائمة بشأن ممارسات الشراء المستدام وأن يواصل تمكين موظفيه من تنفيذ شروط الشراء المستدام القائمة المنصوص عليها في السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية للبرنامج الإنمائي.	من المقرر تقديم التدريب للتوعية بالشراء المستدام إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية في الربعين الثالث والرابع فيما يتعلق بالسياسات القائمة، وسيُعقد التدريب لموظفي مكتب المشتريات في الفترة من 22 إلى 25 أيار/مايو 2023 يليه تدريب يعقد على نطاق شامل لجميع وحدات الأعمال في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023. ويعمل مكتب المشتريات على وضع خطة توعية لإدماج ممارسات الشراء المستدام، مستنداً في ذلك إلى الصيغ المحدثة من المبادئ التوجيهية والسياسات والمواصفات المتصلة بالشراء المستدام.	يقر المجلس بالإجراءات التي يطبقها البرنامج الإنمائي لتحسين التوجيهات القائمة وتعزيز الشراء المستدام في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	قيد	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
36 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 185	يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي، استناداً إلى تحليل المخاطر المتصلة بالاستدامة، بوضع مواصفات للشراء المستدام وتحديثها باستمرار وإبلاغ تلك المواصفات بانتظام إلى طالبي الشراء.	يواصل العمل على إعداد مبادئ توجيهية ومواصفات للشراء المستدام لأعلى 10 فئات.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					
37 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 196	يوصي المجلس بأن ينشئ البرنامج الإنمائي آلية رقابة لضمان أن تطلب المكاتب القطرية سوائيل تبريد غير هيدروفلوروكربونية ذات إمكانية منخفضة جداً للتسبب في احترار عالمي، حيثما كان ذلك متاحاً وممكنًا، امتثالاً للأحكام ذات الصلة من المعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي.	وضع البرنامج الإنمائي منهجية للإبلاغ عن غازات الدفيئة المتعلقة بأصول التبريد. وأصبحت أداة الإدارة البيئية بعد تحديثها تجمع الآن بيانات عن نوع مواد التبريد وشحناتها وتسربها في نهاية العمر النافع لكل أصل من أصول التبريد في مباني البرنامج الإنمائي. وقد وضعت مبادئ توجيهية لعمليات شراء أصول التبريد وهي متاحة الآن للمكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، قدمت هذه المبادئ التوجيهية إلى الخبراء الاستشاريين المعنيين بالأملاك العقارية الذين يقدمون المشورة بشأن استراتيجية مكاتب المقر لإدماجها في تشكيلات المكاتب المقبلة.	أعرب المجلس عن تقديره لجهود البرنامج الإنمائي لإدراج استعراض مقبل لمبادئ التوجيهية من أجل وضع ضوابط على مواد التبريد غير الهيدروفلوروكربونية على مستوى المكاتب القطرية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
38 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 206	يوصي المجلس بأن ينقح البرنامج الإنمائي نماذجه المؤسسية لطلبات تقديم العروض لتضمن جميع النماذج معايير الاستدامة الإلزامية والاختيارية.	أدرج البرنامج الإنمائي معايير تقييم الشراء المستدام في طلب عروض الأسعار. وأدرجت بالفعل معايير تقييم الشراء المستدام في الدعوات لتقديم العطاءات وطلبات العروض.	لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي نقح نماذجه لطلبات العروض لتشمل معايير الاستدامة الإلزامية والاختيارية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
39 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 207	يوصي المجلس بإدراج تعليمات وشروط واضحة بشأن استخدام معايير الاستدامة الإلزامية والاختيارية لتقييم العروض في السياسة ذات الصلة.	أدرجت معايير الشراء المستدام في تقييم العروض، مع توضيح أن هذه المعايير ينبغي أن تكون جزءاً من معايير التقييم وألا تحذف.	لاحظ المجلس التعليمات والمتطلبات المضافة فيما يتعلق باستخدام معايير الشراء المستدام. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
40 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 219	يوصي المجلس بأن يدير البرنامج الإنمائي انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن اتفاقاته الطويلة الأجل لشحن البضائع، وأن يدرج معايير الاستدامة عند تمديد أي اتفاق تعاقدى أو عند إبرام اتفاق تعاقدى جديد مع وكلاء الشحن.	تتقضي الاتفاقيات الطويلة الأجل لوكلاء الشحن في نهاية عام 2023، وستدرج في العطاءات القادمة لهذه العقود معايير الشراء المستدام.	يعرب المجلس عن تقديره لدور البرنامج الإنمائي في اقتراح منهجية على نطاق الأمم المتحدة تستهدف أنشطة الشراء من أجل إدماج معايير الاستدامة في عملية تقييم المناقصات. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
41 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 220	يوصي المجلس بأن يبلغ البرنامج الإنمائي عن انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بخدمات شحن البضائع المتعاقد عليها في قائمة جرد غازات الدفيئة الخاصة به وأن يعوضها.	يوصي المجلس بأن يبلغ البرنامج الإنمائي عن انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بخدمات شحن البضائع المتعاقد عليها في قائمة جرد غازات الدفيئة الخاصة به وأن يعوضها.	وفقا لمنهجية خضرة المنظمة الزرقاء التي تطبق على نطاق الأمم المتحدة، تقتصر تقييمات الأمم المتحدة لقوائم جرد الكربون حاليا على انبعاثات السفر لغرض العمل في النطاق 1 والنطاق 2 والنطاق 3. أما الانبعاثات الأخرى في النطاق 3، بما في ذلك الانبعاثات الصادرة عن المشاريع و/أو البرامج فلا تدخل ضمن هذا النطاق. ومن شأن إضافة الانبعاثات المتصلة بشحن البضائع إلى قائمة جرد غازات الدفيئة المؤسسية للبرنامج الإنمائي والالتزام بالحياد المناخي أن يتعارض مع المنهجية التي وافق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ومع ذلك، شرع البرنامج الإنمائي في عملية على مستوى الأمم المتحدة لمتابعة التوسع الاستراتيجي في حدود التقييم الحالي لقوائم جرد غازات الدفيئة لتشمل انبعاثات النطاق 3 ذات الصلة، بما في ذلك الانبعاثات المتصلة بشحن البضائع. وأنشئ فريق استشاري، يشترك في رئاسته البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بهدف وضع مقترح للنظر فيه من جانب الإدارة على نطاق الأمم المتحدة.	X	يعرب المجلس عن تقديره للمناقشات المتعلقة بالتدبير المتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة من عمليات الشحن التي يقوم بها البرنامج الإنمائي. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.				
42 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 231	يوصي المجلس بأن يحسن البرنامج الإنمائي رصد أداء جميع المنشآت الشمسية الفولطاضوئية في مرافقه وتحليل أسباب انخفاض إنتاج الطاقة.	يوصي المجلس بأن يحسن البرنامج الإنمائي رصد أداء جميع المنشآت الشمسية الفولطاضوئية في مرافقه وتحليل أسباب انخفاض إنتاج الطاقة.	قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديث أدواته للإدارة البيئية لجمع بيانات سنوية عن كل نظام فولطاضوئي مركب. ويتيح ذلك للبرنامج الإنمائي استعراض أداء النظم الفولطاضوئية وتحليل أسباب انخفاض إنتاج الطاقة.	X	لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي سيجري استعراضا لأداء منشآته الفولطاضوئية الشمسية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.				
43 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 232	يوصي المجلس بأن يتخذ البرنامج الإنمائي الخطوات اللازمة لضمان تشغيل وصيانة منشآت الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في مرافقه على نحو سليم لتعزيز أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية والبيئية.	يوصي المجلس بأن يتخذ البرنامج الإنمائي الخطوات اللازمة لضمان تشغيل وصيانة منشآت الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في مرافقه على نحو سليم لتعزيز أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية والبيئية.	باستخدام بيانات إنتاج الطاقة للنظم الفولطاضوئية التي تجمع من خلال أداة الإدارة البيئية، يحدد فريق الاستدامة جميع الحالات التي تحتاج إلى استعراض إضافي ويتواصل مع المكاتب القطرية لطلب معلومات إضافية.	X	لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي سيجري استعراضا لأداء منشآته الفولطاضوئية الشمسية. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.				
44 - 2021	الفصل الثاني، الفقرة 246	يوصي المجلس بأن يقيم البرنامج الإنمائي مدى ملاءمة عملية الإنز في الحالات المحددة وأن يتابع ذلك بتدابير تصحيحية.	يوصي المجلس بأن يقيم البرنامج الإنمائي مدى ملاءمة عملية الإنز في الحالات المحددة وأن يتابع ذلك بتدابير تصحيحية.	أوقفت لجنة الخدمة المدنية الدولية مدفوعات بدل الخطر المتصلة بجائحة كوفيد-19 على أساس توصية منظمة الصحة العالمية. والمخاطر المرتبطة بهذه المسألة لم تعد ذات صلة. ويعتبر البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الإنمائي قد استرد جميع الأموال المتصلة بالحالات التي أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات.	X	لاحظ المجلس أن لجنة الخدمة المدنية الدولية أوقفت مدفوعات بدل الخطر المتصلة بجائحة كوفيد-19 منذ 1 تموز/يوليه 2022. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.				

سنة تقرير مراجعة	رقم الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم	تجاوزتها	الحالة بعد التحقق
45 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 247	يوصي المجلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي وظائفه الرقابية وإجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها لضمان الامتثال لشروط دفع بدل الخطر الناجم عن جائحة كوفيد-19.	أوقفت لجنة الخدمة المدنية الدولية مدفوعات بدل الخطر المتصلة بجائحة كوفيد-19 على أساس توصية منظمة الصحة العالمية. والمخاطر المرتبطة بهذه المسألة لم تعد ذات صلة. ويعتبر البرنامج الإنمائي أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الإنمائي قد استرد جميع الأموال المتصلة بالحالة التي أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات.	لاحظ المجلس أن لجنة الخدمة المدنية الدولية أوقفت مدفوعات بدل الخطر المتصلة بجائحة كوفيد-19 منذ 1 تموز/يوليه 2022. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X					
46 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 264	يوصي المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي باستعراض واستكمال سياسته المتعلقة بتعويضات إنهاء الخدمة تمسحاً مع النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة، لكفالة دفع تعويضات إنهاء الخدمة الإضافية وفقاً لمعايير محددة بوضوح.	أعد البرنامج الإنمائي صيغة منقحة لسياسته الحالية المتعلقة بتعويضات إنهاء الخدمة تكفل تحديد المعايير المطبقة لدفع تعويضات إنهاء الخدمة بشكل واضح تمسحاً مع النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتصل بدفع تعويضات إنهاء الخدمة الإضافية. وتمت الموافقة على السياسة المنقحة ونشرها.	يرحب المجلس بجهود البرنامج الإنمائي لتحديث السياسة المتعلقة بتعويضات إنهاء الخدمة، وقد تلقى النسخة الموقعة المعتمدة. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
47 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 279	يوصي المجلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي الامتثال للسياسة القائمة.	تم تذكير المكاتب القطرية/وحدات المقر بضرورة اتباع السياسة المعمول بها فيما يتعلق بالعمل الإضافي وبالتأكد من استخدام استمارات العمل الإضافي الموحدة عند تقديم طلبات العمل الإضافي. وأدرج أيضاً التذكير باتباع السياسة في رسالة وجهها مدير مكتب الخدمات الإدارية.	لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي قد نشر رسالة تذكير داخلية بشأن السياسة المتعلقة بطلبات العمل الإضافي. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X					
48 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 280	يوصي المجلس بأن يستخدم البرنامج الإنمائي أدوات مناسبة لرصد العمل الإضافي، فضلاً عن ضوابط داخلية لكفالة الامتثال في العمليات التي تجرى في جميع مراكز العمل.	البرنامج الإنمائي بصدد الانتهاء من أتمتة عملية سداد مدفوعات العمل الإضافي من خلال مسار عمل للحصول على الموافقة قائم على الخدمة الذاتية. وسيتم تنفيذ العملية المؤتمتة تدريجياً في الربع الأخير من عام 2023.	لاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي يعمل على أتمتة رصد تعويضات العمل الإضافي. ويوصي المجلس بأن يتضمن النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد أدوات للرصد مثل تتبع الوقت من أجل ضمان حصول الموظفين على فترات الراحة اللازمة. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					
49 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 292	يوصي المجلس بأن يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز نظامه للرقابة المالية الداخلية من خلال تحديد ضوابط رئيسية بهدف تحسين جودة البيانات والحد من مخاطر وقوع الأخطاء وعن طريق تحديد المتطلبات من المستندات التي تثبت تنفيذ إجراءات الرقابة هذه.	تتخذ الإدارة الخطوات اللازمة لمعالجة هذه التوصية. ويستعد البرنامج الإنمائي لإطلاق تطبيق يقوم على برمجيات Oracle، وسيؤدي التطبيق، بوصفه أداة حديثة من أدوات التخطيط المركزي للموارد، إلى تعزيز الضوابط الأساسية وتحسين نوعية البيانات.	يحيط المجلس علماً بالمناقشات التي جرت بشأن التطبيق الجديد للتخطيط المركزي للموارد ويعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.	X					

الرقم	الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	التقييم المؤقت لمراجعي الحسابات الخارجيين	نُفذت	التنفيذ	لم تتَّجَزَها	الحالة بعد التحقق	
50 - 2021	A/77/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرة 314	يوصي المجلس بأن يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز كل من الرصد الدقيق لاسترداد التكاليف المتصلة بنظام كوانتوم والجهود الرامية إلى كفالة إصدار الفواتير في الوقت المناسب بالنسبة لجميع خدمات نظام كوانتوم المقدمة إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى.	ترد فيما يلي نبذة عن إصدار الفواتير في نظام كوانتوم. في عام 2021، أرسلت الفواتير المتصلة بنظام كوانتوم إلى الوكالات التالية من وكالات الأمم المتحدة المشاركة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وتم سداد هذه الفواتير بنسبة 100 في المائة. وفي عام 2022، أرسلت فواتير التكاليف المشتركة المتصلة بنظام كوانتوم إلى الوكالات التالية من وكالات الأمم المتحدة المشاركة في 18 آب/أغسطس 2022: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وتم سداد هذه الفواتير بنسبة 100 في المائة. وأرسلت فواتير التكاليف المحددة المتصلة بنظام كوانتوم إلى الوكالات التالية من وكالات الأمم المتحدة المشاركة في 19 آب/أغسطس 2022: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وتم سداد هذه الفواتير بنسبة 100 في المائة.	X	يلاحظ المجلس أن البرنامج الإنمائي قد أصدر فواتير إلى وكالات الأمم المتحدة المشاركة لسداد التكاليف المتصلة بنظام كوانتوم في الفترة من 2020 إلى 2022. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	36	11	0	3	50
	مجموع عدد التوصيات					72	22	-	6	100
	النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات									

الفصل الثالث

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

ألف - مقدمة

1 - ينبغي قراءة التقرير المالي بالاقتران مع البيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والملاحظات المرفقة بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وترد جميع المبالغ بدولارات الولايات المتحدة، العملة الوظيفية للبرنامج الإنمائي. وتُعدّ البيانات المالية للسنة التقويمية 2022 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويوفر التقرير المالي لقراء البيانات المالية فهما أفضل لأداء البرنامج الإنمائي ومركزه الماليين.

2 - وتورد البيانات المالية القيم الإجمالية لجميع عمليات البرنامج الإنمائي على مستوى المنظمة. وفي حين أن هذا العرض الإجمالي على مستوى المنظمة مفيد لتحليل أدائها ومركزها بوجه عام، فيجدر تذكير القراء بضرورة الاطلاع على ملاحظتي الإبلاغ القطاعي: بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي (الملاحظة 5)، والمصروفات البرنامجية بحسب المنطقة الجغرافية (الملاحظة 34-3)، اللتين تصنفان العمليات حسب القطاعات على أساس الإبلاغ الإداري وحسب المناطق الجغرافية.

معلومات عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

3 - أنشأت الجمعية العامة البرنامج الإنمائي في عام 1965 بموجب قرارها 2029 (د-20). والبرنامج الإنمائي محايد سياسيا وغير منحاز في أنشطة التعاون التي يضطلع بها. ويعمل البرنامج الإنمائي، عن طريق شبكته العالمية التي تضم مكاتب وشركاء، مع كيانات وأشخاص في جميع مستويات المجتمع للمساعدة على بناء أُمم قادرة على تحمّل الأزمات ودفع عجلة النمو الذي يحسّن ظروف العيش للجميع وكفالة استدامته.

الإسهام الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

4 - ترتكز رؤية البرنامج الإنمائي على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتلتزم بمبادئ العالمية والمساواة وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وتتمثل في مساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسريع وتيرة التحولات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات.

5 - وبالإضافة إلى ذلك، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي:

- برنامج متطوعي الأمم المتحدة - برنامج متطوعي الأمم المتحدة هو منظمة تشجع العمل التطوعي دعما للسلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. وترد عمليات متطوعي الأمم المتحدة في البيانات المالية للبرنامج الإنمائي. وخلال عام 2022، قدّم 12 408 من متطوعي الأمم المتحدة من 179 بلدا الدعم إلى الكيانات الشريكة للأمم المتحدة في أنشطتها في مجال السلام والتنمية في 166 بلدا من البلدان التي انتدبوا للعمل فيها.

- برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين - في نهاية السنة المالية 2022، كان البرنامج الإنمائي يدير برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين بالنيابة عن 10 كيانات من كيانات الأمم المتحدة، إضافة إلى برامج أخرى.
- مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء - يضم البرنامج الإنمائي مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وهو مركز خبرات تابع للأمم المتحدة يُعنى بآليات التمويل المشترك. ويدعم فعالية التنمية والتنسيق على مستوى الأمم المتحدة من خلال تصميم وإدارة آليات مبتكرة للتمويل المشترك تتسم بالكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة.
- مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - يستضيف البرنامج الإنمائي مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 3251 (د-29)، الذي أقرت فيه الجمعية "إنشاء وحدة خاصة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية". وتتمثل ولاية الوحدة الخاصة في تعزيز وتنسيق ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

الأهداف المالية

- 6 - يتمثل الهدف المالي للبرنامج الإنمائي في التأكد من أن جميع الموارد المعهود بها إلى المنظمة، بما في ذلك الموارد المالية، تُدار بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة. وفي إطار هذا الهدف، حُدّدت معايير ونقاط مرجعية رئيسية تشمل ما يلي:
- (أ) إبلاغ المجلس التنفيذي والجهات الشريكة للبرنامج الإنمائي والهيئات الإدارية الأخرى بالنتائج بدقة وفي الوقت المناسب؛
- (ب) إنشاء مجموعة من آليات الرقابة المالية الداخلية السليمة وتعهدها؛
- (ج) تأمين الحد الأدنى من نطاق الموارد العادية للاحتياجات من السيولة التي أقرها المجلس التنفيذي (أي ما يغطي المصروفات لمدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر)؛
- (د) إعداد البيانات المالية السنوية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 7 - والغرض من التقارير المالية للبرنامج الإنمائي هو تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مالية شفافة وشاملة ومفهومة وفي أوانها لأغراض صنع القرار.

باء - موجز النتائج المالية وأبرز النقاط

- 8 - في عام 2022، أبلغ البرنامج الإنمائي عن إيرادات سنوية بلغ مجموعها 5 322 مليون دولار (2021: 5 637 مليون دولار)، وأدار أصولاً بلغ مجموعها 14 822 مليون دولار (2021: 15 151 مليون دولار) (انظر الشكل الأول من الفصل الثالث). وتلقى البرنامج مساهمات بلغ مجموعها 4 998 مليون دولار (2021: 5 304 ملايين دولار) تتألف من 609 ملايين دولار (2021: 882 مليون دولار) من الموارد العادية، و 4 389 مليون دولار (2021: 4 422 مليون دولار) من الموارد الأخرى.

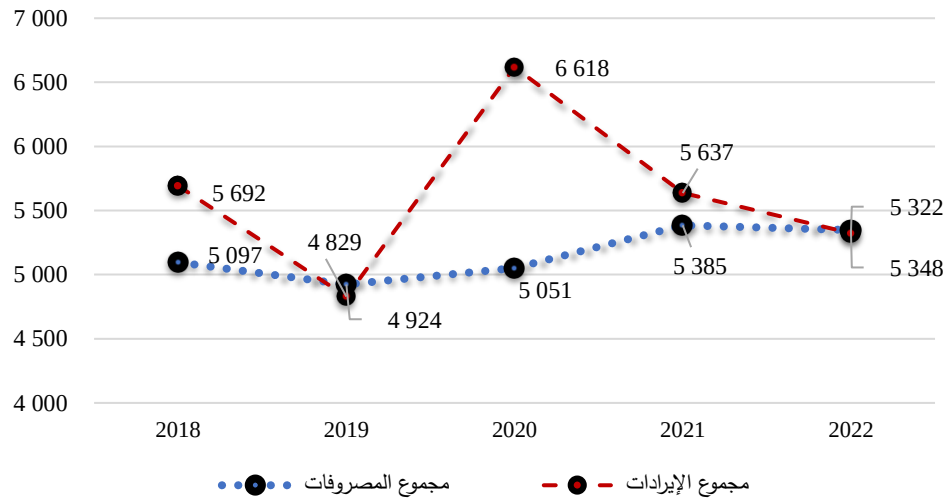
وفيما يلي السمات الرئيسية للسنة المالية 2022 مقارنة بالسنة المالية 2021:

- انخفاض في مجموع الإيرادات قدره 315 مليون دولار (أو بنسبة 6 في المائة)
- انخفاض في مجموع المصروفات قدره 37 مليون دولار (أو بنسبة 1 في المائة)
- انخفاض في المصروفات البرنامجية قدره 19 مليون دولار (أو بنسبة 1 في المائة)
- انخفاض في الخدمات التعاقدية قدره 14 مليون دولار (أو بنسبة 1 في المائة)
- انخفاض في الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المتصلة بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، قدره 404 ملايين دولار (أو بنسبة 5 في المائة)

الشكل الأول من الفصل الثالث

مجموع الإيرادات والمصروفات في الفترة 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



جيم - الأداء المالي⁽⁷⁹⁾

تحليل الإيرادات

- 9 - تُموّل أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساساً من التبرعات من خلال الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية).
- 10 - وبلغ مجموع الإيرادات في عام 2022 ما قدره 5 322 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 315 مليون دولار، أو بنسبة 6 في المائة، مقارنةً بمجموع الإيرادات في عام 2021 البالغ 5 637 مليون دولار.
- 11 - وكانت المصادر الرئيسية لإيرادات البرنامج الإنمائي في عام 2022 على النحو التالي:

(79) الإشارات إلى "الموارد الأساسية" تحيل إلى قطاع "الموارد العادية"، أما الإشارة إلى "الموارد غير الأساسية" فتحيل إلى قطاعات "تقاسم التكاليف" و "الصناديق الاستثمارية" و "خدمات الدعم المستردة تكاليفها" بالقيم الإجمالية.

- 998 4 مليون دولار، أو 94 في المائة، من التبرعات (2021: 304 5 ملايين دولار، أو 94 في المائة)
- 324 مليون دولار، أو 6 في المائة، من إيرادات المعاملات التبادلية والاستثمارات وغيرها من الإيرادات (333 مليون دولار، أو 6 في المائة، في عام 2021).
- ويعزى الانخفاض في التبرعات إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من الموارد العادية والمساهمات المقدمة في إطار تقاسم التكاليف. ونظرا لطبيعة التمويل الدوري، زادت مساهمات الجهات المانحة الثلاث الأولى بمقدار 103 ملايين دولار من 1 282 مليون دولار في عام 2021 إلى 1 385 مليون دولار في عام 2022، مع انخفاض في المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الأخرى.

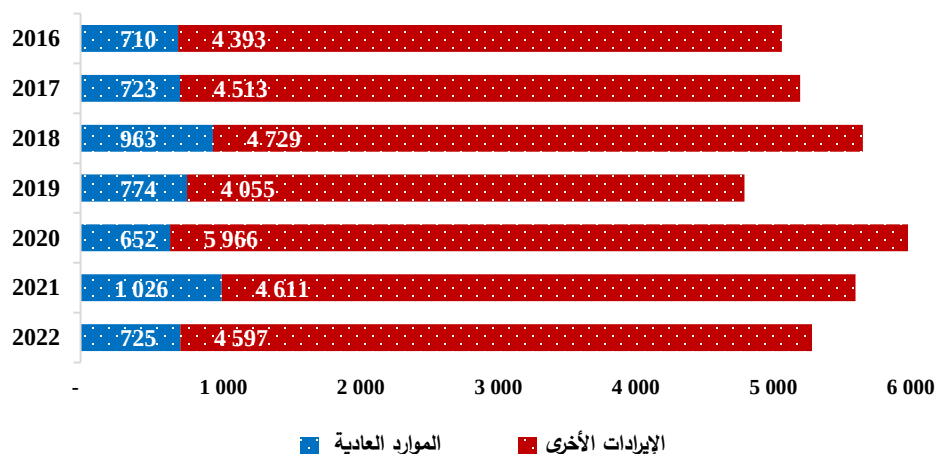
الإيرادات حسب القطاع

12 - انخفضت نسبة المساهمات الأساسية إلى مجموع الإيرادات في البرنامج الإنمائي في عام 2022. ففي عام 2022، بلغ مجموع إيرادات الموارد العادية 725 مليون دولار (ما يشكل نسبة 14 في المائة من مجموع الإيرادات) وبلغت الإيرادات من الموارد الأخرى 4 597 مليون دولار (ما يشكل نسبة 86 في المائة من مجموع الإيرادات) (انظر الشكل الثاني من الفصل الثالث). وفي عام 2021، شكل مجموع إيرادات الموارد العادية 18 في المائة من مجموع الإيرادات.

الشكل الثاني من الفصل الثالث

اتجاه الموارد العادية والإيرادات الأخرى في الفترة 2016-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



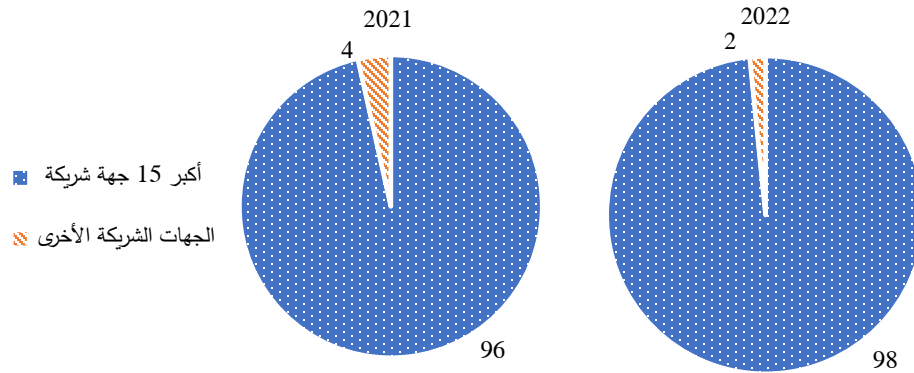
13 - وفي إطار إيرادات تقاسم التكاليف التي بلغ مجموعها 3 451 مليون دولار، أتاح تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة 68 في المائة من الإيرادات، وأتاح تقاسم التكاليف مع الحكومات 32 في المائة منها. وأتاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب أقل من 1 في المائة من مجموع إيرادات تقاسم التكاليف.

14 - وتتركز قاعدتا التمويل، الأساسي وغير الأساسي، في بضع جهات شريكة في التمويل (أي جهات مانحة). ففي عام 2022، وردت نسبة 98 في المائة من الإيرادات الأساسية من 15 جهة شريكة في التمويل

(2021: 96 في المائة) (انظر الشكل الثالث من الفصل الثالث). وفي عام 2022، شكلت مساهمة أكبر الجهات المانحة للتمويل الأساسي نسبة 26 في المائة (2021: 34 في المائة) من مجموع المساهمات الأساسية، حيث بلغت 609 ملايين دولار.

الشكل الثالث من الفصل الثالث
تركز الإيرادات الأساسية في الفترة 2022-2021

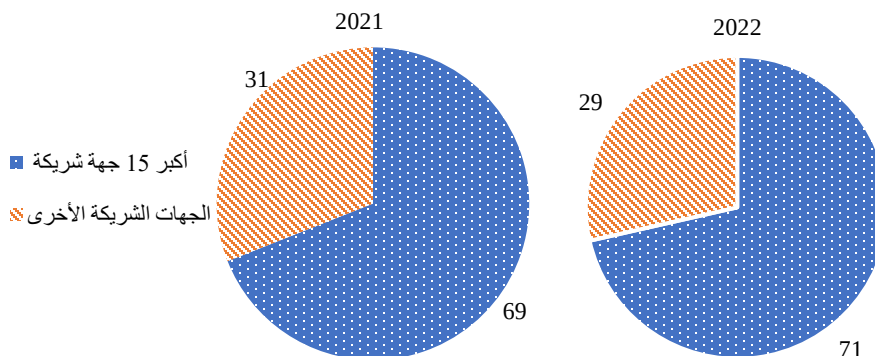
(النسبة المئوية)



15 - فيما يتعلق بالإيرادات غير الأساسية، ازدادت نسبة تركّز المساهمات الواردة من أكبر 15 جهة شريكة من 69 في المائة في عام 2021 إلى 71 في المائة في عام 2022 (انظر الشكل الرابع من الفصل الثالث). وفي عام 2022، شكلت مساهمات أكبر الجهات المانحة للتمويل غير الأساسي نسبة 12 في المائة (2021: 11 في المائة) من مجموع المساهمات غير الأساسية، حيث بلغت 4 389 مليون دولار.

الشكل الرابع من الفصل الثالث
تركز الإيرادات غير الأساسية في الفترة 2022-2021

(النسبة المئوية)

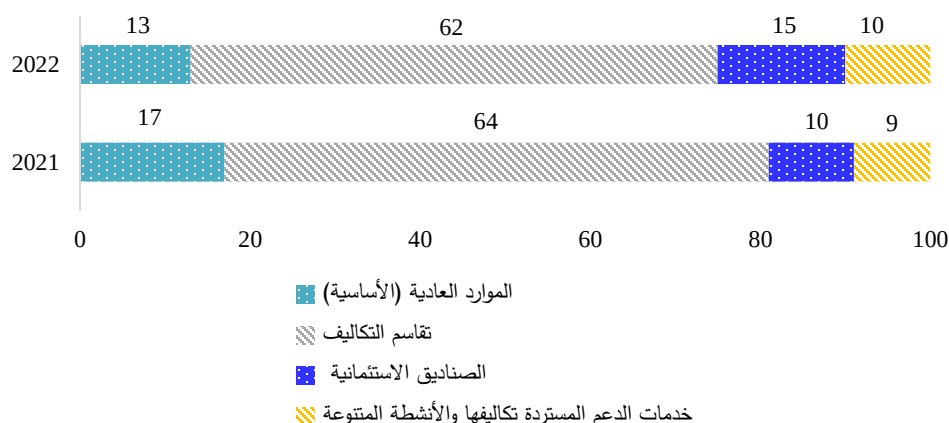


16 - ويبين تحليل الإيرادات حسب القطاع، من دون إلغاء استرداد التكاليف الداخلية للبرنامج الإنمائي، أن تقاسم التكاليف هو أكبر مصدر للإيرادات، فقد وفر للبرنامج الإنمائي نسبة 62 في المائة من إيراداته في عام 2022، وتلته الصناديق الاستثمارية (15 في المائة)، والموارد العادية (13 في المائة)، وخدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة (10 في المائة) (انظر الشكل الخامس من الفصل الثالث).

الشكل الخامس من الفصل الثالث

تكوين مجموع الإيرادات حسب القطاع في الفترة 2021-2022

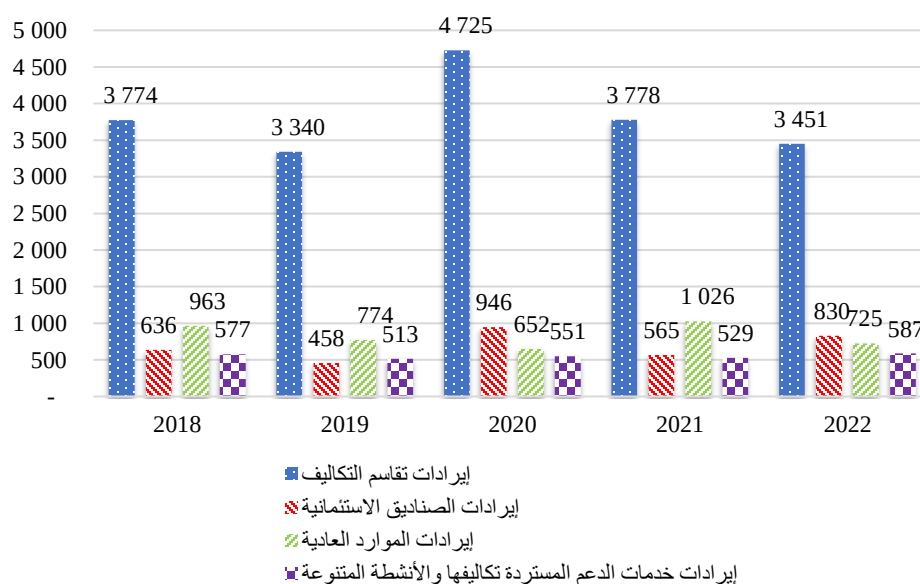
(النسبة المئوية)



الشكل السادس من الفصل الثالث

تكوين مجموع الإيرادات حسب القطاع في الفترة 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



تحليل المصروفات

17 - في عام 2022، بلغت مصروفات البرنامج الإنمائي 5 348 مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره 37 مليون دولار، أو بنسبة 1 في المائة، مقارنة بعام 2021 (2021: 5 385 مليون دولار).

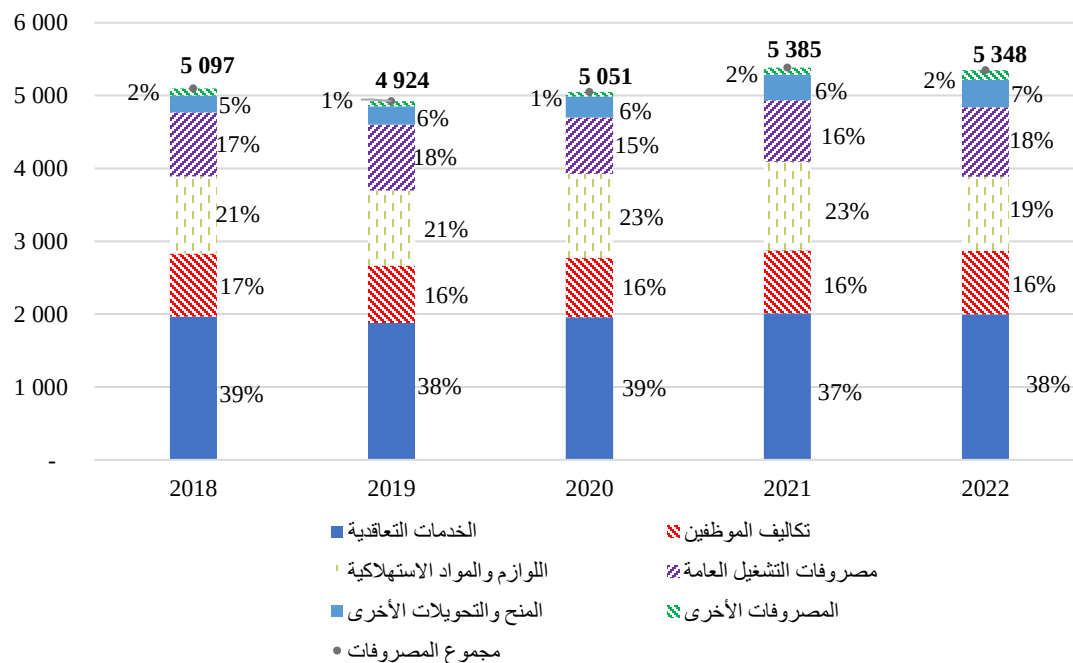
18 - وظلت الخدمات التعاقدية تشكل أكبر فئة من فئات المصروفات المصنفة حسب طبيعتها، حيث بلغ مجموعها 1 995 مليون دولار في عام 2022 (2021: 2 009 ملايين دولار)، وهو ما يمثل نسبة 37 في المائة من مجموع المصروفات (انظر الشكل السابع من الفصل الثالث). أما المصروفات المتبقية المصنفة حسب طبيعتها في عام 2022 فكانت: اللوازم والمواد المستهلكة التي بلغ مجموعها 1 022 مليون دولار (2021: 1 217 مليون دولار)؛ وتكاليف الموظفين التي بلغ مجموعها 871 مليون دولار (2021: 866 مليون دولار)؛ ومصروفات التشغيل العامة التي بلغ مجموعها 952 مليون دولار (2021: 844 مليون دولار)؛ ومصروفات المنح والتحويلات الأخرى التي بلغ مجموعها 378 مليون دولار (2021: 350 مليون دولار)؛ والمصروفات الأخرى التي بلغ مجموعها 130 مليون دولار (2021: 99 مليون دولار).

19 - وساهمت الكيانات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المالية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي في مجال التنمية المستدامة، ونفذت ما قيمته 1 517 مليون دولار (2021: 1 753 مليون دولار) من مجموع نفقات البرنامج المتكبدة في عام 2022. ويعزى الانخفاض في اللوازم والمواد الاستهلاكية أساساً إلى انخفاض المشتريات من اللوازم الطبية والصيدلانية والزراعية، ولوازم تكنولوجيا المعلومات وصيانة البرامجيات. وتعزى الزيادة في مصروفات التشغيل العامة إلى زيادة تكاليف السفر والأمن.

الشكل السابع من الفصل الثالث

تكوين مجموع المصروفات حسب طبيعتها في الفترة 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصروفات حسب تصنيف التكاليف

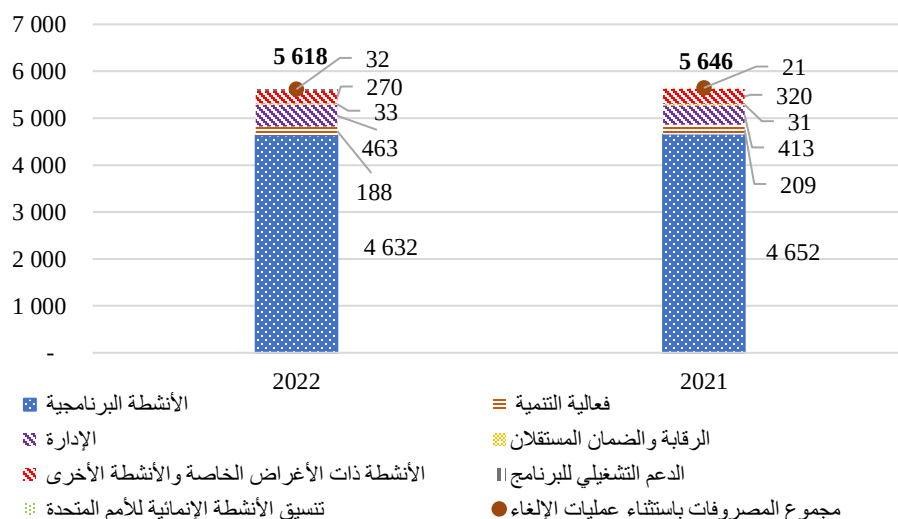
20 - أقر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، في مقرره 12/2020 تعاريف التكاليف وتصنيف الأنشطة وما يرتبط بها من تكاليف في فئات واسعة النطاق، على النحو التالي: (أ) الأنشطة الإنمائية، التي تشمل فئات فرعية للأنشطة البرنامجية، والدعم التشغيلي للأنشطة البرنامجية، وأنشطة فعالية التنمية؛ (ب) الأنشطة المضطلع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ (ج) الأنشطة الإدارية؛ (د) الرقابة والضمان المستقلان؛ (هـ) الأنشطة ذات الأغراض الخاصة، التي تشمل الاستثمارات في الأنشطة البرنامجية والأنشطة المؤسسية المتصلة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، إضافة إلى الاستثمارات الرأسمالية والنفقات الأخرى ذات الصلة؛ (و) الميزانية الممولة من الموارد الإضافية للتدابير الأمنية بما يتماشى مع مقرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي 15/2021.

21 - وفي عام 2022، ومن مجموع مصروفات البرنامج الإنمائي التي بلغت 5 618 مليون دولار (باستثناء أثر إلغاء استرداد التكاليف الداخلية البالغة 270 مليون دولار) (2021: 5 646 مليون دولار)، أنفق مبلغ 4 632 مليون دولار، أو 82 في المائة، على الأنشطة البرنامجية (2021: 4 652 مليون دولار)؛ ومبلغ 188 مليون دولار، أو 3 في المائة، على فعالية التنمية (2021: 209 ملايين دولار)؛ ومبلغ 32 مليون دولار، أو 1 في المائة، على الدعم التشغيلي للبرنامج (2021: صفر)؛ ومبلغ أقل من مليون دولار على تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة (2021: 21 مليون دولار)؛ ومبلغ 463 مليون دولار، أو 8 في المائة، على الإدارة (2021: 413 مليون دولار)؛ ومبلغ 33 مليون دولار، أو 1 في المائة، على الرقابة والضمان المستقلين (2021: 31 مليون دولار)؛ ومبلغ 270 مليون دولار، أو 5 في المائة، على الأنشطة ذات الأغراض الخاصة والأنشطة الأخرى لدعم العمليات التي يديرها البرنامج الإنمائي (2021: 320 مليون دولار) (انظر الشكل الثامن من الفصل الثالث). وفي عام 2021، تم الإبلاغ عن المصروفات المتعلقة بالرقابة والضمان المستقلين تحت الإدارة.

الشكل الثامن من الفصل الثالث

تكوين مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف في الفترة 2021-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



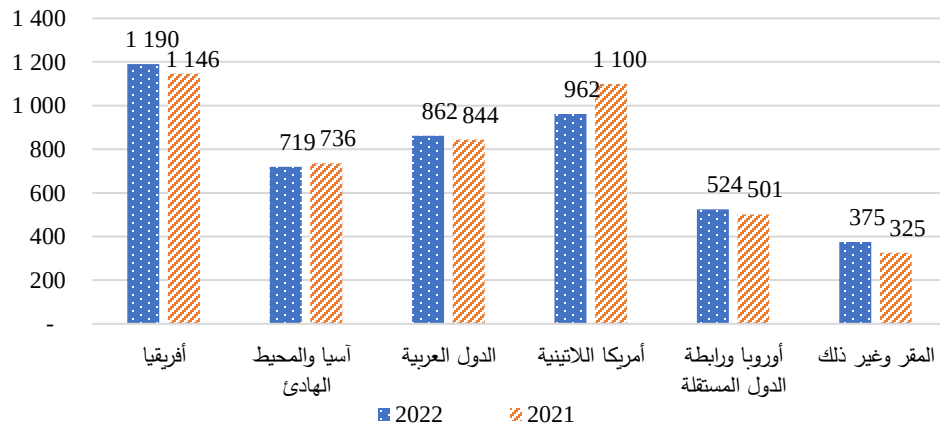
المصروفات البرنامجية حسب المنطقة الجغرافية

22 - في عام 2022، بلغ مجموع مصروفات البرنامج الإنمائي 4 632 مليون دولار (باستثناء أثر المبالغ المُلغاة)، وظلت أكبر حصة منه تُنفق على الأنشطة المضطلع بها في منطقة أفريقيا بمبلغ يصل إلى 1 190 مليون دولار (26 في المائة)، على النحو المبين في الشكل التاسع من الفصل الثالث.

الشكل التاسع من الفصل الثالث

المصروفات البرنامجية حسب المنطقة الجغرافية في الفترة 2021-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



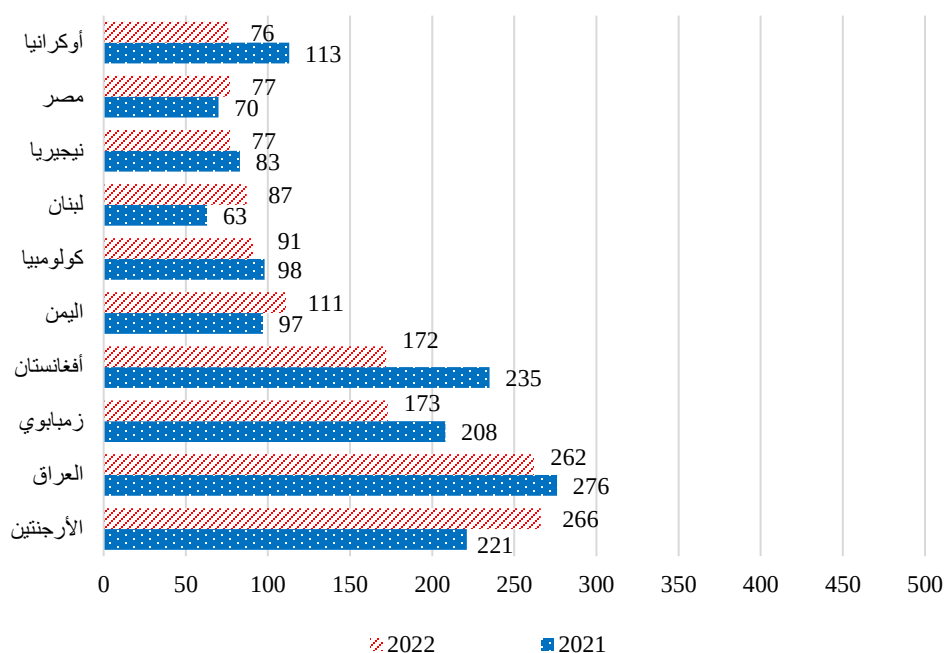
المصروفات البرنامجية حسب المكتب القطري

23 - أنفقت أكبر عشرة مكاتب قطرية ما مجموعه 30 في المائة من المصروفات البرنامجية للبرنامج الإنمائي (1 392 مليون دولار من أصل 4 632 مليون دولار) في الأرجنتين والعراق وزمبابوي وأفغانستان واليمن وكولومبيا ولبنان ونيجيريا ومصر وأوكرانيا (انظر الشكل العاشر من الفصل الثالث).

الشكل العاشر من الفصل الثالث

المصروفات البرنامجية في أكبر 10 مكاتب قطرية في الفترة 2021-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



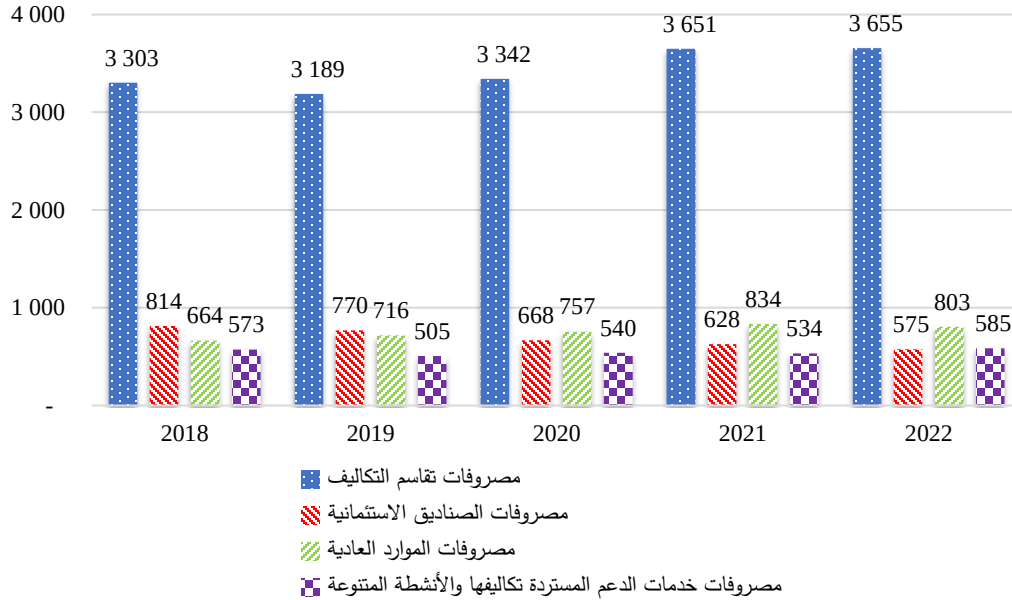
المصروفات حسب القطاع

24 - مُولت نسبة 65 في المائة من مجموع مصروفات عام 2022 (باستثناء أثر المبالغ المُلغاة) من تقاسم التكاليف، ونسبة 14 في المائة من الموارد العادية، ونسبة 10 في المائة من الصناديق الاستثنائية، ونسبة 11 في المائة من خدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة (انظر الشكل الحادي عشر من الفصل الثالث).

الشكل الحادي عشر من الفصل الثالث

مجموع المصروفات حسب القطاع في الفترة 2018-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



25 - في إطار مصرفات تقاسم التكاليف البالغ مجموعها 3 655 مليون دولار، أنفقت نسبة 70 في المائة على تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة ونسبة 30 في المائة على تقاسم التكاليف مع الحكومات. وظلت النسبة التي تُنفق على أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب تشكل أقل من 1 في المائة من مجموع مصرفات تقاسم التكاليف.

دال - الفائض/العجز

26 - في عام 2022، سجل البرنامج الإنمائي عجزاً في المصروفات مقابل الإيرادات قدره 25 مليون دولار، مقارنة بفائض قدره 252 مليون دولار في عام 2021. ويعزى الانخفاض إلى تلقي البرنامج الإنمائي التمويل على أساس دوري، أي أن الإيرادات المتأتية من الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة مع الجهات المانحة تسجل بالكامل عند توقيع تلك الاتفاقات، شريطة استيفاء معايير معينة. غير أن الإنفاق لا يتاح للبرنامج الإنمائي إلا بعد تلقي النقد من الجهات المانحة.

27 - وفي حين زادت مساهمات الجهات المانحة الثلاث الأولى في عام 2022 بمقدار 0,1 بليون دولار، انخفضت مساهمات الجهات المانحة الأخرى في عام 2022. وانخفض مجموع الإيرادات بمقدار 315 مليون دولار بينما انخفض مجموع المصروفات بمقدار 37 مليون دولار. وفي الربع الأخير من عام 2022، وقّع البرنامج الإنمائي اتفاقات مع جهات مانحة بلغت قيمتها 1,3 بليون دولار مقارنة بقيمة 2,0 بليون دولار في عام 2021 لاتفاقات متعددة السنوات تتعلق ببرامج ومشاريع تمول من الموارد الأساسية

والموارد غير الأساسية، ستتفد في فترات مقبلة⁽⁸⁰⁾. ومن هذا المبلغ، وقعت في كانون الأول/ديسمبر 2022 اتفاقات بلغ مجموع قيمتها 0,7 بليون دولار مقارنة بقيمة 0,9 بليون دولار لاتفاقات وقعت في كانون الأول/ديسمبر 2021.

هاء - أداء الميزانية

28 - تورد خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة تقديرات الموارد المالية للخطة الاستراتيجية الجديدة، وتغطي كلا من الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) للفترة 2022-2025. وتشمل خطة الموارد المتكاملة الموارد العادية والموارد الأخرى، وتتضمن الميزانية المتكاملة التي تغطي الموارد العادية فقط.

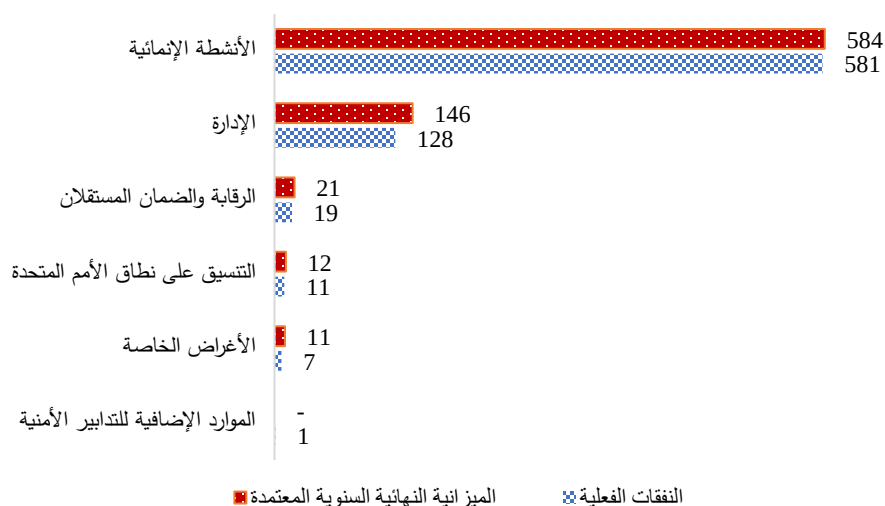
29 - وكان المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي قد وافق في مقره 15/2021 على ميزانية متكاملة رباعية السنوات تغطي الفترة 2022-2025 وتتضمن التقديرات للفترة السنوية الأربع.

30 - وقد أعدت ميزانية البرنامج الإنمائي لعام 2022 باستخدام أساس نقدي معدل ويفصح عنها في البيانات المالية بوصفها البيان الخامس، المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية). وبالإضافة إلى ذلك، ولإتاحة إجراء تحليل مقارنة بين الميزانية والبيانات المالية التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُدرج تسوية بين الميزانية وبيان التدفقات النقدية في الملاحظة 6، المقارنة بالميزانية.

الشكل الثاني عشر من الفصل الثالث

معدلات استخدام الميزانية لعام 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



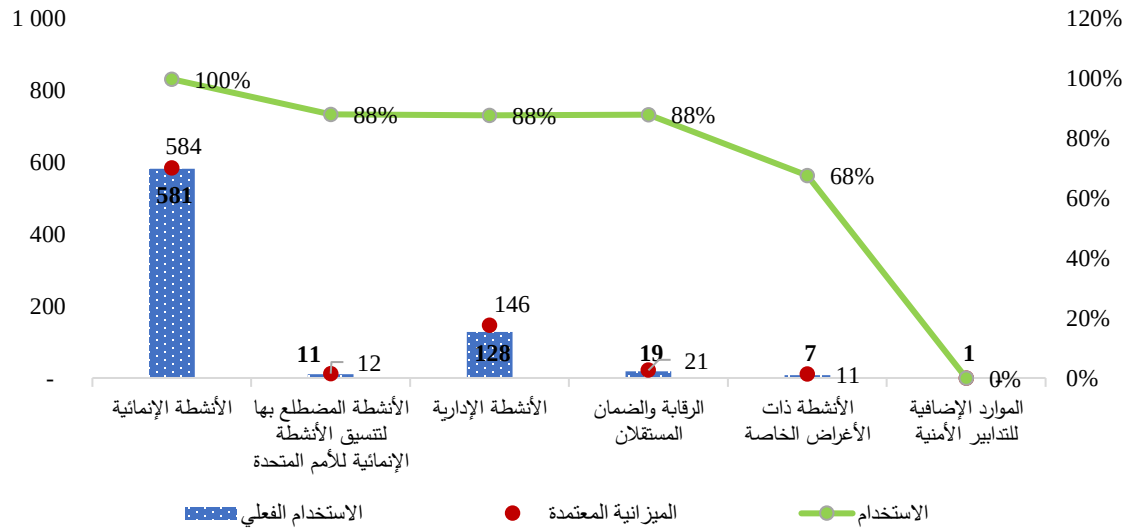
(80) الإشارات إلى "الموارد الأساسية" تحيل إلى قطاع "الموارد العادية"، أما الإشارة إلى "الموارد غير الأساسية" فتحيل إلى قطاعات "تقاسم التكاليف" و "الصناديق الاستثمارية" و "خدمات الدعم المستردة تكاليفها" بالقيم الإجمالية.

31 - في عام 2022، ظلت النفقات المتعلقة بجميع فئات تصنيف التكاليف في حدود الميزانية السنوية لعام 2022. وخلال عام 2022، استندت حدود الإنفاق السنوية للعنصرين البرنامجي والمؤسسي إلى مستوى التبرعات الواردة والاحتياجات من السيولة فيما يتعلق بالموارد العادية، التي أقرها المجلس التنفيذي، وظلت متماشية مع الميزانيات السنوية المعتمدة للفترة 2022-2025.

32 - وترد معدلات الاستخدام الفعلي حسب فئة تصنيف التكاليف في الشكل الثالث عشر من الفصل الثالث.

الشكل الثالث عشر من الفصل الثالث ميزانية عام 2022 مقابل الاستخدام الفعلي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة والنسب المئوية للاستخدام)



واو - المركز المالي

الأصول

33 - في نهاية عام 2022، كانت لدى البرنامج الإنمائي أصولٌ بقيمة 14 822 مليون دولار (2021: 15 151 مليون دولار)، تتألف من استثمارات بقيمة 8 542 مليون دولار (2021: 8 954 مليون دولار)، ونقدية ومكافآت نقدية بقيمة 868 مليون دولار (2021: 964 مليون دولار)، وحسابات مستحقة القبض لمعاملات غير تبادلية بقيمة 4 966 مليون دولار (2021: 4 742 مليون دولار). وستُستخدم الغالبية العظمى من الاستثمارات والنقدية ومكافآت النقدية في الأنشطة الإنمائية الممولة عن طريق تقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية. والنقدية والاستثمارات تشمل النقدية والاستثمارات التي يحتفظ بها نيابة عن مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

34 - وبوجه عام، انخفضت قيمة الأصول بمقدار 329 مليون دولار، أو بنسبة 2 في المائة، عن السنة السابقة. ويعزى هذا التغير بشكل رئيسي إلى انخفاض في الاستثمارات بقيمة 412 مليون دولار وانخفاض

في النقدية ومكافئات النقدية بقيمة 96 مليون دولار، قابلته زيادة في الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية بقيمة 224 مليون دولار.

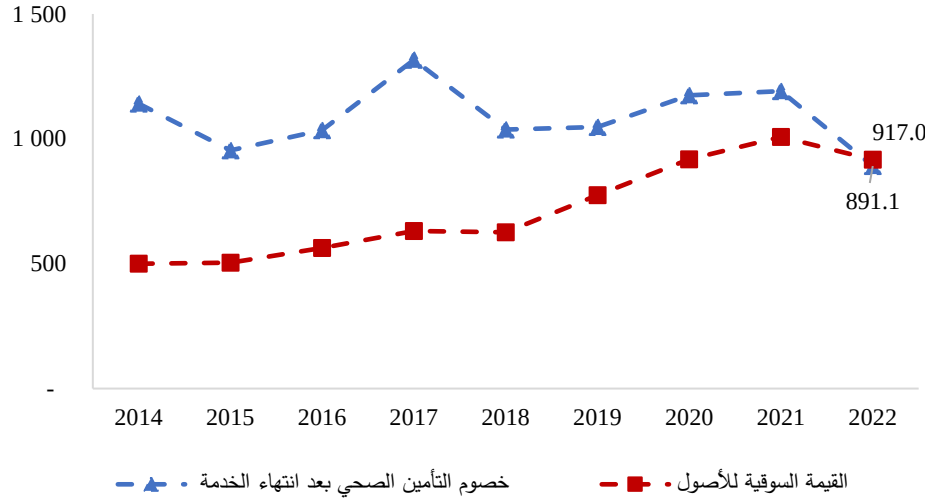
الخصوم

35 - انخفض مجموع خصوم البرنامج الإنمائي بمقدار 501 مليون دولار، أو بنسبة 14 في المائة، من 574 3 مليون دولار في عام 2021 إلى 073 3 مليون دولار في عام 2022. ويعزى هذا التغير بصفة أساسية إلى الأموال المودعة في مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء والتي انخفضت بمقدار 155 مليون دولار؛ والحسابات المستحقة الدفع، التي انخفضت بمقدار 75 مليون دولار؛ واستحقاقات الموظفين، التي انخفضت بمقدار 310 ملايين دولار.

36 - وتبلغ الخصوم المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي حددت قيمتها الاكتوارية، 891 مليون دولار في عام 2022 (2021: 1 190 مليون دولار) (انظر الشكل الرابع عشر من الفصل الثالث). ويعزى الانخفاض البالغ 299 مليون دولار، أو 25 في المائة، في الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في عام 2022 إلى الزيادة الكبيرة في معدل الخصم المكافئ الوحيد من 3,16 في المائة في عام 2021 إلى 5,21 في المائة في عام 2022، ويقابله جزئياً الزيادة في تكلفة الرعاية الصحية. وبلغت قيمة الخصوم المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن اكتوارياً 99 مليون دولار (2021: 108 ملايين دولار).

37 - ويحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 917 مليون دولار من النقدية والاستثمارات لتمويل خصومه المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (103 في المائة منها ممولة) (2021: 1 007,8 ملايين دولار و 85 في المائة ممولة) و 61 مليون دولار من النقدية والاستثمارات لتمويل خصوم نهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن (61 في المائة منها ممولة) (2021: 70 مليون دولار و 65 في المائة ممولة). وضح البرنامج الإنمائي مبلغاً نقدياً لمرة واحدة بقيمة 49,7 مليون دولار لزيادة تمويل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ واتخذ قرار القيام بذلك في عام 2021 ونُفذ في أوائل عام 2022. وأدى ضخ المبلغ النقدي، مقترناً بانخفاض الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام 2022، إلى توفير البرنامج الإنمائي تمويلاً كاملاً للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لأول مرة. ويبين الشكل الرابع عشر من الفصل الثالث السد التدريجي لفجوة التمويل على مر السنين.

الشكل الرابع عشر من الفصل الثالث
الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والقيم السوقية للأصول المخصصة في الاستثمارات
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



السيولة

38 - تجاوز البرنامج الإنمائي الحد الأدنى للاحتياجات من السيولة فيما يتعلق بالموارد العادية، الذي صدر به تكليف من المجلس التنفيذي، بمبلغ يكفي لتغطية 5,0 أشهر من متوسط النفقات (2021: 6,1 أشهر)⁽⁸¹⁾.

صافي الأصول/حقوق الملكية

39 - بلغ صافي الأصول/حقوق الملكية 11 749 مليون دولار (انظر الجدول 1 من الفصل الثالث)، وهو يتألف من فوائض متراكمة قدرها 11 440 مليون دولار واحتياطيات قدرها 309 ملايين دولار؛ ويشكل مبلغ 10 656 مليون دولار الأرصدة غير الأساسية المتراكمة⁽⁸²⁾، التي ازدادت بنسبة 2 في المائة (2021: 10 402 مليون دولار). ويشمل مجموع رصيد الفوائض المتراكم مبلغ 5 054 مليون دولار من الحسابات المستحقة القبض غير النقدية (2021: 4 800 مليون دولار). ولذلك فإن جزءا كبيرا من الفوائض المتراكمة غير متاح للاستخدام الفوري لتنفيذ البرامج. ولا يجوز للبرنامج الإنمائي، بموجب نظامه المالي وقواعده المالية، أن يتكبد مصروفات إلا عند قبض الأموال النقدية المتصلة بها.

40 - وفي عام 2022، نُقل مبلغ 8,0 ملايين دولار من الفوائض المتراكمة إلى الاحتياطي التشغيلي، وفقا لصيغة الاحتياطيات التشغيلية التي أقرها المجلس التنفيذي في مقره 9/1999. وفي عام 2021، نُقل مبلغ 0,7 مليون دولار إلى الفوائض المتراكمة من الاحتياطي التشغيلي.

(81) طريقة الحساب هي الأساس النقدي المعدل من أجل التوافق مع أساس الميزانية للموارد العادية.

(82) الإشارات إلى "الموارد الأساسية" تحيل إلى قطاع "الموارد العادية"، أما الإشارة إلى "الموارد غير الأساسية" فتحيل إلى قطاعات "تقاسم التكاليف" و "الصناديق الاستثمارية" و "خدمات الدعم المستردة تكاليفها" بالقيم الإجمالية.

41 - وخلال عام 2022، ازداد صافي الأصول/حقوق الملكية بواقع 172,9 مليون دولار نتيجة للأثر المشترك للعوامل التالية: (أ) عجز قدره 25,4 مليون دولار؛ (ب) انخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع قدره 186,3 مليون دولار؛ (ج) مكاسب اكتوارية قدرها 381,5 مليون دولار؛ (د) انخفاض في الأموال المخصصة لأغراض محددة بمقدار 46,6 مليون دولار؛ (هـ) التحويل بين الاحتياطي والفائض المتراكم بقيمة 49,7 مليون دولار.

المركز المالي حسب القطاع

42 - يرد في الجدول 1 من الفصل الثالث موجز المركز المالي للبرنامج الإنمائي حسب القطاع وموجز المركز المالي للبرنامج الإنمائي إجمالاً، على النحو الوارد في الملاحظة 5 من الملاحظات على البيانات المالية، المتعلقة بالإبلاغ القطاعي.

الجدول 1 من الفصل الثالث

موجز المركز المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

خدمات الدعم المجموع،				
تقاسم الصناديق المستردة تكاليفها البرنامج				
الموارد العادية	التكاليف	الاستثمارية	والأنشطة المتنوعة	الإنمائي
مجموع الأصول	3 612,3	7 655,4	2 355,1	1 199,4
النسبة المئوية من مجموع أصول البرنامج الإنمائي	24	52	16	8
مجموع الخصوم	2 663,8	110,9	14,9	283,1
النسبة المئوية من مجموع خصوم البرنامج الإنمائي	87	4	—	9
صافي الأصول/حقوق الملكية	948,6	7 544,5	2 340,2	916,3
النسبة المئوية من مجموع الأصول/حقوق الملكية للبرنامج الإنمائي	8	64	20	8

موجز المركز المالي حسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

خدمات الدعم المجموع،				
تقاسم الصناديق المستردة تكاليفها البرنامج				
الموارد العادية	التكاليف	الاستثمارية	والأنشطة المتنوعة	الإنمائي
مجموع الأصول	3 989,8	7 860,3	2 101,1	1 199,8
النسبة المئوية من مجموع أصول البرنامج الإنمائي	26	52	14	8
مجموع الخصوم	2 959,7	111,4	15,9	487,3
النسبة المئوية من مجموع خصوم البرنامج الإنمائي	82	3	1	14
صافي الأصول/حقوق الملكية	1 030,1	7 748,9	2 085,1	712,5
النسبة المئوية من مجموع الأصول/حقوق الملكية للبرنامج الإنمائي	9	67	18	6

زاي - المساءلة والحوكمة وإدارة المخاطر

43 - للمساءلة والحوكمة في البرنامج الإنمائي أربعة أوجه رئيسية على النحو التالي:

(أ) الهيئات الإدارية ولجان الحوكمة للبرنامج الإنمائي وهي: الجمعية العامة (بما فيها اللجنة الخامسة)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي؛

(ب) مساءلة البرنامج الإنمائي أمام شركائه في التنمية والمستفيدين من خدماته وهم: الشركاء في التمويل، وحكومات البلدان المستفيدة من برامج، وشركاء الأمم المتحدة، والشركاء المنفذون، والمستفيدون من المشاريع؛

(ج) آليات الرقابة المؤسسية للبرنامج الإنمائي، وهي: '1' الرقابة الخارجية المستقلة ويمثلها: اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛ '2' الرقابة الداخلية المستقلة، ويمثلها: مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم المستقل؛

(د) المساءلة الداخلية في البرنامج الإنمائي، ويمثلها: مدير البرنامج ومدير البرنامج المعاون، والمكتب التنفيذي، والفريق التنفيذي (بما في ذلك اللجنة المعنية بالمخاطر)، وفريق الأداء المؤسسي، والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر، والمراكز الإقليمية، والمكاتب القطرية.

44 - ويرمي نظام المراقبة الداخلية إلى كفالة إدماج الضوابط الفعالة والإدارة الفعالة للمخاطر في أساليب العمل المعتادة ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

إجراءات الرقابة الداخلية

45 - تقتضي ولاية البرنامج الإنمائي في مجال التنمية منه العمل والحضور الفعلي في بيئات عالية المخاطر تتطوي على مستوى عال من المخاطر المتأصلة، بما في ذلك المخاطر التي تهدد أمن موظفيه والأصول الأخرى للمنظمة. ويتطلب ذلك من البرنامج أن يحافظ على أعلى معايير الرقابة الداخلية.

46 - والرقابة الداخلية مسؤولية أساسية من مسؤوليات إدارة البرنامج الإنمائي مصممة من أجل ضمان الإدارة السليمة لعمليات البرنامج. ومن مسؤوليات إدارة البرنامج على جميع المستويات القيام بما يلي:

(أ) تهيئة بيئة قوية للرقابة وإيجاد ثقافة تعزز إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة؛

(ب) تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر في تحقيق الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر؛

(ج) وضع السياسات والإجراءات والنظم المناسبة وتنفيذ أنشطة الرصد وأنشطة الرقابة الأخرى التي تهيئ بيئة قوية للرقابة الداخلية وتحافظ عليها؛

(د) رصد فعالية إجراءات الضوابط الداخلية.

47 - ويهدف التطبيق الفعال للضوابط الداخلية داخل البرنامج الإنمائي إلى تحقيق ما يلي، من خلال العمليات المؤسسية التالية:

(أ) ضوابط "الخط الأمامي"، أو خط الدفاع الأول: وهي مهام يضطلع بها جميع موظفي المنظمة في المكاتب الميدانية والإقليمية ومكاتب المقر. ويتم ذلك عن طريق تطبيق السياسات والإجراءات القائمة في عملهم اليومي لكفالة تحقيق الأهداف وحسن إدارة الموارد المعهود بها إلى البرنامج؛

(ب) ضوابط الرصد والرقابة، أو خط الدفاع الثاني: وهي ضوابط مصممة لرصد الفعالية التشغيلية لضوابط "الخط الأمامي" والتخفيف من المخاطر المتصلة بها، وتطبيقها المكاتب الإقليمية وشعب المقر ومكتب الأخلاقيات. والمهام هي رصد الأداء المالي، وعمليات التخطيط والميزنة، وإدارة الجودة وضمانها، وإدارة النتائج والأداء؛

(ج) ضوابط الرقابة والضوابط الاستشارية الداخلية المستقلة، أو خط الدفاع الثالث: وهي ضوابط تتفقد داخل البرنامج الإنمائي ضمنت لتوفير ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية بشأن كفاءة وفعالية العمليات والضوابط التي وضعتها الإدارة. وينفذ هذه الضوابط مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم المستقل، ومكتب أمين المظالم، وتصدر هذه المكاتب تقارير سنوية وتقنمها إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي؛

(د) الرقابة الخارجية: تُستكمل الرقابة الداخلية برقابة تقوم بها هيئات خارجية تشمل المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومراجعي الحسابات الخارجيين (مجلس مراجعي الحسابات)، والهيئات التنظيمية.

الإدارة المركزية للمخاطر

48 - منذ إطلاق السياسة المحدثة للإدارة المركزية للمخاطر في آذار/مارس 2019، أدخل العديد من التحسينات على عمليات وأدوات الإدارة المركزية للمخاطر بهدف تحسين كيفية تنفيذ البرنامج الإنمائي للخطوة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وتحقيقه النتائج. وتشمل هذه المبادرات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) أصدر البرنامج الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بيانه المتعلق بالمخاطر المقبولة، وهو بيان يحدد المعايير الداخلية التي يفضلها البرنامج فيما يتصل بمستوى المخاطر المقبولة التي يمكن الإقدام عليها في حالة معينة. ويعكس البيان أيضاً ثقافة البرنامج فيما يتعلق بالمخاطر ومواقف أصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين الرئيسيين حيال المخاطر. ويعزز البيان بدرجة أكبر ثقافة الإقدام على المخاطر، التي يتم فيها اتخاذ القرارات القائمة على المخاطر وتقصي الفرص وفقاً لاحتياجات وظروف المشروع أو البرنامج المعني؛

(ب) وفي حزيران/يونيه 2022، أطلق البرنامج الإنمائي وحدة الإدارة المركزية للمخاطر في نظام Quantum+، الذي يشكل جزءاً من حل الإدارة المؤسسية للبرنامج. ويتمثل الهدف العام في تعزيز سبل تحديد مخاطر البرامج وتقييمها وإدارتها من أجل اتخاذ قرارات أكثر وعياً بالمخاطر وفي الوقت المناسب. وستساعد وحدة المخاطر على إدماج سجلات المخاطر مع المخاطر المحددة من خلال مختلف أدوات تقييم المخاطر، بما يوفر للإدارة نظرة عامة شاملة على المخاطر التي تتطلب الاهتمام واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لتحقيق النتائج؛

(ج) وفي أيلول/سبتمبر 2022، أطلق البرنامج الإنمائي لوحة المتابعة الجديدة الخاصة بمخاطر البرامج لمساعدة المكاتب على استعراض وتحديث ورصد مخاطر البرامج/وحدات الأعمال. وتقدم اللوحة نظرة عامة عن المخاطر التي تم تحديدها على مستوى البرنامج/المكاتب لمساعدة الإدارة العليا ومديري البرامج والمسؤولين عن المخاطر والمنسقين المعنيين بالمخاطر على تحليل المخاطر والإبلاغ عنها وإدارتها ورصدها لكي تكون عملية اتخاذ القرارات واعية بالمخاطر عن طريق ما يلي:

1' تقديم رؤية مجمعة للمخاطر الملحوظة التي قد يكون لها تأثير على تحقيق أهداف المكتب؛

2' تقديم نظرة عامة عن المخاطر المفتوحة التي تحتاج إلى استعراض وتحديث من قبل المكاتب القطرية ووحدات الأعمال؛

3' التنبيه إلى المخاطر العالية التي تتطلب مزيداً من التحليل والتخفيف من قبل المسؤولين عن المخاطر؛

4' إتاحة استعراض ورصد إجراءات علاج المخاطر وتقديمها بسهولة.

49 - وأطلقت وحدات حل الإدارة المؤسسية الجديد للبرنامج الإنمائي 'كوانتوم' (Quantum) في كانون الثاني/يناير 2023. والغرض من نظام كوانتوم توفير عرض متكامل للبيانات وإتاحة تحديد المخاطر ورصدها وإدارتها بشكل أكثر شمولاً على مستوى المشاريع.

إدارة المخاطر المالية

50 - يتعرض البرنامج الإنمائي بحكم عملياته ونموذج عمله اللامركزي لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، منها مخاطر الائتمان الناشئة عن عدم وفاء الأطراف المقابلة بالتزاماتها التعاقدية؛ ومخاطر السيولة الناتجة عن عدم توافر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات الحالية؛ ومخاطر السوق الناشئة عن التغيرات غير المؤاتية في أسعار الصرف و/أو أسعار الفائدة و/أو أسعار الأوراق المالية الاستثمارية. وبمقتضى النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي وسياسات البرنامج وإجراءاته، يجب على المكاتب أن تنفذ ضوابط فعالة وإجراءات لإدارة المخاطر المالية بغية إدارة هذه المخاطر.

51 - وتضطلع شعبة الخزانة المركزية بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنقدية والاستثمارات وتشرف على التحويلات النقدية والسيولة في المكاتب المحلية وترصدها. وتستثمر الشعبة الأموال الواردة من شركاء التمويل استناداً إلى مبادئ توجيهية للاستثمار وافقت عليها لجنة الاستثمارات التابعة للبرنامج الإنمائي. وتعد اللجنة، التي تضم كبار المسؤولين الإداريين في البرنامج، اجتماعات فصلية لاستعراض أداء الاستثمارات والتأكد من امتثالها للمبادئ التوجيهية للاستثمار. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية لاستثمارات البرنامج الإنمائي فيما يلي:

(أ) السلامة: أي الحفاظ على رأس المال، من خلال الاستثمار في أوراق مالية عالية الجودة وثابتة الإيرادات، مع التركيز على الجدارة الائتمانية لمصدري تلك الأوراق؛

(ب) السيولة: كفالة المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ثابتة الإيرادات وذات قابلية عالية للتداول ومن خلال هيكله آجال الاستحقاق بحيث تتواءم مع الاحتياجات من السيولة؛

(ج) الإيرادات: تحقيق أقصى قدر من عائد الاستثمار في إطار معياري السلامة والسيولة؛

(د) الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التي يجرى اختيارها باستخدام عمليات الفرز السلبي للجهة المحددة المقدمة للاستثمارات.

52 - وتُسند استثمارات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبنهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن إلى اثنين من مديري الصناديق الخارجيين يقومان بإدارة تلك الاستثمارات في إطار المبادئ التوجيهية المعمول بها للاستثمار والتي تستعرضها بصورة دورية لجنة الاستثمارات التابعة للبرنامج الإنمائي. وتحدد المبادئ التوجيهية الأدوات المالية المستوفية لشروط حقوق الملكية العالمية والاستثمارات الثابتة الدخل وتوضح حدود فئات الأصول. وتتم رسميا عمليتا الإبلاغ من جانب مديري الاستثمار، والإشراف على هذين المديرين، من خلال اجتماعات فصلية تعقدها اللجنة المعنية باستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومن خلال تقارير مالية يقدمها مديرا الاستثمارات شهريا.

53 - ويتعرض البرنامج الإنمائي لمخاطر العملات الناشئة عن الأصول والخصوم المالية المقومة بالعملات الأجنبية. وتقوم معاملات البرنامج الإنمائي أساسا بدولارات الولايات المتحدة، ولكن البرنامج يتلقى تبرعات من جهات مانحة معينة بعملات أخرى، بما يشمل العملات الوطنية في البلدان المستفيدة من برامجه. وتدير شعبة الخزنة فعليا صافي ما ينتج عن تعرض البرنامج لمخاطر تقلب أسعار 10 عملات أجنبية رئيسية مقابل دولار الولايات المتحدة، وذلك باستخدام عقود الصرف الأجنبي الآجلة والاختيارية. ويقوم البرنامج الإنمائي باستمرار حاجته للاحتفاظ بالنقدية وغيرها من الأصول المالية بالعملات الأجنبية مقابل التزاماته بالعملات الأجنبية. ويُفصح في الملاحظة 29، الأدوات المالية وإدارة المخاطر، عن مخاطر العملة والمخاطر المالية الأخرى التي يتعرض لها البرنامج الإنمائي.

الشؤون المحاسبية

التقديرات المحاسبية الهامة

54 - يتطلب إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من البرنامج الإنمائي إعداد التقديرات والأحكام والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد قيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ بها. ولذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتُسعرّض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعترف بتقديرات التقديرات في السنة التي تُفصح فيها التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بذلك. وتشمل التقديرات والافتراضات الجوهرية التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات هامة في السنوات المقبلة ما يلي:

- الاعتراف بالإيرادات
- القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين

- اختيار الأعمار النافعة للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة وأسلوب استهلاكها/إهلاكها
- تقييم الأصول الاستثمارية
- الخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصول
- تصنيف الأدوات المالية
- الأصول والخصوم الاحتمالية

55 - وتناقش إدارة البرنامج الإنمائي بصورة دورية وضع السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة واختيارها والإفصاح عنها. ورغم أن التقديرات والافتراضات تستند إلى الإلمام بالأحداث الجارية وبالأعمال التي يمكن الاضطلاع بها في المستقبل، قد تختلف النتائج الفعلية في نهاية المطاف عن تلك التقديرات والافتراضات. وتُرد في الملاحظة 4 على البيانات المالية السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في البرنامج الإنمائي.

اعتماد معايير محاسبية جديدة

56 - هناك معايير جديدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستصبح سارية المفعول في عام 2023 والسنوات المقبلة. ويجري حالياً تقييم أثر اعتماد هذه المعايير على البيانات المالية للبرنامج الإنمائي لكفالة تنفيذها في تواريخ النفاذ.

57 - ويرد مزيد من المعلومات عن التطورات المحاسبية الجديدة في البيانات المالية لعام 2022 (انظر الفقرات من 3-9 إلى 3-14، التغييرات المحاسبية المستقبلية، ضمن الملاحظة 3).

خدمات وأتعاب مراجعة الحسابات

58 - يبين الجدول التالي الأتعاب التي فرضها مجلس مراجعي الحسابات على البرنامج الإنمائي. وسدد البرنامج للمجلس الأتعاب المتعلقة بمراجعة البيانات المالية المطلوبة بموجب القواعد والأنظمة.

الجدول 2 من الفصل الثالث

أتعاب مراجعة الحسابات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
1 036	1 036	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
87	87	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مرفق البيئة العالمية
1 123	1 123	المجموع

حاء - تنفيذ مشروع الجيل القادم للتخطيط المركزي للموارد

59 - جرت الموافقة على مشروع الجيل القادم للتخطيط المركزي للموارد (كوانتوم) في أيار/مايو 2020. ويهدف المشروع إلى الاستعاضة عن النظام الحالي للتخطيط المركزي للموارد، أي نظام أطلس، الذي نفذ

في عام 2004، بهيكل سحابي حديث يرتكز على نظام Oracle Cloud للتخطيط المركزي للموارد، سيدعم أسلوب عمل النظام #NextGenUNDP، وفقاً للخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. ويتمشى اعتماد نظام كوانتوم مع التطلعات والقدرات المحددة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاستراتيجية الرقمية كليهما، مما يمثل معلماً رئيسياً في رقمنة البرنامج الإنمائي، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية.

60 - وفي حزيران/يونيه 2021، بدأ في إطار مشروع كوانتوم تطبيق عملية حديثة لاستقدام الموظفين وتنفيذ وحدة متكاملة حديثة لتوريد المشتريات. وشهد البرنامج الإنمائي في النصف الأول من عام 2022 بدء العمل بنظام Quantum+ لدعم نظام التخطيط المؤسسي وعمليات إدارة الجهات المانحة والإدارة المركزية للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت وحدة صياغة الميزانية ومنصة إدارة التعلم في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2022. واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصبحت وحدات المالية وكشوف المرتبات في نظام كوانتوم جاهزة لتطبيق على الصعيد العالمي؛ وقد أنجز ذلك في 9 كانون الثاني/يناير 2023، مما أتاح للبرنامج الإنمائي افتتاح سنته المالية الجديدة في منصة كوانتوم الرقمية.

61 - ويقدر مجموع تكاليف مشروع البرنامج الإنمائي لوحدة إدارة المعلومات والتكنولوجيا للفترة 2020-2022 بمبلغ 29,8 مليون دولار. ويتيح الانتقال إلى هيكل سحابي أيضاً فرصة لخفض التكاليف التشغيلية الجارية لتكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالتخطيط المركزي للموارد بمقدار 1,8 مليون دولار سنوياً عندما يتم وقف العمل بنظام أطلس بالكامل. ومن المتوقع تحقيق مكاسب وفوائد إنتاجية أخرى مختلفة من خلال تحسينات في التعاملات وأساليب العمل الرقمية.

طاء - الإنجازات في عام 2022

62 - أكمل البرنامج الإنمائي في عام 2021 المرحلة الأولى من تجميع الخدمات في المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع له. وفي عام 2022، بدأت المرحلة التالية من عملية التجميع، وهي تنطوي على تحسين العمليات والنظم بهدف ضمان استقرار وكفاءة الخدمات المجمعة. وقد أنجزت عملية الاستعراض من أجل التحسين، ولا يزال تنفيذ التوصيات جارياً. وواصل المركز في عام 2022 تقديم الخدمات إلى الوكالات والبرامج الأخرى من خلال توفير خدمات كشوف المرتبات لأكثر من 50 منظمة.

63 - وفي عام 2022، شهد البرنامج الإنمائي ثاني أعلى مستوى له في تنفيذ البرامج منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث وصل إلى 4,6 بلايين دولار. وفي أفريقيا، تجاوز أداء البرنامج الإنمائي هدفه السنوي، حيث قدم ما نسبته 102 في المائة من الدعم البرنامجي المقرر. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم البرنامج الإنمائي ما نسبته 115 في المائة من الدعم البرنامجي المقرر. ولم يتم تجاوز هدف البرنامج الإنمائي المتعلق بتنفيذ المشاريع المؤسسية إلا من خلال أدائه في عام 2021، في ذروة الجائحة.

64 - وفي عام 2022، تعاون البرنامج الإنمائي مع أكثر من 40 دولة في إعادة هيكلة الديون والسندات المواضيعية. وبحلول نهاية عام 2022، ولدت هذه المبادرات أكثر من 11 بليون دولار للجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

65 - وفي عام 2022، سجل مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء مستوى قياسياً بلغ 1,7 بليون دولار قدمت إلى 120 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء المنفذين لدعم تحالفات هامة ومبتكرة مشتركة بين الوكالات للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- 66 - وظل البرنامج الإنمائي يشكل العمود الفقري للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في عام 2022. وصرف البرنامج 1,9 بليون دولار بـ 114 عملة من خلال نظامه لكشوف المرتبات، وأكثر من نصف هذا المبلغ (53 في المائة) كان بالنيابة عن منظمات شريكة تابعة للأمم المتحدة. وقدم البرنامج الدعم في صورة معاملات مالية بقيمة 3,09 بلايين دولار تخصص نحو 118 كيانا تابعا للأمم المتحدة ووكالات أخرى في أكثر من 170 بلدا (2021: 2,82 بليون دولار). وشمل ذلك 46,2 مليون دولار من المصروفات المتصلة بالخدمات المقدمة إلى نظام المنسقين المقيمين (2021: 57,9 مليون دولار).
- 67 - وفي عام 2022، وفر البرنامج أيضاً أماكن مشتركة لوكالات أخرى فيما لا يقل عن 126 بلداً، حيث أتاحت لها فرصة الاستفادة من الخدمات المشتركة، من قبيل إدارة المسائل المتعلقة بالسفر.
- 68 - وبالإضافة إلى ذلك، أعطى البرنامج الإنمائي الأولوية للجهود المؤسسية الرامية إلى تنويع شراكاته الإنمائية، مع التركيز بوضوح على المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وسعى إلى اتباع نهج أكثر سلاسة للعمل مع الشركات، أنشأ البرنامج الإنمائي سياسة ضمان جديدة يدعمها البرنامج الإنمائي، وسياسة لتراخيص الملكية الفكرية، وأدوات رقمية لبذل العناية الواجبة. وتطبّق سياسات جديدة ومعززة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 69 - وفي عام 2022، وتماشياً مع ما جرى اتباعه في السنوات السابقة، أنفق 91 سنتاً من كل دولار من المصروفات على البرامج والخدمات الرامية لتحقيق النتائج الإنمائية.
- 70 - ولا يزال البرنامج الإنمائي أحد أكثر منظمات التنمية شفافية في العالم، حيث حصل على درجة 88,1 في المائة في مؤشر الشفافية في المعونة لعام 2022، محافظاً بذلك على مكانته في فئة "جيد جداً" منذ عام 2013. وقد عزز البرنامج الإنمائي، من خلال فتح دفتاره على هذا النحو، خضوعه للمساءلة أمام الجهات المانحة والجهات الشريكة له. وسيظل البرنامج ملتزماً بأعلى معايير المساءلة والشفافية وسيواصل الاستثمار في نظم قوية للمساءلة والرقابة على جميع المستويات (انظر open.undp.org).

الفصل الرابع

البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	المرجع
الأصول		
الأصول المتداولة		
566 485	620 987	7 الملاحظة النقدية ومكافآت النقدية
397 175	246 608	7 الملاحظة النقدية ومكافآت النقدية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
3 154 762	2 712 676	8 الملاحظة الاستثمارات
645 195	479 772	8 الملاحظة الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
2 466 743	2 534 563	9 الملاحظة المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية
57 653	87 726	10 الملاحظة المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى
289 795	221 704	11 الملاحظة السلف المقدمة
507	—	13 الملاحظة القروض المقدمة إلى الحكومات
12 991	12 364	12 الملاحظة المخزونات
7 591 306	6 916 400	مجموع الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة		
4 738 045	4 775 822	8 الملاحظة الاستثمارات
416 364	574 157	8 الملاحظة الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
2 265	—	13 الملاحظة القروض المقدمة إلى الحكومات
2 275 736	2 431 554	9 الملاحظة المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية
121 588	119 976	14 الملاحظة الممتلكات والمنشآت والمعدات
5 478	4 229	15 الملاحظة الأصول غير الملموسة
100	95	10 الملاحظة المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى
7 559 576	7 905 833	مجموع الأصول غير المتداولة
15 150 882	14 822 233	مجموع الأصول
الخصوم		
الخصوم المتداولة		
267 572	192 743	16 الملاحظة الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
24 150	37 850	17 الملاحظة السلف المستحقة الدفع

31 كانون الأول / 31 ديسمبر 2022		31 كانون الأول / 31 ديسمبر 2021		المرجع	
240 333	264 918	18	الملاحظة	الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	
13 676	6 235	18	الملاحظة	الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	
1 030 581	718 020	19	الملاحظة	الأموال الاستثمارية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء	
260 568	261 402	20	الملاحظة	استحقاقات الموظفين	
14 686	21 735	21	الملاحظة	الخصوم المتداولة الأخرى	
1 851 566	1 502 903			مجموع الخصوم المتداولة	
				الخصوم غير المتداولة	
416 365	574 157	19	الملاحظة	الأموال الاستثمارية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء	
16 585	16 577	18	الملاحظة	الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	
1 289 674	979 000	20	الملاحظة	استحقاقات الموظفين	
111	103	21	الملاحظة	الخصوم غير المتداولة الأخرى	
1 722 735	1 569 837			مجموع الخصوم غير المتداولة	
3 574 301	3 072 740			مجموع الخصوم	
				صافي الأصول/حقوق الملكية	
301 457	309 301	22	الملاحظة	الاحتياطيات	
11 275 124	11 440 192	23	الملاحظة	الفوائض المتراكمة	
11 576 581	11 749 493			مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	
15 150 882	14 822 233			مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	المرجع	
			الإيرادات
5 304 025	4 997 617	24	الملاحظة
			التبرعات
115 897	127 774	25	الملاحظة
			الإيرادات، المعاملات التبادلية
135 488	101 489	26	الملاحظة
			إيرادات الاستثمار
81 455	95 226	27	الملاحظة
			الإيرادات الأخرى
5 636 865	5 322 106		مجموع الإيرادات
			المصروفات
2 008 577	1 995 289	28	الملاحظة
			الخدمات التعاقدية
866 185	871 041	28	الملاحظة
			تكاليف الموظفين
1 216 749	1 021 798	28	الملاحظة
			اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة
844 390	951 787	28	الملاحظة
			مصروفات تشغيل عامة
349 706	377 586	28	الملاحظة
			المنح والتحويلات الأخرى
82 239	114 743	28	الملاحظة
			المصروفات الأخرى
17 013	15 308	28	الملاحظة
			الاستهلاك والإهلاك
5 384 859	5 347 552		مجموع المصروفات
252 006	(25 446)		الفائض/(العجز) للسنة

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثالثاً - بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021		2022		المرجع	
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	الفوائض المتراكمة	الاحتياطات		
11 269 823	11 576 581	11 275 124	301 457		الرصيد في بداية السنة
					التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية
-	49 700	41 700	8 000	الملاحظتان 22 و 23	التحويلات من الاحتياطات/الفائض المتراكم
9 367	(46 555)	(46 399)	(156)	الملاحظتان 22 و 23	الأموال المخصصة لأغراض محددة
(18 371)	(186 266)	(186 266)	-		التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
63 756	381 479	381 479	-	الملاحظة 20	المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية
252 006	(25 446)	(25 446)	-	البيان الثاني	الفائض والعجز في السنة الجارية
306 758	172 912	165 068	7 844		مجموع التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية
11 576 581	11 749 493	11 440 192	309 301		الرصيد في نهاية السنة

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رابعا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	المرجع	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
252 006	(25 446)	البيان الثاني	الفائض/(العجز) للسنة
تسويات التوفيق بين الفائض/(العجز) للسنة وصافي التدفقات النقدية			
17 013	15 308	الملاحظة 28	الاستهلاك والإهلاك
2 092	30 496	الملاحظة 28	حالات اضمحلال القيمة
(3 205)	(1 459)		المساهمات العينية (السلع المتبرع بها)
12 141	9 053		إهلاك أقساط الديون/(الخصم) على الاستثمارات
82 354	131 872		(المكاسب)/(الخسائر) في قيمة تحويل العملات الأجنبية
2 575	2 179		الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات
التغيرات في الأصول			
(9 399)	(380 475)		(الزيادة)/(النقصان) في المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية ^(أ)
(79 026)	(111 283)		(الزيادة)/(النقصان) في المبالغ المستحقة القبض، المبالغ الأخرى ^(ب)
(79 200)	51 501		(الزيادة)/(النقصان) في السلف المقدمة ^(ج)
(674)	627	الملاحظة 12	(الزيادة)/(النقصان) في المخزونات
التغيرات في الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية			
80 057	(74 821)		(النقصان)/(الزيادة) في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة
9 051	13 698	الملاحظة 17	(النقصان)/(الزيادة) في السلف المستحقة الدفع
2 663	24 577	الملاحظة 18	(النقصان)/(الزيادة) في الأموال المقبوضة سلفا والإيرادات المؤجلة
6 126	(7 441)	الملاحظة 18	(النقصان)/(الزيادة) في الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة
418 073	(154 769)	الملاحظة 19	(النقصان)/(الزيادة) في الأموال الاستثمارية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
83 532	73 674		(النقصان)/(الزيادة) في استحقاقات الموظفين
11 499	7 056		(النقصان)/(الزيادة) في الخصوم الأخرى
9 367	3 145	البيان الثالث	(النقصان)/(الزيادة) في الاحتياطات
817 045	(392 508)		التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
(6 127 390)	(3 182 655)	الملاحظة 8	مشتريات الاستثمارات
5 582 658	3 473 507	الملاحظة 8	استحقاق الاستثمارات
(371 858)	6 847	الملاحظة 8	(الزيادة)/(النقصان) في الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء ^(د)
(174 135)	(81 082)		(الزيادة)/(النقصان) في الاستثمارات التي يديرها مديرو الاستثمارات الخارجيون ^(هـ)
75 002	92 335		الفوائد والأرباح المقبوضة
746	2 772	الملاحظة 13	(الزيادة)/(النقصان) في القروض المقدمة إلى الحكومات

2021	2022	المرجع
(12 269)	(15 286)	المشتريات من الممتلكات والمنشآت والمعدات
1 410	2 146	التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات
(1 602)	(1 024)	الملاحظة 15 المشتريات من الأصول غير الملموسة
1 165	605	الملاحظة 15 التصرف في الأصول غير الملموسة
(1 026 273)	298 165	التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
-	-	التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية
-	-	التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(209 228)	(94 343)	الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية، بما في ذلك مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
(4 404)	(1 722)	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقدية ومكافئات النقدية
1 177 292	963 660	النقدية ومكافئات النقدية، بما في ذلك مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء : في بداية السنة
963 660	867 595	النقدية ومكافئات النقدية، بما في ذلك مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء : في نهاية السنة
		الملاحظة 7

(أ) يشمل هذا المبلغ تسوية لخسارة تحويل العملات الأجنبية بقيمة 125,713 مليون دولار.

(ب) يشمل هذا المبلغ تسوية تتعلق بالفوائد والأرباح المقبوضة نقداً وقدرها 92,335 مليون دولار، بالإضافة إلى تسوية تتعلق بمكاسب تحويل العملات الأجنبية قدرها 9,634 ملايين دولار.

(ج) يشمل هذا المبلغ تسوية لخسارة تحويل العملات الأجنبية بقيمة 16,566 مليون دولار.

(د) يشمل هذا المبلغ مشتريات بقيمة (902) مليون دولار واستحقاقات قدرها 909 ملايين دولار.

(هـ) يشمل هذا المبلغ صافي مشتريات السندات بقيمة (42,805) مليون دولار واستثمارات في أسهم رأس المال بقيمة (38,277) مليون دولار.

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المعتمدة لعام 2022			
الأنشطة الإنمائية	البرنامجية	الدعم التشغيلي للبرنامج	فعالية التنمية
الأصلية	النهائية	(الملاحظة 6)	والنفقات الفعلية
466 800	466 800	466 816	(16)
32 510	32 510	31 884	626
84 359	84 359	82 551	1 808
583 669	583 669	581 251	2 418
12 000	12 000	10 545	1 455
الأنشطة الإدارية			
134 457	134 457	118 811	15 646
12 000	12 000	9 382	2 618
146 457	146 457	128 193	18 264
21 200	21 200	18 607	2 593
الأنشطة ذات الأغراض الخاصة			
—	—	—	—
11 027	11 027	7 445	3 582
11 027	11 027	7 445	3 582
774 353	774 353	746 041	28 312
الميزانية الممولة من الموارد الإضافية للتدابير الأمنية (وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 15/2021)			
—	—	932	(932)
774 353	774 353	746 973	27 380

تشكل الملاحظات المرافقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ملاحظات على البيانات المالية لعام 2022

الملاحظة 1

الكيان المصدر للبيانات المالية

1-1 أنشأت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1965 بموجب قرارها 2029 (د-20). ويقيم البرنامج الإنمائي شراكات مع كيانات وأشخاص على جميع مستويات المجتمع، للمساعدة على بناء أمم قادرة على تحمل الأزمات ودفع عجلة النمو المستدام الذي يحسن ظروف العيش للجميع.

1-2 ويقع مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك، ويعمل البرنامج في المقام الأول من خلال شبكة مكاتبه في العالم. وتتألف الشبكة العالمية للبرنامج الإنمائي من خمسة مكاتب إقليمية، ومراكز عالمية للخدمات المشتركة في كوالالمبور وكوبنهاغن، وعمليات في 170 بلدا وإقليما. ويقدم البرنامج الإنمائي منظورا عالميا ورؤية متعمقة محلية للمساعدة على تمكين الأفراد وبناء أمم قادرة على الصمود. ويقدم البرنامج الإنمائي خدماته إلى الجهات المانحة والشركاء عبر مكاتب الاتصال التابعة له في بروكسل وبون وجنيف والدوحة وطوكيو وكوبنهاغن وواشنطن العاصمة.

1-3 ويساعد البرنامج الإنمائي على تحقيق هدف القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء، كما يساعد البلدان في وضع السياسات، وتطوير المهارات القيادية، وتيسير إقامة الشراكات وبناء القدرات المؤسسية، وفي بناء القدرة على الصمود من أجل الحفاظ على النتائج الإنمائية. ويواصل البرنامج الإنمائي عمله الرامي إلى دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفا، لأنها هي التي تحدد معالم الجهود العالمية المبذولة على مدى السنوات العشر المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة. ويساعد البرنامج الإنمائي البلدان النامية في اجتذاب التعاون الإنمائي والاستفادة منه واستغلال الموارد المحلية بفعالية، ويشجع، في جميع أنشطته، على حماية حقوق الإنسان وتنمية القدرات وتمكين المرأة.

1-4 والبرنامج الإنمائي محايد سياسيا وغير منحاز في أنشطة التعاون التي يضطلع بها. وهو يسعى إلى القيام بعمله بطريقة شفافة، ويخضع للمساءلة أمام جميع الجهات المعنية التي يتعامل معها. وللبرنامج الإنمائي مجلس تنفيذي، أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها 162/48 يتولى تقديم الدعم الحكومي الدولي للبرنامج الإنمائي والإشراف عليه. وتخضع الإدارة المالية في البرنامج الإنمائي لأحكام النظام المالي والقواعد المالية المعدلة للبرنامج الإنمائي (قرار المجلس التنفيذي 33/2011).

1-5 ولا تتضمن البيانات المالية سوى عمليات البرنامج الإنمائي، الذي ليست له فروع أو مصالح في كيانات تابعة أو كيانات خاضعة للسيطرة المشتركة.

الملاحظة 2

بيان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

1-2 أعدت البيانات المالية السنوية للبرنامج الإنمائي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الملاحظة 3

أساس إعداد البيانات المالية والإذن بتقديمها بغرض مراجعة الحسابات

أساس القياس

3-1 أعدت هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3-2 ويطبق البرنامج الإنمائي مبدأ التكلفة الأصلية باستثناء الحالات الواردة في الملاحظة 4. وقد طُبقت السياسات المحاسبية باستمرار طوال العام وخلال السنوات السابقة. وتمتد السنة المالية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر.

العملات الأجنبية

3-3 دولار الولايات المتحدة هو عملة التعامل وعملة العرض التي يستخدمها البرنامج الإنمائي. وتعرض هذه البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يذكر خلاف ذلك.

3-4 وتحول المعاملات بالعملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتماثل أسعار الصرف المعمول بها تقريبا أسعار السوق/أسعار الصرف الفورية.

3-5 وتحول الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية وفقا لسعر الصرف الساري في تاريخ الإبلاغ، ويعترف بآثار التحويل في بيان الأداء المالي.

3-6 وتحول البنود غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والمقيسة بالتكلفة الأصلية بسعر الصرف الساري في تاريخ المعاملة.

3-7 أما المكاسب والخسائر المترتبة على تغير أسعار الصرف، التي تنتج عن تسوية المعاملات بالعملات الأجنبية، فيعترف بها في بيان الأداء المالي.

التقديرات المحاسبية الهامة

3-8 يتطلب إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من البرنامج الإنمائي إعداد التقديرات والأحكام والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد قيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ بها. لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتُستعرض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعترف بتقديرات التقديرات في السنة التي تُنقح فيها التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بذلك. وتشمل التقديرات والافتراضات الجوهرية التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات هامة في السنوات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واختيار الأعمار النافعة للممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة وأسلوب استهلاكها/إهلاكها؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ وتصنيف الأدوات المالية؛ وتقييم الأصول الاستثمارية؛ والاعتراف بالإيرادات؛ والأصول والخصوم الاحتمالية.

التغييرات المحاسبية المقبلة

3-9 صدر في عام 2018 المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية، وكان من المقرر أن يبدأ تاريخ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2022، ثم أُجل ذلك التاريخ لاحقاً لمدة عام إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023 من خلال إعلان نهائي صدر في عام 2020 بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعنوان "كوفيد-19: تأجيل تواريخ النفاذ". ويجري حالياً تقييم الأثر الذي يخلفه اعتماد المعيار 41 على البيانات المالية للبرنامج الإنمائي. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن يتطلب المعيار الجديد تغييراً في تصنيف وقياس بعض الأصول المالية المصنفة حالياً والمقيسة بالقيمة العادلة، مع تسجيل التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية إلى القيمة العادلة بفائض وعجز.

3-10 وكان من المقرر في البداية أن يكون عام 2021 هو التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ مسودة العرض 68: تحسينات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 2019، إلا أن هذا التاريخ أُجل لاحقاً إلى 1 كانون الثاني/يناير 2023 من خلال إعلان نهائي صدر في عام 2020 بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بعنوان "كوفيد-19: تأجيل تواريخ النفاذ". ومن غير المتوقع أن يكون للمعيار المقترح عند اعتماده تأثير كبير على البيانات المالية للبرنامج الإنمائي.

3-11 وصدر في كانون الثاني/يناير 2022 المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: عقود الإيجار، وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويُجبّ المعيار 43 المعيار 13: عقود الإيجار، وينص على تطبيق نموذج حق الانتفاع بالنسبة للمستأجرين. وبموجب نموذج حق الانتفاع، سيتعين، فور اعتماد المعيار الجديد وانتهاء صلاحية أي أحكام انتقالية، رسملة معظم عقود الإيجار، وهو ما سيؤدي إلى زيادة في مبلغ الأصول المرسمة وتسجيل ما يتصل بذلك من خصوم متعلقة بالإيجار. والأثر على الأداء المالي السنوي هو أن استهلاك الأصول المستأجرة وتكاليف الفائدة على الخصوم ذات الصلة المتعلقة بعقود الإيجار سيحلان محل مصروفات عقود الإيجار المسجلة حالياً. ويجري حالياً تقييم الأثر الذي سيخلفه المعيار 43، عند اعتماده، على البيانات المالية للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك أثر التعديلات التبعية المدخلة على معايير أخرى.

3-12 وفي آذار/مارس 2023، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات، والمعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: مصروفات التحويل، وتاريخ النفاذ لكل منهما هو 1 كانون الثاني/يناير 2026. وسيلح المعيار 47 محل المعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات من المعاملات التبادلية؛ والمعيار 11: عقود الإنشاء؛ والمعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) لإنشاء معيار موحد ووحيد للإيرادات. والمعيار 48 هو معيار جديد ينطبق على المحاسبة المتعلقة بالمنح المقدمة، التي تشكل جزءاً من النفقات المتكبدة من خلال الشركاء المنفذين.

3-13 ويجري حالياً تقييم أثر كل من المعيار 47 والمعيار 48 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واستناداً إلى التقييمات الأولية، من المرجح أن يكون أثر المعيار 47 كبيراً على المحاسبة التي يتبعها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتبرعات المخصصة. وبموجب المعيار 23 الحالي من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعترف البرنامج الإنمائي إلى حد كبير بجميع التبرعات بوصفها إيرادات للمعاملات غير التبادلية عند توقيع الاتفاق المتعلق بالمساهمات ذات الصلة. وبموجب المعيار 47 من المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيطلب من البرنامج الإنمائي تسجيل الإيرادات المتأتية من التبرعات عند الوفاء على النحو الواجب بأي التزامات امتثال محددة بموجب ترتيبات ملزمة وأي التزامات قابلة للإنفاذ ناشئة عن مساهمات مخصصة أخرى. والتزامات الامتثال والالتزامات القابلة للإنفاذ على النحو المحدد في المعيار 47 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مفاهيم تتماشى مع توقعات واستحقاقات الجهات المانحة بموجب اتفاقات التبرعات المخصصة ذات الأهمية الفردية. ومن المتوقع أن يؤدي التغيير في نهج إثبات الإيرادات عند تنفيذ المعيار 47 إلى تحول كبير في توقيت الاعتراف بحصة كبيرة من إيرادات البرنامج الإنمائي من التبرعات المخصصة من سنة التوقيع على الاتفاق المتعلق بالمساهمات إلى السنة (السنوات) اللاحقة التي تخصص لها الأموال، ومع وفاء البرنامج الإنمائي بالالتزامات ذات الصلة. ويرى البرنامج الإنمائي أن هذا وقت كاف للتنفيذ وأن التنفيذ سيتطلب موارد إضافية.

3-14 ويجري حالياً تقييم أثر المعيار 48 على المحاسبة المتعلقة بمصروفات الشركاء المنفذين للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك المحاسبة المتعلقة بالمنح.

الإذن بتقديم البيانات المالية بغرض مراجعة الحسابات

3-15 أقر هذه البيانات المالية وصدق عليها كل من مدير البرنامج الإنمائي، والمديرة المساعدة ومديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي، وكبير موظفي الشؤون المالية/المراقب المالي في البرنامج الإنمائي. ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، أذن بتقديم هذه البيانات المالية بغرض مراجعة الحسابات في 30 نيسان/أبريل 2023.

الملاحظة 4

السياسات المحاسبية الهامة

تصنيف الأصول المالية

4-1 كما هو مبين بالتفصيل في الملاحظة 2-4 أدناه، يُصنّف البرنامج الإنمائي الأصول المالية ضمن الفئات التالية: أصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ وأصول متاحة للبيع؛ وقروض ومبالغ مستحقة القبض؛ وأصول مُقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز في بيان الأداء المالي. ويعتمد التصنيف على الغرض من اقتناء الأصول المالية، ويتحدد تصنيف هذه الأصول عند الاعتراف الأولي، ويعاد تقييمها في تاريخ كل إبلاغ. وتقاس جميع الأصول المالية أولاً بالقيمة العادلة. ويعترف البرنامج الإنمائي أولاً بالقروض والمبالغ المستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويعترف البرنامج الإنمائي أولاً بجميع الأصول المالية الأخرى في تاريخ تداولها، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البرنامج الإنمائي طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

4-2 وتُدرج الأصول المالية التي يتجاوز تاريخ استحقاقها 12 شهراً في تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتحوّل الأصول المقومة بالعملة الأجنبية إلى دولار الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الإبلاغ مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

التصنيف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نوع الأصول المالية للبرنامج الإنمائي

أصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والاستثمارات المتعلقة بنهاية الخدمة
الأصول المتاحة للبيع	استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والاستثمارات المتعلقة بنهاية الخدمة
القروض والمبالغ المستحقة القبض	النقدية ومكافآت النقدية، والمبالغ المستحقة القبض من معاملات غير تبادلية وغيرها، والسلف (مثل تلك المقدمة إلى الموظفين)، والقروض المقدمة إلى الحكومات
القيمة العادلة بفائض أو بعجز	الأصول من المشتقات

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

4-3 الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة يكون البرنامج الإنمائي عازما وقادرا على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتسجل هذه الأصول أولا بقيمتها العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات، ثم يُعترف بها لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويصنف البرنامج الإنمائي حصة كبيرة من حافظته الاستثمارية في فئة الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الأصول المالية المتاحة للبيع

4-4 الأصول المالية المتاحة للبيع هي الأصول المالية من غير المشتقات التي إما أُدرجت في هذه الفئة أو لم تُصنف باعتبارها (أ) قروضا ومبالغ مستحقة القبض، أو (ب) استثمارات محتفظا بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو (ج) أصولا مالية مقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز. ويُعترف بهذه الأصول أولا بقيمتها العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات التي تُعزى مباشرة إلى حيازة أو إصدار تلك الأصول ويبلغ عنها لاحقا بالقيمة العادلة مع الاعتراف مباشرة بأي مكاسب أو خسائر متعلقة بالقيمة العادلة في صافي الأصول/حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وذلك إلى حين إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، وعندئذ يُعترف بالمكاسب أو الخسائر التراكمية التي يكون قد سبق الاعتراف بها في صافي الأصول/حقوق الملكية في الفائض أو العجز. وتستند القيم العادلة المستخدمة للقياس لاحقا إلى أسعار السوق السارية المأخوذة من أطراف ثالثة ذات دراية. وتحسب الفائدة على الأصول المالية المتاحة للبيع باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري، ويعترف بها في الفائض أو العجز.

القروض والمبالغ المستحقة القبض

4-5 القروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير معروضة في سوق نشطة. وهي تسجل أولا بقيمتها العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات، ويبلغ عنها

لاحقا بالتكلفة المهلكة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري. ويعترف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني بتطبيق طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية.

4-6 وتشمل فئة النقدية ومكافئات النقدية الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل العالية السيولة التي يسهل تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة، والتي تتخفف من مخاطر حدوث تغير في قيمتها، باستثناء مخاطر اضمحلال القيمة بالنسبة للعمليات المقيدة الاستخدام. وتشمل الأدوات المالية المصنفة باعتبارها مكافئات للنقدية أي استثمارات يحدد تاريخ استحقاقها بعد ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ حيازتها.

4-7 وتشمل المبالغ المستحقة القبض من معاملات غير تبادلية المساهمات المستحقة القبض التي تمثل مبالغ مستحقة بناء على التواريخ المشار إليها في اتفاقات المساهمات الموقّعة، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، المعترف بها بالكامل في وقت التوقيع على الاتفاق باستثناء الاتفاقات المقترنة بشروط أداء خارجة عن سيطرة البرنامج الإنمائي. وتُسجل هذه المبالغ المستحقة القبض من معاملات غير تبادلية بقيمتها الدفترية مطروحا منها اضمحلال القيمة بالقدر الذي أظهرت التقديرات أنه غير قابل للاسترداد. وينظر في اضمحلال قيمة المساهمات المستحقة القبض على أساس كل حالة على حدة.

4-8 وتمثل المبالغ المستحقة القبض من المبالغ الأخرى المبالغ التي تدين بها كيانات أخرى للبرنامج الإنمائي نظير ما يقدمه لها من خدمات. وفي مقابل ذلك، يتلقى البرنامج الإنمائي مباشرة قيمة نقدية تعادل تقريبا ما يقدمه من خدمات.

4-9 وتمثل السلف المقدمة مبالغ نقدية محولة كسلف إلى الكيانات المسؤولة عن التنفيذ/الشركاء المنفذين (انظر الملاحظة 34-2 للاطلاع على تعريف الكيانات المسؤولة عن التنفيذ/الشركاء المنفذين). ويجري أولا الاعتراف بالسلف الصادرة كأصول ثم تنقل لاحقا إلى فئة المصروفات عند قيام الكيانات المسؤولة عن التنفيذ/الشركاء المنفذين بتسليم السلع أو تقديم الخدمات وتأكيد ذلك باستلام البرنامج الإنمائي تقارير مصروفات معتمدة حسب الاقتضاء، أي تقارير مالية، أو استمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، أو تقارير إنجاز المشاريع. ومتى استُلمت تقارير المصروفات المعتمدة تلك، يعترف البرنامج الإنمائي بالمصروفات في بيان الأداء المالي الخاص به. ويجوز استخلاص البيانات من البيانات المالية المراجعة للكيانات، أو، في حالة عدم توافر بيانات مالية مراجعة في نهاية سنة الإبلاغ، يجوز استخلاصها إما من البيانات المقدمة من الكيانات للمراجعة أو من بيانات الكيانات غير المراجعة.

4-10 وتصرف المدفوعات المسبقة عندما يقع على البرنامج الإنمائي التزام بتقديم مدفوعات مقدما للكيان المسؤول عن التنفيذ/الشريك المنفذ/المورد بموجب الاتفاقات المبرمة معه. وتسجل هذه المدفوعات كأصول متداولة إلى حين تسليم السلع أو تقديم الخدمات المرتبطة بها، وعندئذ يعترف بالمصروفات وتُخفّض المدفوعات المسبقة بمبلغ مقابل.

4-11 ويمنح البرنامج الإنمائي الموظفين سلفا على المرتبات لأغراض محددة وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. ويقل أجل الاستحقاق الأولي لهذه السلف عن 12 شهرا، وتقارب قيمتها الدفترية القيمة العادلة. وتسجل القيمة الدفترية مخصصا منها أي اضمحلال للقيمة.

4-12 والقروض المقدمة للحكومات هي قروض يقدمها البرنامج الإنمائي إلى الحكومات الوطنية لتشديد مبان مكتبية أو سكنية تخصص لاستخدام البرنامج الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وتسجل القروض بالقيمة الدفترية مطروحا منها المبالغ المستردة حتى تاريخه. وتفيد عائدات الإيجار بوصفها سدادا

لقيمة القرض. ويجري القياس اللاحق للقروض المقدمة إلى الحكومات بالتكلفة المهلكة مخصوما منها أي اضمحلال للقيمة.

القيمة العادلة بفائض أو بعجز

4-13 الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز هي أصول مصنفة على هذا النحو في الاعتراف الأولي أو أصول يحتفظ بها للتداول. وتسجل أولا بالقيمة العادلة، مع تسجيل أي تكاليف للمعاملات كمصروفات. وتقاس الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، وما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة يعترف به في الفائض أو العجز. وتستخدم المشتقات لإدارة المخاطر المرتبطة بصرف العملات الأجنبية، وتُبرم تعاقداتها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة بالبرنامج الإنمائي. وتصنف المشتقات بوصفها أصولا مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. ويتم الحصول على القيمة العادلة للمشتقات من النظراء وتُقارن بالتقييمات الداخلية التي تستند إلى أساليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموما كمعايير في هذا القطاع. وتصنف الأصول المدرجة في هذه الفئة بوصفها أصولا متداولة إذا كان يُتوقع أن تتحقق في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. ولا يُخضع البرنامج الإنمائي هذه المشتقات لأي معالجة محاسبية تحوطية.

4-14 وتقيم جميع فئات الأصول المالية في كل تاريخ إبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمة أي استثمار أو مجموعة استثمارات. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول تخلف الطرف المناظر أو عجزه عن السداد، أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصول. ويعترف بخسائر اضمحلال القيمة في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي (مباشرة أو من خلال استخدام حساب مخصصات) في السنة التي تحدث فيها.

المخزونات

4-15 تسجل المخزونات المحتفظ بها للتوزيع دون مقابل أو بمقابل رمزي بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وتسجل المخزونات المحتفظ بها بغرض البيع بسعر التكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. وصافي القيمة القابلة للتحقيق هو سعر البيع المقدر في مسار الأعمال العادي، مخصوما منه مصروفات إنجاز المعاملة والبيع. وتحدد التكلفة باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا المستخدمة في تقييم المخزونات. وتشمل تكلفة المخزونات التكاليف المتكبدة في حيازة المخزونات والتكاليف الأخرى المتكبدة في إيصالها إلى موقعها الحالي وحالتها الراهنة. أما المخزونات المقتناة من خلال معاملة غير تبادلية (مثل السلع المتبرع بها)، فتقاس تكاليفها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

4-16 تُسجل جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن اضمحلال القيمة. وتشمل التكلفة الأصلية التكاليف التي يمكن عزوها مباشرة إلى اقتناء الأصل والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم الموقع. وفي حالة اقتناء الأصل دون مقابل أو بمقابل رمزي، تُعتبر قيمته العادلة في تاريخ اقتنائه هي تكلفته. وعتبه الاعتراف بأصل من الأصول في فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات هي 5 000 دولار أو أكثر. وعتبه الرسملة لتحسينات الأصول المُستأجرة هي 50 000 دولار.

4-17 وقد اختار البرنامج الإنمائي أن يستخدم نموذج التكلفة في عمليات قياس القيمة بعد الاعتراف، بدلاً من نموذج إعادة التقييم. وتُدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يعترف بها بوصفها أصلاً منفصلاً، ولكن فقط حين يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البرنامج الإنمائي المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به وحين تكون تكلفته قابلة للحساب بطريقة موثوقة. وتُحمل تكاليف الإصلاحات والصيانة على بند الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي في سنة تكبدها.

4-18 وتُحمل أصول المشاريع التي لا يتحكم فيها البرنامج الإنمائي كمصروفات لدى تكبدها. ويُعتبر البرنامج الإنمائي متحكماً في الأصل إذا كان قادراً على استخدامه أو الاستفادة منه في تحقيق أهدافه بوسيلة أو بأخرى، وإذا كان قادراً على منع أو تنظيم وصول أطراف ثالثة إلى هذا الأصل. ويتحكم البرنامج الإنمائي في الأصول في الحالات التي يتولى فيها تنفيذ المشاريع بشكل مباشر.

4-19 ويشمل بند الممتلكات والمنشآت والمعدات ترتيبات حق استخدام الممتلكات التي تستوفي معايير الاعتراف (انظر الفقرات 4-51 إلى 4-53 بشأن عقود الإيجار).

4-20 ويُحسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى العمر النافع المقدر، باستثناء الأراضي، التي لا تخضع للاستهلاك. وعندما يتباين العمر النافع للأجزاء المكونة لوحدة من الممتلكات والمنشآت والمعدات، تعامل الأجزاء من الناحية المحاسبية بوصفها وحدات منفصلة، أي مكونات رئيسية للممتلكات والمنشآت والمعدات. ولا يُحتسب أي استهلاك بالنسبة للأصول التي تكون قيد الإنشاء، وذلك لأنها لا تكون متاحة للاستخدام بعد.

الأعمار النافعة المقدرة للممتلكات والمنشآت والمعدات

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
المباني	10-40
المركبات	12
معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	8-20
الأثاث والتجهيزات الثابتة	15
الآلات الثقيلة والمعدات الأخرى	20
تحسينات الأماكن المستأجرة	مدة الإيجار أو عُمر الأصل ذي الصلة، أيهما أقصر

4-21 ونظراً لنمط الاستخدام المتوقع للممتلكات والمنشآت والمعدات، لا توجد أي قيم متبقية بعد الاستهلاك الكامل. وينشأ المكسب أو الخسارة من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات حينما تختلف عائدات التصرف فيها عن قيمتها الدفترية. ويعترف بهذه المكاسب أو الخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

4-22 وإذا استأجر البرنامج الإنمائي من الباطن مباني مؤقتة بموجب عقد إيجار، فله أن يسجل قياس القيمة اللاحق بسعر التكلفة.

الأصول غير الملموسة

4-23 تُقيّد الأصول غير الملموسة بتكلفتها الأصلية مخصصاً منها الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن اضمحلال القيمة.

4-24 وترسمل تراخيص البرمجيات الحاسوبية المكتسبة على أساس التكاليف المكتسبة لاقتناء هذه البرمجيات وإتاحتها للاستخدام. وترسمل التكاليف المرتبطة مباشرة باستحداث برمجيات لفائدة البرنامج الإنمائي بوصفها أصولاً غير ملموسة. وتشمل التكاليف المرتبطة مباشرة باستحداث تلك البرمجيات تكاليف الموظفين المرتبطة بتطويرها والعنصر المعزى إلى التكاليف العامة ذات الصلة. أما باقي مصروفات الاستحداث التي لا تستوفي معايير الرسملة، فيعترف بها بوصفها مصروفات عند تكبدها. وبالنسبة لتكاليف الاستحداث التي سبق الاعتراف بها كمصروفات، مثل تكاليف الأبحاث، فلا يُعترف بها كأصل في سنة لاحقة. وعتبة الاعتراف بالبرمجيات المستحدثة داخلياً هي 50 000 دولار، وعتبة الاعتراف بالبرمجيات المكتسبة من مصادر خارجية هي 5 000 دولار. وتقيد تكاليف الأبحاث كمصروفات عند تكبدها.

4-25 والتكاليف المكتسبة عن رسوم ضبط إعدادات البرمجيات السحابية المستخدمة كحلول خدمات وتكييف تلك البرمجيات وفق الحاجة والاشتراك فيها يُعترف بها ضمن مصروفات التشغيل العامة، عند تلقي الخدمات، وذلك لأن النظم المستخدمة لا تستوفي المعايير اللازمة للاعتراف بها ضمن الأصول الخاضعة للسيطرة.

4-26 والتكاليف المكتسبة عن عمليات تطوير الرموز البرمجية التي تعزز النظم الموقعية القائمة أو تعديلها أو تضيف إليها قدرة إضافية والتي تستوفي معايير الاعتراف بالأصول غير الملموسة يُعترف بها بوصفها أصولاً غير ملموسة من البرمجيات ويُحسب إهلاكها على مدى العمر النافع المتبقي للبرمجيات على أساس القسط الثابت.

4-27 وتقييم ما إذا كانت التكاليف المكتسبة عن دمج البرمجيات الخاضعة للسيطرة ووصلها بالبرمجيات المستخدمة كحلول خدمات مستوفية لمعايير الاعتراف اللازمة لرسملتها باعتبارها أصولاً غير ملموسة من البرمجيات هو أمر قد ينطوي على إجراء تقديرات رئيسية، منها معرفة ما إذا كان بالإمكان قياس أصل منفصل بشكل موثوق.

4-28 ويعترف بالإهلاك في بند الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي ويُحسب على أساس القسط الثابت بالنسبة لجميع الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدد، وبمعدلات تخفّض تكلفة الأصول أو قيمتها حتى تصل بها إلى قيمها المتبقية المقدرة. وتُستعرض الأعمار النافعة للأصول غير الملموسة من البرمجيات مرة في السنة على الأقل. وأي تغيير في الأعمار النافعة، بما في ذلك التغيرات الناجمة عن هذه التحسينات، يُراعى في الفترات اللاحقة باعتباره تغييراً في التقديرات المحاسبية.

الأعمار النافعة المقدرة للأصول غير الملموسة

الفئة	العمر النافع المقدر (بالسنوات)
البرامجيات المكتتاة	3-6
البرامجيات المستحدثة داخليا	3-6
العلامات التجارية	2-6
حقوق التأليف والنشر	3-10
براءات الاختراع	2-6
التراخيص وغيرها	2-6

4-29 وفي حالة وجود ترتيب تعاقدى مُلزم يتضح منه أن فترة التعاقد الخاصة بالأصل أقصر من عمره النافع المقدر، يجري إهلاك هذا الأصل على مدى الفترة التعاقدية.

اضمحلال قيمة الأصول غير المدرة للنقدية

4-30 تُصنّف الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة كأصول غير مدرة للنقدية وتُستعرض عند كل تاريخ إبلاغ تحريا لأي اضمحلال في القيمة. ولا يحتفظ بأي من ممتلكات البرنامج الإنمائي ومنشآته ومعداته وأصوله غير الملموسة بهدف تحقيق عائد تجاري. ويُعترف بخسائر اضمحلال القيمة في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن القيمة التي يمكن استردادها من هذا الأصل. وتتمثل القيمة التي يمكن استردادها من الأصل في قيمة الأصل العادلة، مخصصا منها تكلفة بيعه، وقيمتها الناجمة عن الاستخدام، أيهما أعلى.

4-31 وتقيم خسائر اضمحلال القيمة، التي سبق الاعتراف بها في فترات سابقة، في تاريخ كل إبلاغ بحثا عن أي دلائل على أن اضمحلال القيمة قد انحسر أو تلاشى. ويُمكن تسجيل قيد عكسي للخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصل ولكن فقط في حدود عدم ارتفاع القيمة الدفترية للأصل بحيث تعلق على القيمة الدفترية التي كانت ستحدد له، بعد خصم صافي الاستهلاك أو الإهلاك، إذا لم يكن قد سبق الاعتراف بوجود عجز نتيجة لاضمحلال القيمة.

تصنيف الخصوم المالية

التصنيف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	أنواع الخصوم المالية
الخصوم المالية الأخرى	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة، والأموال المحتفظ بها نيابة عن جهات مانحة، والشُلف المستحقة الدفع، والخصوم الأخرى والمبالغ المستحقة الدفع، لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وكيانات الأمم المتحدة

التصنيف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أنواع الخصوم المالية

القيمة العادلة بفائض أو بعجز الخصوم من المشتقات

الخصوم المالية الأخرى

4-32 يُعترف بالخصوم المالية الأخرى أولاً بقيمتها العادلة، مضافاً إليها تكاليف المعاملات المعزوة مباشرة إليها، وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المهلكة المحسوبة بطريقة سعر الفائدة الساري. ويعترف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهراً بقيمتها الدفترية.

4-33 أما المبالغ المستحقة الدفع والمستحقات المترتبة على شراء السلع والخدمات فيعترف بها أولاً بالقيمة العادلة، ثم تقاس لاحقاً بالتكلفة المهلكة عندما تسلم السلع أو تقدم الخدمات ويقبلها البرنامج الإنمائي. وتُدرج الخصوم بالقيمة المدونة في الفواتير، مطروحة منها أي خصم مُنح عند الدفع، في تاريخ الإبلاغ. وتُحسب الخصوم بطريقة تقديرية في حالة عدم توافر فواتير عند تاريخ الإبلاغ.

4-34 وتتسأ السلف المستحقة الدفع عند وجود مبالغ مستحقة للكيانات المسؤولة عن التنفيذ/الشركاء المنفذين. ويقاس الخصم بالمبلغ المستحق على أساس المصروفات المتكبدة التي تبيّننها التقارير المالية المعتمدة، أو استمارات الإنن بالصرف وشهادة الإنفاق، أو تقارير إنجاز المشاريع للسنة المعنية.

4-35 وتمثل الأموال الاستثمارية، لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، الأموال التي يستلمها البرنامج الإنمائي عند تقديم خدمات إدارة الصناديق، على أن يتم توزيعها على المنظمات المشاركة. وفي الحالات التي يكلف فيها البرنامج الإنمائي بالعمل بوصفه وكيلًا إداريًا، فإنه يقدم خدمات إدارة الأموال إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والبرامج المشتركة، من خلال مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء. ويتولّى البرنامج الإنمائي، في إطار اضطلاع بهذا الدور، استلام المساهمات من الجهات المانحة وصرف هذه الأموال إلى المنظمات المشاركة، واستلام الأرصدة غير المنفقة من المنظمات المشاركة، وتقديم تقارير مُجمعة إلى الجهات المانحة والجهات صاحبة المصلحة. ووفقاً لهذا الترتيب، فإن الأموال التي يتلقاها البرنامج الإنمائي من الجهات المانحة تُبين بوصفها نقدية ومكافئات نقدية لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، أو استثمارات لهذا المكتب، إلى جانب ما يقابل ذلك من خصوم، أي بوصفها مبالغ مستحقة الدفع تتعلق بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وكيانات الأمم المتحدة، إلى حين صرفها إلى المنظمات المشاركة.

4-36 وتشمل الخصوم الأخرى الودائع غير المستخدمة، والمبالغ المستحقة الدفع الأخرى. وتمثل الودائع غير المستخدمة المساهمات التي وردت من الجهات المانحة ولكنها لم تُستخدم بعد مقابل المساهمات المستحقة القبض لأنشطة مخصصة تحديداً.

القيمة العادلة بفائض أو بعجز

4-37 الخصوم المالية المقيّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز هي خصوم مصنفة على هذا النحو في الاعتراف الأولي، أو خصوم يحتفظ بها للتداول. وتسجل أولاً بالقيمة العادلة، مع تسجيل أي تكاليف للمعاملات كمصروفات. وتقاس الخصوم بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، وما ينتج عن ذلك من مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة يعترف به في الفائض أو العجز. وتصنف المشتقات بوصفها خصوماً مالية

بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي. وتستخدم المشتقات لإدارة المخاطر المرتبطة بصرف العملات الأجنبية، وتُبرم تعاقداتها مع نظراء ذوي جدارة ائتمانية وفقا للمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة بالبرنامج الإنمائي. وهي تشمل المشتقات التي تكون جزءا من ودائع لأجل تسمح بقيام النظراء بتسديد الصك بعملة بديلة مقابل الحصول على عائد أعلى. ويتم الحصول على القيمة العادلة للمشتقات من النظراء وتُقارن بالتقييمات الداخلية التي تستند إلى أساليب وتقنيات التقييم المعترف بها عموما كمعايير في هذا القطاع. وتصنف الخصوم المدرجة في هذه الفئة كخصوم متداولة إذا كان يُنتظر تسويتها في غضون 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ. ولا يخضع البرنامج الإنمائي هذه المشتقات لأي معالجة محاسبية تحوطية.

الأموال المقبوضة سلفا والإيرادات المؤجلة

4-38 تمثل الأموال المقبوضة سلفا مساهمات واردة قبل تلقي الاتفاقات المتعلقة بمساهمات الجهات المانحة التي تم التوقيع عليها. ويُعترف بالأموال كإيرادات عند توقيع الاتفاق المتعلق بمساهمات الجهات المانحة، بما يتمشى مع السياسة المتعلقة بالإيرادات المتأتية من المساهمات. وتمثل الإيرادات المؤجلة الأموال الواردة من الأطراف الثالثة، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة التي تم الاعتراف بها في بيان المركز المالي، ويتم، حسب طبيعة الاتفاق، الاعتراف بها كإيرادات عند تحصيل الرسوم، أو فيما يتعلق بالخدمات المقدمة، أو عند استيفاء الشروط (إن وجدت).

استحقاقات الموظفين

4-39 يقيّد البرنامج الإنمائي الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- (أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل؛
- (ب) استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛
- (ج) استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل؛
- (د) استحقاقات إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

4-40 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي الاستحقاقات المتوقعة تسويتها خلال 12 شهرا من نهاية السنة التي يقدم خلالها الموظفون الخدمة ذات الصلة. وتشمل هذه الاستحقاقات استحقاقات الانتداب، والاستحقاقات الشهرية الاعتيادية (مثل الأجور والمرتبات)، وفترات الغياب بأجر (مثل الإجازة المدفوعة الأجر من قبيل الإجازات السنوية)، والاستحقاقات الأخرى القصيرة الأجل وغير النقدية، والحصة الحالية من الاستحقاقات الطويلة الأجل الممنوحة للموظفين الحاليين. ويُعترف بالمصروفات عندما يقدم الموظف خدمات مقابل الاستحقاقات التي يحصل عليها. ويُبلغ عن الخصم عندما يتعلق الأمر بأي استحقاق لم تتم تسويته حتى تاريخ الإبلاغ، ويمثل المبلغ الذي دُفع أو يُتوقع دفعه لتسوية الخصم. ولأن تلك الاستحقاقات قصيرة الأجل بطبيعتها، لا يُطرح من الخصوم شيء مراعاة للقيمة الزمنية للنقود، وتُعرض هذه الخصوم بوصفها خصوما متداولة.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

4-41 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة هي المبالغ المستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة، لكنها لا تشمل مدفوعات إنهاء الخدمة.

4-42 وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطط المعاشات التقاعدية، والرعاية الطبية بعد نهاية الخدمة، ومنح الإعادة إلى الوطن، إلى جانب مبالغ إجمالية أخرى مستحقة الدفع بعد انتهاء الخدمة. وتصنف خطط استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة إما بوصفها خطط اشتراكات محددة أو خطط استحقاقات محددة.

4-43 وبالنسبة لخطط ما بعد انتهاء الخدمة ذات الاشتراكات المحددة، يتقرر الالتزام عن كل سنة بالمبالغ التي ستجري المساهمة بها لتلك السنة، ولا يلزم إعداد أي افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام أو المصروفات. وتقاس استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في إطار خطط الاستحقاقات المحددة بالقيمة الحالية للالتزام الاستحقاقات المحددة بعد تسويتها مراعاة للمكاسب والخسائر الاكتوارية غير المعترف بها وتكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها، مطروحا منها القيمة العادلة لأصول الخطة، إن وجدت، في تاريخ الإبلاغ. ولا يحتفظ البرنامج الإنمائي بأي أصول ينطبق عليها تعريف أصول الخطة.

4-44 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وحسب ما هو محدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، فإن باب العضوية في الصندوق مفتوح للوكالات المتخصصة، ولأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى مشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

4-45 وتعرض هذه الخطة المنظمات المشاركة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى، الحاليين والسابقين، المشاركين في الصندوق مما يؤدي إلى عدم وجود أساس متسق وموثوق لتوزيع الالتزامات والأصول المتعلقة بالخطة والتكاليف التي تتكبدهافرادى المنظمات المشاركة. والبرنامج الإنمائي، وصندوق المعاشات التقاعدية، كما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، لا يمكنهما تحديد الحصة النسبية للبرنامج الإنمائي من التزامات الاستحقاقات المحددة، وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بها، بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، عامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تماشيا مع مقتضيات المعيار 39، استحقاقات الموظفين، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُعترف في بيان الأداء المالي بمساهمات البرنامج الإنمائي في هذا الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات.

4-46 وينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يُجري مجلس إدارته تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل عن طريق خبير اكتواري استشاري. وكانت الممارسة المتبعة في مجلس إدارة الصندوق هي أن يقوم المجلس بإجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدرة في المستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

47-4 ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم إلى مجلس إدارة الصندوق تقريراً بشأن المراجعة كل سنة. ويقوم صندوق المعاشات التقاعدية بنشر تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للصندوق (www.unjspf.org).

خطط الاستحقاقات المحددة

48-4 تشمل خطط الاستحقاقات المحددة للبرنامج الإنمائي برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبعض استحقاقات انتهاء الخدمة. ويُحسب التزام البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بخطط الاستحقاقات المحددة بشكل منفصل لكل خطة من خلال تقدير مبلغ الاستحقاقات المستقبلية التي اكتسبها الموظفون نظير خدمتهم خلال الفترات الحالية والسابقة. ويخضع ذلك للالتزام لعملية خصم لتحديد قيمته الحالية ويُسجل في نهاية سنة الإبلاغ مخصصاً منه القيمة العادلة لأصول الخطة، إلى جانب أي تسويات متعلقة بتكاليف الخدمة السابقة التي لم يسبق الاعتراف بها. ويقوم بعملية الحساب سنوياً خبير اكتواري مؤهل مستقل ويستخدم فيها طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة.

49-4 ومعدل الخصم هو العائد المتأتي في تاريخ الإبلاغ من سندات الشركات ذات التصنيف الائتماني العالي الجودة التي لها تواريخ استحقاق قريبة من آجال التزامات الدفع. ويعترف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات النابعة من التجربة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية في السنة التي تنشأ فيها. أما جميع التغيرات الأخرى في الخصم المتعلقة بتلك الالتزامات فيعترف بها كفائض أو عجز في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

50-4 الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي الاستحقاقات، أو أجزاء الاستحقاقات، التي لا يحين موعد تسويتها في غضون 12 شهراً من انقضاء السنة التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشمل تلك الاستحقاقات الأجزاء غير الجارية من إجازة زيارة الوطن وتعويضات الوفاة والإصابة الممكن عزوهما إلى تأدية واجبات العمل. ويُعترف بها كخصوم غير متداولة وتقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إذا اعتُبر أن كلا من قيمة المدفوعات وأثر الخصم لهما أهمية جوهرية. ويبلغ عن المكاسب والخسائر الاكتوارية في بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية.

استحقاقات إنهاء الخدمة

51-4 لا يُعترف باستحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا متى التزم البرنامج الإنمائي، على نحو ثابت تتنقي معه منطقياً إمكانية التراجع، بنظام رسمي مفصل يقضي إما بإنهاء خدمة الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، وإما بمنحه استحقاقات انتهاء الخدمة على إثر عرض يُقدّمه البرنامج الإنمائي لتشجيع الموظفين على الانسحاب الطوعي من الخدمة. وتقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة التي تسوّى في غضون 12 شهراً بالمبلغ المتوقع دفعه. وإذا حان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم.

عقود الإيجار

عقد الإيجار التشغيلي

4-52 تُصنّف عقود الإيجار باعتبارها عقوداً للإيجار التشغيلي عندما يكون البرنامج الإنمائي هو المستأجر، ويحتفظ المؤجر بنصيب كبير من المخاطر والمزايا المتأصلة في الملكية. ويُعترف بالمدفوعات المقدمة بموجب عقود الإيجار التشغيلي، مخصوماً منها الحوافز المستلمة من المؤجر، بطريقة القسط الثابت في بيان الأداء المالي على مدى أجل عقد الإيجار.

عقد الإيجار التمويلي

4-53 تصنف عقود إيجار الأصول الملموسة بوصفها عقود إيجار تمويلي عندما يكون البرنامج الإنمائي هو الذي يتحمل أساساً كافة المخاطر والمزايا الملازمة للملكية. ويترتب على الاعتراف الأولي بعقد إيجار تمويلي الاعتراف بأصل وبخصم بالقيمة العادلة للممتلكات المستأجرة أو بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار الدنيا، أيهما أقل. وبعد الاعتراف الأولي، تُقدر قيمة استهلاك الأصول المستأجرة إما على مدى مدة الإيجار، وإما على امتداد العمر النافع، أيهما أقصر، وذلك وفقاً للسياسات المحاسبية التي تسري على الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويقسم كل مبلغ مدفوع للإيجار التمويلي بين التزامات عقد الإيجار وتكاليف التمويل. ويُعترف بحصة الفائدة في التزامات عقد الإيجار التمويلي كمصروفات في بيان الأداء المالي على مدار مدة الإيجار للتوصل إلى معدل دوري ثابت للفائدة على الرصيد المتبقي من مبلغ الخصم بالنسبة لكل سنة.

ترتيبات حق الاستخدام

4-54 تكون المعاملة معاملة غير تبادلية حينما يوقع البرنامج الإنمائي اتفاقاً يمنحه حق استخدام أصول مع توافر سند قانوني/ملكية قانونية لتلك الأصول، كأن يكون ذلك عن طريق الاستخدام المتبرع به الممنوح للبرنامج الإنمائي دون تكلفة. وفي هذه الحالة، يُعترف بالأصول والإيرادات اعتباراً من لحظة إبرام الاتفاق. ويتوقف الاعتراف بأي أصل على استيفاء معايير الاعتراف بالأصول. ويكون تقييم الأصول بالقيمة العادلة للموارد التي اكتسب الحق في استخدامها في تاريخ الحيازة. ويُحتسب استهلاك الأصل على مدى عمره النافع أو مدة حق الاستخدام، أيهما أقصر. وفي حالة عدم توافر سند قانوني/ملكية قانونية، يُعترف بالأصل كمصروف. ويعترف بالإيراد أيضاً بنفس مبلغ الأصل/المصروف، باستثناء الحالات التي يُعترف فيها بخصم أيضاً.

الاعتراف بالإيرادات

المساهمات (الإيرادات غير التبادلية)

4-55 التبرعات هي معاملات غير تبادلية يعترف بها بوصفها إيرادات اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقات التي تنظمها، أو في بعض الحالات، عند قبض أموال نقدية وفقاً لأحكام النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. ويعترف البرنامج الإنمائي بالأصول عندما يفرض السيطرة على الموارد نتيجة لأحداث سابقة. ويُعترف بالمبالغ المستحقة القبض الناتجة عن معاملات غير تبادلية بوصفها أصولاً عندما يكون من المحتمل أن تتدفق على البرنامج الإنمائي مستقبلاً منافع اقتصادية أو خدمات مرتبطة بالأصول وعندما يمكن قياس القيمة العادلة على نحو موثوق. ويُعترف بالكامل بالمبالغ المستحقة القبض من المعاملات

غير التبادلية بالإيرادات المقابلة لها، بما في ذلك المساهمات المتعددة السنوات، عند توقيع الاتفاق. وبالنسبة للاتفاقات التي لها شروط، بما فيها تلك الخارجة عن سيطرة البرنامج الإنمائي، يسجل الخصم في بيان المركز المالي إلى أن يتم استيفاء الشرط، وبعد ذلك يُعترف بأي تخفيض في هذا الخصم بوصفه إيرادات.

4-56 ويبدأ نفاذ الاتفاقات بمجرد التوقيع. ويُعترف بانخفاض الإيرادات عندما يتم التوصل إلى تفاهم مشترك بين البرنامج الإنمائي وإحدى الجهات المانحة من خلال تعديل على المشروع، بعد توقيع اتفاق ملزم، لتخفيض إيرادات المساهمات المعترف بها سابقاً.

4-57 وتُعرض الإيرادات المتأتية من التبرعات بعد خصم اضمحلال قيمة المبالغ المستحقة القبض وإعادة الأموال غير المستخدمة إلى الجهات المانحة.

4-58 ويُعترف بالتبرعات العينية المقدمة على شكل سلع بوصفها أصولاً وإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تتدفق على البرنامج الإنمائي في المستقبل منافع اقتصادية أو خدمات وعندما يمكن قياس القيمة العادلة لتلك الأصول على نحو موثوق. ويُعترف بالتبرعات العينية المتأتية من ترتيبات حق الاستخدام بوصفها إيرادات ومصروفات بالقيمة العادلة للأصول المشمولة بحق الاستخدام. أما التبرعات بالخدمات العينية فلا يعترف بها البرنامج الإنمائي أو يفصح عنها بوصفها أصولاً وإيرادات على النحو الذي تجيزه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية

4-59 المعاملات التبادلية هي معاملات يقوم فيها البرنامج الإنمائي ببيع سلع أو تقديم خدمات. وتشمل هذه الإيرادات القيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق نظير بيع السلع والخدمات. وتسجل الإيرادات مطروحة منها المبالغ المردودة والحسومات. ويُعترف بالإيرادات عندما يمكن قياسها بشكل موثوق، وعندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية في المستقبل وعندما تُستوفى معايير محددة. على سبيل المثال:

(أ) يُعترف بالإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف نظير أعمال ينجزها البرنامج الإنمائي لصالح كيانات الأمم المتحدة، كخدمات الشراء وخدمات الدفع، عند تقديم هذه الخدمات؛

(ب) يُعترف بالإيرادات المتأتية من مبيعات نسخ تقارير التنمية البشرية عند بيعها؛

(ج) يُعترف بالإيرادات المتأتية من العمولات والأتعاب المحصلة من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين نظير خدمات الشراء والتدريب والإدارة والحفظ وغيرها من الخدمات، عند تقديم تلك الخدمات و/أو إجراء التدريب.

الاعتراف بالمصروفات

4-60 يُعترف بالمصروفات عند تسليم السلع و/أو تقديم الخدمات وقبول البرنامج الإنمائي لها، أو على النحو المحدد أدناه.

4-61 وبخصوص المشاريع التي يتولى فيها البرنامج الإنمائي التنفيذ المباشر، والمشاريع التي تتولى الحكومات الوطنية تنفيذها بدعم كامل من المكاتب القطرية، يعترف بالمصروفات عند استلام البرنامج الإنمائي للسلع أو الخدمات غير الرأسمالية.

4-62 وبخصوص المشاريع التي تنفذها الحكومات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية، يُعترف بالمصروفات عندما تصرف الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أو يصرف الشركاء المنفذون الأموال ويُبلغ البرنامج الإنمائي بذلك.

4-63 ويُعترف بالسلف المحولة إلى الكيانات المسؤولة عن التنفيذ و/أو الشركاء المنفذين بوصفها مصروفات، عند انتهاء تلك الكيانات و/أو أولئك الشركاء من تسليم السلع أو تقديم الخدمات، ومتى تأكد ذلك باستلام البرنامج الإنمائي تقارير مصروفات معتمدة حسب الاقتضاء، أي تقارير مالية، أو استثمارات الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق، أو تقارير إنجاز المشاريع. وبمجرد استلام تقارير المصروفات المعتمدة تلك، يعترف البرنامج الإنمائي بالمصروفات في بيان الأداء المالي الخاص به. ويجوز استخلاص البيانات من البيانات المالية المراجعة الخاصة بالكيانات المسؤولة عن التنفيذ و/أو الشركاء المنفذين، أو يجوز استخلاصها، إذا لم تكن هذه البيانات المراجعة متوافرة في نهاية سنة الإبلاغ، إما من البيانات المقدمة من الكيانات للمراجعة أو من بيانات الكيانات غير المراجعة.

الالتزامات والمخصصات والأصول والخصوم الاحتمالية

الالتزامات

4-64 الالتزامات هي مصروفات وخصوم مستقبلية يُتَوَقَّع تكبدها بشأن عقود أبرمت في تاريخ الإبلاغ وتكون السلطة التقديرية المتاحة للبرنامج الإنمائي لتقاضيها، إن وُجدت، محدودة جداً في المسار العادي للعمليات. وتُستثنى من ذلك الالتزامات المتعلقة بعقود العمل. وتشمل الالتزامات ما يلي:

(أ) الالتزامات الرأسمالية: وهي القيمة الإجمالية للمصروفات الرأسمالية المتعاقد عليها دون الاعتراف بها باعتبارها قد سُددت أو رُصدت لها مخصصات سداد في نهاية السنة؛

(ب) عقود توريد السلع أو الخدمات التي يتوقع البرنامج الإنمائي تسليمها في المسار العادي للعمليات؛

(ج) الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار غير القابلة للإلغاء؛

(د) الالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

المخصصات

4-65 يُعترف بالمبلغ المخصص عندما يقع على البرنامج الإنمائي، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره على نحو موثوق، وعندما يكون من المحتمل أن تستلزم تسوية هذا الالتزام تدفق بعض المنافع الاقتصادية من البرنامج إلى جهة خارجية. وتُقاس المخصصات بالقيمة الحالية للمصروفات التي يُتَوَقَّع أن تقتضيها تسوية الالتزام. أما الزيادة التي تطرأ على المخصصات بمرور الزمن، فيُعترف بها بوصفها تكاليف تمويلية. وحينما يتوقف التدفق الخارج على حدث مستقبلي غير مؤكد وقوعه، أو يتعذر تقديره بطريقة موثوقة، يُفصح عن الخصم الاحتمالي في الملاحظات على البيانات المالية.

الأصول والخصوم الاحتمالية

الأصول الاحتمالية

4-66 الأصول الاحتمالية هي أصول يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يصبح وجودها مؤكداً إلا بأن يقع مستقبلاً أو ألا يقع حدث واحد أو أكثر لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كليةً لسيطرة الكيان. ويُفصح البرنامج الإنمائي عن الأصول الاحتمالية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إليه مستقبلاً منافع اقتصادية أو خدمات. وإذا تأكد بما يقارب اليقين أن أحد الأصول لم يعد احتمالاً، بل أصبح بالإمكان قياس قيمته على نحو موثوق، يُعترف بهذا الأصل وما يتصل به من إيرادات في السنة التي يطرأ فيها ذلك التغيير.

الخصوم الاحتمالية

4-67 يُفصح عن أي خصم احتمالي ما لم تكن إمكانية تحصيل قيمته بعيدة. أما إذا أصبح من المرجح تحصيل قيمة الخصم الاحتمالي، فيُعترف بالخصم في السنة التي يتغير فيها الاحتمال.

الملاحظة 5

الإبلاغ القطاعي

5-1 لأغراض تقييم الأداء السابق للبرنامج الإنمائي في تحقيق أهدافه واتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل، يصنف البرنامج الإنمائي جميع أنشطته في أربعة قطاعات هي: الموارد العادية؛ وتقاسم التكاليف؛ والصناديق الاستثمارية؛ وخدمات الدعم التي تُردّ تكاليفها والأنشطة المتنوعة.

الموارد العادية

5-2 الموارد العادية هي كافة موارد البرنامج الإنمائي المجموعة معاً وغير المقيدة/غير المخصصة. وهذه الموارد تشمل التبرعات والمساهمات من المصادر الأخرى الحكومية أو الحكومية الدولية أو غير الحكومية وعائدات الفوائد ذات الصلة والإيرادات المتنوعة.

تقاسم التكاليف

5-3 تقاسم التكاليف هو طريقة للتمويل المشترك يمكن بها تلقي تبرعات لأنشطة برنامجية محددة للبرنامج الإنمائي، وذلك تمثيلاً مع سياساته وأهدافه وأنشطته. وتستخدم هذه الطريقة للتمويل المباشر لمشروع معين أو مجموعة من المشاريع، أو جزء من برنامج قطري. ويقتصر استخدام تبرعات الجهات المانحة عادة على فترة إنجاز مشروع معين. وسلطة التوقيع على تقاسم التكاليف هي سلطة لامركزية، إذ يجري التوقيع على الاتفاقات على مستوى المكاتب القطرية.

الصناديق الاستثمارية

5-4 الصناديق الاستثمارية هي طريقة للتمويل المشترك تُنشأ ككيان محاسبي مستقل يتلقى البرنامج الإنمائي في إطاره المساهمات لتمويل أنشطة برنامجية يضطلع بها البرنامج وتحددتها الجهة المساهمة. ويجري حفظ سجلات محاسبية منفصلة وإعداد تقارير مالية على مستوى كل صندوق من الصناديق الاستثمارية على حدة. ويُشترط تقديم تقارير مستقلة عن كل صندوق استثماري إلى المجلس التنفيذي.

وللصناديق الاستثمارية سلطة توقيع مركزية، على أن يأذن مدير البرنامج المعاون على مستوى المقر بإبرام الاتفاقات. ولكل صندوق استثماري اختصاصات تنظمه، ويُعين لكل صندوق من هذه الصناديق مدير.

خدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة

5-5 تمثل خدمات الدعم التي تُردُّ تكاليفها والأنشطة المتنوعة موارد البرنامج الإنمائي، بخلاف مصادر الموارد العادية وتقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية. ويتلقى البرنامج هذه الأموال مقابل توفير خدمات إدارية وخدمات دعم أخرى لأطراف ثالثة. وتتألف خدمات الدعم التي تُردُّ تكاليفها والأنشطة المتنوعة من الأنشطة التالية: اتفاقات الخدمات الإدارية؛ وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين؛ وخدمات الدعم التي تُردُّ تكاليفها؛ وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ واحتياطي الإيواء الميداني؛ والدعم البرنامجي للمنسقين المقيمين؛ وبرنامج التخفيف من آثار الكوارث؛ والدعم المقدم من مصادر خارجة عن الميزانية لأغراض خاصة.

5-6 وسعياً لتخصيص الأصول للقطاع المناسب، وزَّع البرنامج الإنمائي الأموال النقدية والاستثمارات بين القطاعات الأربعة على أساس الأرصدة المشتركة بين الصناديق.

الإبلاغ القطاعي: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد العادية		تقاسم التكاليف		الصناديق الاستثمارية		خدمات الدعم المستردة تكاليفها والأنشطة المتنوعة		المجموع، البرنامج الإنمائي	
31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
الأصول									
الأصول المتداولة									
115 649	115 775	343 500	303 392	74 656	70 567	87 182	76 751	620 987	566 485
النقدية ومكافئات النقدية									
246 608	397 175	—	—	—	—	—	—	246 608	397 175
النقدية ومكافئات النقدية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء									
630 730	779 803	1 416 439	1 602 842	307 620	371 582	357 887	400 535	2 712 676	3 154 762
الاستثمارات									
479 772	645 195	—	—	—	—	—	—	479 772	645 195
الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء									
137 169	122 706	2 114 308	1 963 881	242 815	368 792	40 271	11 364	2 534 563	2 466 743
المبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية									
86 079	54 651	863	1 220	135	178	649	1 604	87 726	57 653
المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى									
28 549	26 700	150 869	208 057	41 704	53 980	582	1 058	221 704	289 795
المُلف المقدمة									
—	—	—	—	—	—	—	507	—	507
القروض المقدمة إلى الحكومات									
166	494	11 282	11 441	1	3	915	1 053	12 364	12 991
المخزونات									
1 724 722	2 142 499	4 037 261	4 090 833	666 931	865 102	487 486	492 872	6 916 400	7 591 306
مجموع الأصول المتداولة									
الأصول غير المتداولة									
1 047 284	1 139 520	2 532 421	2 425 924	556 259	566 387	639 858	606 214	4 775 822	4 738 045
الاستثمارات									
574 157	416 364	—	—	—	—	—	—	574 157	416 364
الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء									
—	—	—	—	—	—	—	2 265	—	2 265
القروض المقدمة إلى الحكومات									
231 866	257 622	1 063 034	1 324 333	1 130 322	667 344	6 332	26 437	2 431 554	2 275 736
المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية									

الممتلكات والمنشآت والمعدات	الموارد العادية		تقاسم التكاليف		الصناديق الاستثمارية		خدمات الدعم المستمرة تكاليفها والأنشطة المتنوعة		المجموع، البرنامج الإنمائي	
	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر
الممتلكات والمنشآت والمعدات	34 058	33 478	22 508	19 009	1 590	2 202	61 820	66 899	119 976	121 588
الأصول غير الملموسة	214	248	127	182	—	—	3 888	5 048	4 229	5 478
المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى	39	39	19	20	14	16	23	25	95	100
مجموع الأصول غير المتداولة	1 887 618	1 847 271	3 618 109	3 769 468	1 688 185	1 235 949	711 921	706 888	7 905 833	7 559 576
مجموع الأصول	3 612 340	3 989 770	7 655 370	7 860 301	2 355 116	2 101 051	1 199 407	1 199 760	14 822 233	15 150 882
الخصوم										
الخصوم المتداولة										
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	56 120	120 447	99 265	98 058	4 101	11 636	33 257	37 431	192 743	267 572
السلف المستحقة الدفع	1 715	529	9 731	6 396	10 614	4 039	15 790	13 186	37 850	24 150
الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	249 556	222 993	1 154	2 399	—	—	14 208	14 941	264 918	240 333
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	5 320	12 438	638	970	167	168	110	100	6 235	13 676
الأموال الاستثمارية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء	718 020	1 030 581	—	—	—	—	—	—	718 020	1 030 581
استحقاقات الموظفين	247 709	245 180	4	9	—	—	13 689	15 379	261 402	260 568
الخصوم المتداولة الأخرى	18 973	9 765	61	3 590	33	88	2 668	1 243	21 735	14 686
مجموع الخصوم المتداولة	1 297 413	1 641 933	110 853	111 422	14 915	15 931	79 722	82 280	1 502 903	1 851 566
الخصوم غير المتداولة										
الأموال الاستثمارية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء	574 157	416 365	—	—	—	—	—	—	574 157	416 365
الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	—	—	—	—	—	—	16 577	16 585	16 577	16 585
استحقاقات الموظفين	792 123	901 263	21	21	—	—	186 856	388 390	979 000	1 289 674

الموارد العادية		تقاسم التكاليف		الصناديق الاستثمارية		خدمات الدعم المستمرة تكاليفها والأنشطة المتنوعة		المجموع، البرنامج الإنمائي	
31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021	31 كانون الأول/ 2022	31 كانون الأول/ 2021
103	111	—	—	—	—	—	—	103	111
1 366 383	1 317 739	21	21	—	—	203 433	404 975	1 569 837	1 722 735
2 663 796	2 959 672	110 874	111 443	14 915	15 931	283 155	487 255	3 072 740	3 574 301
صافي الأصول/حقوق الملكية									
164 301	157 456	—	—	3 000	3 000	142 000	141 001	309 301	301 457
784 243	872 642	7 544 496	7 748 858	2 337 201	2 082 120	774 252	571 504	11 440 192	11 275 124
948 544	1 030 098	7 544 496	7 748 858	2 340 201	2 085 120	916 252	712 505	11 749 493	11 576 581
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية									
3 612 340	3 989 770	7 655 370	7 860 301	2 355 116	2 101 051	1 199 407	1 199 760	14 822 233	15 150 882

الإبلاغ القطاعي: بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد العادية		تقاسم التكاليف		الصناديق الاستثمارية		خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة		المبالغ الملغاة ^(أ)		المجموع، البرنامج الإنمائي	
2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الإيرادات											
608 558	881 970	3 428 312	3 747 262	815 048	555 807	145 699	118 986	—	—	4 997 617	5 304 025
التبرعات											
3 512	3 160	8 472	527	—	2	117 488	115 143	(1 698)	(2 935)	127 774	115 897
الإيرادات، المعاملات التبادلية											
45 895	97 787	10 020	25 361	10 304	7 524	35 270	4 816	—	—	101 489	135 488
إيرادات الاستثمار											
66 984	42 728	3 890	5 219	4 321	2 133	288 302	289 721	(268 271)	(258 346)	95 226	81 455
الإيرادات الأخرى											
724 949	1 025 645	3 450 694	3 778 369	829 673	565 466	586 759	528 666	(269 969)	(261 281)	5 322 106	5 636 865
مجموع الإيرادات											
المصروفات											
180 157	172 797	1 444 295	1 411 969	277 786	346 295	93 051	77 516	—	—	1 995 289	2 008 577
الخدمات التعاقدية											
307 624	310 860	225 346	219 321	32 785	43 182	305 286	292 822	—	—	871 041	866 185
تكاليف الموظفين											
53 919	93 583	845 047	1 020 726	66 886	71 854	55 946	30 586	—	—	1 021 798	1 216 749
اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة											
189 790	159 621	805 401	718 151	109 459	108 890	117 106	119 009	(269 969)	(261 281)	951 787	844 390
مصروفات تشغيل عامة											
16 543	36 174	306 327	258 627	52 687	54 512	2 029	393	—	—	377 586	349 706
المنح والتحويلات الأخرى											
51 851	57 204	26 202	19 426	34 716	2 804	1 974	2 805	—	—	114 743	82 239
المصروفات الأخرى											
3 195	3 363	2 438	2 647	273	417	9 402	10 586	—	—	15 308	17 013
الاستهلاك والإهلاك											
803 079	833 602	3 655 056	3 650 867	574 592	627 954	584 794	533 717	(269 969)	(261 281)	5 347 552	5 384 859
مجموع المصروفات											
(78 130)	192 043	(204 362)	127 502	255 081	(62 488)	1 965	(5 051)	—	—	(25 446)	252 006
الفائض/(العجز) للسنة											

(أ) هذه التسوية ضرورية لإزالة تأثير استرداد تكاليف البرنامج الإنمائي داخليا.

الملاحظة 6

المقارنة بالميزانية

6-1 ثمة فرق بين الأساس المستند إليه في وضع الميزانية وبين الأساس المحاسبي. فالبيان الخامس، بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (الموارد العادية)، يُعد بناء على الأساس المستند إليه في وضع الميزانية، أي الأساس النقدي المعدل، فيما يُعد البيان الثاني، أي بيان الأداء المالي، على أساس محاسبي، أي على أساس الاستحقاق.

6-2 ويتمشى بيان الأنشطة ونفقات الميزانية ذات الصلة الواردة في البيان الخامس مع فئات تصنيف التكاليف المحددة في المقترح الشامل المشترك بشأن سياسة استرداد التكاليف، الذي أقرته المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة خلال دوراتها العادية الثانية في عام 2020 (المقرر 12/2020). وتدخل الفئات التالية حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2022 فصاعداً: (أ) الأنشطة الإنمائية: '1' البرنامج؛ '2' الدعم التشغيلي للبرنامج؛ '3' فعالية التنمية؛ (ب) الأنشطة المضطلع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ (ج) الأنشطة الإدارية: '1' المتكررة؛ '2' غير المتكررة؛ (د) الرقابة والضمان المستقلان؛ (هـ) الأنشطة ذات الأغراض الخاصة: '1' استثمارات رؤوس الأموال؛ '2' العمليات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وليست تابعة له؛ (و) الميزانية الممولة من الموارد الإضافية للتدابير الأمنية بما يتمشى مع مقرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي 15/2021 وتجدر الإشارة إلى أن البيان الثاني يعرض المصروفات حسب طبيعتها.

6-3 ولهذه الأسباب، يختلف مجموع النفقات الفعلية لميزانية الموارد العادية عن مجموع مصروفات المحاسبة المالية.

6-4 والميزانيات المعتمدة هي الميزانيات التي تسمح بتحمل نفقات الميزانية، ويعتمدها المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي. ولأغراض إعداد التقارير حسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف ميزانيات البرنامج الإنمائي المعتمدة من ميزانية المؤسسة الممولة من الموارد العادية، والجزء المتعلق بالأنشطة الإنمائية في خطة الموارد المقرر تمويله من الموارد العادية. ولما كانت الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي هي تقديرات وتوقعات مسبقة تُبنى على افتراضات بشأن أحداث مستقبلية، وموارد لا يعتمدها المجلس التنفيذي بصفة رسمية، فإنها لا تُعرض في البيان الخامس. وقد وافق المجلس التنفيذي على ميزانية متكاملة مدتها أربع سنوات تغطي الفترة 2022-2025. وفي حين تغطي الميزانية البرنامجية وميزانية المؤسسة المعتمدتان مدة أربع سنوات، فإن البرنامج الإنمائي يقسمهما إلى مبالغ سنوية، تشكل في مجموعها الميزانية المعتمدة لأربع سنوات، بهدف إتاحة إجراء مقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية السنوية. وقد أفصح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مبالغ الميزانية السنوية المعتمدة للعناصر البرنامجية من الميزانية المتكاملة في الجدول 3 (أ) في المرفق الأول لتقرير مدير البرنامج المعنون "خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، 2022-2025" (DP/2021/29).

6-5 ويعرض البيان الخامس مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية النهائية المعتمدة والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس أساس الميزانية المقابلة. ويرد أدناه إيضاح للاختلافات الجوهرية بين الميزانية النهائية المعتمدة والمبالغ الفعلية. ويقدم البيان الخامس أيضاً مزيداً من التفاصيل بشأن أداء الميزانية لعام 2022.

6-6 والفروق الجوهرية بين الميزانية الأصلية المعتمدة والميزانية النهائية المعتمدة مقدارها صفر، إذ إن الميزانية الأصلية المعتمدة تساوي الميزانية النهائية المعتمدة. ويقف وراء مستويات استخدام الميزانية في عام 2022 مزيج من العوامل التالية: (أ) المستويات المعتمدة في الميزانية؛ (ب) التدفق النقدي العام ومتطلبات السيولة؛ (ج) متطلبات وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

7-6 وبناء على ذلك، كانت مقارنة النفقات الفعلية في عام 2022 بالمستويات المعتمدة في الميزانية على النحو التالي:

- الأنشطة الإنمائية: الاستخدام الفعلي لمبلغ قدره 581,3 مليون دولار، في ما يمثل 99,6 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغ قدرها 583,7 مليون دولار.
- الأنشطة المضطلع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة: الاستخدام الفعلي لمبلغ 10,5 ملايين دولار، في ما يمثل 87,9 في المائة من الميزانية المعتمدة والبالغ قدرها 12,0 مليون دولار.
- الأنشطة الإدارية: الاستخدام الفعلي لمبلغ قدره 128,2 مليون دولار، في ما يمثل 87,5 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغ قدرها 146,5 مليون دولار.
- أنشطة الرقابة والضمان المستقلين: الاستخدام الفعلي لمبلغ قدره 18,6 مليون دولار، في ما يمثل 87,8 في المائة من الميزانية المعتمدة على أساس سنوي والبالغ قدرها 21,2 مليون دولار.
- الأنشطة ذات الأغراض الخاصة: الاستخدام الفعلي لمبلغ قدره 7,4 ملايين دولار، في ما يمثل 67,5 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغ قدرها 11,0 مليون دولار.
- الميزانية الممولة من الموارد الإضافية للتدابير الأمنية: الاستخدام الفعلي لمبلغ قدره 0,9 مليون دولار.

8-6 ويتطابق صافي التدفقات النقدية الفعلية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، المعروف على أساس قابل للمقارنة في البيان الخامس، مع المبالغ المعروضة في البيان الرابع، بيان التدفقات النقدية، وذلك على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأنشطة التشغيلية الأنشطة الاستثمارية الأنشطة التمويلية المجموع			
مجموع نفقات الميزانية الفعلية الوارد في البيان الخامس على أساس قابل للمقارنة	(739 463)	(7 510)	– (746 973)
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	13 594	(389)	– 13 205
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	333 361	306 064	– 639 425
الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية من البيان الرابع	(392 508)	298 165	– (94 343)

9-6 وتشمل الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروق بين أساس الميزانية (نقدي معدّل) وأساس المحاسبة (استحقاق)، التي تنتج أساساً عن أوامر شراء صادرة ولكن غير منفذة. وتُدرج في أساس

الميزانية (أساس نقدي معدل) ولكنها لا تدرج في أساس المحاسبة (الاستحقاق)، حيث إن تسليم السلع وتقديم الخدمات لم يحدث بعد بالنسبة لأوامر الشراء غير المنفذة.

6-10 وتشمل الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان بين البيان الخامس والبيان الرابع الموارد الأخرى، أي مبالغ تقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية، وخدمات الدعم التي تسدد تكاليفها، والأنشطة المتنوعة، التي أدرجت في البيان الرابع، ولكنها لا تدرج في البيان الخامس.

6-11 ولا توجد فروق في التوقيت، لأن فترة الميزانية المعدّة على أساس سنوي هي نفس سنة الإبلاغ عن البيان المالي.

7 الملاحظة

النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
347 258	520 198	النقدية المودعة في حسابات مصرفية
37 227	41 871	النقدية التي يحتفظ بها مديرو استثمارات خارجيون
283	247	المصروفات النثرية ونقدية المشاريع
137 540	35 333	صناديق سوق النقد
24 997	24 846	صكوك سوق النقد
20 238	—	السندات
(1 058)	(1 508)	اضمحلال القيمة
566 485	620 987	مجموع النقدية ومكافئات النقدية
الأموال الاستثمارية المودعة في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين		
3 927	1 142	النقدية المودعة في حسابات مصرفية
310 755	205 698	صناديق سوق النقد
82 493	39 768	صكوك سوق النقد
397 175	246 608	مجموع النقدية ومكافئات النقدية: الأموال المحتفظ بها في الصندوق الاستثماري
963 660	867 595	مجموع النقدية ومكافئات النقدية والأموال المحتفظ بها في الصندوق الاستثماري

7-1 تشمل المبالغ النقدية المودعة في الحسابات المصرفية المبالغ النقدية التي يحتفظ بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر والمكاتب القطرية بعدة عملات. وتُستعرض بانتظام العملات الوطنية المحدودة المنفعة من حيث تغطية تكاليف برامج البرنامج الإنمائي من أجل الوقوف على مدى اضمحلال قيمة تلك العملات.

7-2 ويتعلق اضمحلال القيمة البالغ 1,508 مليون دولار بمبالغ بعملة غير صالحة للاستخدام حالياً في الجمهورية العربية السورية تشمل 1,058 مليون دولار و 0,450 مليون دولار تتعلق بمسائل قديمة معلقة في أحد المكاتب القطرية.

7-3 ويُفصّل في الملاحظة 29 عما يتعرض له البرنامج الإنمائي من مخاطر ائتمانية ومخاطر متصلة بالسوق وبالعملات، وعما يقوم به من أنشطة لإدارة المخاطر المتعلقة بأصوله المالية.

الملاحظة 8

الاستثمارات

1-8

مجموع الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول /
ديسمبر 2022 ديسمبر 2021

الاستثمارات المتداولة		
3 147 101	2 707 913	الاستثمارات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
7 661	4 763	الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون
3 154 762	2 712 676	مجموع الاستثمارات المتداولة
الاستثمارات غير المتداولة		
3 704 657	3 844 612	الاستثمارات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 033 388	931 210	الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون
4 738 045	4 775 822	مجموع الاستثمارات غير المتداولة
7 892 807	7 488 498	مجموع الاستثمارات

الاستثمارات: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول /
ديسمبر 2022 ديسمبر 2021

الاستثمارات المتداولة		
645 195	479 772	الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
الاستثمارات غير المتداولة		
416 364	574 157	الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
1 061 559	1 053 929	مجموع الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

8-1-1 تشمل استثمارات البرنامج الإنمائي الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق التي يديرها البرنامج، والأصول المالية المتاحة للبيع التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون. ويُحتفظ باستثمارات مكتب

الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء حتى تاريخ الاستحقاق، وتمثل أموالاً مقدمة من الجهات المانحة إلى البرنامج الإنمائي ليحتفظ بها لحساب تلك الجهات إلى حين دفعها مستقبلاً للمنظمات المشاركة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها.

2-8

مجموع الاستثمارات التي يديرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي: المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

إعادة تصنيف		الإيرادات		1 كانون الثاني/يناير 2022		31 كانون الأول/ديسمبر 2022	
الاستثمارات غير المتداولة		الاستثمارات المستحقة (الإهلاك)		المشتريات		المشتريات	
الاستثمارات المتداولة		الاستثمارات غير ذلك إلى استثمارات متداولة					
صكوك سوق النقد		(40)		767 701		1 041 258	
السندات		(2)		137 468		1 666 655	
مجموع الاستثمارات المتداولة		(42)		905 169		2 707 913	
الاستثمارات غير المتداولة							
صكوك سوق النقد		(13)		447 968		—	
السندات		—		1 829 462		3 844 612	
مجموع الاستثمارات غير المتداولة		(13)		2 277 430		3 844 612	
مجموع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(55)		3 182 599		6 552 525	

2-8-1 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تجاوزت القيمة الدفترية للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق القيمة السوقية بمقدار 254,018 مليون دولار (2021: 16,826 مليون دولار). واستثمارات البرنامج الإنمائي المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (معظمها سندات) لها أسعار قسائم/فائدة أقل من أسعار السوق الأعلى لعام 2022. ولا يؤثر هذا الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية على إمكانية تحصيل فوائد السندات ومدفوعات القيمة الاسمية حيث تتركز المحفظة في أدوات عالية الجودة ذات إيرادات ثابت ذات تصنيفات ائتمانية عالية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يشهد البرنامج الإنمائي أي اضمحلال في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

2-8-2 ويُفصّل في الملاحظة 29 عما يتعرض له البرنامج الإنمائي من مخاطر ائتمانية ومخاطر متصلة بالسوق وبالعملات، وعما يقوم به من أنشطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات.

3-8

الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون: الأصول المالية المتاحة للبيع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
		الاستثمارات المتداولة
7 574	5 105	المسندات
87	(342)	المسندات، تسويات القيمة العادلة
7 661	4 763	مجموع الاستثمارات المتداولة
		الاستثمارات غير المتداولة
533 305	571 582	حصص الملكية
122 890	(11 669)	حصص الملكية: تسويات القيمة العادلة
378 810	428 672	المسندات
(1 617)	(57 375)	المسندات: تسويات القيمة العادلة
1 033 388	931 210	مجموع الاستثمارات غير المتداولة
1 041 049	935 973	مجموع الاستثمارات المتاحة للبيع التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون

3-8-1 تمثل الحافطة المتاحة للبيع الاستثمارات التي يديرها مديرو استثمارات خارجيون للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات نهاية الخدمة. بالإضافة إلى الاستثمارات المشار إليها أعلاه، صُنف مبلغ 41,87 مليون دولار (2021: 37,23 مليون دولار)، الذي يمثل الاستثمارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والاستثمارات المتعلقة بنهاية الخدمة، في فئة النقدية ومكافئات النقدية.

3-8-2 وبلغ مجموع استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بما في ذلك النقدية ومكافئات النقدية، 917,04 ملايين دولار (2021: أدوات 1 007,85 مليون دولار). وبلغ مجموع الاستثمارات المتعلقة بنهاية الخدمة، بما في ذلك النقدية ومكافئات النقدية، 60,80 مليون دولار (2021: 70,43 مليون).

3-8-3 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يشهد البرنامج الإنمائي أي اضمحلال في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع.

3-8-4 ويُفصّل في الملاحظة 29 عما يتعرض له البرنامج الإنمائي من مخاطر ائتمانية ومخاطر متصلة بالسوق والعملات، وعما يقوم به من أنشطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات.

4-8

الاستثمارات: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات إعادة تصنيف					
1 كانون الثاني/يناير 2022	المشتريات	المستحقة	المستحقة	الاستثمارات غير المتداولة	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الاستثمارات المتداولة					
481 670	327 515	(716 800)	342	40 000	132 727
163 525	93 539	(192 478)	(973)	283 432	347 045
645 195	421 054	(909 278)	(631)	323 432	479 772
الاستثمارات غير المتداولة					
—	40 000	—	—	(40 000)	—
416 364	441 377	—	(152)	(283 432)	574 157
416 364	481 377	—	(152)	(323 432)	574 157
مجموع الاستثمارات، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء					
1 061 559	902 431	(909 278)	(783)	—	1 053 929

4-8-1 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يشهد البرنامج الإنمائي أي اضمحلال في قيمة الاستثمارات لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

9 ملاحظة

المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
2 566 567	2 467 623	المساهمات المستحقة القبض، المتداولة
(32 004)	(880)	اضمحلال القيمة ^(أ)
2 534 563	2 466 743	المساهمات المستحقة القبض، المتداولة، الصافي
2 431 554	2 275 736	المساهمات المستحقة القبض، غير المتداولة
4 966 117	4 742 479	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية

(أ) زاد اضمحلال قيمة المساهمات المستحقة القبض بما قدره 31,12 مليون دولار في عام 2022. ولم يعترف في الفترات السابقة بأي عكس لاضمحلال القيمة.

التقادم الزمني للمبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
129 437	252 713	متأخرات
4 613 042	4 713 404	مستحقات في الفترات المقبلة
4 742 479	4 966 117	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية

9-1 تشمل المساهمات المستحقة القبض 4,71 بلايين دولار (2021: 4,61 بلايين دولار) تعهدت بها جهات مانحة للبرنامج الإنمائي في اتفاقات مبرمة لفترات مقبلة و 369,04 مليون دولار (2021: 380,33 مليون دولار) في مبالغ مستحقة القبض من الموارد العادية.

9-2 ويمثل مبلغ 252,71 مليون دولار (2021: 129,44 مليون دولار) من المساهمات المستحقة القبض المتأخرة المبلغ المستحق للبرنامج الإنمائي بالفعل بناء على الجدول الزمني للمدفوعات الوارد في الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة.

9-3 أما المساهمات المستحقة القبض البالغة 4,60 بلايين دولار (2021: 4,36 بلايين دولار) فتتمثل موارد غير أساسية وهي مقيدة، حيث من المقرر أن تستخدم في أنشطة تنفيذ المشاريع لدعم أغراض محددة تتسق مع سياسات البرنامج الإنمائي وأهدافه وأنشطته.

9-4 ويُفصّل في الملاحظة 29 عما يتعرض له البرنامج الإنمائي من مخاطر ائتمانية ومخاطر متصلة بالعملات فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة القبض.

الملاحظة 10

المبالغ المستحقة القبض، المبالغ الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
		المتداولة
18 301	34 243	المبالغ المستحقة القبض من الاستثمارات
38 442	53 690	المبالغ المستحقة القبض من أطراف ثالثة
264	253	المبالغ المستحقة القبض من الموظفين
2 277	152	الأصول المالية الأخرى
312	32	المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة
4 398	4 344	حسابات متنوعة مستحقة القبض
63 994	92 714	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المتداولة، الأخرى، الإجمالي
(6 341)	(4 988)	اضمحلال القيمة ⁽¹⁾

31 كانون الأول / 31 كانون الأول
ديسمبر 2022 ديسيمبر 2021

57 653	87 726	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المبالغ الأخرى، المتداولة، الصافي
		غير المتداولة
100	95	إيداعات الضمان
100	95	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المبالغ الأخرى، غير المتداولة، الإجمالي
57 753	87 821	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المبالغ الأخرى، الصافي

(أ) انخفض اضمحلال قيمة المبالغ الأخرى المستحقة القبض بما قدره 1,353 مليون دولار في عام 2022 (2021: زيادة قدرها 3,997 ملايين دولار). وسجلت في عام 2022 حالات اضمحلال للقيمة قدرها 1,025 مليون دولار (2021: 4,228 ملايين دولار) مقابل قيد عكسي لاضمحلال القيمة معترف به في الفترة السابقة وقدره 2,378 مليون دولار (2021: 0,231 مليون دولار).

التقادم الزمني للمبالغ المستحقة القبض، المبالغ الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول
ديسمبر 2022 ديسيمبر 2021

27 984	46 012	أقل من أو يساوي 6 أشهر
36 110	46 797	أكثر من 6 أشهر
64 094	92 809	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المبالغ الأخرى، الإجمالي

المبالغ المستحقة القبض: كيانات الأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول
ديسمبر 2022 ديسيمبر 2021

24	6	المبالغ المستحقة القبض من كيانات أخرى لاحتياطي الإيواء الميداني
283	—	جامعة الأمم المتحدة
5	26	كيانات أخرى
312	32	مجموع المبالغ المستحقة القبض، المبالغ الأخرى، من كيانات الأمم المتحدة

10-1 ويُفصّل في الملاحظة 29 عما يتعرض له البرنامج الإنمائي من مخاطر ائتمانية ومخاطر متصلة بالعملات فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة القبض.

الملاحظة 11

السلف المقدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
92 208	105 848	أموال التشغيل الصادرة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي لم تُصرف بعد
82 267	109 216	أموال التشغيل الصادرة إلى كيانات الأمم المتحدة التي لم تُصرف بعد
32 528	60 614	المبالغ المدفوعة سلفاً
16 249	15 704	سلف للموظفين
223 252	291 382	مجموع السلف المقدمة، الإجمالي
(1 548)	(1 587)	اضمحلال القيمة ^(أ)
221 704	289 795	مجموع السلف المقدمة، الصافي

(أ) انخفض اضمحلال قيمة السلف الصادرة بما قدره 0,039 مليون دولار ليصل إلى 1,548 مليون دولار في عام 2022 (2021: انخفاض قدره 0,013 مليون دولار). واعترف في عام 2022 بحالات اضمحلال للقيمة قدرها 0,003 مليون دولار (2021: 0,128 مليون دولار)، مطروحا منه قيد عكسي لاضمحلال القيمة معترف به في الفترة السابقة وقدره 0,042 مليون دولار (2021: 0,141 مليون دولار).

تقادم السلف المقدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
205 235	254 968	أقل من أو يساوي 6 أشهر
18 017	36 414	أكثر من 6 أشهر
223 252	291 382	مجموع السلف المقدمة، الإجمالي

الملاحظة 12

المخزونات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
10 252	11 273	اللوازم والمعدات الطبية
932	609	اللوازم والمواد الاستهلاكية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات
677	738	اللوازم المكتبية
57	38	الوقود
57	40	المنشورات

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
3	6	تقارير التنمية البشرية
12	12	لوازم ومعدات الأزمات
374	275	المخزونات الأخرى المتصلة بالمشاريع
12 364	12 991	مجموع المخزونات

الملاحظة 13

القروض المقدمة إلى الحكومات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
		المتداولة
—	507	القروض المقدمة إلى الحكومات
—	507	مجموع القروض المتداولة المقدمة إلى الحكومات
		غير المتداولة
—	2 265	القروض المقدمة إلى الحكومات
—	2 265	مجموع القروض غير المتداولة المقدمة إلى الحكومات
—	2 772	مجموع القروض المقدمة إلى الحكومات

13-1 القروض المقدمة إلى الحكومات هي قروض تقدّم للحكومات الوطنية لتشييد مبان مكتبية أو سكنية تخصص لاستخدام البرنامج الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة.

13-2 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت جميع القروض المقدمة إلى الحكومات المستحقة في السنوات السابقة قد سُددت إلى البرنامج الإنمائي.

الملاحظة 14

الممتلكات والمنشآت والمعدات

14-1 لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فئتان واسعتان من الممتلكات والمنشآت والمعدات، هما: أصول المشاريع وأصول الإدارة. فأصول المشاريع، التي تشكل 24 في المائة من أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات، تُستخدم في تنفيذ برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. وتُستخدم أصول الإدارة، التي تشكل ما نسبته 76 في المائة من أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات، في عمليات غير متعلقة بمشاريع بعينها في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وفي مقره.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأراضي		المباني		الأثاث معدات تكنولوجيا والتجهيزات المعلومات		الألات الثقيلة والمعدات الأماكن المستأجرة		تحسينات	
الأراضي	المباني	الثابتة	الاتصالات	المركبات	الأخرى	المستأجرة	المجموع		
الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2022									
7 456	49 142	939	22 191	100 471	13 604	30 627	224 430		التكلفة
—	(11 448)	(546)	(13 377)	(54 846)	(5 326)	(17 299)	(102 842)		الاستهلاك المتراكم
7 456	37 694	393	8 814	45 625	8 278	13 328	121 588		القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2022
السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022									
(222)	318	251	1 242	10 652	3 641	471	16 353		الإضافات والتعديلات
—	(64)	(70)	(3 087)	(8 593)	(1 139)	(769)	(13 722)		الأصول المتصرف فيها، التكلفة
—	(1 595)	(47)	(1 309)	(7 159)	(619)	(2 911)	(13 640)		الاستهلاك
—	(15)	39	2 207	6 212	653	301	9 397		الأصول المتصرف فيها، الاستهلاك المتراكم/الاستهلاك
—	—	—	—	—	—	—	—		اضمحلال القيمة
—	392	—	11	—	10	(413)	—		إعادة التصنيف
7 234	36 730	566	7 878	46 737	10 824	10 007	119 976		القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022									
7 234	49 788	1 120	20 357	102 530	16 116	29 916	227 061		التكلفة
—	(13 058)	(554)	(12 479)	(55 793)	(5 292)	(19 909)	(107 085)		الاستهلاك المتراكم
7 234	36 730	566	7 878	46 737	10 824	10 007	119 976		القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

14-2 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن هناك أي أصول قيد الإنشاء (2021: 0,4 مليون دولار) مدرجة تحت بند تحسينات الأماكن المستأجرة.

14-3 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يشهد البرنامج الإنمائي أي اضمحلال في قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات (2021: 0,028 مليون دولار).

الملاحظة 15

الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرامجيات المستحدثة داخليا البرامجيات المكتتاة التأليف والنشر، والرخص قيد الاستحداث المجموع					العلامات التجارية، وحقوق الأصول				
الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2022									
21 980	47	16	347	22 390	التكلفة				
(16 874)	(28)	(10)	—	(16 912)	الإهلاك المتراكم				
5 106	19	6	347	5 478	القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2022				
السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022									
1 024	—	—	—	1 024	الإضافات والتعديلات				
(1 699)	(10)	(5)	(347)	(2 061)	الأصول المتصرف فيها، التكلفة				
(1 658)	(6)	(4)	—	(1 668)	الإهلاك				
1 440	10	6	—	1 456	الأصول المتصرف فيها، الإهلاك المتراكم				
—	—	—	—	—	إعادة التصنيف				
4 213	13	3	—	4 229	القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022				
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022									
21 305	37	11	—	21 353	التكلفة				
(17 092)	(24)	(8)	—	(17 124)	الإهلاك المتراكم				
4 213	13	3	—	4 229	القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022				

1-15 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يشهد البرنامج الإنمائي أي اضمحلال في قيمة الأصول غير الملموسة (2021: صفر).

الملاحظة 16

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
80 899	100 815	الاستحقاقات
50 389	91 783	المبالغ المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة
51 686	69 592	المبالغ المستحقة الدفع لأطراف ثالثة
8 020	154	الخصوم المالية الأخرى
1 748	4 566	المبالغ المستحقة الدفع للموظفين
1	662	تسويات الاستثمار المستحقة الدفع
192 743	267 572	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

المبالغ المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
23 943	13 969	حساب الأمم المتحدة الجاري
6 670	7 182	منظمة الصحة العالمية
3 819	2 967	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
2 465	2 686	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
16 332	1 917	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
10 767	1 327	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
17 642	3 613	صندوق الأمم المتحدة للسكان
3 209	4 334	ضريبة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة
6 936	12 394	كيانات الأمم المتحدة الأخرى
91 783	50 389	مجموع المبالغ المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة

الملاحظة 17

السلف المستحقة الدفع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
1 098	3 577	أموال التشغيل المستحقة الدفع إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية
23 052	34 273	أموال التشغيل المستحقة الدفع إلى الكيانات المنفذة/الشركاء المنفذين
24 150	37 850	مجموع السلف المستحقة الدفع

الملاحظة 18

الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة والأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة

(أ) الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / ديسمبر 2022	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	
		المتداولة
3 109	1 154	الأموال المقبوضة سلفاً
14 217	14 195	الإيرادات المؤجلة، رسوم الوكيل الإداري بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
14	13	الإيرادات المؤجلة، المعاملات غير التبادلية

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
119 218	135 424	حسابات مقاصة مع كيانات الأمم المتحدة
103 775	114 132	الأموال المتعلقة بالخدمات المشتركة المقبوضة سلفاً من كيانات الأمم المتحدة
240 333	264 918	مجموع الأموال المتداولة المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة
		غير المتداولة
16 579	16 577	الإيرادات المؤجلة، رسوم الوكيل الإداري بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
6	–	الإيرادات المؤجلة، غير ذلك
16 585	16 577	مجموع الأموال غير المتداولة المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة
256 918	281 495	مجموع الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة

1-18 وتمثل حسابات المقاصة مع كيانات الأمم المتحدة الأموال التي يحتفظ بها البرنامج الإنمائي بالنيابة عن كيانات الأمم المتحدة لتوفير الخدمات لتلك الكيانات في المستقبل. وتشمل هذه الخدمات جملة أمور منها الخدمات المصرفية وخدمات الحسابات المستحقة الدفع وخدمات كشوف المرتبات. وتمثل الأموال المتعلقة بالخدمات المشتركة المقبوضة سلفاً من كيانات الأمم المتحدة مبالغ جمعت نيابة عن كيانات الأمم المتحدة نظير الخدمات التي سيقدمها البرنامج الإنمائي لهذه الكيانات. وتشمل تلك الخدمات المشتركة الحيز المكتبي المشترك، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات النظافة، وخدمات السفر.

(ب) الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2022 ديسمبر 2021		
13 676	6 235	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة
13 676	6 235	مجموع الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة

18-2 تشمل المبالغ التي لم تُردّ بعد إلى الجهات المانحة أموال المشاريع المنجزة أو المنهية التي لم تُنفق وتشمل أيضاً، حسب الاقتضاء، الفوائد التي رُصدت بغرض ردها إلى الجهات المانحة وفقاً للاتفاقات المتعلقة بالمساهمات وللنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. وستُرد هذه الأموال أو تُعاد برمجتها بناءً على التعليمات الواردة من الجهات المانحة.

الملاحظة 19

الأموال الاستثمارية: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول /
ديسمبر 2022 ديسمبر 2021

المتداولة		
1 030 581	718 020	مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
1 030 581	718 020	مجموع الأموال الاستثمارية المتداولة، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
غير المتداولة		
416 365	574 157	مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
416 365	574 157	مجموع الأموال الاستثمارية غير المتداولة: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
1 446 946	1 292 177	مجموع الأموال الاستثمارية: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

1-19 يمثل هذا المبلغ الأموال المقدمة من الجهات المانحة إلى مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من أجل صرفها في المستقبل. وفي عام 2022، تلقى البرنامج الإنمائي من الجهات المانحة، في إطار اضطلاعهم بدور الوكيل الإداري، صافي تدفقات نقدية قدرها 1 564,85 مليون دولار (2021: 1 821,57 مليون دولار) وأصدر 1 735,25 مليون دولار (2021: 1 407,24 مليون دولار). ويشمل صافي التدفقات النقدية أيضاً مبلغ 15,16 مليون دولار (2021: 4,09 ملايين دولار) من إيرادات الفوائد والاستثمار وحركة صافية للأصول والخصوم الأخرى قدرها 0,48 مليون دولار (2021: 0,36 مليون دولار).

الملاحظة 20

استحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول / 31 كانون الأول /
ديسمبر 2022 ديسمبر 2021

المتداولة		
91 094	89 701	الإجازة السنوية
128 701	133 659	خطة التأمين الصحي
21 692	18 145	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
9 542	10 578	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
7 226	7 215	إجازة زيارة الوطن
500	499	استحقاقات إنهاء الخدمة
836	867	تعويضات العاملين
649	296	الاشتراكات المستحقة الدفع للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
254	261	استحقاقات الوفاة

31 كانون الأول / 31 كانون الأول
ديسمبر 2022 ديسمبر 2021

74	181	استحقاقات الموظفين الأخرى
260 568	261 402	مجموع الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين
		غير المتداولة
1 168 732	872 962	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
98 358	88 662	استحقاقات الإعادة إلى الوطن
15 667	11 936	تعويضات العاملين
4 282	3 134	إجازة زيارة الوطن
2 635	2 306	استحقاقات الوفاة
1 289 674	979 000	مجموع الخصوم غير المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين
1 550 242	1 240 402	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

20-1 وتحسب خصوم الإجازات السنوية على ضوء الرصيد غير المستخدم من الإجازات السنوية. ويحق للموظفين الذي يتركون الخدمة أن يتقاضوا تعويضاً عن أي أيام غير مستخدمة من إجازاتهم السنوية قد تكون مستحقة لهم، بحد أقصى قدره 60 يوماً. ويمكن للموظفين العاملين أيضاً أن ينقلوا رصيد إجازاتهم غير المستخدم إلى السنة التقويمية المقبلة، حتى نفس الحد. وأعيد فرض القيود العادية على استحقاق ترحيل الإجازات غير المستخدمة في الربع الأول من عام 2022، عندما تم إلغاء أي خصوم متبقية من الأرصدة التي تزيد عن العتبة العادية المعاد فرضها.

20-2 وأنشأت الجمعية العامة في عام 1987، في دورتها الحادية والأربعين، خطة التأمين الصحي وفقاً للبند 6-2 من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وتموّل الخطة عن طريق أقساط الاشتراكات المحصلة من الموظفين والمساهمات المتناسبة المقدّمة من البرنامج الإنمائي. وتشمل المصروفات المطالبات التي تُجَهّز خلال السنة وما يرتبط بها من مصروفات إدارية. والتغطية في إطار الخطة موجهة إلى ما يلي من موظفين وكيانات: المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي؛ وموظفو البرنامج الإنمائي المعينون محلياً الخاضعون للنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة ويعملون خارج المقر؛ والمشترون في خطة التأمين الطبي لمنظومة الأمم المتحدة الذين يديرهم البرنامج الإنمائي. وتمثل خصوم الخطة صافي الرصيد المتراكم من التبرعات الواردة مطروحاً منه جميع المطالبات ومدفوعات التكاليف الإدارية لجميع الموظفين والكيانات المدرجين ضمن خطة البرنامج الإنمائي.

20-3 يتولى تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خبراء اكتواريون مستقلون، وتحدّد تلك الاستحقاقات الخاصة بالموظفين وفقاً للنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وتشمل الاستحقاقات التي يحددها الخبراء الاكتواريون التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وتعويضات العاملين، واستحقاقات الوفاة.

20-4 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، حُدّدت الخصوم المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإعادة إلى الوطن وتعويضات العاملين واستحقاقات الوفاة بواسطة تقييم اكتواري للالتزام المتعلق باستحقاقات محددة أُجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

خطط الاستحقاقات المحددة

20-5 يوفر البرنامج الإنمائي لموظفيه الحاليين والسابقين خطط الاستحقاقات المحددة التالية التي تُحدّد قيمتها اكتوارياً: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ واستحقاقات نهاية الخدمة، مثل استحقاقات الإعادة إلى الوطن؛ واستحقاقات أخرى، مثل استحقاقات الوفاة وتعويضات العاملين.

20-6 وترد فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية للالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة لتلك الخطط:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	الإعادة إلى الوطن	استحقاقات الوفاة	تعويضات العاملين	المجموع	
1 190 424	107 899	2 890	16 504	1 317 717	التزامات الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
					زيادة قيمة الالتزام
42 019	7 359	90	1 073	50 541	تكلفة الخدمة الحالية
37 272	2 781	70	114	40 237	تكلفة الفائدة
—	—	—	—	—	الخسائر الاكتوارية المتعلقة بالصرفيات
—	—	—	—	—	الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغير في الافتراضات المالية
—	—	—	—	—	الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التغير في الافتراضات الديمغرافية
—	—	—	399	399	الخسائر الاكتوارية الناجمة عن التسويات القائمة على التجربة
					نقصان قيمة الالتزام
(13 696)	(6 671)	(102)	(830)	(21 299)	الاستحقاقات الفعلية المدفوعة
(8 683)	(3 128)	(159)	—	(11 970)	(المكاسب) الاكتوارية المتعلقة بالصرفيات
(356 229)	(9 000)	(222)	(4 457)	(369 908)	(المكاسب) الاكتوارية الناجمة عن التغير في الافتراضات المالية
—	—	—	—	—	(المكاسب) الاكتوارية الناجمة عن التغير في الافتراضات الديمغرافية
—	—	—	—	—	(المكاسب) الاكتوارية الناجمة عن التسويات القائمة على التجربة
891 107	99 240	2 567	12 803	1 005 717	الخصوم المعترف بها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

20-7 وتساوي القيمة الحالية للالتزام الاستحقاقات المحددة قيمة الخصم المتعلق بالاستحقاقات المحددة المعترف به في بيان المركز المالي. وتمثل الخصوم المستحقة الجزء المكتسب بالفعل الذي تراكم من القيمة الحالية للاستحقاقات منذ تاريخ التحاق الموظف بالخدمة المؤهلة وحتى تاريخ التقييم. ويمكن أن تشمل الفترة الإجمالية للخدمة المؤهلة فترات سابقة غير مستمرة. وتصبح استحقاقات الموظف العامل مكتملة تماماً حين يبلغ ذلك الموظف التاريخ الذي يستوفي فيه تماماً شرط الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وتحسب الخصوم باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، حيث تحسب استحقاقات كل مشترك عند استحقاقها، مع مراعاة القاعدة المستخدمة في توزيع الاستحقاقات في هذه الخطة. ومع استمرار المتقاعدين في دفع اشتراكاتهم في الخطة، تخفض الالتزامات الإجمالية بالقيمة الحالية للاشتراكات المتوقعة لما بعد التقاعد التي يدفعها المشتركون لتعكس صافي الالتزامات.

20-8 وترد فيما يلي تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة المعترف بهما في بيان الأداء المالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي	الإعادة إلى	استحقاقات	تعويضات	
بعد انتهاء الخدمة	الوطن	الوفاة	العاملين	المجموع
42 018	7 359	90	1 074	50 541
37 272	2 781	70	114	40 237
79 290	10 140	160	1 188	90 778

20-9 وترد فيما يلي المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المعترف بها مباشرة في صافي الأصول/حصص الملكية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التأمين الصحي	الإعادة إلى	استحقاقات	تعويضات	
بعد انتهاء الخدمة	الوطن	الوفاة	العاملين	المجموع
356 229	9 000	222	4 058	369 509
8 683	3 128	159	—	11 970
364 912	12 128	381	4 058	381 479

20-10 وفي عام 2022، يعزى صافي المكاسب الاكتوارية البالغ 381,479 مليون دولار أساساً إلى المكاسب الاكتوارية المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نتيجة تغير في الافتراضات المالية قدره 356,229 مليون دولار.

20-11 وترد في الجدول التالي مبالغ الفترة الحالية والفترات الأربع السابقة المتعلقة بالتزام الاستحقاقات المحددة والتسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطأ:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019	2018
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة				
891 107	1 190 424	1 173 893	1 047 179	1 036 847
التزامات الاستحقاقات المحددة				
2 877	(27 887)	—	47 926	(188 125)
التسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطأ				
18	21	21	22	18
المدة ⁽¹⁾				
الإعادة إلى الوطن				
99 240	107 899	116 866	105 166	93 273
التزامات الاستحقاقات المحددة				
11 376	(11 510)	—	1 271	(7 187)
التسوية القائمة على التجربة المدخلة على خصوم الخطأ				
8	9	10	10	9
المدة ⁽¹⁾				
استحقاقات الوفاة				

2018	2019	2020	2021	2022	
1 427	2 797	2 802	2 890	2 567	التزامات الاستحقاقات المحددة
(571)	29	—	169	241	التسوية القائمة على التجربة المنخلة على خصوم الخطة
8	8	8	8	7	المدة ^(أ)
					تعويضات العاملين
13 319	14 293	15 761	16 504	12 803	التزامات الاستحقاقات المحددة
(1 398)	(541)	271	459	399	التسوية القائمة على التجربة المنخلة على خصوم الخطة
17	18	18	19	19	المدة ^(أ)

(أ) لا يتوفر المتوسط المرجح لمدة التزامات الاستحقاقات المحددة إلا لعام 2018 فصاعداً.

20-12 وترد في الجدول التالي تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المترتبة على البرنامج الإنمائي مخصوماً منها اشتراكات المشتركين للسنوات العشر المقبلة.

(ب) آلاف دولارات الولايات المتحدة

2032-2028	2027	2026	2025	2024	2023	
204 770	33 849	31 428	29 028	26 627	24 219	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
37 486	7 621	7 364	7 874	9 174	11 118	الإعادة إلى الوطن
1 058	236	242	249	258	275	استحقاقات الوفاة
3 533	750	788	817	843	872	تعويضات العاملين

20-13 وفي نهاية عام 2022، كان البرنامج الإنمائي يملك أصولاً نقدية واستثمارات بقيمة 917,04 مليون دولار لتمويل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وشكل ذلك تمويلاً بنسبة 103 في المائة (2021: 85 في المائة) من إجمالي الخصوم البالغ 891,107 مليون دولار في نهاية عام 2022.

20-14 وقام البرنامج الإنمائي بضخ مبلغ نقدي لمرة واحدة بقيمة 49,7 مليون دولار لزيادة تمويل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ تم اتخاذ قرار القيام بذلك في عام 2021 وتم تنفيذه في أوائل عام 2022. وأدى ضخ المبلغ النقدي، مقترناً بانخفاض الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام 2022، استناداً إلى تقييم اكتواري كامل، إلى قيام البرنامج الإنمائي بتمويل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالكامل لأول مرة.

20-15 وسيجري التقييم الاكتواري المقبل وفقاً لعملية النظام الموحد للأمم المتحدة.

الافتراضات الاكتوارية

20-16 على غرار الإجراء المعمول به في عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يجري البرنامج الإنمائي تقييماً كاملاً كل سنتين (على الأقل)، وتقييماً مرحّلاً في السنة الانتقالية. ويجري تنفيذ عملية الترحيل إذا كان التغيير ضمن الحدود المقررة في سياسة الأهمية النسبية التي يتبعها البرنامج الإنمائي

بخصوص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأنجز آخر تقييم اكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإعادة إلى الوطن وتعويضات العاملين واستحقاقات الوفاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. والافتراضان الرئيسيان اللذان يستخدمهما الخبير الاكتواري لتحديد الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة هما سعر الخصم، ومعدل تغير تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وترد أدناه الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة لتحديد التزامات الاستحقاقات المحددة:

2021	2022	
سعر الخصم:		
3,16 في المائة	5,21 في المائة	(أ) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
2,70 في المائة	5,11 في المائة	(ب) استحقاقات الإعادة إلى الوطن
2,56 في المائة	5,06 في المائة	(ج) استحقاقات الوفاة
3,09 في المائة	5,29 في المائة	(د) تعويضات العاملين
معدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية:		
5,17 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 3,95 في المائة بعد 10 سنوات	6,50 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 3,85 في المائة بعد 9 سنوات	(أ) خطط الرعاية الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء "ميديكير" (Medicare)
5,03 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 3,95 في المائة بعد 10 سنوات	6,50 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 3,85 في المائة بعد 9 سنوات	(ب) خطط الرعاية الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية "ميديكير" (Medicare)
4,53 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 3,95 في المائة بعد 10 سنوات	6,50 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 3,85 في المائة بعد 9 سنوات	(ج) خطط التأمين المتعلق بعلاج الأسنان في الولايات المتحدة الأمريكية
3,44 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 2,25 في المائة بعد 7 سنوات	4,25 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 2,55 في المائة بعد 6 سنوات	(د) الخطط خارج الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا
3,75 في المائة، وتبقى عند 3,75 في المائة بعد عدم وجود توقعات لسنوات	5,20 في المائة، تنخفض تدريجياً إلى 4,15 في المائة بعد 11 سنة	(هـ) الخطط خارج الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو
9,27-3,97 في المائة	9,27-3,97 في المائة	جدول المراتب (يتباين حسب العمر وحسب فئة الموظفين)
2,50 في المائة	2,40 في المائة	معدل التضخم
1 020 دولاراً - 15 344 دولاراً	1 087 دولاراً - 16 341 دولاراً	تكلفة مطالبات الرعاية الطبية لكل فرد (تتباين حسب العمر)
طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة	طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة	طريقة الاكتوارية

20-17 والاقتراضات الاكتوارية الأخرى المستخدمة في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هي: التسجيل في الخطة والمشاركة في الجزء باء من خطة التأمين الصحي "ميديكير" (Medicare)، والمعالون، وفارق العمر بين الزوجين، واشتراكات المتقاعدين، وزيادة المطالبات المرتبطة بكبر السن، والإعانة المالية المتعلقة بالأدوية المقدمة إلى المتقاعدين المشتركين في الجزء دال من خطة التأمين الصحي "ميديكير"، وأقساط الاشتراك في الجزء باء من خطة التأمين الصحي "ميديكير".

20-18 وتستند الافتراضات المتعلقة بمعدل الوفيات في المستقبل إلى الإحصاءات وجدول الوفيات المنشورة. وفيما يلي المعدلات الحالية للوفيات التي تستند إليها قيم الخصوم في حسابات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومنحة الإعادة إلى الوطن:

2021		2022		معدل الوفيات، الموظفون العاملون
في سن 65 عاما	في سن 20 عاما	في سن 65 عاما	في سن 20 عاما	
0,00495	0,00062	0,00495	0,00062	ذكور
0,00263	0,00034	0,00263	0,00034	إناث

2021		2022		معدل الوفيات، الموظفون المتقاعدون
في سن 70 عاما	في سن 20 عاما	في سن 70 عاما	في سن 20 عاما	
0,01113	0,00062	0,01113	0,00062	ذكور
0,00570	0,00035	0,00570	0,00035	إناث

20-19 وفيما يلي معدلات تقاعد الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا الذين أمضوا في الخدمة 30 سنة أو أكثر وعُيّنوا في 1 كانون الثاني/يناير 1990 أو بعده وقبل 1 كانون الثاني/يناير 2014:

2021		2022		معدل التقاعد: موظفو الفئة الفنية والفئات العليا الذين أمضوا في الخدمة 30 سنة أو أكثر
في سن 62 عاما	في سن 55 عاما	في سن 62 عاما	في سن 55 عاما	
0,75	0,16	0,70	0,16	ذكور
0,75	0,20	0,80	0,20	إناث

20-20 وفيما يتعلق بالمستفيدين العاملين، وُضع افتراض بشأن احتمال الزواج عند التقاعد:

2021	2022	معدل الزواج عند التقاعد للمستفيدين العاملين
0,75	0,75	ذكور
0,75	0,75	إناث

تحليل الحساسية

20-21 إذا تغيرت الافتراضات المذكورة أعلاه بشأن سعر الخصم وتغير تكاليف الرعاية الصحية، سيؤثر ذلك في قياس الالتزام المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

-0,5 في المائة	+0,5 في المائة	
83 006	(72 766)	أثر تغير سعر الخصم على خصوم نهاية السنة
		أثر التغير في معدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية على الالتزام المتعلق
(71 560)	80 864	باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة المتراكمة في نهاية السنة

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

20-22 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يرتبط بذلك من استحقاقات أخرى للموظفين. والصندوق هو خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

20-23 ويعرض الصندوق المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتوزيع الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف علىفرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. وليس بوسع البرنامج الإنمائي ولا الصندوق، شأنهما في ذلك شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية للبرنامج الإنمائي في التزام الاستحقاقات المحددة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، تعامل البرنامج الإنمائي مع هذه الخطة كما لو كانت خطة اشتراكات محددة، تماشياً مع مقتضيات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُعترف في بيان الأداء المالي باشتراكات البرنامج الإنمائي في الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها مصروفات.

20-24 وينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يُجري مجلس إدارته تقييماً اكتوارياً للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل عن طريق خبير اكتواري استشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدرة في المستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

20-25 وتتألف التزامات البرنامج الإنمائي المالية تجاه الصندوق من اشتراكاته المقررة، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (يبلغ حالياً 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق للمعاشات التقاعدية. ولا تُسدد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت

الجمعية العامة العمل بأحكام المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتبين وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات لتغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كل منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

20-26 وأنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويجري الاضطلاع حالياً بالتقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ورُحل الصندوق بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

20-27 وأدى التقييم الاكتواري الذي أجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى وصول النسبة الممولة، التي هي نسبة الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إجراء تسويات مستقبلية للمعاشات التقاعدية، إلى 117,0 في المائة (107,1 في المائة في التقييم الذي أجري في عام 2019). وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة (144,4 في المائة في التقييم الذي أجري في عام 2019) عندما أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

20-28 وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب سداد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، حيث إن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد لجأت إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26.

20-29 وإذا جرى اللجوء إلى المادة 26 سواء بسبب عجز اكتواري أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء عمل الصندوق، فإن مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو ستستند إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2019 و 2020 و 2021) ما قدره 505,27 8 ملايين دولار، ساهم البرنامج الإنمائي فيها بنسبة 5 في المائة.

20-30 وخلال عام 2022، بلغت قيمة الاشتراكات التي سددتها البرنامج الإنمائي إلى الصندوق 163 مليون دولار (2021: 158 مليون دولار). ويشمل المبلغ حصة المنظمة إضافة إلى اشتراكات المشتركين. أما الاشتراكات المستحقة في عام 2023، فيتوقع أن تكون نحو 167 مليون دولار، رهنا بمستويات الملاك الوظيفي والتغيرات في جداول الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي.

20-31 ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء تخصص حصراً لصالح من كان من موظفيها مشتركاً في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقاً لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدّد مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المبلغ استناداً إلى تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

20-32 ويجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعة سنوية لحسابات الصندوق، ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية والجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للصندوق (www.unjspf.org).

21 الملاحظة

الخصوم الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
		المتداولة
19 064	1 119	الودائع غير المستخدمة
2 671	13 567	مبالغ أخرى مستحقة الدفع
21 735	14 686	مجموع الخصوم المتداولة الأخرى
		غير المتداولة
103	111	الودائع الواجبة التسديد
103	111	مجموع الخصوم غير المتداولة الأخرى
21 838	14 797	مجموع الخصوم الأخرى

22 الملاحظة

الاحتياطيات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2021	التغيرات	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
3 000	—	3 000
298 301	8 000	306 301
156	(156)	—
301 457	7 844	309 301

22-1 احتياطي صندوق الهبات هو تبرع بمبلغ 3,0 ملايين دولار قدمته حكومة اليابان في عام 1998 من أجل تعزيز قدرات التخطيط والإدارة لدى المؤسسات الفلسطينية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وبموجب آلية صندوق الهبات والترتيبات التنفيذية، لن يتاح المبلغ الأساسي للبرمجة إلا عندما توافق حكومة اليابان و/أو البرنامج الإنمائي على إنهاء عمل الصندوق. غير أن الفوائد المتحصلة لحساب الصندوق متاحة للبرمجة.

22-2 وأنشأ مجلس إدارة البرنامج الإنمائي (المجلس التنفيذي حالياً) الاحتياطي التشغيلي في عام 1979 لضمان توفر السيولة الكافية للبرنامج الإنمائي بتمويل هذا الاحتياطي من خلال صيغة محددة تُحسب سنوياً. ويتألف الاحتياطي التشغيلي من الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية والاحتياطي التشغيلي للموارد الأخرى.

22-3 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ رصيد الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية 164 مليون دولار. ووافق المجلس التنفيذي، في دورته السنوية في عام 1999، على إجراء تغيير في أساس حساب الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية، الذي يشكل حاصل جمع العناصر التالية:

(أ) الدخل: ما يعادل نسبة 10 في المائة من متوسط التبرعات السنوية الواردة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مقرباً إلى أقرب مليون دولار؛

(ب) النفقات: ما يعادل نسبة 2 في المائة من متوسط مجموع النفقات السنوية المتكبدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مقرباً إلى أقرب مليون دولار؛

(ج) الخصوم والمخاطر الهيكلية: ما يعادل نسبة 10 في المائة من مجموع عنصرَي الدخل والنفقات، مقرباً إلى أقرب مليون دولار؛

(د) التدفق النقدي: ما يعادل قيمة الاحتياجات النقدية لمدة شهر واحد، محسوباً كجزء واحد من اثني عشر جزءاً من مجموع نفقات آخر سنة، مقرباً إلى أقرب مليون دولار.

22-4 وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي على إنشاء احتياطي تشغيلي للأنشطة الممولة من موارد أخرى. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ رصيد الاحتياطي التشغيلي للأنشطة الممولة من موارد أخرى 142 مليون دولار. ويشكل أساس حساب الاحتياطي التشغيلي للموارد الأخرى حاصل جمع العناصر التالية:

(أ) النفقات: ما يعادل نسبة 2 في المائة من متوسط مجموع النفقات السنوية المتكبدة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة في إطار تقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية وخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة، مقرباً إلى أقرب مليون دولار؛

(ب) الخصوم والمخاطر الهيكلية: ما يعادل التكاليف الإدارية في سنة واحدة، ويُقدر حالياً بمبلغ 30 مليون دولار.

22-5 ومع أن حساب الاحتياطي للأنشطة الممولة من موارد أخرى يستند إلى تقاسم التكاليف والصناديق الاستثمارية وخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة، لا يُعرض هذا الاحتياطي التشغيلي للأنشطة الممولة من موارد أخرى إلا كجزء من صافي الأصول/حصص الملكية لخدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة الواردة في الجدول في الملاحظة 5، الإبلاغ القطاعي: بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

22-6 ويشمل الاحتياطي التشغيلي للأنشطة الممولة من موارد أخرى احتياطي الإيواء الميداني. وقد أنشئ احتياطي الإيواء الميداني في عام 1979 بمستوى أقصاه 25 مليون دولار من أجل تشييد مساكن لإقامة موظفي الأمم المتحدة الدوليين في المكاتب القطرية. وفي عام 1989، أذن مجلس الإدارة للبرنامج الإنمائي بتوسيع نطاق الاحتياطي ليشمل تمويل الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف توفير المكاتب التي تحتاجها وكالات الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ويرد المركز والأداء الماليان لاحتياطي الإيواء الميداني في الملاحظة 34-4 خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة.

22-7 وأقر المجلس التنفيذي احتياطي المبادرات الخاصة لأول مرة في عام 2000 لإنشاء احتياطي رأسمالي مخصصاً من موارد البرنامج الإنمائي العامة. وتم الاحتفاظ بالرصيد المتبقي لتغطية تكاليف نقل المكاتب مثل أعمال التجديد، والأثاث والتجهيزات، وتكاليف الانتقال، وتم استخدامه بالكامل في السنة المالية 2022.

22-8 وأثناء حساب الاحتياطات التشغيلية في عام 2022، أُجري تحويل صاف قدره 8,0 مليون دولار من الفوائض المتراكمة وفقا للصيغ التي اعتمدها المجلس التنفيذي.

الملاحظة 23

الفوائض المتراكمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	التغيرات	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
10 772 932	16 254	10 756 678
106 924	(46 399)	153 323
624 597	381 479	243 118
(64 261)	(186 266)	122 005
11 440 192	165 068	11 275 124

(أ) تتألف التغيرات في الفوائض المتراكمة البالغة 16,25 مليون دولار من العجز للسنة البالغ (25,45) مليون دولار ومن تحويلات من الاحتياطات قدرها 41,7 مليون دولار.

(ب) تشمل الأموال المخصصة لأغراض محددة ما يلي: الأمن؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومتطوعو الأمم المتحدة؛ والتعلم؛ وشؤون الموظفين؛ وأغراض أخرى.

23-1 ويعترف البرنامج الإنمائي بالمبالغ المستحقة القبض، بما في ذلك المبالغ المستحقة القبض للسنوات المقبلة، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما يزيد من الفوائض المتراكمة. غير أن الإنفاق لا يتاح للبرنامج الإنمائي إلا بعد تلقي النقد من الجهات المانحة. ولذلك، فإن أي رصيد متاح من الموارد يعرض بعد أن تُخضم منه المبالغ المستحقة القبض. وبالإضافة إلى ذلك، يخصص العديد من الأموال الواردة لتنفيذ البرامج. ويقدم الجدول الوارد أدناه تفصيلا للفوائض المتراكمة بين الموارد العادية⁽⁸³⁾ والموارد الأخرى⁽⁸⁴⁾، بعد خصم المبالغ المستحقة القبض، لتقريب رصيد الموارد المتاحة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022		2021	
الأساسية	غير الأساسية	الأساسية	غير الأساسية
784 241	10 655 951	872 642	10 402 482
مخصصا منه: مجموع المبالغ المستحقة القبض			
(455 153)	(4 598 786)	(435 018)	(4 365 214)
329 088	6 057 165	437 624	6 037 268

(83) الإشارات إلى "الموارد الأساسية" تحيل إلى قطاع "الموارد العادية"، أما الإشارة إلى "الموارد غير الأساسية" فتحيل إلى قطاعات "تقاسم التكاليف" و "الصناديق الاستثمارية" و "خدمات الدعم المستردة تكاليفها" بالقيم الإجمالية.

(84) المرجع نفسه.

الملاحظة 24

التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
5 322 349	5 038 335	التبرعات
25 118	21 474	مساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية
5 347 467	5 059 809	المجموع الفرعي للتبرعات ومساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية
21 895	16 657	التبرعات العينية
(65 337)	(78 849)	مخصوصاً منها: التبرعات غير المستخدمة المردودة إلى الجهات المانحة
5 304 025	4 997 617	مجموع التبرعات، الصافي

24-1 تشمل التبرعات العينية أساساً الحقوق المتبرّع بها لاستخدام الأراضي والمباني بقيمة 15,198 مليون دولار (2021: 18,687 مليون دولار)، فضلاً عن السلع المتبرّع بها، مثل أجهزة الحاسوب ولوازمها الواردة من الجهات المانحة، بقيمة 1,459 مليون دولار (2021: 3,208 ملايين دولار).

24-2 وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا يُسمح للبرنامج الإنمائي بالإنفاق إلا في حدود مبلغ النقدية الواردة إليه والنقدية الحاضرة المتاحة. وفي عام 2022، بلغت النقدية الواردة ما قيمته 4,800 ملايين دولار (2021: 5,393 ملايين دولار).

24-3 ويقدم الجدول أدناه مؤشراً على التبرعات ومساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية المعترف بها في عام 2022 والسنة التي تتعلق بها الإيرادات.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022				
غير الأساسية	أساسية	غير الأساسية	أساسية	حسب السنة	
السنة الحالية				السنة الحالية	
254 184	480 241	2021	115 411	230 994	2022
254 184	480 241	المجموع الفرعي، السنة الحالية	115 411	230 994	المجموع الفرعي، السنة الحالية
السنوات المقبلة				السنوات المقبلة	
2 213 721	123 585	2022	2 149 619	132 231	2023
2 018 114	257 622	2023 وما بعدها	2 199 688	231 866	2024 وما بعدها
4 231 835	381 207	المجموع الفرعي، السنوات المقبلة	4 349 307	364 097	المجموع الفرعي، السنوات المقبلة
مجموع التبرعات ومساهمات الحكومات				مجموع التبرعات ومساهمات الحكومات	
4 486 019	861 448	في تغطية تكاليف المكاتب المحلية	4 464 718	595 091	في تغطية تكاليف المكاتب المحلية
المجموع الكلي للتبرعات ومساهمات الحكومات				المجموع الكلي للتبرعات ومساهمات الحكومات	
5 347 467		في تغطية تكاليف المكاتب المحلية	5 059 809		في تغطية تكاليف المكاتب المحلية

24-4 ويتلقى البرنامج الإنمائي التمويل على أساس دوري: تسجل الإيرادات المتأتية من الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة مع الجهات المانحة عند التوقيع على تلك الاتفاقات، شريطة استيفاء معايير معينة. وفي الربع الأخير من عام 2022، وقع البرنامج الإنمائي اتفاقات مع الجهات المانحة لتبرعات تبلغ قيمتها 1,342 بليون دولار (الربع الأخير من عام 2021: 1,965 بليون دولار) لبرامج ومشاريع متعددة السنوات ممولة من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية ستنفذ في الفترات المقبلة⁽⁸⁵⁾. ومن بين هذه الاتفاقات، وقعت اتفاقات يبلغ مجموعها 0,713 بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر 2022 (كانون الأول/ديسمبر 2021: 0,944 بليون دولار).

24-5 ويعزى الانخفاض في التبرعات إلى انخفاض المساهمات الأساسية والمساهمات المقدمة في إطار تقاسم التكاليف. ونظرا لطبيعة التمويل الدوري، ارتفعت مساهمات الجهات المانحة الثلاث الأوائل بمقدار 0,103 بليون دولار، من 1,282 بليون دولار في عام 2021 إلى 1,385 بليون دولار في عام 2022.

الملاحظة 25

الإيرادات: المعاملات التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
15 107	14 780	إدارة شؤون السلامة والأمن
53 503	67 112	رد تكاليف خدمات الإدارة والدعم
1 922	1 717	برنامج متطوعي الأمم المتحدة
1 827	2 096	رسوم خدمات دعم التنفيذ
9 965	8 374	رسوم خدمات إدارة كشوف المرتبات
10 398	9 933	رسوم مناولة المشتريات
2 535	2 790	رسوم التدريب
8 522	6 368	إيرادات الإيجار
12 020	14 524	رسوم الوكيل الإداري بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء
2	—	المبيعات والعائدات من بيع المنشورات
96	80	إيرادات المعاملات التبادلية الأخرى
115 897	127 774	مجموع الإيرادات من المعاملات التبادلية

(85) الإشارات إلى "الموارد الأساسية" تحيل إلى قطاع "الموارد العادية"، أما الإشارة إلى "الموارد غير الأساسية" فتحيل إلى قطاعات "تقاسم التكاليف" و "الصناديق الاستثمارية" و "خدمات الدعم المستردة تكاليفها" بالقيم الإجمالية.

الملاحظة 26

إيرادات الاستثمار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
135 488	101 489	إيرادات الاستثمار
135 488	101 489	مجموع إيرادات الاستثمار

26-1 تُمثّل إيرادات الاستثمار على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
56 911	88 881	الفائدة مضافا إليها خصم الإهلاك، مخصصا منها قسط الإهلاك المكتسب على أدوات الدخل الثابت وأرصدة الحسابات المصرفية
7 084	8 882	الأرباح المكتسبة من حافظة استثمارات البرنامج الإنمائي
71 493	3 726	المكاسب المتحققة من بيع الاستثمارات
135 488	101 489	مجموع إيرادات الاستثمار

26-2 ويعزى النقصان بنسبة 25 في المائة في إجمالي إيرادات الاستثمار في البرنامج الإنمائي إلى انخفاض المكاسب المحققة من بيع الاستثمارات لعام 2022، وقابل ذلك جزئيا ارتفاع أسعار الفائدة لهذا العام بسبب حالة التعافي الاقتصادي في الفترة التي أعقبت مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

الملاحظة 27

الإيرادات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	
41 209	67 392	مكاسب صرف العملات الأجنبية
38 894	27 183	إيرادات النظام الموحد والإيرادات المتنوعة
1 352	651	رسوم الخدمات الإدارية العامة
81 455	95 226	مجموع الإيرادات الأخرى

الملاحظة 28

المصروفات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المصروفات البرنامجية ⁽¹⁾	مجموع المصروفات	المصروفات البرنامجية	مجموع المصروفات
2022	2022	2021	2021
1-28 الخدمات التعاقدية			
الخدمات التعاقدية	1 832 773	1 942 190	1 860 700
مصروفات الخدمات التعاقدية فيما يتصل بمتطوعي الأمم المتحدة	46 035	53 099	44 049
مجموع الخدمات التعاقدية	1 878 808	1 995 289	1 904 749
2-28 تكاليف الموظفين			
المرتبات والأجور	202 569	584 658	192 659
استحقاقات المعاشات التقاعدية	37 272	108 733	34 889
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وإنهاءها	15 967	100 461	20 564
التعيين والانتداب	8 763	22 421	10 578
استحقاقات الإجازات	6 374	14 516	6 917
استحقاقات الموظفين الأخرى	54 943	40 252	62 823
مجموع تكاليف الموظفين	325 888	871 041	328 430
3-28 اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة			
تكاليف صيانة الممتلكات والمنشآت والمعدات واللوازم المتصلة بالمشاريع	384 898	410 277	382 488
اللوازم الطبية والصيدلانية والزراعية	409 697	414 939	476 471
لوازم تكنولوجيا المعلومات وصيانة البرمجيات	40 949	66 474	46 834
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	108 099	108 733	236 669
لوازم الأمن واللوازم المكتبية	18 291	21 117	20 934
المواد الاستهلاكية المستخدمة الأخرى	223	258	319
مجموع اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة	962 157	1 021 798	1 163 715
4-28 مصروفات التشغيل العامة			
السفر	159 957	185 261	111 962
التعلم واستقدام الموظفين	291 586	305 379	239 674
الإيجار والتأجير والمرافق	77 597	160 936	82 653
الاتصالات	89 749	111 140	92 430
رسوم الشحن	71 293	73 051	52 844
الخدمات المهنية	37 388	43 352	32 951
الأمن	17 808	28 475	18 440

المصروفات البرنامجية ⁽¹⁾	مجموع المصروفات	المصروفات البرنامجية	مجموع المصروفات
2022	2022	2021	2021
رد التكاليف	2 101	4 430	1 772
المساهمة في أنشطة الأمم المتحدة ذات التمويل المشترك	3 558	11 306	3 120
المساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2 504	6 146	2 279
التأمين/الضمانات	5 911	6 830	4 774
مصروفات التشغيل المتنوعة	(254 762)	(15 481)	(256 656)
مجموع مصروفات التشغيل العامة	1 014 214	951 787	899 555
28-5 المنح والتحويلات الأخرى			
المنح	370 306	373 438	323 069
التحويلات	2 664	4 148	2 759
مجموع المنح والتحويلات الأخرى	372 970	377 586	325 828
28-6 المصروفات الأخرى			
مصروفات متنوعة	9 163	10 306	12 778
خسائر صرف العملات الأجنبية ⁽²⁾	32 223	71 762	10 064
الخسائر الناجمة عن بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة	1 671	2 179	2 014
المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة	—	—	—
اضمحلال القيمة ⁽³⁾	31 169	30 496	112
مجموع المصروفات الأخرى	74 226	114 743	24 968
28-7 الاستهلاك والإهلاك			
الاستهلاك	3 849	13 640	4 208
الإهلاك	85	1 668	87
مجموع الاستهلاك والإهلاك	3 934	15 308	4 295
مجموع المصروفات	4 632 197	5 347 552	4 651 540
مجموع المصروفات	5 384 859		

(أ) يشتمل مجموع المصروفات على مبلغ 4,632 بلايين دولار للمصروفات البرنامجية، أما المبلغ الباقي وقدره 716 مليون دولار فيمثل بنود فعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والأنشطة الإدارية، والأنشطة ذات الأغراض الخاصة، وغير ذلك. وللاطلاع على التفاصيل، انظر الملاحظة 34-1 "مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف".

(ب) مجموع مصروفات التشغيل العامة البالغ 255 مليون دولار يشمل مبلغ 216 مليون دولار، وهو ما يمثل استرداد تكاليف داخلية ويستبعد من مجموع المصروفات.

(ج) يشمل مجموع مصروفات التشغيل المتنوعة مبلغا قدره 3,26 ملايين دولار تمثل رسوم الخدمات الإدارية لوكالات الأمم المتحدة.

(د) تشمل خسائر صرف العملات الأجنبية البالغة 71,8 مليون دولار أثر تغيرات أسعار الصرف في النقدية ومكافآت النقدية، وقدرها (1,7) مليون دولار.

(هـ) يشمل مجموع حالات اضمحلال القيمة البالغ 30,50 مليون دولار إجمالي حالات اضمحلال القيمة بمبلغ 32,28 مليون دولار، مخصوما منه حالات اضمحلال القيمة المعترف بها سابقا بمبلغ 2,42 مليون دولار، وعمليات الشطب الفعلي بمبلغ 0,64 مليون دولار.

الملاحظة 29

الأدوات المالية وإدارة المخاطر

29-1 تهدف سياسات البرنامج الإنمائي المتعلقة بإدارة المخاطر، ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالاستثمار ونظامه المالي وقواعده المالية، إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة على الموارد المتاحة للبرنامج الإنمائي لتمويل أنشطته. ويتعرض البرنامج الإنمائي في عملياته لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، من بينها ما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان: قد تنشأ مخاطر حدوث خسائر مالية للبرنامج الإنمائي عن عدم وفاء كيان أو طرف مناظر بالتزاماته المالية/التعاقدية إزاء البرنامج الإنمائي؛

(ب) مخاطر السيولة: مخاطر عدم توافر أموال كافية لدى البرنامج الإنمائي للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها؛

(ج) مخاطر السوق: مخاطر تكبد البرنامج الإنمائي خسائر مالية تلحق بأصوله المالية نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، أو أي منها.

29-2 ويدير البرنامج الإنمائي حافظته لاستثمارات رأس المال المتداول مركزياً داخل شعبة الخزنة. وتشرف على الأنشطة الاستثمارية لجنة معنية بالاستثمارات تضم كبار المسؤولين الإداريين وتجتمع كل ثلاثة أشهر لاستعراض أداء حافظة الاستثمار الخاصة بالبرنامج الإنمائي وكفالة امتثال قرارات الاستثمار للسياسات والمبادئ التوجيهية المعمول بها في مجال الاستثمار. وفيما يلي الأهداف الاستثمارية الرئيسية على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية المتعلقة باستثمارات البرنامج الإنمائي:

(أ) السلامة: أي الحفاظ على رأس المال، من خلال الاستثمار في أوراق مالية عالية الجودة ذات إيرادات ثابتة، مع التركيز على الجدارة الائتمانية لمصدري تلك الأوراق؛

(ب) السيولة: كفالة المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات النقدية من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات إيرادات ثابتة وذات قابلية عالية للتداول ومن خلال هيكله آجال الاستحقاق بحيث تتواءم مع احتياجات البرنامج الإنمائي من السيولة؛

(ج) الإيرادات: تحقيق أقصى قدر من إيرادات الاستثمار في إطار معياري السلامة والسيولة المذكورين أعلاه؛

(د) الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً التي يتم اختيارها باستخدام عمليات الفرز السلبي للجهة المحددة المقدمة للاستثمارات.

29-3 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، صُنِّقَت حافظة رأس المال المتداول بوصفها أصولاً مالية محتفظاً بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتشمل الأرصد المحتفظ بها النقدية وصكوك سوق النقد والأوراق المالية ذات الإيراد الثابت.

29-4 ويحكم النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدارة المالية للبرنامج. وينطبق النظام المالي والقواعد المالية على جميع الصناديق والبرامج التي يديرها البرنامج الإنمائي، وهما يحددان مستوى الرقابة الداخلية والمساءلة داخل المنظمة.

29-5 وقد عهد البرنامج الإنمائي بمسؤولية إدارة استثمار أمواله المخصصة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وخصوص نهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن إلى مديري استثمارات خارجيين، وذلك بغية كفالة مستوى ملائم من عائد الاستثمار في ضوء الطابع الطويل الأجل الذي تتسم به هذه الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، صُنفت حافطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحافطة نهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن على أنهما متاحتان للبيع. وتشمل الأرصدة المحتفظ بها النقدية ومكافآت التقديرات والأسهم والأوراق المالية ذات الإيراد الثابت.

29-6 ويتقيد مديرا الاستثمارات الخارجيان بالمبادئ التوجيهية للاستثمارات. وتكفل المبادئ التوجيهية أن تعكس جميع الأنشطة الاستثمارية أفضل ظروف الأمن والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، مع العمل في ظل امتثال تام لأعلى معايير الجودة والكفاءة والمقدرة والنزاهة. وتحدد المبادئ التوجيهية الأدوات المالية المستوفية لشروط حقوق الملكية العالمية والاستثمارات الثابتة الدخل وتوضح حدود فئات الأصول. ويبلغ مديرا الاستثمارات عن أعمالهما، ويخضعان للإشراف الرسمي من خلال اجتماعات فصلية تعقدها اللجنة المعنية باستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتتولى اللجنة المعنية باستثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة استعراض وإقرار المبادئ التوجيهية على أساس دوري.

29-7 ويبين الجدولان التاليان قيمة الأصول المالية والخصوم المالية للبرنامج الإنمائي غير المسددة في نهاية السنة استنادا إلى تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي اعتمدها البرنامج الإنمائي.

(أ) الأصول المالية

(بـ/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الدفترية في القيمة الدفترية في	القيمة الدفترية في	القروض	أصول محتفظ بها الأصول والحسابات	القيمة العادلة	أصول محتفظ بها الأصول والحسابات	القيمة العادلة
حتى تاريخ الاستحقاق المتاحة للبيع المستحقة القبض نفائض أو عجز	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	حتى تاريخ الاستحقاق المتاحة للبيع المستحقة القبض نفائض أو عجز	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	حتى تاريخ الاستحقاق المتاحة للبيع المستحقة القبض نفائض أو عجز
النقدية ومكافآت التقديرات	—	—	620 987	—	566 485	620 987
الاستثمارات	6 552 526	935 972	—	—	7 892 807	7 488 498
المبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية	—	—	4 966 117	—	4 742 479	4 966 117
المبالغ المستحقة القبض: المبالغ الأخرى	—	—	87 821	—	57 753	87 821
السلف المقدمة	—	—	221 704	—	289 795	221 704
القروض المقدمة إلى الحكومات	—	—	—	—	2 772	—
مجموع الأصول المالية	6 552 526	935 972	5 896 629	—	13 552 091	13 385 127

(ب) تصنيف الخصوم المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخصوم المالية	القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	القيمة العادلة	بفائض أو عجز	الأخرى
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	184 875	7 868	192 743	267 572	
السلف المستحقة الدفع	37 850	—	37 850	24 150	
الأموال الاستثمارية، مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء	1 292 177	—	1 292 177	1 446 946	
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	6 235	—	6 235	13 676	
الخصوم الأخرى	21 838	—	21 838	14 797	
مجموع الخصوم المالية	1 542 975	7 868	1 550 843	1 767 141	

29-8 تقيد الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها بالتكلفة المهيمنة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت القيمة الدفترية لهذه الأصول تفوق قيمتها السوقية بمبلغ قدره 254,018 مليون دولار (2021: 16,826 مليون دولار). وتقيد الأصول المتاحة للبيع بالقيمة السوقية العادلة استناداً إلى الأسعار المعروضة التي يُحصل عليها من أطراف ثالثة ذات دراية. وتشكل القيم الدفترية للقروض والحسابات المستحقة القبض تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة.

29-9 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت لدى البرنامج الإنمائي خصوم مالية قدرها 7,868 ملايين دولار (2021: أصول مالية قدرها 2,122 مليون دولار) مسجلة بالقيمة العادلة بالفائض أو العجز المتأتي من عقود العملات الأجنبية الآجلة بعملات ومبالغ مفترضة مختلفة يديرها مديرو استثمارات خارجيون.

29-10 وفيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم الاعتراف في بيان الأداء المالي بمكاسب صافية قدرها 8,794 ملايين دولار (2021: 7,215 ملايين دولار) تتصل بأصول وخصوم مالية مسجلة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

التقييم

29-11 يعرض الجدول أدناه التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأدوات البرنامج الإنمائي المالية المتاحة للبيع والمقيدة بالقيمة العادلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز	—	—	—	—
حصص الملكية	559 913	—	—	559 913
السندات	376 060	—	—	376 060
الخصوم				

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
–	(7 868)	–	(7 868)
935 973	(7 868)	–	928 105

29-12 وتحدّد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مستويات التسلسل الهرمي الثلاثة للقيمة العادلة استناداً إلى أهمية المدخلات المستخدمة في تقدير القيمة على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى 1 التي يمكن رصدها بالنسبة للأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات الأصول أو الخصوم غير المستندة إلى بيانات سوقية يمكن رصدها (أي مدخلات لا يمكن رصدها).

تحليل مخاطر الائتمان التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

29-13 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معرّض لمخاطر ائتمان تتعلق بأرصدة أصوله المالية غير المسدّدة، وهي أساساً النقدية ومكافآت النقدية والاستثمارات والمبالغ المستحقة القبض (من المعاملات غير التبادلية).

29-14 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان البرنامج الإنمائي يدير حسابات مصرفية في 149 بلداً، وهو الأمر الذي يعرضه للمخاطر الناجمة عن انهيار المؤسسات المالية المحلية. وقد وضع البرنامج الإنمائي معايير لتقييم المخاطر، من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية قبل فتح حسابات مصرفية جديدة فيها، وتُعتد حدود للحيازات من العملة المحلية ويجري مراقبتها مركزياً من قبل قسم الخزنة في البرنامج الإنمائي. وإضافةً إلى ذلك، يسمح البرنامج الإنمائي للمكاتب المحلية، من خلال استخدام حسابات الرصيد الصفري، بسحب أموال بدولار الولايات المتحدة وباليورو من حساب رئيسي يدار في المقر لسد النقص في الحسابات بالعملة المحلية بصورة دورية. والغرض من حسابات الرصيد الصفري هو نقل الأرصدة الفائضة تلقائياً إلى الحساب الرئيسي، للاستثمار في صكوك سوق النقد القصيرة الأجل. وهذا الترتيب يقلل الأرصدة الفائضة في الحسابات المصرفية المحلية إلى أدنى حد.

29-15 وفيما يتعلق باستثمارات البرنامج الإنمائي، فإن سياسة البرنامج ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالاستثمار تحدّ من درجة التعرض لمخاطر الائتمان إزاء أي طرف مُناظر منفرد، وتنص على حد أدنى من شروط الجودة الائتمانية. وتتضمن استراتيجيات التخفيف من مخاطر الائتمان، وفق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار، معايير ائتمانية دنيا متحفظة إزاء جميع الجهات المصدرة، مع فرض حدود على آجال الاستحقاق وعلى الاستثمار مع الأطراف المقابلة على أساس الجدارة الائتمانية. وتقتضي سياسة البرنامج ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالاستثمار إجراء مراقبة مستمرة لتقديرات الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المناظرة. وتقتصر الاستثمارات المسموح بها للصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي على الأدوات ذات الإيراد الثابت الصادرة عن هيئات سيادية؛ ومنظمات تتجاوز حدود الولاية الوطنية أو وكالات دولية؛ ووكالات حكومية أو اتحادية؛ ومصارف.

29-16 يستخدم البرنامج الإنمائي تقديرات الجدارة الائتمانية الصادرة عن الوكالات الرئيسية الثلاث لتقدير الجدارة الائتمانية، وهي موديز (Moody's) وستاندارد آند بورز (Standard & Poor's (S&P)) وفيتش (Fitch)، لتصنيف ورصد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها أدواته المالية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت الاستثمارات التي يديرها البرنامج الإنمائي تنفذ في أدوات عالية الجودة ذات إيرادات ثابتة، على النحو المبين في الجدول الوارد أدناه (معروضة باستخدام طريقة التصنيف التي تعمل بها ستاندارد آند بورز).

التركيز حسب تصنيف الجدارة الائتمانية: الاستثمارات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	AAA	AA+	AA- إلى AA	A+	A	A-	غير مصنفة	المجموع
صكوك سوق النقد	49 881	74 567	416 911	499 795	—	—	104	1 041 258
السندات	2 732 398	1 251 313	1 063 639	421 264	803	41 850	—	5 511 267
المجموع	2 782 279	1 325 880	1 480 550	921 059	803	41 850	104	6 552 525
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	AAA	AA+	AA- إلى AA	A+	A	A-	غير مصنفة	المجموع
صكوك سوق النقد	134 884	119 982	811 415	714 990	—	—	131	1 781 402
السندات	2 680 523	1 190 301	812 786	386 419	326	—	1	5 070 356
المجموع	2 815 407	1 310 283	1 624 201	1 101 409	326	—	132	6 851 758

ملاحظة: لا يشمل الاستثمارات المصنفة كمكافآت للنقدية والاستثمارات المتصلة بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

تركز الاستثمارات وفقاً لتقييم الجدارة الائتمانية: الاستثمارات التي تديرها أطراف خارجية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	AAA	AA+	AA- إلى AA	A+	A	A-	BBB+	BBB	المتحدة	خزانة الولايات المتحدة	غير مصنفة	المجموع
السندات	12 544	6 619	11 153	5 744	6 989	6 764	8 911	2 232	35 226	279 878	376 060	376 060
المجموع	12 544	6 619	11 153	5 744	6 989	6 764	8 911	2 232	35 226	279 878	376 060	376 060
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	AAA	AA+	AA- إلى AA	A+	A	A-	BBB+	BBB	المتحدة	خزانة الولايات المتحدة	غير مصنفة	المجموع
السندات	11 931	2 212	11 295	6 045	8 661	2 703	10 079	3 984	39 368	288 576	384 854	384 854
المجموع	11 931	2 212	11 295	6 045	8 661	2 703	10 079	3 984	39 368	288 576	384 854	384 854

ملاحظة: تخضع الاستثمارات المدارة خارجياً للمبادئ التوجيهية للاستثمار. وتشمل السندات غير المصنفة صناديق سندات الشركات وصناديق مؤشرات متداولة لاستثمارات ذات إيرادات ثابتة بقيمة 230,75 مليون دولار (2021: 240,08 مليون دولار)، ويتألف الرصيد المتبقي البالغ 46,13 مليون دولار (2021: 48,50 مليون دولار) من سندات حكومية.

29-17 وتتركز وظيفة إدارة الاستثمار في مقر البرنامج الإنمائي، ولا يسمح للمكاتب القطرية في الظروف العادية بمزاولة أنشطة الاستثمار ما لم تتلق موافقة استثنائية من شعبة الخزنة في البرنامج الإنمائي عندما تسوغ الظروف الاستثمار على الصعيد المحلي في إطار معايير محددة.

29-18 ويخفف النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي من تعرض البرنامج لمخاطر الائتمان المتعلقة بالمبالغ المستحقة القبض غير المسددة من المعاملات غير التبادلية، فالنظام المالي والقواعد المالية يقضي بأنه، فيما يتعلق بالموارد غير العادية، يتم تكبد المصروفات بعد تسلم الأموال من الجهات المانحة. ولا يسمح بتطبيق استثناءات لتكبد المصروفات قبل تلقي الأموال إلا في حالة استيفاء الطرف الملزم لمعايير محددة متعلقة بإدارة المخاطر. وإضافة إلى ذلك، يُستحق جزء كبير من المساهمات المستحقة القبض من حكومات ذات سيادة ومن وكالات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى (المبينة في الجدول الوارد أدناه) التي لا تتعرض لمخاطر ائتمان كبيرة. ويجري البرنامج الإنمائي استعراضاً دورياً للمبالغ من حيث قابلية تحصيلها وتسجيل اضمحلال القيمة الذي يطرأ على هذه المبالغ المستحقة القبض عندما يرى ذلك مناسباً. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم الاعتراف باضمحلال للقيمة قدره 32,00 مليون دولار من المبالغ المستحقة القبض غير المسددة من المعاملات غير التبادلية.

المبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية، حسب نوع الكيان

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
1 704 183	1 257 505	الكيانات الحكومية
3 261 934	3 484 974	الكيانات غير الحكومية
4 966 117	4 742 479	مجموع المبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية

ملاحظة: تشمل الكيانات غير الحكومية أساساً الكيانات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية والكيانات الدولية.

29-19 أكبر ثلاث جهات مانحة، تمثل نسبة 44 في المائة (2021: 50 في المائة) من الأرصدة المستحقة القبض غير المسددة من المعاملات غير التبادلية، هي جهات مانحة متعددة الأطراف أو صناديق مشتركة تابعة للأمم المتحدة، على النحو المبين في الجدول أدناه. واستناداً إلى أنماط الدفع في الفترات السابقة، يُعتبر البرنامج الإنمائي أن جميع الأرصدة المستحقة القبض غير التبادلية قابلة للتحصيل، حيث تُعرض المبالغ بعد خصم اضمحلال القيمة البالغ 32,00 مليون دولار.

المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية: أعلى ثلاثة أرصدة غير مسددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرقم	الرصيد	النسبة المئوية من المجموع	نوع الكيان
1	1 120 244	23	صندوق مشترك تابع للأمم المتحدة
2	546 969	11	وكالة متعددة الأطراف
3	504 134	10	صندوق مشترك تابع للأمم المتحدة
	2 171 347	44	المجموع الفرعي
	2 794 770	56	أرصدة أخرى
	4 966 117	100	المجموع

تحليل مخاطر السيولة التي يتعرض لها البرنامج الإنمائي

29-20 مخاطر السيولة هي المخاطر المترتبة على احتمال عجز البرنامج الإنمائي عن الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة والمبالغ الواجبة الدفع للجهات المانحة وخصوم أخرى، عند استحقاقها.

29-21 وتنفذ الاستثمارات مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البرنامج الإنمائي من النقدية لأغراض التشغيل، استناداً إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية اللازمة لاحتياجات التمويل في المستقبل. وكما هو مبين في الجدول أدناه، يحتفظ البرنامج الإنمائي بنسبة من نقده واستثماراته، في شكل نقدية ومكافئات للنقدية واستثمارات متداولة، تكون كافية لتغطية التزاماته عند استحقاقها.

تحليل السيولة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	النسبة المئوية	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	النسبة المئوية
أرصدة النقدية	560 808	7	383 710	5
مكافئات النقدية	60 179	1	182 775	2
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	620 987	8	566 485	7
الاستثمارات المتداولة	2 712 676	33	3 154 762	37
الاستثمارات غير المتداولة	4 775 822	59	4 738 045	56
مجموع الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة	7 488 498	92	7 892 807	93
مجموع الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية	8 109 485	100	8 459 292	100

تركيبة مكافآت النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
صناديق سوق النقد	35 333	137 540
صكوك سوق النقد	24 846	24 997
المسندات	—	20 238
مكافآت النقدية	60 179	182 775

22-29 يواصل البرنامج الإنمائي التخفيف من مخاطر السيولة باستخدام نظامه المالي وقواعده المالية التي يحظر بموجبها على المكاتب الدخول في التزامات، بما في ذلك التزامات الشراء، ما لم تكن ثمة ميزانية بالفعل. ويجوز الإنفاق بعد تلقي الأموال واستكمال الميزانيات. وتُنفق باستمرار القدرة على الإنفاق حسب الالتزامات المقطوعة والنفقات المتكبدة. وينبغي أن يكون الإنفاق في حال عدم تلقي أموال ممثلاً للمبادئ التوجيهية التي يعمل بها البرنامج الإنمائي في مجال إدارة المخاطر.

تحليل مخاطر السوق التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

23-29 مخاطر السوق هي احتمال أن يتعرض البرنامج الإنمائي لخسائر مالية نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار الأدوات المالية في السوق، بما في ذلك التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والمخاطر المتصلة بحصص الملكية.

24-29 وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة من تأثير تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق على ما يلي:

(أ) القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية؛

(ب) التدفقات المالية المستقبلية.

25-29 وتصنف نسبة من حافظة استثمارات البرنامج الإنمائي (12,5 في المائة) على أنها استثمارات متاحة للبيع تُقيّد بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حصص الملكية، وهو ما يعرض البرنامج الإنمائي لمخاطر أسعار الفائدة. بيد أن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات (87,5 في المائة) تصنف على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وغير معدة للطرح في السوق، ومن ثم لا يتأثر صافي الأصول والفائض أو العجز المبلغ عنه في البيانات المالية للبرنامج الإنمائي تأثراً كبيراً بالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة.

تصنيف الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
أساس القيمة النفترية	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	6 552 525	6 851 758
الاستثمارات المتاحة للبيع	935 973	1 041 049
مجموع الاستثمارات	7 488 498	7 892 807

26-29 فيما يتعلق بحافظة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، يستثمر البرنامج الإنمائي في شهادات إيداع أو أوراق تجارية أو ودائع لأجل أو سندات مدرة للفائدة أو سندات ذات سعر مخفض مقومة بدولار الولايات المتحدة، منها أوراق بسعر فائدة ثابت، وأخرى بسعر فائدة عائ، وأوراق يمكن المطالبة بها قبل موعد استحقاقها. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت لدى البرنامج الإنمائي أوراق مالية ذات إيراد ثابت بسعر فائدة عائ غير مسددة، تتراوح آجال استحقاقها بين شهر واحد إلى ثلاث سنوات، ويبلغ قدرها 25,00 مليون دولار (2021: 110,89 ملايين دولار).

27-29 ويعرض الجدول أدناه حساسية استثمارات البرنامج الإنمائي إزاء سعر الفائدة على أساس مدة أوراقه المالية. وتقتصر الحساسية على الاستثمارات الثابتة الدخل المصنفة على أنها متاحة للبيع، والتي تُعتبر معدة للطرح في السوق من خلال صافي الأصول/حصص الملكية، ومن ثم لن يؤثر تغير أسعار الفائدة في الفائض والعجز اللذين يسجلهما البرنامج الإنمائي.

تحليل حساسية الاستثمارات ذات الإيراد الثابت المتاحة للبيع إزاء سعر الفائدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأثر على البيانات المالية		31 كانون الأول/ديسمبر 2022	
صافي الأصول	الفائض والعجز	تباين الحساسية	
7 009	—	ارتفاع قدره 100 نقطة أساس	376 060
(3 504)	—	نقصان قدره 50 نقطة أساس	376 060

ملاحظة: أدوات السندات فقط، ولا يشمل الاستثمارات في رأس المال (انظر الجدول الوارد في الفقرة 29-11 أعلاه).

مخاطر صرف العملات الأجنبية

28-29 على الرغم من أن معاملات البرنامج الإنمائي تُقَوَّم أساساً بدولارات الولايات المتحدة، فالبرنامج معرض لمخاطر أسعار صرف العملات المتأتية من الأصول المالية المقومة بعملات أجنبية والخصوم المالية التي يجب تسويتها بعملات أجنبية.

29-29 ويتلقى البرنامج الإنمائي مساهمات من الجهات المانحة أساساً بدولارات الولايات المتحدة، وكذلك بعدد من العملات الرئيسية، منها اليورو، والكرونة السويدية، وحقوق السحب الخاصة، والفرنك السويسري، والجنيه الإسترليني، والكرونة النرويجية، والدولار الأسترالي، والكرونة الدنماركية. وإضافة إلى ذلك، تقدم حكومات البلدان المستفيدة من البرامج مساهمات في البرامج المنفذة في بلدانها تكون أساساً بعملاتها الوطنية. ويقم البرنامج الإنمائي باستمرار حاجته للاحتفاظ بالنقدية وغيرها من الأصول المالية بالعملات الأجنبية مقابل التزاماته بالعملات الأجنبية.

30-29 ويدير البرنامج الإنمائي بنشاط صافي ما ينتج عن التعرض لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي بعشر عملات رئيسية مقابل دولار الولايات المتحدة مستخدماً عقود الصرف الأجنبي الآجلة والاختيارية. وهذه العملات هي: الدولار الأسترالي والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والكرونة الدنماركية واليورو والين الياباني والدولار النيوزيلندي والكرونة النرويجية والكرونة السويدية والفرنك السويسري.

(أ) النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والمبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النقدية ومكافئات النقدية	دولار الولايات المتحدة	اليورو	الكرونة السويدية	عملات أخرى	المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	المجموع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
396 295	79 820	192	144 680	620 987	566 485	
7 233 450	126 959	4 921	123 168	7 488 498	7 892 807	
3 580 674	589 144	280 622	515 677	4 966 117	4 742 479	
المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية						
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والمبالغ المستحقة القبض: المعاملات غير التبادلية						
11 210 419	795 923	285 735	783 525	13 075 602	13 201 771	

يعرض الجدول أعلاه العملات الثلاث الأولى للمنظمة من حيث الحجم.

(ب) تحليل حساسية أسعار صرف العملات الأجنبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

انخفاض قيمة العملة	ارتفاع قيمة العملة	انخفاض قيمة العملة	ارتفاع قيمة العملة
صافي الأصول	صافي الأصول	صافي الأصول	صافي الأصول
(60 684)	(11 672)	74 169	14 266
(25 528)	(447)	31 201	547
(7 707)	(4 318)	9 420	5 277

الأرقام الواردة أعلاه تمثل حساسية النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات، والمبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية، إزاء التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

29-31 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت للبرنامج الإنمائي استثمارات وأرصدة بالنقدية ومكافئات النقدية في عدة عملات غير دولار الولايات المتحدة. وكان الهدف الرئيسي من الاحتفاظ بالنقدية ومكافئات النقدية بعملات غير دولار الولايات المتحدة هو تقديم الدعم إلى الأنشطة التشغيلية المحلية في البلدان المستفيدة من البرامج، حيث تُسدد نسبة كبيرة من المدفوعات بالعملة المحلية. ويحتفظ البرنامج الإنمائي بحد أدنى من الأصول بالعملات المحلية، كما أنه يحوّل الأرصدة الفائضة المودعة في حسابات مصرفية بالعملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة متى كان ذلك ممكناً.

29-32 وتقوم الأصول المالية والخصوم المالية للبرنامج الإنمائي أساساً بدولارات الولايات المتحدة، مما يحد من تعرضه لتقلبات العملات الأجنبية بصفة عامة. وتسجل الالتزامات المالية، بما في ذلك الأموال المقبوضة سلفاً والأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة في دفتر أستاذ البرنامج الإنمائي بدولارات الولايات المتحدة، رغم أن نسبة منها قد ترد بعملات محلية بناء على طلب الجهات المانحة.

مخاطر أسعار حصص الملكية

29-33 في عام 2022، كانت للبرنامج الإنمائي استثمارات في حصص الملكية في حافظته التي تديرها أطراف خارجية المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحافطة انتهاء الخدمة/الإعادة إلى الوطن. ويعرض الجدول الوارد أدناه حساسية الاستثمارات في حصص الملكية إزاء الأسعار عندما تتغير أسعار حصص الملكية بنسبة 5 في المائة. وتتعلق الحساسية بالاستثمارات في حصص الملكية المصنفة على أنها متاحة للبيع والتي تُعتبر معدة للطرح في السوق من خلال صافي الأصول/حصص الملكية، ومن ثم لن يكون للتغيرات في الأسعار أي تأثير في الفائض والعجز اللذين يسجلهما البرنامج الإنمائي.

حساسية الاستثمارات في حصص الملكية إزاء الأسعار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأثر على البيانات المالية		تباين الحساسية	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
صافي الأصول	الفائض والعجز		
27 996	–	زيادة بنسبة 5 في المائة	559 912
(27 996)	–	انخفاض بنسبة 5 في المائة	559 912

29-34 ويرصد البرنامج الإنمائي بنشاط تقييمات حيالاته الاستثمارية ونظرائه في الاستثمار وفقا لمبادئه التوجيهية في مجال الاستثمار.

29-35 وأي تغيرات، ناجمة عن تقلبات السوق، في قيمة حافطة البرنامج الإنمائي المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وحافطة نهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن، والمصنفة على أنها متاحة للبيع، ليس لها أي تأثير على الفائض والعجز المبلغ عنهما. انظر الملاحظة 20، استحقاقات الموظفين، للاطلاع على معلومات إضافية تفصح عن التغيرات في الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والخصوم المتعلقة بنهاية الخدمة/الإعادة إلى الوطن في عام 2022. وتُجرى دوريا دراسة بشأن نمذجة الأصول والخصوم، على الأقل كل ثلاث سنوات، وذلك لتقييم المحفظة وتركيبه أصولها بشكل مستقل.

الملاحظة 30

الأطراف ذات العلاقة

موظفو الإدارة الرئيسيون

30-1 يتكون هيكل قيادة البرنامج الإنمائي من فريق تنفيذي كان يضم 12 عضوا في نهاية عام 2022 (2021: 13 عضوا). ويتولى الفريق التنفيذي مسؤولية التوجيه الاستراتيجي والإدارة التشغيلية للبرنامج الإنمائي، وقد أنيطت به سلطة واسعة لتنفيذ ولاية البرنامج. ويتألف الفريق التنفيذي في مجمله من أربعة مستويات هي: وكيل للأمين العام ومدير للبرنامج (مدير البرنامج)؛ ووكيل أمين عام (مدير البرنامج المعاون)؛ وتسعة أمناء عامين مساعدين (مديرو البرنامج المساعدون)؛ ومستشار خاص لمدير البرنامج/كبير مستشاري نماذج وآليات العمل ورئيس الديوان ومدير مكتب مدير البرنامج (بحكم منصبه).

الأجر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشرح	عدد الوظائف	مقر العمل	المرتببات وتسوية الاستحقاقات الأخرى	الأجر الكلي	الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، واستحقاقات الوفاة، والإجازة السنوية
موظفو الإدارة الرئيسيون	12	3 214	1 065	4 279	2 936
أفراد الأسرة القريبون لموظفي الإدارة الرئيسيين	—	—	—	—	—
المجموع	12	3 214	1 065	4 279	2 936

30-2 يشمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين المرتب وتسوية مقر العمل والاستحقاقات الأخرى حسب الاقتضاء وفقاً للنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة.

30-3 ويشمل بند "الاستحقاقات الأخرى" مساهمات البرنامج الإنمائي لصالح موظفي الإدارة الرئيسيين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، بمبلغ 0,64 مليون دولار (2021: 0,68 مليون دولار).

القروض

30-4 تتاح لموظفي البرنامج الإنمائي، بما في ذلك موظفو الإدارة الرئيسيون، سلف الموظفين التي تُقدم لأغراض محددة على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن قد قُدمت إلى موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم القريبين أي سلف غير متاحة لجميع موظفي البرنامج.

منظومة الأمم المتحدة

30-5 يشارك البرنامج الإنمائي في مبادرات منظومة الأمم المتحدة، من قبيل ترتيبات التمويل المشترك (الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة والبرامج المشتركة)، والترتيبات المتعلقة بالخدمات المشتركة. وفي إطار آليات التمويل المشتركة، تعمل كيانات الأمم المتحدة معاً لتنفيذ الأنشطة وتحقيق النتائج. ويتحمل كل كيان من كيانات الأمم المتحدة المشاركة نصيبه من المسؤوليات المتعلقة بتخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

30-6 والبرنامج الإنمائي منظمة مشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمثل جهداً مشتركاً مبتكراً تضطلع به منظومة الأمم المتحدة للتصدي بطريقة منسقة لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشارك البرنامج في وضع السياسات المالية والتشغيلية لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يقع مقره الرئيسي في جنيف.

الملاحظة 31

الالتزامات والخصوم الاحتمالية

الالتزامات المفتوحة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
18 929	21 198	الممتلكات والمنشآت والمعدات
386 011	589 907	السلع
494 902	579 588	الخدمات
899 842	1 190 693	مجموع الالتزامات المفتوحة

31-1 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت قيمة التزامات البرنامج الإنمائي المتعلقة باقتناء سلع وخدمات متنوعة جرى التعاقد عليها ولكنها لم تُستلم 1,191 بليون دولار.

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار حسب مدتها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات		
72 163	72 426	أقل من سنة واحدة
94 725	136 116	من سنة إلى خمس سنوات
23 367	31 967	أكثر من خمس سنوات
190 255	240 509	مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار الممتلكات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021		
الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار المعدات		
90	62	أقل من سنة واحدة
65	—	من سنة إلى خمس سنوات
—	—	أكثر من خمس سنوات
155	62	مجموع الالتزامات المتعلقة بعقود إيجار المعدات

31-2 ويمثل الجدولان الواردان أعلاه الالتزامات المقبلة المتعلقة بدفع قيمة عقود الإيجار خلال المدة التعاقدية لعقود الإيجار. وعادةً ما تتراوح مدة عقود إيجار المباني والمعدات التي يبرمها البرنامج الإنمائي في البداية من سنة إلى خمس سنوات.

31-3 ولدى البرنامج الإنمائي قرابة 461 اتفاقاً من اتفاقات التأجير التشغيلي للأراضي والمباني. وتخضع معظم اتفاقات التأجير لشروط تجارية. وفي عام 2022، كان هناك ما يقرب من 101 اتفاقاً من الاتفاقات المتعلقة بأماكن قُدِّمتها الحكومات المضيفة مجاناً للبرنامج الإنمائي، وسجلت بوصفها مساهمات عينية تشمل أساساً التبرع باستخدام الأراضي والمباني بما قدره 15,198 مليون دولار (2021: 18,687 مليون دولار)، (انظر الملاحظة 24، التبرعات). ويُبلغ عن إيجار جميع عقود التأجير التشغيلي ضمن مصروفات الإيجار والتأجير والمرافق (انظر الملاحظة 28، المصروفات).

الأصول الاحتمالية

31-4 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان هناك نزاع على ملكية أحد الأصول الاحتمالية للبرنامج الإنمائي في مجمع في جنوب السودان. وبسبب ذلك النزاع، لم يعترف البرنامج الإنمائي بالأرض والمباني الموجودة في المجمع بوصفها ممتلكات ومنشآت ومعدات. وقدر مقيمون مستقلون القيمة العادلة للأرض والمباني آخر مرة في عام 2018، وقد بلغت 51,368 مليون دولار.

الخصوم الاحتمالية

31-5 في السياق العادي للعمليات، يخضع البرنامج الإنمائي لمطالبات تُصنف في الفئات التالية: (أ) مطالبات الشركات والمطالبات التجارية؛ (ب) مطالبات بموجب القانون الإداري؛ (ج) مطالبات أخرى.

31-6 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع قيمة مطالبات الشركات والمطالبات التجارية والمطالبات بموجب القانون الإداري 7,117 ملايين دولار. ولم يسجل أي اضمحلال في القيمة أو مخصص للخسارة، لأن حدوث تدفق للموارد إلى الخارج وقيمة ذلك وتوقيته هي مسائل غير مؤكدة. ولا يتوقع البرنامج الإنمائي أن يترتب على التسوية النهائية لأي من القضايا التي هو طرف فيها أثر سلبي كبير على مركزه المالي أو أدائه أو تدفقاته النقدية.

31-7 والبرنامج الإنمائي منظمة شريكة مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة الذي يوجد مقره في جنيف. وتنص مذكرة التفاهم بين المنظمتين على المسؤولية المالية التي تقع على كاهل المنظمتين الشريكتين إذا نشأت أي مطالبة من طرف ثالث أو نشأ التزام تجاهه في إطار شروط معينة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تكن هناك أي مطالبات من هذا القبيل.

الملاحظة 32

صندوق التخفيف من آثار الكوارث

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الرصيد الافتتاحي	23	23
مجموع الإيرادات	1 181	1 019
مجموع المصروفات	(1 053)	(1 019)
الرصيد الختامي	151	23

32-1 يصنّف صندوق التخفيف من آثار الكوارث ضمن الأنشطة الخاصة ويمول بصورة رئيسية من الأنصبة المقررة من الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل دعم تنظيم وإدارة الأنشطة التشغيلية المتصلة ببناء القدرات للتخفيف من آثار الكوارث.

الملاحظة 33

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

33-1 تاريخ الإبلاغ المعمول به في البرنامج الإنمائي هو 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وتاريخ التصديق على البيانات المالية وإحالتها هو 30 نيسان/أبريل من السنة التي تلي نهاية السنة المالية (تاريخ توقيع هذه البيانات المالية).

33-2 وفي الفترة الفاصلة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها، لم تطرأ أي أحداث، إيجابية كانت أم سلبية، من شأنها أن تؤثر تأثيراً جوهرياً على هذه البيانات.

الملاحظة 34

الإفصاح الإضافي

1-34

مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	
	التنمية
4 632 197	الأنشطة البرنامجية
31 884	الدعم التشغيلي للبرنامج
188 253	فعالية التنمية
(21)	تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة ^(أ)
462 516	الأنشطة الإدارية
32 962	الرقابة والضمان المستقلان
51 774	الأنشطة ذات الأغراض الخاصة
217 956	مصروفات أخرى
(269 969)	المبالغ الملغاة ^(ب)
5 347 552	مجموع المصروفات

(أ) تشمل إعادة تصنيف التكاليف من الأنشطة المضطع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة إلى صناديق أخرى.

(ب) هذه التسوية ضرورية لإزالة تأثير استرداد تكاليف البرنامج الإنمائي داخليا.

2-34

المصروفات البرنامجية حسب الكيان المسؤول عن التنفيذ/الشريك المنفذ والطرف المسؤول

1-2-34 الكيان المسؤول عن التنفيذ/الشريك المنفذ هو الكيان الذي يضطلع بالمسؤولية الإدارية ويخضع للمساءلة عن تنفيذ المشاريع وعن نتائج المشاريع. ويمكن أن يتعاقد الكيان المسؤول عن التنفيذ/الشريك المنفذ مع طرف مسؤول من أجل تنفيذ نواتج محددة.

(أ) 2-34

المصروفات البرنامجية حسب الكيان المسؤول عن التنفيذ/الشريك المنفذ

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد العادية	تقاسم التكاليف	الصناديق الاستثمارية	تكاليفها والأنشطة المتنوعة	خدمات الدعم التي تُرد	المجموع
الحكومات	87 494	1 191 016	210 865	—	1 489 375
المنظمات غير الحكومية الدولية	148	9 167	7 905	—	17 220
المنظمات غير الحكومية الوطنية	898	3 015	6 293	—	10 206
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	—	1	9	—	10
المنظمة البحرية الدولية	—	—	972	—	972
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)	—	155	—	—	155
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	—	—	389	—	389
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	—	—	657	—	657
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	158	4 057	54 255	—	58 470
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	—	856	—	—	856
برنامج متطوعي الأمم المتحدة	—	—	—	20 033	20 033
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	344 929	2 434 695	254 230	—	3 033 854
مجموع المصروفات البرنامجية	433 627	3 642 962	535 575	20 033	4 632 197

(ب) 2-34

المصروفات البرنامجية حسب الطرف المسؤول

2-2-34 "الطرف المسؤول" هو الطرف الذي يضطلع بالمسؤولية عن التنفيذ التعاقدى لنواتج محدّدة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد العادية	تقاسم التكاليف	الصناديق الاستثمارية	تكاليفها والأنشطة المتنوعة	خدمات الدعم التي تُرد	المجموع
الحكومات	65 915	817 729	185 835	10	1 069 489
المنظمات غير الحكومية الدولية	11 209	198 570	14 655	—	224 434
المنظمات غير الحكومية الوطنية	11 597	133 201	16 943	—	161 741

الموارد العادية	تقاسم التكاليف	الصناديق الاستثنائية	خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة المجموع	
247	5 175	2 566	—	7 988
—	—	370	—	370
64	855	177	—	1 096
—	—	972	—	972
398	1 002	649	—	2 049
234	—	—	—	234
21	—	—	—	21
—	1 170	—	—	1 170
1 925	2 912	613	—	5 450
527	10 012	248	—	10 787
3 146	654	—	—	3 800
—	13	—	—	13
—	531	254	—	785
—	152	—	—	152
13	381	758	—	1 152
84	7 481	3 044	—	10 609
—	677	707	—	1 384
—	228	—	—	228
—	510	—	—	510
24	10 200	—	—	10 224
149	768	657	—	1 574
337	1 955	47	—	2 339
—	75	—	—	75
—	126	—	—	126
—	9 026	56 606	—	65 632
580	4 430	195	—	5 205
—	284	—	—	284
252	5 192	308	—	5 752
—	1 288	—	—	1 288
20	103	—	—	123
73	306	242	—	621
—	—	—	20 023	20 023

الموارد العادية	تقاسم التكاليف	الصناديق الاستثنائية	تكاليفها والأنشطة المتنوعة	خدمات الدعم التي تُرد	المجموع
—	2 365	—	—	2 365	برنامج الأغذية العالمي
75	14 603	1 341	—	16 019	منظمة الصحة العالمية
—	51	—	—	51	منظمة السياحة العالمية
—	215	—	—	215	كيانات الأمم المتحدة الأخرى
336 737	2 410 722	248 388	—	2 995 847	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
433 627	3 642 962	535 575	20 033	4 632 197	مجموع المصروفات البرنامجية

3-34

المصروفات البرنامجية حسب المنطقة الجغرافية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أفريقيا	الدول العربية	آسيا والمحيط الهادئ	الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المصروفات العالمية وغيرها	المجموع
المصروفات						
321 365	464 741	361 420	226 245	387 926	117 111	1 878 808
109 818	61 814	45 807	14 439	13 711	80 299	325 888
340 531	126 874	111 604	177 667	200 689	4 792	962 157
381 041	188 705	153 238	83 590	153 198	54 442	1 014 214
30 493	14 955	44 512	22 167	186 224	74 619	372 970
4 805	4 206	2 136	(93)	19 639	43 533	74 226
2 061	618	504	402	230	119	3 934
1 190 114	861 913	719 221	524 417	961 617	374 915	4 632 197

4-34

خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها والأنشطة المتنوعة

4-34 (أ)

بيان المركز المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول	الأصول المتداولة	النقدية ومكافئات النقدية	تُرد تكاليفها الإدارية	الأمم المتحدة	الخاصة	الفنيين المبتدئين	الميداني	المناظرة	النقدية الحكومية	المجموع
خدمات اتفاقيات برنامج										
الدعم التي الخدمات متطوعي الأنشطة برنامج الموظفين الإيواء										
62 807	2 093	12 487	3 562	3 128	2 070	1 035	87 182			

خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها	اتفاقيات الخدمات الإدارية	برنامج متطوعي الأمم المتحدة	الأنشطة الخاصة	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	احتياطي الإيسواء النقدي الحكومي	المساهمات المناظرة	المجموع
الاستثمارات	259 078	8 634	51 511	14 690	11 167	8 537	4 270
المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية	25 836	714	2 793	9 066	1 862	—	—
المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى	522	—	—	118	1	8	—
الشلف المقدمة	463	—	48	71	—	—	—
المخزونات	834	—	8	73	—	—	—
مجموع الأصول المتداولة	349 540	11 441	66 847	27 580	16 158	10 615	5 305
الأصول غير المتداولة							
الاستثمارات	463 200	15 436	92 095	26 265	19 966	15 263	7 633
المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية	4 500	84	1 748	—	—	—	—
الممتلكات والمنشآت والمعدات	49 426	—	808	3 334	—	8 252	—
الأصول غير الملموسة	1 320	—	2 568	—	—	—	—
المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى	21	—	—	2	—	—	—
مجموع الأصول غير المتداولة	518 467	15 520	97 219	29 601	19 966	23 515	7 633
مجموع الأصول	868 007	26 961	164 066	57 181	36 124	34 130	12 938
الخصوم							
الخصوم المتداولة							
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	2 102	27	12 773	4 253	14 104	(2)	—
الشلف المستحقة الدفع	706	14 974	—	110	—	—	—
الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	14 195	—	—	—	—	13	—
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	—	—	—	110	—	—	—
استحقاقات الموظفين	13 693	—	(3)	7	(8)	—	—
الخصوم المتداولة الأخرى	705	—	2	43	1 906	12	—
مجموع الخصوم المتداولة	31 401	15 001	12 772	4 523	16 002	23	—
الخصوم غير المتداولة							
الأموال المقبوضة سلفاً والإيرادات المؤجلة	16 577	—	—	—	—	—	—
استحقاقات الموظفين	186 901	—	—	—	(45)	—	—
مجموع الخصوم غير المتداولة	203 478	—	—	—	(45)	—	—
مجموع الخصوم	234 879	15 001	12 772	4 523	15 957	23	—
صافي الأصول/حقوق الملكية							
الاحتياطيات	117 000	—	—	—	—	25 000	—
الفوائض المتراكمة	516 128	11 960	151 294	52 658	20 167	9 107	12 938
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	633 128	11 960	151 294	52 658	20 167	34 107	12 938
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	868 007	26 961	164 066	57 181	36 124	34 130	12 938
الملكية							

34-4 (ب)

بيان الأداء المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

خدمات الدعم التي تُرد تكاليفها	اتفاقات الخدمات الإدارية	برنامج متطوعي الأمم المتحدة	الأنشطة الخاصة	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	احتياطي الإيواء الميداني	المساهمات النقدية الحكومية المناظرة	المجموع
الإيرادات							
104 697	(12 513) ⁽⁸⁶⁾	29 947	7 306	16 262	—	—	145 699
84 524	1 932	2 070	27 108	—	1 854	—	117 488
33 625	49	933	663	—	—	—	35 270
281 285	—	5 639	1 393	—	(15)	—	288 302
504 131	(10 532)	38 589	36 470	16 262	1 839	—	586 759
المصروفات							
69 092	1 223	18 304	4 336	2	94	—	93 051
282 402	29	3 781	7 273	11 801	—	—	305 286
48 599	(1)	802	6 411	—	135	—	55 946
91 140	292	6 551	16 780	2 313	30	—	117 106
2 015	—	—	14	—	—	—	2 029
1 954	(222)	246	(10)	(1)	7	—	1 974
8 159	(2)	612	331	—	302	—	9 402
503 361	1 319	30 296	35 135	14 115	568	—	584 794
770	(11 851)	8 293	1 335	2 147	1 271	—	1 965
الفائض/(العجز) للسنة							

34-5

تقاسم التكاليف: الحكومات وأطراف ثالثة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب: بيان الأداء المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة	تقاسم التكاليف مع الحكومات	تقاسم التكاليف فيما بين بلدان الجنوب	المجموع
الإيرادات			
2 317 916	1 101 924	8 472	3 428 312
6 949	1 523	—	8 472
9 888	132	—	10 020
3 041	459	390	3 890
2 337 794	1 104 038	8 862	3 450 694

(86) هذا المبلغ يشمل مبالغ مردودة بقيمة 2,7 مليون دولار وعمليات إعادة تصنيف بقيمة 10,6 ملايين دولار.

تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة تقاسم التكاليف مع الحكومات تقاسم التكاليف فيما بين بلدان الجنوب المجموع				
				المصروفات
1 016 702	424 339	3 254	1 444 295	الخدمات التعاقدية
206 836	18 135	375	225 346	تكاليف الموظفين
522 658	318 947	3 442	845 047	اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة
640 539	162 986	1 876	805 401	مصروفات التشغيل العامة
150 289	156 017	21	306 327	المنح والتحويلات الأخرى
7 171	18 983	48	26 202	المصروفات الأخرى
2 022	410	6	2 438	الاستهلاك والإهلاك
2 546 217	1 099 817	9 022	3 655 056	مجموع المصروفات
(208 423)	4 221	(160)	(204 362)	الفائض/(العجز) للسنة

6-34 (أ)

أكبر ثلاثة صناديق استثمارية: بيان المركز المالي⁽⁸⁷⁾

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المتعدد الأطراف صندوق الأمم المتحدة للتعاون لتنفيذ بروتوكول مونتريال فيما بين بلدان الجنوب مرفق البيئة العالمية				
				الأصول
				الأصول المتداولة
34 022	4 627	3 502		النقدية ومكافآت النقدية
140 269	19 086	14 444		الاستثمارات
59 184	13 572	—		المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية
75	—	7		المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى
28 158	253	5 356		السلف المقدمة
261 708	37 538	23 309		مجموع الأصول المتداولة
				الأصول غير المتداولة
250 784	34 123	25 824		الاستثمارات
1 095 379	4 736	—		المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية
675	12	42		الممتلكات والمنشآت والمعدات
15	—	—		المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى
1 346 853	38 871	25 866		مجموع الأصول غير المتداولة
1 608 561	76 409	49 175		مجموع الأصول

(87) معيار اختيار أكبر ثلاثة صناديق استثمارية هو مجموع الإيرادات.

الصندوق المتعدد الأطراف	صندوق الأمم المتحدة للتعاون	مرفق البيئة العالمية	لتنفيذ بروتوكول مونتريال	فيما بين بلدان الجنوب
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	1 435	322	113	
السلف المستحقة الدفع	1 600	—	1 454	
الأموال المحتفظ بها لحساب جهات مانحة	79	—	88	
الخصوم المتداولة الأخرى	3	—	—	
مجموع الخصوم المتداولة	3 117	322	1 655	
مجموع الخصوم	3 117	322	1 655	
صافي الأصول/حقوق الملكية				
الفائض/العجز المتراكم	1 605 444	76 087	47 520	
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	1 605 444	76 087	47 520	
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	1 608 561	76 409	49 175	

34-6 (ب)

أكبر ثلاثة صناديق استثمارية: بيان الأداء المالي⁽⁸⁸⁾

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق المتعدد الأطراف	صندوق الأمم المتحدة للتعاون	مرفق البيئة العالمية	لتنفيذ بروتوكول مونتريال	فيما بين بلدان الجنوب
الإيرادات				
التبرعات	539 421	15 262	16 985	
إيرادات الاستثمار	4 676	723	497	
الإيرادات الأخرى	2 721	593	—	
مجموع الإيرادات	546 818	16 578	17 482	
المصروفات				
الخدمات التعاقدية	151 478	19 935	5 302	
تكاليف الموظفين	12 784	2 321	246	
اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة	34 719	2 927	2 315	
مصروفات التشغيل العامة	56 995	4 772	2 595	
المنح والتحويلات الأخرى	38 665	—	1 375	
المصروفات الأخرى	32 384	59	151	
الاستهلاك والإهلاك	106	4	4	
مجموع المصروفات	327 131	30 018	11 988	
الفائض/(العجز) للسنة	219 687	(13 440)	5 494	

(88) معيار اختيار أكبر ثلاثة صناديق استثمارية هو مجموع الإيرادات.

34-7 (أ)

نوافذ التمويل: بيان المركز المالي

34-7-1 أنشئت نوافذ التمويل في عام 2016 بوصفها صناديق مواضيعية مجمعة تابعة للبرنامج الإنمائي، وكانت أربع نوافذ هي: (1) التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (2) تغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ (3) الحوكمة من أجل مجتمعات سلمية وشاملة للجميع؛ (4) الاستجابة الإنمائية في حالات الطوارئ لمواجهة الأزمات والتعافي. وفي عام 2019، وافقت إدارة البرنامج الإنمائي على إعادة تصميم نوافذ التمويل لزيادة مواءمتها بصورة مباشرة مع ولايتها الأساسية والخطة الاستراتيجية، وأولويات الجهات المانحة. وأنشئت أربع نوافذ جديدة هي: (1) الفقر وعدم المساواة؛ (2) الحوكمة وبناء السلام ومواجهة الأزمات والقدرة على الصمود؛ (3) الطبيعة والمناخ والطاقة؛ (4) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعرض البيانات المالية للبرنامج الإنمائي لعام 2022 كل نافذة تمويل على حدة، بالنظر إلى الطابع المميز الذي يتسم به كل منها، ويشمل ذلك كل نافذة من النوافذ الأربع الأصلية.

نوافذ التمويل: بيان المركز المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التنمية الحوكمة من تغيير المناخ الاستجابة الإنمائية الحوكمة وبناء الطبيعة الفقر المساواة بين المستدامة أجل مجتمعات والحد من في حالات الطوارئ السلام ومواجهة والمناخ وعدم الجنسين والقضاء سلمية وشاملة مخاطر لمواجهة الأزمات الأزمات والقدرة والطاقة المساواة وتمكين المرأة على الفقر للجميع الكوارث والتعافي على الصمود							
الأصول							
الأصول المتداولة							
النقدية ومكافآت النقدية	481	354	774	100	15 155	8 325	1 573
الاستثمارات	1 985	1 455	3 165	411	62 515	34 341	6 488
المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية	—	(200)	—	—	99 251	53 982	213
المبالغ المستحقة القبض، مبالغ أخرى	—	3	3	—	38	—	—
الشلف المقدمة	1	(5)	73	—	6 113	1 100	—
المخزونات	—	—	—	—	—	1	—
مجموع الأصول المتداولة	2 467	1 607	4 015	511	183 072	97 749	8 274
الأصول غير المتداولة							
الاستثمارات	3 549	2 600	5 658	734	111 770	61 397	11 600
المبالغ المستحقة القبض، المعاملات غير التبادلية	—	—	—	—	25 323	—	—
الممتلكات والمنشآت والمعدات	—	131	—	46	527	76	—
مجموع الأصول غير المتداولة	3 549	2 731	5 658	780	137 620	61 473	11 600
مجموع الأصول	6 016	4 338	9 673	1 291	320 692	159 222	19 874
الخصوم							
الخصوم المتداولة							
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	65	466	(21)	(1)	1 370	69	78

التنمية الحوكمة من تغير المناخ الاستجابة الإنمائية الحوكمة وبناء الطبيعة الفقر المساواة بين المستدامة أجل مجتمعات والحد من في حالات الطوارئ السلام ومواجهة والمناخ وعدم الجنسين والقضاء سلمية وشاملة مخاطر لمواجهة الأزمات الأزمات والقدرة والطاقة المساواة وتمكين المرأة على الفقر للجميع الكوارث والتعافي على الصمود							
–	–	–	–	2	7 338	85	–
مجموع الخصوم المتداولة	65	466	(21)	(1)	1 372	7 407	163
مجموع الخصوم	65	466	(21)	(1)	1 372	7 407	163
صافي الأصول/حقوق الملكية							
الفوائض المتراكمة	5 951	3 872	9 694	1 292	319 320	151 815	19 711
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	5 951	3 872	9 694	1 292	319 320	151 815	19 711
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	6 016	4 338	9 673	1 291	320 692	159 222	19 874

7-34 (ب)

نوافذ التمويل: بيان الأداء المالي

7-34-2 تشمل التبرعات المقدمة في مجالات الحوكمة وبناء السلام ومواجهة الأزمات والقدرة على الصمود البالغة 205 ملايين دولار تبرعات بقيمة 117 مليون دولار من نوافذ التمويل المتصلة بجائحة كوفيد-19 للصاديق التالية: (أ) جائحة كوفيد-19 - الاستجابة القطرية؛ (ب) جائحة كوفيد-19 - الاستجابة الإقليمية؛ (ج) جائحة كوفيد-19 - فعالية التنمية؛ (د) مواجهة الأزمات - جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالمصروفات، تكبدت نوافذ التمويل المتصلة بجائحة كوفيد-19 ما قيمته 87 مليون دولار من مجموع المصروفات المسجلة في نافذة الحوكمة وبناء السلام ومواجهة الأزمات والقدرة على الصمود والبالغة 148 مليون دولار.

نوافذ التمويل: بيان الأداء المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التنمية المستدامة	الحكومة من أجل مجتمعات سلمية	تغيير المناخ في حالات الطوارئ	الاستجابة الإنمائية السلام ومواجهة	الحكومة وبناء الطبيعة	الفقر	المساواة بين الجنسين	الشمولية للجميع	مخاطر الكوارث والتعافي	على الصمود	الطاقة	المساواة	وتمكين المرأة
الإيرادات												
التبرعات	(91)(89)	(71)(90)	(49)(91)	(18)(92)	203 234	74 856	2 044	1 429				
إيرادات الاستثمار	80	51	27	14	1 960	977	228	20				
الإيرادات الأخرى	17	20	52	11	2	885	—	—				
مجموع الإيرادات	6	—	30	7	205 196	76 718	2 272	1 449				
المصروفات												
الخدمات التعاقدية	2 487	636	4 372	190	75 599	5 955	1 914	856				
تكاليف الموظفين	493	436	(1 060)(93)	15	15 039	1 071	140	61				
اللوازم والمواد الاستهلاكية المستخدمة	182	1 649	262	16	20 678	140	81	30				
مصروفات التشغيل العامة	1 302	625	2 223	344	31 076	3 395	816	307				
المنح والتحويلات الأخرى	—	124	650	218	4 641	6 093	119	3				
المصروفات الأخرى	9	(30)	27	(5)	1 212	200	10	3				
الاستهلاك والإهلاك	—	20	—	5	24	1	—	—				
مجموع المصروفات	4 473	3 460	6 474	783	148 269	16 855	3 080	1 260				
الفائض/(العجز) للسنة	(4 467)	(3 460)	(6 444)	(776)	56 927	59 863	(808)	189				

(89) يشمل تحويلات من نوافذ تمويل أقدم (التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والحكومة من أجل مجتمعات سلمية وشاملة للجميع؛ وتغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ والاستجابة الإنمائية في حالات الطوارئ لمواجهة الأزمات والتعافي) إلى نوافذ تمويل أحدث (الحكومة وبناء السلام ومواجهة الأزمات والقدرة على الصمود؛ والطبيعة والمناخ والطاقة؛ والفقر وعدم المساواة؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

(90) المرجع نفسه.

(91) المرجع نفسه.

(92) المرجع نفسه.

(93) يشمل تحويلات المصروفات إلى مشاريع تقاسم التكاليف الأخرى.

8-34

جميع الصناديق الاستثمارية التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الجدول الزمني للأداء المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اسم الصندوق الاستثماري	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	الإيرادات	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022 (المصروفات)	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، أفريقيا				
الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	18	(6)	34	46
بلجيكا: الصندوق الاستثماري لدعم مشروع الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية	2	—	—	2
اللجنة الاقتصادية لأوروبا: دعم الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام: دعم إطلاق مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في كازمانس	—	(8)	—	(8)
الصندوق الاستثماري لتحقيق العدالة والأمن في ليبيريا	170	(2)	28	196
الصندوق الاستثماري لدعم إرساء الديمقراطية والعملية الانتخابية في غينيا - بيساو	—	2	—	2
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري من أجل برنامج إزالة الألغام في موزامبيق	3	—	—	3
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي	11	4	—	15
المجموع: البرنامج الإنمائي، أفريقيا	204	(10)	62	256
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، الدول العربية				
اللجنة الاقتصادية لأوروبا/السودان: برنامج الإنعاش والتأهيل على المستوى المحلي بعد انتهاء النزاع	27	—	—	27
اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الصندوق الاستثماري للبرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان	—	—	1	1
اللجنة الاقتصادية لأوروبا/السودان: تعزيز المساواة والتسامح والسلام من خلال نشر اتفاق السلام الشامل والإطار القانوني الانتقالي في جنوب السودان	3	—	—	3
اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الصندوق الاستثماري من أجل الحكم المحلي وإنعاش البلد في جنوب السودان	28	—	2	30
الصندوق الاستثماري المخصص لمصر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	374	22	—	396
الصندوق الاستثماري للتخفيف من حدة الفقر في المنطقة العربية	(7)	—	7	—
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المخصص لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	4 684	52	(36)	4 700
المجموع: البرنامج الإنمائي، الدول العربية	5 109	74	(26)	5 157
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، آسيا والمحيط الهادئ				
الصندوق الاستثماري لإرساء القانون والنظام في أفغانستان	45 010	(35 076) ⁽⁹⁴⁾	—	9 129 (805)
الصندوق الاستثماري المخصص لدعم التنفيذ الكامل للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إطار إعلان فينتيان بشأن فعالية المعونة	274	3	—	277
الصندوق الاستثماري المشترك بين البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا	6	(6)	—	—
الصندوق الاستثماري المشترك بين البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا لدعم برنامج تنمية منطقة نهر تومان	2 348	5 420	(452)	7 316
المجموع: البرنامج الإنمائي، آسيا والمحيط الهادئ	47 638	(29 659)	(1 257)	16 722

(94) يشمل مبالغ مردودة إلى الجهات المانحة بسبب تقليص الصندوق الاستثماري.

اسم الصندوق الاستثماري	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	الإيرادات	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022 (المصروفات)	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، مكتب السياسات ودعم البرامج				
مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات	3 603	35	(480)	3 158
الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال	89 527	16 578	(30 018)	76 087
الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية	1 385 757	546 818	(327 131)	1 605 444
حساب الطاقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	90	1	—	91
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري لمنع الأزمات والإنعاش	6 042	(5 931) ⁽⁹⁵⁾	(86)	25
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي للحكم الديمقراطي	922	(755) ⁽⁹⁶⁾	(1)	166
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي المعني بالطاقة من أجل التنمية المستدامة	18	(18)	—	—
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي المعني بالبيئة	4 141	(21)	(958)	3 162
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي للقضايا الجنسانية	—	4	(4)	—
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	211	(244)	33	—
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي المعني بالحد من الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة	243	(160)	3	86
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	83	(83)	1	1
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل البيئة الحضرية	26	—	—	26
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري للتنمية الاجتماعية المستدامة والسلام ولتقديم الدعم للبلدان التي تمر بحالات خاصة	1 543	14	(327)	1 230
المجموع: البرنامج الإنمائي، مكتب السياسات ودعم البرامج	1 492 206	556 238	(358 968)	1 689 476
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، مكتب العلاقات الخارجية والتوعية				
البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا: الصندوق الاستثماري المخصص لأهداف التنمية المستدامة	1 218	1 317	(1 229)	1 306
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المخصص للشراكة الدولية	145	176	(76)	245
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المخصص لدور القطاع الخاص في التنمية	1 008	1 011	(572)	1 447
البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا: الصندوق الاستثماري للأهداف الإنمائية للألفية المخصص لبرمجة أنشطة التعاون القائمة على التمويل	672	(496) ⁽⁹⁷⁾	2	178
المجموع: البرنامج الإنمائي، مكتب العلاقات الخارجية والتوعية	3 043	2 008	(1 875)	3 176
مدير الصندوق: البرنامج الإنمائي، مكتب الخدمات الإدارية				
البرنامج الإنمائي/الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي: الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة للأنشطة الخاصة بالبرنامج الإنمائي	—	—	4	4
المجموع: البرنامج الإنمائي، مكتب الخدمات الإدارية	—	—	4	4

(95) يشمل تحويلات الموارد من الصندوق الاستثماري المواضيعي إلى نوافذ التمويل.

(96) المرجع نفسه.

(97) يشمل مبالغ مردودة إلى الجهات المانحة.

اسم الصندوق الاستثماري	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021 الإيرادات	صافي الأصول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022 (المصروفات)		
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، أوروبا ورابطة الدول المستقلة				
البرنامج الإنمائي والاتحاد الروسي: الصندوق الاستثماري من أجل التنمية	623 58	(3 674) ⁽⁹⁸⁾	(13 799)	41 150
الصندوق الاستثماري للجنة الاقتصادية لأوروبا المخصص لتقديم الدعم المتكامل للامركزية في ألبانيا	2	—	—	2
المجموع: البرنامج الإنمائي، أوروبا ورابطة الدول المستقلة	58 625	(3 674)	(13 799)	41 152
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، جنيف				
البرنامج الإنمائي: الصندوق الاستثماري المخصص للشراكات الابتكارية مع الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات	2 752	25	(582)	2 195
المجموع: البرنامج الإنمائي، جنيف	2 752	25	(582)	2 195
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا	51	1	—	52
البرنامج الإنمائي وإسبانيا: الصندوق الاستثماري المخصص للتنمية المتكاملة والشاملة للجميع	288	3	1	292
المجموع: البرنامج الإنمائي، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	339	4	1	344
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، التعاون التقني بين البلدان النامية				
مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع	12 344	1 137	(1 171)	12 310
صندوق بيريرو غيريرو الاستثماري من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب	8 164	370	(339)	8 195
صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	42 026	17 482	(11 988)	47 520
المجموع: البرنامج الإنمائي، التعاون التقني بين البلدان النامية	62 534	18 989	(13 498)	68 025
مدير الصناديق: البرنامج الإنمائي، مكتب السياسات ودعم البرامج/البرنامج الإنمائي، مكتب الخدمات الإدارية				
تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث	16 138	30	(6 474)	9 694
الاستجابة الإنمائية في حالات الطوارئ لمواجهة الأزمات والتعافي	2 068	7	(783)	1 292
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	1 850	1 449	(1 260)	2 039
الحوكمة من أجل مجتمعات سلمية وشاملة للجميع	7 332	—	(3 460)	3 872
الحوكمة وبناء السلام ومواجهة الأزمات والقدرة على الصمود	262 393	205 196	(148 269)	319 320
الطبيعة والمناخ والطاقة	91 952	76 718	(16 855)	151 815
الفقر وعدم المساواة	20 519	2 272	(3 080)	19 711
التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	10 418	6	(4 473)	5 951
المجموع: مكتب البرنامج الإنمائي للسياسات ودعم البرامج ومكتب البرنامج الإنمائي للخدمات الإدارية	412 670	285 678	(184 654)	513 694
مجموع الصناديق الاستثمارية	2 085 120	829 673	(574 592)	2 340 201

131023 131023 23-11606 (A)



(98) إعادة تصنيف الإيرادات من الصناديق الاستثمارية إلى مشاريع تقاسم التكاليف.